

الساقي من رسول الله
نفع مال الدين الدمى الك

لعمرك الله

دور من نعمة
دور من نعمة
دور من نعمة
دور من نعمة



دور من نعمة
دور من نعمة
دور من نعمة

بسم الله الرحمن الرحيم رب سدد واعن بالبر
كتاب حكم البيع مدركك
 او نقل ملك مقابل برك
 وز اللسان مطلق المبادلة
 وشرطه الاجابة غير القم
 كبيعك الشئ لداو لبيعك
 وهبة وسلم في الاشهر
 ولا بيع بعته مؤكلا
 رلك ذالتمين قد عيشه
 ويسوي كاف الخطاب يشي
 ولا يصح بالمعاينة الشئ
 والخلع والغسل وهو حار
 والنووي اختار من حيث الدليل
 وقال في المجموع بالاجماع
 وحيث ابطالناهما ما في صفت
 وقيل بل يفسد بالتراضي
 لم قبوله ولو لم يطق له
 من لفظه البسيط والمراتب
 باذن شرع وقبوله الشريك
 وخصه الشارع بالمعاملة
 وفيه باللفظ الصريح استغني
 ولفظ عوضا او اشتركا
 والتركة بعد فسخ عقد المشر
 علس الناح وصرح هو لك
 كلفه ملكك شيئا بينه
 لكن يبيع متوسيطا عن
 قد احدث من اهل هذه الكلمة
 في الرهن والهبات والاعجار
 فيها الجواز من حقير وقليل
 يستحل الاستحجار من بيع
 يرد اذا قسدا ببيع فريض
 وقيل ان كافر وراعي
 باع او ابتاع وفه يتقبله

عز

موايه
خليل

عن لفظي المجموع والكاوي الصغير
 مثل تملك او اشترى شئ
 لكن قبلت فيه فلا يجاب
 والولم في تممة الاباء
 ومثوله من غير ذكر التمس
 فيه اضطرار وعلام اشتره
 من غير تخرج على الذي استبان
 وقال في الروضة في باب السلم
 والخلف في المذكور في التمس
 تممة سوى قبلت ونفسه
 بانها من بيع القبول
 مقوله بعتك بعد بعثني
 كذلك الناح والاحجار
 والكنايات بقصد ينفع
 وخذه او ادخلته في ملكك
 قال الامام ومحل الخلف ما
 لم توفرت امسا قطعاً
 لا روضة ولا صغير وكبير
 بالتمين الاول او متى لثه
 وجعان قد عالج الا صاب
 فيما ذلرت شئنا اباته
 بعتك ما وصفت من معين
 على القدر نراذ من هذه الشبه
 من صيغ العقود او معنى بيان
 فيه خلاف وهو علس من حرم
 يكتفي وفي الدخاير الموصية
 يكتفي مقدماً اذ الشرح جزم
 وخالف الامام في المقول
 به هنا على الصحيح استغني
 وهذه بالصيغة المختارة
 كذلك واجعلته اذ بعث قد
 على الصحيح وكذا اسد طحا
 لو عديمت قدسنة عندها
 ثم امراه عليه جمعا

كذا في المتن
 والعلم بان قوله

موايه
بدل

وابطالوه من وديا اشترط
 واشترطوا ان لا يطول فصلة
 بالعلم اليسير في التفاسير
 ولا يضرب فصلة الاحباب
 وان يقل مد شئت ليس ينقيد
 ثم **القبول** الشريك فيه ان يقع
 في القدر والناسيل والصفات
 وكل ما يفهم من استشاره
 في العقد والفتح والقرار
 في الجنة والصلاة والشهادة
 واشترط الفقر ارتفاع صوته
 والرشد شرك العاقل المحقق
 سوى الذي اكره غيره على
 وضع في الاصح ممسك صودرا
 وليس عنده سوى الذي طلب
 وضع في الحقيقة وهو نزل
 والشرك ايضا في ضرب الحج فيه
 عليه اشهاد الاجام شرط
 بينهما فلا يزول وصلة
 الا اذا اشهر بالاعراض
 بان قسما بل اكد الخ طابا
 وان يكن لعلي هذا العقد
 طبقا لمعنى دون لفك قد وضع
 وكهنا كالمسفي والاشياء
 لاخر من المشرية بالعبارة
 ومن الدعاوي لا على المختار
 وفي الخلاف تشارك زياده
 للسمع القريب خوف قوته
 وعدم الاكراه لا الخوف
 بين متاع نفسه لن يخلو
 وخصه السلام ان يصادرا
 وقتل باكل كمنكوه سلب
 وكل مستقيم رجب نزل
 وصفة التلخيص فمصر فيه

فمن عصى بسكروه فطقت
 وزايل العقل بالانوع مريض
 وهو غير الرضخ لن كذا لها
 والشا فعي بال لا يفت من
 اذ المريض بالفتا معذور
 فائدة يؤخذ من ذان من
 والشيخ عز الدين قال الصبر
 وكما هو السنة غير ما اذ عي
 والصبر انواع ثلاث ذكر
 صبر على الحاقة للروح
 والصبر عند التايبات كلها
 من الحديث قد انا الصبر ضيا
 واختلفت مشايق التثمين
 معان بعضهم ثبات المومنين
 وقيل ان الصبر عند التوب
 وقتل ان الصبر من صبور
 قال الجنيد وهو من ذي البؤس
 يصح منه قلم بولاه
 بعد زوال الشرع لاجل ما عرض
 بل وضع التلخيص عنه جلتها
 ذو مريض من رمنة الناس
 وذلك في غير القوي سا زور
 يصاب قد حاز الثواب والمغن
 هو الذي حصل منه الاجر
 نعم تمام الاجر فيها مع
 ناز بها من قلبه مخلص
 والصبر عن متاع العصيان
 بلا تفكير لحمل كليلها
 اذ لا يتركه متهديا
 في رغبة بضايك فمعرف
 على كتاب اسمه التثمين
 حل البلاء الا في الحسب الادب
 تترك غير اضما على المقدور
 مجموع الميزان لا تعيب

كَيْسَعِهِ مِنْ كَافِرٍ مَشْرُوعٍ وَأَخْلَطَ الْمَلِكُ وَكَانَ حَذَرُهُ
 وَفُسُخُ الْعَقْدِ فَذَلِكَ الْعَبْدُ يَرُدُّ لَأَمْرِ يَحْكُمُ مَا قَدْ أُسْتُرَدُّ
 وَيَبْعُهُ الْعَبْدُ الَّذِي مِنْهُ عَقِبَتْ لِقَادِرُ نَجْمٍ الَّذِي تُصِيبُ
 وَأَسْلَمَ الْعَبْدُ وَرَدُّ صُورَتِهِ يَدَكِيَّةٌ سَطَوَتْ عِنْدَ خَيْرَتِهِ
 أَذَى الْوَالِدَةِ وَمَا لِلْمَشْتَرِكِ أَنْ غَابَ عَنْ بِلْدَةِ عَبْدٍ اشْتَرَى
 وَالرَّدُّ فِي فَوَائِدِ شَرْطِ قَسْرَةٍ بِالرَّوْءِ بِالْعَيْبِ الَّذِي قَدْ سَتَرَهُ
 وَالْفُسُخُ مِنْ مِلْكٍ خِيَارِ الْمَشْتَرِكِ أَوْ بَيْعِهِ كَذَا الْخَلْمُ التَّخْصِيرُ
 تُغْنِي عَنْهَا وَعَيْبٌ مُتَمِّتٌ بِهِ يَرُدُّ كَعَيْنٍ مُمْتَنَةٍ
 وَالْقَلْبُ الْكَاسِلُ الْمَقَابِلُ أَوْ تَلْفٍ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ وَابِلٍ
 تُخْبِرُ الْبَايَعُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَعَلَيْهِ مِنْهُ الْخِيَارُ رَاجِعٌ
 أَوْ رَاسِلٌ سَلِمَ قَدْ جَعَلَهُ وَانْقَطَعَ الْمُسْلِمُ أَوْ أَبْطَلَهُ
 وَالْكَافِرُ الْوَكِيلُ حَتَّى عَقْدًا عَلَى رَقِيقٍ كَافِرٍ مَقْتَدِرٍ
 وَطَهَرُ الْعَيْبِ يَرُدُّ الْمَشْتَرِكِ عَلَى الْوَكِيلِ مِنْهُ حَيْثُ قَصَّرَا
 طَائِرٌ بَعْدَهُ مِنَ الْكَافِرِ أَوْ مِثْلُهُ يَحْصِلُ ابْتِغَاءً فِي الْقَرَارِ
 وَوَارِثٌ بَاعَ رَمَقًا فَطَهَرَهُ دُونَ عَالِي اللَّيْلِ قَدْ مَآ شَتَهَرَهُ
 وَأَسْلَمَ الْعَبْدُ وَذَلِكَ مَا انْتَفَى قَدْ فُسِخَ الْعَقْدُ الَّذِي قَدْ فُتِحَ
 وَيَرْجِعُ الْمَلِكُ إِلَى التَّوَرَاثِ مُعَلَّقًا بِالْبَيْنِ وَالْأَرْثِ

وَاجْعَلُ وَالْأَجْرَةَ حَيْثُ رَجَعَا لِحْكَمِ شَيْءٍ فِيهِ مِثْلُ الْمَدْعَا
 وَمُدَّعٍ رِقٍّ لِقَبْلِ تَحْصِيلِهِ فِيهِ مَا سَلِمَ لَهُ مَسْئَلُهُ
 وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ هَذَا يَبْعُهُ نَالِ الْمَلِكِ لَيْسَ فَا ضَامِحٌ رَدُّ
 وَمِثْلُهُ الْأَمْرُ مِنْهَا بِالْجَنَانِ وَوَقْفُ حَالٍ مُتَغَيِّرٍ شَيْئًا
 أَنْ أَسْلَمْتُ قَفَرْتُ طَائِرُ وَلَهَا ذَلِكَ مُسْتَقْبَقٌ
 أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ الَّذِي قَدْ دَخَلَ بِأَمَةٍ كَافِرَةٍ أَوْ اخْتَلَا
 وَوَالِطَى أَمَةً فَرَعَ مُسْلِمَةً تَصِيرُ بِالْمَلِكِ لَهُ مُسْلِمَتُهُ
 حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ مِنْهَا الْبَيْعُ مِثْلُكَ فَيُنْكَحُ بِالْوَكِيلِ أَيْضًا تَصِيرُ
 وَمِثْلُ طَرَفٍ أَمَّا مَنْ كَفَرَ بِأَمْرِهِ بِشَبْهَةٍ إِذَا يُغْتَفَرُ
 فَتُكْرَمُ الْمُشْتَبَهَاتُ فَالْأَوْلَادُ بِمِثْلِ الْوَكِيلِ أَيْضًا تَصِيرُ
 وَكَافِرٌ أَمَّا مَنْ كَفَرَ بِأَمْرِهِ بِشَبْهَةٍ إِذَا يُغْتَفَرُ
 لَمْ يَنْتَضِ إِلَى الرُّجُوعِ مِنْهُ بِرُقٍ لِلْسَيِّدِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
 أَوْ فُسِخَ الْخُلْعُ بِعَيْبٍ مَدْرُجٍ فَصَارَ بِالْأَسْلَامِ بِرَأْسِ الْكَاهِنِ
 أَوْ فُسِخَ الْخُلْعُ بِعَيْبٍ مَدْرُجٍ فَصَارَ بِالْأَسْلَامِ بِرَأْسِ الْكَاهِنِ
 وَبِيعَ مَا لَمْ يَنْتَضِ تَقْلُوقٌ لِكَلَّةٍ أَوْ نَصَفَ مَا يَلْفِيهِ
 وَعَجَزَ الْمَالِكُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَوْ فُتِحَ الْعَقْدُ لَهُ بِسَبَبِهِ
 وَأَسْتَشْرَى مُنَابِتٌ بِسَبَبِهِ أَوْ فُتِحَ الْعَقْدُ لَهُ بِسَبَبِهِ
 وَأَسْتَشْرَى مُنَابِتٌ بِسَبَبِهِ أَوْ فُتِحَ الْعَقْدُ لَهُ بِسَبَبِهِ

بالعجز والقسمة في الاشرار
 وبما نزلت رقيقة النصراني
 وان زنت رقيقة النصراني
 فملك فرغها لا مكان يده
قلت لدا اكلمها ان لم تشك
 يتبعه وان زنت في سبيل
 وفي الجمل كل ذام فترز
 انا و هذا عالم الزمان
 الاسنوي ذو الابد واللبس
ولا يصح مع خبر سبيل
 والسلاح الترتيب والذبح
 كسلب ومقتضى النهاية
 فانه استدل في البيع هنا
ندب الجمل عند الصبر
 وهي لهم غور على جنس الدفاح
 ومثلها يمان عن نوع الكوان
 فلا تكن للنكبات دار كتاب

بغض على المذنب والحبس
 ملكه اذ ليس ارانتمسا
 بعد ثبوت شرف الانعام
 وهكذا في الحكم اذ لم يرد
 لانها ان علفت من مسلم
 بها فربما دار مؤلده
 وفي سواها النقل ما كثر
 حال دين الله ذي الاثبات
 اسنادنا عبد الرحيم الحسن
 وقيل تلح ولكن لا يباح
 باب صلاة الكون عنها يفر
 تعجبه كل ذي ناس
 بان ذرع المصطفى قد رها
 تمنع معها كلف المشرك
 فيبغها انك فليست تشين
 فلا تباع لذلها شنتها
 واسمها قيرها قيل في وصفها

انما هو الذي
 انما هو الذي
 انما هو الذي
 انما هو الذي
 انما هو الذي

وانظر بعين وضيها في صا
 ان اكوا اكلين اكوا دبر سبيل
غريبة قد جاني قبيح القرب
 فمنه عند احمد والفساكي
 الاثر ما كان حب المصطفى
 ثم حديث الخير باختصاص
 واقسم الله بها نسيوبها
الطيف افر اسر سيد البشر
 مستهوزها ثمان قبل عشرين
 سكب وورد سبعة من رجل
 ذوالمة وذو العقال ابلو
 تمنع وبها ملاوح يعجب
 ولما في شرحها مفضل
 لكن تحصرها هنا المرحل
 وهو الذي اشتراه من سول
 حتى ان خزنة نسيها
 فاجب المختار ما داه

بالصا فئات ثم بالحسب
 ان دتموا جلا وادان جلا وادانك
 عن سيد الانام فصل ما اضطرب
 عن النير بسند لم يدر
 بعد النساء الجبل كفاها شرفا
 قد حفر الجبل من السواهي
 والاجر والوزر وسر فيها
 قد عدها الخفا بالذي انتشر
 قد ضيحت عدا فقه بذكرها
 والتجرب الذرات حزن نقلا
 مزواح والشرحان ايضا الخفا
 صيريرها مر جزل عسوي
 مع ذكر اشيا بها متصلة
 اذ حل القهيل منه الرجز
 البايح المتكبر لا ستر
 للمصطفى بالبيع بمن اعتدك
 وذا الشها دتير قد سماء

والبيع ذكرن خمس عشرة وط
 قبي كل المنوع من تطهير
 وكل عين كحرقها لا يمكن
 والحمر والوجعان من الحشر
نتم الكلب لغير النفع
 للصيد والزرع ودرج وسفر
 والحرم ان يتناكب بصفه
 وباقتنا عين كلب خضصوا
 ومن تغدو الكلاب تدور
 بذكره الجاحك والسبيل حبرم
وشروطه الثاني حصول النفع به
 فالحشرات بيعها شرعا مبيع
 وزمن الحبر للز من الرقيق
 كذلك الهزار وهو القندليب
 والفحل ان رآه لا ما بيع
 كالذيث والتمر ونقد واستد
 اما الذي يمشي حال لشرته

لحقارة العين وما بها تحسوط
 باللب والميتة والخنزير
 ولعنه من دهن وان ذاك من
 عما رتبنا حيث حلها سمه
 لا يقتل الابنصر شفعه
 واكثر ويقتل لقصد يغتفر
 لغيرة ايت بسوا متصفه
 بغير اكل اجر كل يوم يتقص
 تغدو القير الجال للز انقرد
 بعدم القلوار والنقل التزم
 لجنسه او نوعه او سببه
 ذرا الانوق والغراب مبيع
 بيع والكاوس للون الانيق
 ومعه عنادل وهو غريب
 للصيد والقتال فيما تجموا
 وكل شئ منه بهلك الجسد
 وينفع استعماله في ثلته

كالسوس

والسوسونيات والافيتون لا
 للثمة الحزم فيه المتجسد
 فقد اتمل نقر من اليمت
 ففسدت عقولهم بسببه
 وصح بيعه عليق وقدم
 ولا يجوز البيع للشئ الحقيق
 وعصبه حطر ولكن الجلال
 والبيع للادوية والصلب ان لا
 ولا التي رماضها ما لا يعقد
 لذلك بيع قينة مغنیه
 وان تزد بالسبب المقهور
 والوديت والجلبي صحا
 واللبش والديار لبيع وهراش
 والترد للمزمار ان لم يمسح
 والمشول واذا ما حلك
 وبيع تملوك المياه حايبر
 بصبه من النهر كيف قدمنا
 منع لادها لتنع حرم
 لقلد فيها اعتبا اذا استل
 يشكروهم به تغالوا في الثمن
 واستحشقت اقبادهم من طلبة
 ودود قيربان اولم يبرز
 كعبه من ذرة او شعير
 يؤخذ من شئ لا اذن حلال
 بيع للعصيان فيها نفع
 وقيل هذه بجهة حسد
 يصح اذ همها مستوية
 فبيعها ابطله المهودي
 والنووي والامام رجوة
 فيه الخلاف ولغايب الغراس
 لبيدق الشطرنج عند الاصغر
 بكرة الشطرنج فيما شح
 ولا نزول منه ملك الحايبر
 وجوزوا بيع الثراب في النفا

وَدُرُّ أَدَمِيَّةٍ أَمَّا الْإِسْلَامُ
 وَالثَّانِي الشُّرُوطُ وَطَقْدَرَةُ عَلَى
 ذِي أَنْ يَنْقِيلَ وَتَقِيلَ مَعَهُ أَنْ يُعْرِفَ
 وَتَقِيلَ أَنْ يَبِيعَ لِقَادِرٍ عَلَى
 وَتَقِيلَ أَنْ يَكُونُ لِقَادِرٍ عَلَى
 وَلَا يَبِيعُ بِنَفْسِهِ عَيْنًا
 وَمِثْلُهُ النِّسْلُ وَجِدْعُ نِسَا
 لَا زَوْجَ خُفْيَةٍ وَلَا مِصْرَاعَ بَابٍ
 مَالِ التَّوَارِكِ الطَّرِيقِ مِنَ التَّغْيِيرِ
 وَلَا الرِّبَاثُ إِذَا تَقِيلَ خُفْيَةٍ
 تَعْمُ بِمَعْنَى أَنْ يَبِيعَ الْمُرْتَهَنَ
 وَالْبَيْعُ بَيْنَهُ مِنْ بَدَايَةِ تَنَاكُطٍ
 وَاسْتَفْرَقَتْ قِيمَتُهُ مَا يَنْقُصُ
 وَهَذَا إِذَا تَعَلَّقَ الْقَصَاصُ
 الرَّابِعُ الْمَلَكُ لَوْ بَعْدَهُ
 وَحَالَهُ وَمُفْلَسٌ وَمِنْ لَقَدْ
 نَابِغٌ مِنْهُ بِأَكْثَرِ الْقَدَمِ

مَا لَمْ يَكُنْ

مَحْ

فَإِنْ أَجَازَ مَا لَكَ التَّصَرُّفُ
 وَمِنْ قَوَى مِثْلَ الدَّلِيلِ وَجَفَّتْ
 عَلَى حَدِيثِ الْبَارِئِ وَحَسَنَتِهِ
 وَمِنْ حَدِيثِ الثَّغَارِ مِثْلَ الْفَرْقِ
 وَالْجَفَلُ يُعَدُّ الرِّسْدَانُ أَجَازَهُ
 وَعَاقِدُ الْبَيْعِ بِفَقْدِ اشْتِقَاقِهِ
 لَمْ يَسْتَبَانَ الْمَلِكُ فَالْمُصْحَفُ
 فِي أَمَةِ الْأَجْبِ إِذَا عَقِدَ الْأَنْكَا
 فَالْمُسْتَكِلُ النَّاسُ أَنْ يَحِثُّ بَابُ
 وَهَذَا الْأَجْبُ مَنْ يَنْظُرُ فِي
 وَحَقَرْتُ شَيْءَ لَمْ يَكُنْ يَبِي
 أَوْ بَاعَ مَا لَمْ يَكُنْ لِنَفْسِهِ
 وَنَقَلَ هَذَا مِنْ نَهَايَةِ الْأَسَامِ
 الْخَامِسُ الْعِلْمُ بِهِ أَيْ الْقِيَمَةُ
 وَحَقَرْتُ الْأَهَامَ بِرَجْحِ اخْتِلَافِهِ
 لِذَلِكَ الْفَلُوسُ إِذَا بِالْعَقْدِ
 فَبِالْصَّلَاحِ مَفْعٌ بِنَقْلِهِ

مَعَهُ وَالْأَلْفَسُ وَنَفْتِ فِي
 لَفْظِ الْجَدِيدِ وَالْقَدَمُ عُلْفَتُهُ
 عَبْدُ الْعَنِيَّةِ وَسَوَامَا اسْتَحْسَنَهُ
 مِنَ الْأَرْزَامِ يَقْوَى مَا الثَّقُفُ
 يُلْعَنُ إِذَا لَوِي ذُو أَحْبَازِهِ
 مَعَ أَعْيَانِهِ لِنَفْسِهِ مَا ظَهَرَ
 مَعْتَهُ وَمِثْلُهُ الْمُسْتَرْجِعُ
 وَلَا حَنِيَاكُ مِنْهُ اشْتَدَّ تَنَاكُطُ
 مَحَالٍ مُبْطَلَانِ تَلَا حِجَابَ اسْتَبَانَ
 لِحُرْمَةٍ وَأَنْ لَا لِحَاقَ لَهَا
 يَبِيعُ إِذَا بَانَ لَهُ فَرَا لِمَدَّ هَبِ
 فَبَانَ مِيرَاثُهُ مِنْ أَمْسِهِ
 هَذَا مِنْ الرُّوحَةِ بِالْبَيْتِ الْكَامِ
 وَالْجَدِيدُ وَالْقَدَرُ لَيْسَ وَصْفُهُ
 حَسْبُ بَيْعٍ لَشَرِّهِ فَقَطُّ
 تَرَوُّعٌ مَا لَوْزَنْ لَهَا لِمُفْسِدٍ
 وَسِعَ خَيْرٌ وَشَايَعَ بِمِثْلِهِ

وجه في شرب البهائم الشهي
 آخذ العبد من عند العا
 اذا أخذ العبد من عند العنق
 وجه بيع المتاع ما غلبت
 وفي الاصح هكذا ان جهلت
 اذا فتر فطام عصفور
 وما طلق على هذا السدار
 او بالذي باع فلان سلعتة
 وابن الصلاح قال ان تعجلا
 واوجبوا تعيين جرس منه
 على الذر غلبت منه من البلد
 ومحب التعيين لفتح ان غلبت
 وفي نظيره من الخلع الكسبي
 وان تغلبت بعت بوزن عشرة
 وجه بيع ضبرة او غنم
 وان تغلبت بعت منها فكا
 ولا يبيع ببيع غائب اذا

يباع مشربها كجهل الصفقة
 فاحد الثوبين او من ابتغى
 يبيع وهو من الثياب منتهى
 صيغاتها والشيوخ قسمت
 ولو اخذنا بالقياس بطلت
 منها على صاع فشرعا ما انعقد
 وزنة المجتهد من احجار
 او جهلا مقداره او صفته
 صح ويبلغ العقد ان تاجلا
 وحلوة في سبوت معينه
 ولو فلتوا اذ تزوج في العقد
 نوع ولم غرض عند الطلب
 بالفصد في الاصح ما لم يعرف
 من نصرة فبالحل ما فسترة
 فكذا اوعده ديس درهم
 لو جعل المبيع منها مائة
 لم تنقدم روية لئلا

لواحد

لواحد او لثمان التمس
 وقت الا يبيع فيها حصدا
 نعم يجوز بيع نغير العبد له
 وحيث بالصحة عقده انقبط
 كغيره جليبي هديوي
 وثبت الخيار عند رويته
 للمشتري قطعا كذا للبائع
 وما هنا املون جهين دين
 والفسخ قبل ان يراه معتبر
 ويكتفى بالثورية المفتد منه
 لكن نظام بكتف الاثا جي
 وجه في غنم على السوا
 والذلول لا وصاف في الكاوش
 والقول قول المشتري في الاخذ
 وزرورة البعق اذا دل كقي
 عما ابيع ثم هذي المشورة
 فان يغلب بعت من ذاك النوع

او خاصه لم يبرأ من المثلث
 قطعاً اذا لم يره اهل الشرك
 واجز جرنفسه اذ علمته
 فالشراء ذل الجليس والنوع فقط
 لا الوصف عند الرافعي والنوري
 لكبر الضعيف في مسئلته
 في بيع الاغنياء والعسرة الرافعي
 قهي رومية ومحمود بيب
 دون ما جازة وقيل بغيره
 ان ائمن التحبير فما استقدمه
 وداعين الجدد بانضباط
 وقيل بالحل كنف الاسير
 وثبت الخيار اذ خلف ضابط
 في التقصير وناعليه الامتلاء
 ومثله المتودج اذا انتفى
 لم ينعى للخطه المحصورة
 لذا قد ايتى كل من المجرع

وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ لَمْ يَسْتَرْطُوا
 مِنْ مَوْضِعِ الرُّوَّةِ قَبْلَ مَا شَرَا
 وَالْأَقْنِئَا بِالْقَوَانِ الْخَالِقِ
 كَقِسْطِ زَيَانَ وَسَيْفِ الْقَدِ
 وَحَيْثُ بَيْعُ الْحَشْدِ نَانَ قَطْعَا
 وَلَيْسَ تَوَكُّلُ الرُّوَّةِ بِالْفَسَادِ
 لَا الْقَوْلُ فِي فَسْطَرِّهِ عِلْسُ الْبَحْرِ
 وَالْخَلْعُ فِي الْقِسْطِ أَبَانُ قِسْطِ بَرَّةِ
 وَاعْتَبَرُوا الرُّوَّةَ بِاللَّيْقِ مَنِ
 فَرَوْنَهُ الدَّارِ عَلَى الْمَعْرُوفِ
 لَمْ يَبْشُوتْ خَارِجًا وَدَاخِلًا
 وَرَفَعَ تَحْوَالُ السَّوْجِ عَنْ يَمَانِ
 لَا جَرِيهَا أَمَامَهُ مِنْ لَا شَهْرِ
 وَرُوَّةُ الْأَوْرَاقِ فِي كُلِّ كِتَابٍ
 وَذَوِّ قَلَمٍ مِمَّنْ تَتَمَّ مَا تَصْرَفُ
 وَأَوْجِبُوا بَيَانَ عَيْبِ كَتَمَةٍ
 مَالِ الْحَامِلِ وَالْحَبْرِ جَانِبِ
 فَرَسٌ بَعْضُ صَبْرَةٍ يَنْقَبِطُ
 وَمَوْكَلَمُ دُجْهِ عَيْنٍ لَا تُرْكِي
 مُحْتَمٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْخَالِقِ
 لِلدَّرْعِ عِنْدَ الْمَتَوَكِّلِ إِذَا صَدَفَتْ
 لِدَلِّكَ الْفُتُوحُ بَيْعًا يُرْمِي
 وَصَفَ بَيْعَهُ هَذَا الْعَبَّادِي
 وَالنَّفْسُ مِثْلُ قَصَبٍ لِلشُّكْرِ
 لَا الْمَدَى وَزَكَاتُ أَيْ هَسْبِي
 جَنَسٍ وَتَوَعُّ عُرْفُهُ لَا الْخَشْفِ
 لِلدَّيَابِ وَالْجُدْرَانِ وَالشَّقُوفِ
 وَالسَّحْجِ وَالْمَرْحَامِ وَالْمَدَاخِلِ
 وَرُوَّةُ الشَّبَابِ وَالْعُشْوَالِ
 وَالْقِسْطُ فِي الثُّبُوتِ مَقَالُ لَا تُشْرِ
 وَنَحْوُهُ لَا الْمُسْ مِنْ جِنْسِ الشَّبَابِ
 بِالطَّبِيبِ وَالْخَالِقِ فِيهَا شَيْءٌ وَصَرَفُ
 بَابِغْدَادٍ أَوْ اجْنَبِي عِلْمِيَّةَ
 لَا جَنَبِي شَيْءٍ بِالْعَمْدِ لِي

وَمِنْ

وَمِنْ صَبْرٍ يَرْحَمُ وَاعْقَدَ السَّكْمَ
 وَالشُّكْرَ كَانِيَهُ لَوْ أَنَّ رَأْسًا لِي
 وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَبْلُ صَبْرُهُ
قَاعِدَةٌ تَصْرِفَاتُ الْأَعْمَرِ
 فَالْبَيْعُ مِنْهُ وَالسَّكْرُ الْمُبْلُومُ
 وَخَصَرٌ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ الْحَبَّارِ
 وَمَنْ رَأَى عَيْبًا رُبْعَهَا عَمِيمٍ
 وَرَهْنَةً وَصَلَحَهُ لَهْبَنِيَّةَ
 وَعِنْدَ غَسَلِ مَيِّتٍ يُؤْجِبُ
 وَاجِبُ الْجَمْعَةِ عَنْهُ سَقَطَا
 وَلَيْسَ يَجْزِيكَ مِنَ الدِّمَالِ الْعَمِيرِ
 وَلَيْسَ بِالْمَحْرَمِ مِنَ الْمَسْأَدِ كَيْ
 وَمَنْعُوا اجْتِهَادَهُ فِي الْقَبْلَةِ
 وَكَرَهُوا كَذِبَهُ إِذَا سَأَلَ
 وَلَشَّهَدُ الْأَعْمَرَ بِالْأَسِيْفَةِ
 وَمَا بِهِ فِي أَدْنَى سَخْفٍ شَطَقُ
 وَلَا خَلَّ نَصْبُهُ لِمَا مَا

وَمِثْلُ لَا أَنْ تَقِيلَ تَمِيرُ السَّكْمَ
 مَوْكَلَمُ دُجْهِ عَيْنٍ لَا تُرْكِي
 بَلْ يُوَدِّدُ أَسْتَبَانَ قَرْضَهُ
 بَعْضُ لِقَاوِ الْبَعْضِ صَحْ جَزْمَا
 مَعَ الْمُسَافَةِ وَتَبْصُرُ سَلِيمُ
 سِثْرُ أَنْفُسِهِ مَعَ الْأَلْخَبَارِ
 يَبْتَاعُهَا إِذَا لَا تَغْيِيرُ سَمِيرِ
 مُتَمَنِّعٌ وَصَيْدُهُ لَيْسَتْ تَدْرِي
 وَمِنْ الْجَهَادِ حُكْمُهُ النَّاحِزُ
 إِلَّا بِقَابِدٍ يَسْتَرْطُ صُطْبَا
 وَلَمَنْعُ التَّكْفِيرِ قَوْلًا جَزْمَا
 لَا مَرَاةَ أَفَادَةُ الْعَبَّادِي
 كَذَا قَصَاصُ عَيْنِهِ فِي الْجُمْلَةِ
 الْأَعْيُصِيرُ إِذَا أَعْبَانَهُ
 بِشَرْطِهِ وَسَابِقُ أَمْرَانَهُ
 ثُمَّ بِهِ الْأَعْمَرُ سَرِيعًا الْغُلَاقِ
 وَلَا يَلِي بَيْنَ الْوَرَكِ أَحْكَمَا

أَعْرَفُ

واين ان غصرون فيه صنف
وبان من مشق والشركات
صلاح دين الله ذي الانابة
فارسا القاصي مما افنتاه
وقلة الفضل فيها ولكره
وبقيت مسايل معصوده
كسليم ونظير الاوقاف من مع
كابة الرقيق منه تدفع
وجزية الذمة منه تؤخذ
وخلقه بجمع والمغايير
والملك البصير ان روي
وقد مضت مسلة الامامة
ونذر عتيق خصه وجفان
ومن الصلاة بالتصير والاح
فلمن من فروعه المستغنى
وهل عما يسبقه الحصانة
معال تغبير الامام يستعبد

منتصدا بانه مختص
بوميد به الذنات زوال
العالم المحض من المقاسم
بعد العمى اليه فارتضت
ومشد منه بالقضاي عصفه
بقتول ووجه هنامعز وده
ولادة النحل والابصار اجتمع
وفتله من الحرب قبيل ثمنه
وعهدة بعد العمى لا يندب
منه فمهر المثل ما يتسوا
اعمن بجمع ادنما على السوا
وباحتها دلم بجمع صيب منه
كذا اعتمادا لاذات
والوهم في التدبير في هذا استغنى
هل لمجتهدي وقت الصوم اشتبه
والشيخ نجم الدين قد ابان
بالمع والحوار عندي المحمد

والشيخ

وشكنا وافقه واختره
وفيه قد افنى ابو منصور
بان ذات الطفل فرح الصغر
اما ابن ابراهيم عبد الملك
فتوفينا وبه عني ذا حبرم
فما دعوى الفول لم روتيه
بحجاب فيها بايع بالحق
والشرح والمروضة كل ارتضا
والمتولي قال ان المشترك
فالمتولي هكذا به اخبر
والبغوث ولذا العثر ابي
ضابط القشود نوعا مختلف
بالبيع والصرف وعقد السليم
والخلق والنحل والاحبار
وجايز القشود بالوكالة
والقرين والاياع والمساكن
ومنه من وجه ومن وجه ليزم

وقاسر حكمة على الاحبار
ابن اخي صباغنا المسترصور
لمع متقا ذو العزم لا من البصر
المقدس ذو العلاء والشك
وقال لا حق له بها الكسيزم
من مشتر بعد لزوم صفتيه
بذلك افنى شيخنا والحج
ذلك منه وبه فيه فصحى
مصدق من قول منج الشطر
لذلك القاصي بمثله حكمة
به اجابا ولذا الخبر وحاني
فتبعضها لزومه حتما الف
مع حواله وضع من ليزم
والسقي والزرع بلا مشا
والرهن بيل القبط والحوالك
والمستقار لشرب طابفة
عقد كتابته مع السيزم

والرهن بعد القبض والقبض
لغده لنا ملك بغير مالك
صورته من قال في شرار قبيح
ومثله قال الحب الطبري
اذنوم لا صح يدك من ملك
والملك والتكليف لن تحمعا
والفرض طر وملك من لقط
فلنا ينج له اسير ذادما
ولا مباح وديات حصلت
باب الرباع الربا يانده
مدلوله في اللغة التوسيع
واختلفوا في انها حقيقه
كل محرم ان من الغفود
ما هو في الحر تقابل العوض
في حالة التقيد او الناحية
قال في المطالب اخذ المتال من
ولا تقرب لربك اوسوا

وحزنة ربيعة السلخات
يعرفه الفقيه والمدارك
شرته لخدمة البيت العتيق
فما نبت وخص ابا المستجير
وقيل بل في ملك نفسه التملك
الامن الرولى جين جميعا
وتما فروسه فحق فقط
قابلة لا سلب قد عمت
بل هي عن هذا القبيل انفصلت
وكتبة بالواو والياء والالف
من الشئ ومقابل قد راد
ومذهب الفاروق والصدقة
والشع قال فيه اجود الخدود
غير معلوم مما تلي عنه من
من بدل ولو مع التقدير
غير مقابل وخطرا اقيم
فشميل الفار بالدي حوله

انواعه اربعة وهي اليد
وليلة القرائ والاجتماع
في كل ما النقص على المعلوم
من حكمها بالقبض والتساوي
ها وها لفظة موضوعه
لمارات في فائق الحب
اجنت وكان حبها الج لا
تخرج لي من لخصها الا
دحرجه ان شئت او الف
وحكم هذا الباب شرع علقه
والاودى مال عند علقه
والجنس والبيك او الميزان
والفتوة او صلاح الاقليات
اما ان سير من فبالاحسان
فالبسغ للعلم بالعلم
من شرطه الحمول والمماثلة
وفي اختلاف جنس التفاضل

والفضل والتشبه وفرض مرقد
وسنة ليس بها ستراع
والنقد والعلية في المعاسوم
من الكلب والوزن وقول الراوي
للقبض وفي اللغة المسموعة
والمنى بعد فليس اجبا
وجعلت نصفه عبقوقي ما
لم تقول من بعيد هفت
ثم ثني ان يلوست داء
بالظن والنقد عموما الخلقه
الجنس اكن شرطه لعميته
لحنارة احمد والنعمان
يراه مالك بالا فتيايت
يعتبر العلية في القياس
مع اتحاد الجنس في السدوام
وقد منه في مجلس المعامله
يجوز حث ما عداه حاصل

ثم الطعام ما لم ينتهي
لادبر غالب لا ينبت
والعذب في كل المياها رتوك
او نادرا في الزمن المصنوع
فالرطوبة الجسود مطلقا
والصفا والصف والنبات
واللفظ والثفا وانواع العمل
وصغر قود غير ان جسد
وار من الجبين ذوات الحيوان
وحب كنان وما الوردي
اما الربا حين التي لم تجعل
قلد ربا فيها ولا في الصناعات
والاستيرال من جواب ما هو
واختلاف نعت اجناس
او اختلاف الجنس من الاصول
والبيض جنس يقف ومناقع
دون الجراد فهو جنس سرك

في القوت والدور التفتد
ونحوه ما اقل طفته جسد
على الاصح ودليله قوت
يولد بالظنوث والسبب
والعنف والاهليلج الذي ارتقا
وما به تغلة بعثاتك
ويصل وغارقون ان تشل
وكذا منغية بلا صبر
وساير الالهة حتى ذهبت
راي العزيز لا النوا وكاف عرف
في سكر لسيق فحق
والهشك والنوا وجب الحنظل
خدا به الجنس الذي سراه
كالشجر والالية اذ تفتاس
الشجر والادهان والخلول
وابيض اللحم لقان متابع
وقبل من انواع لحم الحديك

الابواب

ولا يتبع شريح يسمى
والغرب القابل للتعبين
نقلة ابو علي من القسرت
والشكر النبت والطبرزد
غريب في روضة الحظم قد
مثلية او لا فيقتل ما يبدش
كثير الحلة عشرة صور
لانه من عيب او رطب
فلا ولا في مثل شريط
وما عدا هذين فهو باطل
والضايك الحاوي لها ان يذلوا
ثم الى ما بعد ايضا صاف
وكما توصف بالطلايل
واما نعت الماس
في عهد من رتب السما شرفه
فالجب والمايع كيلة لحقد
وعند جبل عادم لدا الحبار

والثريت بالزيتون بالمنع سمي
قد جمعوا الثريت على زيتون
وذلك جمع للقياس ما اقرب
جسد وباللام وتون سبر
افاد خلفا في الحكوم يعتقد
وغيره عن حكم مثل نحاس
ان يبيع بعضه ببعض للزمر
او خلل او زبيب عيب
في حبة البيع يكي ان تصب
والخلف من بعض حدة نافل
كلام مع المثل له معتصدا
فتنظر الاقسام بالوصف المضاف
للعقد غير اول ومثالي
بالكيل او بالوزن فيما مثله
في طبيعة والبلد المشرفة
وجامد السمن بوزن اشتهر
او كان بالوصف من غير احتجار

عن العرب

اوله يلى حسب وامن كن
 قبله البيع لدية المعتبر
 وقيل الكيل وقيل الوزن
 لهذا لما شئ مثل لا يباع
 صورته بيع الولي مال من
 والتفقد بالنقد له بالاحكام
 واستوى القوي والمكسور
 وقمة الضعفة ليست تعتبر
 والقرض من مجلس عقد جائز
 مثاله من اشترى ديتارا
 واقترض المقتبوض منه واشترا
 فالعقد جائز وذا ان اقبضه
 ثم يرد في بقية الثمن
 وفرصة الراجح في شئ العزير
 وان على عيبتين قد تصارفا
 يبطل في الاصح فالعيب ارة
 وان اراد بيع ما تلتشد
 من كيلة او وزنه يتسكن
 من حكمه وقيل لا يلحق شئ
 وقيل بالاصيل الشئ هو استغني
 في ربوي لشروطه الا بتيساع
 يلية اذ لا عبطة في ذا الثمن
 بالبيع للطعام بالطعام
 والتبر والخالص والمسلو
 والقرف صادق على كل المهور
 اذ هو المقصود منه جائز
 بصره واقبض اخيرا
 سواه من مجلس عقد المشتري
 شيا وبعد القبط منه اقتصره
 فالعقد باطل كنفريق زمت
 وانهم المذكور في متن الوحي
 ثم استثنان البعض بعد اينا
 راجحة هنا على الاستشارة
 بغيره بالفضل في المكسور

مرغب

من غير حيز فالطريق فيه
 به ذهب او شئ عروضا
 وشئ ترك به وقيل في العنا
 ومثله يقرض الامانة
 او باخذ اية بلقظ الهبة
 والبيع بالعممين والمجازفة
 وانما تعتبر المماثلة
 فالأوقد يعتبروه اولا
 من رطب او عتب او فخر من
 ولا يباع رطب برطب
 وغير ذكركم فطعا لا يباع
 والمنع من ثمان الخيل رقيق
 وغير ذكركم الا دهان من جنس الجيوب
 نهاية الحقايق فالبدل مسنة
 كذا الفشا ومثله اللحم الحريك
 والقديد ذرا المنع من الجديد
 ومن جبوب الاقن قبا وكذا
 ان يفرق النوع الذي يلف فيه
 ثم يبيع ذلك المقبوضا
 بان كان ذلك لا حيا لا يتبع
 صاحبه ويبركان عنهما
 وهذه بعينه لا تشتبه
 شطلة للجمل حيث جازفة
 وقت الجفاف ان راو ثالثة
 كالخل والعصير حيث خلا
 ذلك في بيع القرايا ان عرص
 ولا يثمر وكذا من العتب
 مثله وعمم ذلك الا يباع
 والخبر والشواجز ما والسويق
 يشترط في ثمان لها يوثق
 والقلوب والشئ بوضفه امشع
 مثله فالمنع بالجزم جري
 وجوزوا بيع القديد بالقديد
 ذمنا بل مثله قد اخذنا

والعنب الزيت فيه أعتبروا
والدبش الرايب والحليب
والبيض والاحبات لا مماثلته
وقلها بالتأرق قد شاشرا
والحم والقلية المنقعة
والقند والسكر مكثافلا
ولا تفسد نار تميز بدت
ومقتضى التهييج في باب السلم
قاعدة اذا تعدد المبيح
وتفسد الصفقة ان تعددت
اما التي من جابديها جمعت
واضلف المبيح جلتا منها
لانها كبيع ذات معدن
وذايت باثر عديتها كسائر
كمدجوة ودرهم كسا
او صفة كصية وكسند
يتطلب في الجميع والسوداني

والخار القوي برهما اخبروا
والسمن والمخبز والمشوب
فيها ولا في اقط قد مات له
بالطبخ والنش ولين يذخدا
والدبس والحلاوة المنقعة
يباع بعضه ببعض مثالا
في شمين او في غسل ثابث
جوازها وهو يستعمل في
بثمن مقصلا مع الحبيبة
ببائع او مشير كيف بدت
جستامين الزباوان تنوعت
او جانب وهو مقصود فيهما
او موته بذهب معين
ودو قليل من ثراب او شعير
قابل من الاوصاف لا منها
او نوعه كزبيب ولبسند
تدقق ما قابل بالبحال

والله

والراعي وامن الجمهور فيه
عاطفة لحرم بيع الحيوان
فابن المسيب الامام رفعه
والبيهقي والفتية البغوي
بالرفع عن بصيرتهم عن شمسره
وهو وان ارسله فيعتصم
مذهب الصديق ثم المشرقي
وابن الصلاح نقل الجواز منه
وحكمه نعم جميع ما استشرى
ليبع لم يعم بما سعة
او قلب او الحبال او بلبية
والشاة واللواح كاللسان
وجاز بيع حيوان بلبان
خامسة يقال في اي سنة
ففي الخاركي خيرا قد شزل
او قبل حجرة بغير جاهد
باب المناهي العصب في لغة الفصح
على الاصح من خلاف يقتضيه
بالحم بالعموم من كل اوقات
وما لك عليه فيه تبعه
وضريح الحاكم انه زوي
وعن امية شفاة لشره
يعمل الا لزم بيعه
قال جواز القياس اذ غني
عن بعض شرائع الوسيط اذ لقيه
في من سوي ما كوله في الاظهر
وهذا بشيخ او بالبيسة
او سمي او نحو برشدة
بالشاة قد منعه الرواني
وسمي كالباع منعه اسفنان
قد حرم الله الربا وبينه
وقيل ان الخطر فيه لم يترك
وقول عام الفتح ترائي الواحد
فستر بالضراب والاخير الصريح

للماء أو للشر أو ما للخبسلة
 إلى شاح الخيل أو ما لم يبيع
 وما يطلب الفحل مضمون جميع
 وعنها انتهى أن ذلك
 وهو عن الزهري يروي عن
 من الصحاح المسمى العبد وحي
 من تبعه بالامس أو نزل الخبار
 وفي صحاح مسلم يبيع الحصاه
 يبيع ما عليه هذه تعني
 ويقتنن ضمن يبيع عبثه
 بأن يبعه بالف لستنه
 محذرة بالذي نشتأ منهم
 فان قيل يمثل تغذامابه
 او نصفه مائة أو مئتين
 او يمثل العبد بالقبض على
 ما انتهى عن بيعه وشرطه جاني
 والتهني عن شرطه من السع ورد

نفى القحاحين يبيع أحسنه
 وهو المله فبيع يبيع كل الحب يبيع
 على مضامين كجئون سبيع
 وعكس هذا التفسير رأيي في ذلك
 فتعبد أرسالة غير تعبد
 بفسير ط قتل ما لا يحنس في
 أو حلال العقد على النبد نذار
 والشافعي وما لا قد خصصاه
 أو الخبار يبيع ما وقع
 فالزهد في صححه وحسنه
 أو اقل أو انشفي ما أحسنه
 أو الذي أشأوه وأبهم ما
 أو كذا النسبة لن يد راة
 لما سواه صح في المسكتين
 إن تلك دأرك يبعاً لا
 أحكام عبيد الحق ليس يحنس
 في الترمذي وفيه شرط انقذ

جنود

كبيع به شرط يبيع أو سلف
 وبيع بالف عام أحسنه
 والنذر والايضا بالتاجيل
 اليمين في ذمة كذا شهود
 بل يحنس في الزمان بالزوجة أو
 وقيل لا بشرط تعين القليل
 أو شرط رهنه المبيع عند
 وجاز بعد قبضه أن يرهنه
 ويثبت الخيار أن لم يرهنه
 ويبيع عبده بشرط عتقه
 صح أو قيل يبطلان جميعاً
 والعقود حق الله الذي اليزم
 وقيل حق بايع فيطلبه
 لكن له الخيار عند الأكابر
 وشرطه في عتقه الولالة
 أو شرط الله برأوه كمنابه
 يبطل فيما صح أو لا ربعه

وشرط خصده بايع قد استلف
 ونحوه إذ يبعد البقالة
 تخرجه عن صفته التعجيل
 لشاهد من غير تعين الشهود
 بالوصف والقبول صغارا أو
 وقيل يحنس مؤسراً لا دليل
 يحنس نفسه منه عتقه
 من غير شرط أن المبيع عبثه
 أو انقضى كقالة المتعين
 عن مشتراً أو اطلقاً في نطقه
 وقيل يحنس الشرط فيه قطعاً
 نذر أمنا لا جبار في البيع حزم
 قطعاً مان منعه لا نظريه
 ثم الولاء مطلقاً للمشتري
 أو عتقه بعد زمان أجله
 أو يفت القيد فاذا أجابه
 وقيل إذا كثر شرط عتق أو رفعه

وشروطه تعليق عتق بصفه
 كبيعته بشرط ان المشتري
 ويح عقد مقتضاة قد شرط
 والشرط لا نفع به ولا ضرر
 اما الذي عن شرطه انتفى الفرض
 فانه يصح لكن ان شرط
 في الطامه فدرسته او عسلا
 فالقصد قايده على المنصوص فيه
 فبالجواب ان اول كلام الترابعي
 كما اذا ابر الصلاح والعقيد
 لكن يتوكل ما عكس الاصل
 بشرطه التزام مالم يلزم
 وفي اشتراطه لو وصف بقصد
 او كونه حاملا او لم يولد
 وليس في البيع ما يحملها
 وثبتت الحيا خلف القيمة
 وتبيها وحملها في التروية
 هذا التوازي بالقصد وصفه
 يبيعه بشرط عتق ما اشترى
 والقبط والرد لعيب منقبط
 وفي الحيايل بالانكسار
 كالم تابع لنوع اذ عتق من
 ما يتبع الرقيق او فيه اشترط
 او ليس نوع اضطفاه مثلا
 اذ فيه نوع غرض لمضاهية
 والتوازي لا يلحق الشايعي
 ولك ان تقول ان النفع فيه
 بطلان عقد البيع في التمه
 بالنقل والتحويل بالمحسنة
 لكون قيد ثابتا او يفسد
 مع ولا يجعله منقوضا
 بل هو وصف تابع لحملها
 وتبين بلغ العقد في البهيمه
 بالتوازي والتوازي الجبلة

بطل

يتصل في الامم وفي الحيايل
 وفي طهارة وفي البطانة
 وحذر الشبلي ما قد صنع
 في الحشو والحل وفي ذكر الاسك
 فتح والباقي المراد الخمس
 وتبيها وحملها عينا
 ولا يصح بيع قبل ان يولد
 ولا يدون حملها ولا التي
 وصاحب الحمل اذ اوكل ذلك
 ومطلق البيع لحامله
 وفي سيرة المملوك ان اذ
 اما اذا اوقعت او رجعت
 بغير حرة فتكون له
 لغرض عن الجوري يتبع
 صورته في بيع المحفلة
 فصل من المنهي عنه مالا
 كبيع حاضريه وهو ان

وباطل في الحشو هذه ادعا
 خلاف صفقة رأي استبان
 وقال في البطان ان نفعه
 وباطل توازيه لالتباس
 في الحال والسنة اقل ما يظن
 تريد بيع متاخر احشوي
 عنها طهارة الامم مشرد
 اوراق حملها اذ لم يثبت
 مباع دفعة لغا الاشتراك
 جنيها المملوك بالذي اشتمل
 بيعت بالاختيار من احدا
 ببيع او من حق رهن دفعت
 في هبة دفولة لا يستفيد
 بشرط تابع خيار البيع
 للمصرر الحاصل عند الترك له
 يتصل اذ لم يتفق الاستبكا
 يقدم شخص مبيع في زمن

رهنها

تعميه حاجة الناس اليه
فيستد به بلدي بطلب
لان يبيعه على النقص
كذا التلق وهو ان يبتاع ما
قصدا بعلم واختيار الاكثر
ولا خيار فيه ان يسلط
وان تلقاه لم يبيع ما معه
ولم الخيازمورا في الاصح
وان يلبس في بلد في الحياض
وسومه وبيعه على سواء
والجش محظور وان لم يعلم
بان يزد فيه قصدا الخداع
وان لم يوافق وكذا في الاسته
ورجعت لعقب محرم ان
قرن العيزو حكمة لم يولد
تظيرة تبايعا وقت السدا
فل عصب الخوص بالاشام

لكن يبيعه ما انتهى لذته
ترك ابتياعه ما السعرة غلبت
وقصر بالعقيدان للحدج
لذي اغتراب سعة لنعلما
وهو خروا ما له ابن المتذر
في بلد والحظ فيه حفا
جازون العيزو رجة متعة
ان غرروا الغبن وسبق في الاع
ما يوجب الخيار بالنساوي
ان استقر ولزوم ذانغاه
محرمه والعلس في المقدم
واخاف لا خيار لا ريداع
ان كان الاقصر فيه المشترك
يبيع للعاصر ان الكد خط
والدرة منصوص وقول الاكثر
ملتزم وغيره نعمت
من هو الجمرة ذوالالستزام

لالم

في الحير والروضة والشمه
والاكثر وان خصصوا من التزم
وعن ابن حامد الممتار
لكذلك الحقن والحاوي غن
وليس ذ الكنفن دار فعي
ومثله اذا استعار المحرم
وفي الميام في نظير المتأله
وحاول الفقيه ذان يطردة
قال الحلبي وعندي ربا ثم
والاظهر الجواز والذي امتنع
وناصب الشرة في الصلابة
وان تقسده بالذي تقسده
والمدعي على غيره علمه
والشع عز الدين قال ان البيع
دون سواء قلت هذا يعتضد
من امتناع خلف ثم دمه
ما زاد عن مائة الف درهم

يعم ولا لا شغال الذمشه
بالايم اذ به امامنا جندم
والبند يحس ويقيم الشر ارك
ابن المحارم اصطفنا ستمقن
شطرجه مع وثيق شامعي
من حنونة صيدا امثال يا مشم
وجبهين في رجلي التي تحلل له
في المستعار وسواء استبعده
شخص على منعه يستسلم
بخصته الاثم على الذي منعه
سنت له الدفع لئلا يثبت
اوجبه اذ عصيانه مقدم
بحلف بل بالرد لن تؤمته
بالادين فالوديقارن المبيع
يفعل في التورين فيما يستند
لخصمه الذي عن الحق استدفع
لحذر من قدر محسنة

شتم
المدعي
المدعى
المدعى

كذا سعيذ ابن زيد اُمنع
 لها التي تذكروا ثم دعسا
 فلا كها في بيرها بعد العجى
 وليست في الأروى التي في الجبل
 وحرم الجمهور بيع الامم
 ومثله مع خديج الجعل
 كبيعها من ناطع الطرير
 وبيع مير وزيد للذي
 كذا الكبيع خست الملهي
 والاحتراز في الطعام قد شفى
 فعنه سيد الانام قد رجب
 قال سمعت سيد الامام
 يصاب بالجدام والافلاس
 قالوا لعل الويل للذي احتكر
 قالوا رازق الخالق للعباد
 نذير العينة في البيعة
 وهي لمن حاميا مستفحقه
 من البهمن مع اذوى
 صدقا مزين عليها ومعا
 والمثل الشاير فيها علمنا
 فذات وهم عند ضرب المثل
 لمن يفعل منكرا تدر
 الا حرب لغيره من جهلوا
 حيث بها نطم بالتحقيق
 لجعلها في الدين للثبث
 لمن بقا عن الاله لا في
 عنه ما به الشفيع يثني
 وفي ابن ماجة ان ابي عمير
 يقول في تحكر الطعام
 اذ حقر الاداء عموم الناس
 من زمن الغلاء والحققا ما ائتلك
 يدعهم من قاطن وبادك
 مكر وقة قبيحة الشناعة
 وان تكن عقودها مكمي

الكل

وله هو اللبايع الشواهي
 والبيع ممن ماله محترم
 والحرام باطل وما احتل
 ولا يفرق بين ايم وولد
 ومثل الباطون والعقد انتفى
 والاب والجد هناك الام
 لمن يعتق ووصايا فرتوا
 وحرم الحجة بغير الشفيع
 والبالغ المجنون والصغير
 والوالد الذي تحت يسم
 ومي وعيرسه لذمي ومسا
 منه بباغان فان مات الاب
 واعتق من المفقود للضرورة
 وبافاق جاز في البهيمه
 خالصة شيء من المعامره
 وبيع مضطرو وسنور ولى
 فصل شرا خلا وجها اشفا

والغبن بالخيار اذ واقتباط
 من ذمية صح ولن تحسد
 يكره لا شتبا هه ما حلت
 من غير تميز بسبع يعتمده
 به وبالرض هنا لا يثبت
 ومنعوه من ايج وعسم
 لا الرد بالغيث وبيع يكتف
 قلت وعندى من التفسير لغفر
 فان اباك فهو الكبير
 وفرعه له بهد الخس
 اسلمت الزوجه بعد فها
 فبيع فرعه القياس نجس
 وخص الاستفصا هه في الصورة
 وان تكن بفعله البهيمه
 وشرية الغايص لا المتساومه
 بيع القران الكره عنه قد
 او عبد زيد مع خر جعسا

كلمة

أَوْ رَقِيقٌ غَيْرُهُ أَوْ مُشْتَرَكٌ
وَقِيلَ قَطْعًا بِأَكْلَانِ عَلَيْهِ
وَمِنَ الْمُثَالِ الصُّورَةُ الْمُؤَخَّرُ
ثُمَّ الْبَيْتُ مِنْ قَبْلِهَا ثُمَّ الْبَيْتُ
وَقِيلَ لَا يَبْغِي فِي الْأَوَّلِ لِقَابُ
فَكَانَ الرَّبِيعُ آخِرَ الَّذِي اعْتَمَدَ
وَعَلَّةُ الْبُطْلَانِ جَمْعُ صَفَقَتِهِ
وَقِيلَ مِنْ أَجْلِ حَالَةِ التَّمَتُّ
فَالْجَمْعُ جَبْتُ عَوْضٌ قَدْ أَتَى فِي
بَيَانٍ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلَاتٍ وَفِي
وَأَشَارَاتٍ كُلُّهَا مِمَّا لَمْ يَنْجِ
قَوْلَاتٍ فِي السَّبِيحَةِ وَالرَّوَضَةِ لَا
وَمِنْ الْجَمْعِ وَالْبَيْتِ فِيهِ
وَمِنَ الْعِزِّ نَزَمَ الصَّدَاقَ نَفْسَهُ
فِي عَامِلٍ عَلَى سَبَابِ صَدَاقٍ
فَابْدَأَ خَالَفَ حَلَمَ الصَّفَقَةِ
مِنْهَا إِذَا اسْتَعَارَةَ لِيَرْهَنَهُ

بِغَيْرِ إِذْنٍ مِمَّنْ فِي الَّذِي تَلَا
مِنْ اسْتَشْرَكَ وَالْخَلْفُ حَيْثُ أَهْمَهُ
أَقْرَبَ لِلَّهِ مَا أَحْسَرَهُ
وَالْأَبْعَدُ الْأَوَّلُ لِمَنْ فِي الصَّفَقَةِ
قَطْعًا فِي الرَّبِيعِ سِرًّا الْجَمْعَيْنِ
فَسَادَ ذَلِكَ مِمَّا نَالَهُ بَعَثَهُ
جَلًّا وَخُرْمَةً أُنْجِي مِنْ جَهَنَّمَ
وَإِشَارَةَ الْحُجَّةِ وَمِنْ وَمِنْ
كَالْزَيْمِ وَالْهَبَاءِ عَنْهُ مَا اخْتَفَا
سِوَاهُ جَزْمًا مَعَ وَالْخَلْفُ فِي
بَاعًا فَهَذَا بَعَثَ مِنْهَا الْبَيْتُ
تَصَحُّحُ بَيْتًا أَيْ عَلَى السُّوَلَا
بُطْلَانٍ ذَلِكَ وَلِذَلِكَ الْفَقِيهَ
عَنْ نَصِّهِ وَسَوْفَ نَأْتِي الْمُسْأَلَةَ
وَالْأَلْهَاءُ الْفَسَادُ لِلْمُهَرِّقِ
مَسَائِلَ لِلْفَرَقِ مُشْتَقَّةً
وَرَأَى فِي الْمَقْدَارِ عَمَّا عَيْشَهُ

وَبِالْمَوَدَّةِ

وَمِنَ الْقَرَابَةِ وَخِيَارِ الشُّرُوحِ مَعَ
وَحَيْثُ بَاعًا صَفَقَةً عِبْدَهُمَا
قَوْلَانِ مِنَ الرَّوَضَةِ وَالْتَبِيحَةِ
وَالرَّاحِ الْبُطْلَانُ فِي الْمَجْمُوعِ
أَذَى فِي الصَّدَاقِ الرَّافِعِ نَفْسَهُ
ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ شَيْتُ الْخَبِيرِ
وَقِيلَ نَزَمَ الصَّفَقَةَ أَنْ أَحْبَبَ رَهْ
فَالْحَرْفُ قَطْعًا فَذَرَوْهُ عَمْدًا
وَالْأَشْهَرُ الْفَقْدُ نَزَمَ الْعَصِيرَ
وَالْبَقْوَى فَذَرَوْهُ بَيْتَهُ
وَقِيلَ بِاللَّازِمِ مِنْ تَبَايَعِهِ
وَقِيلَ الْعَبْدُ مِنَ الْعَبْدَيْنِ لَا
وَالْفَتْحُ بِالْحَقِّ فِي الْأَسْرَامِ
وَمِنْ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ جَمْعٌ لَمْ يَلَمْ
وَالْبَيْعُ وَالنَّهْيُ مَعَ قَطْعًا
وَالْبَيْعُ وَالصَّدَاقُ خُفًّا بِالْخَلَا
كَيْفَ هَذَا الْبَيْتُ وَبَعَثَ ذَا

كُلُّ رِبَا لِفَضْلِ شَرْعًا أَمْتَنَ
بِمَنْ فِيهِ فَهَلْ تَصَحُّحُ فِيهِمَا
مِنْ غَيْرِ تَصَحُّحٍ وَلَا تَوْجِيهِ
قَوْلُ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْمَجْمُوعِ
عَنْ نَصِّهِ وَسَوْفَ نَأْتِي الْمُسْأَلَةَ
لِلْمُسْتَشْرِكِ قَوْلًا الْجَمْعِ إِذَا بَدَأَ
مِنْ الْمُسْتَشْرِكِ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ
وَالْحَرْفُ فِي الْأَوَّلِ حَالًا فَذَرَوْهُ
كَالْشَّيْءِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلْخَبِيرِ
وَالْمُقَارَبِ الْأَمَامِ قَدْ رَهْ
وَالْحَبَا وَفَطْلُ لِبَا يَعْنِي
يُوجِبُ قَبْلَ الْقَبْضِ مِمَّنْ مَانًا لَا
أَذَى هَذَا التَّفْصِيلُ فِي الدَّوَامِ
مِثْلَ إِجَارَةِ وَبَيْعٍ وَسَلَمَةٍ
عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْتَقِ شَرْعًا
وَمِنْ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ دُونَ الْإِبْتِلَا
بِمَا يَدُ وَبَعَثَ هَذَا بَيْتًا

وصفة البيع بتابع لها
 وهكذا في المشتري لا يملك
 ينصرف ما سئل في الاحتاد
 على الاصح واحسب بالبغوي
 رخصه عند الأكثرين كالتجرب
 وولد الصباغ والخرجاني
 والمتمولي واما المعالي
 رد والخلاف عكسه في الشفعة
 بحسب الباب خمسة اختلاف
 والاعتبار بالوفاة بالخلف
 ومانع الاقتسام في النفقة
 في العاقد من والو قبل يتصل
 لأربع وأربعين ومائة
 فائتات من مثلها أربع
 خامسة شخصان وكلاهما
 ان اعتبرنا عاقد البيع اندفع
 كالواشترى ومات المشتري

تعدد بعير خليف انتهى
 فواحدة إن قيل الذي اشترى
 ومن تعدد على الهبة حاد
 والرافع هكذا أو الشووي
 حامدهم رخصه ذي المذهب
 والبندجي ولذا الرزوياني
 والشيخ والفقهاء والعقلاء
 وفي العزايان الحاد والشفقة
 والمشتري فيها انقضية الخلاف
 من غير شفقة وركب الخلف
 او الحاد به بعد مفرد
 بحسب القرب الذي به دخل
 نقل هذا القدر عنهم فيه
 من العفتو فاعتبروا بجمعه
 والذي اشترى عيبة انما
 امراد حصية برء اديف
 عن ولد بن ولشي اشترى

بعير أو قبل الشخصين رخص
 بنصف ارش العيب من الارش
 فالارش صفة يزيد مطلقا
 والفرق ان الارش الذي استقل
 والمشتري استحق ارش نصفه
 واحد الموطأين يرحم
 على اعتبار صفة التعدد
 ان اعتبرنا عدا المسمى
 عنه اعتبار كونه منفردا
 باب الخيار والبيعان بالخيار
 او شفعوا فافعل ابن عمه
 وفيه لا يبيع الخيار اي ولا
 تقول مشدني من المنسوم
 والفرق والشرقة مع صلح العوض
 وسع مال الطفل والامثاله
 ولا يبيع العبد منه في الصغار
 ولا خيار في الفلج والصداف

بالعيب واحد فيها قضى
 جميع بارش نصفها الذي اصطنع
 عن نصف ارش لصداف خفف
 بالرد نصف ارشه له استقل
 بمقتضى العقد بغیر عطفه
 بالارش للمن قدره منفرد
 او اثنان العاقد المنفرد
 ياخذ بالمشتريين وانقل
 ما جلى الشكلى هنا شردا
 ما لم يقر صا بلفظ الاختيار
 ببدن ومن الهين استمر
 سبق الخيار بتخاير ولا
 وعمه في المطعوم بالمطعوم
 وسليم بولية كيف عمره
 لا قسمة الاملاك والحواله
 ولفظ مجموع والحق البير
 وهبة والوقف منه بالعتاق

لعمري

ووجه الاستنباط من باب الهبة
 بيع وذابض بالخصيار
 وليست الخيار لغيره في الشئ
 وبيع أصله وفرعه ببيع
 فان مثل يتابع فلهما
 ولهما اذ اوقفنا المشتري
 أو مشتريه فلهما لا خيار له
 اما الذي اشترى فمطلقا ليس له
 والتمس الاصح في الاحبار
 ووجه الثبوت في التمسك
 مع المالك والجرح بال
 وعرضه وحسن البيع
 وفي شراء الجذر في التمسك خلاف
 ويقطع الخيار حيث اختار
 ويسقط الحق الذي اختار
 ومثل لا يتل فيه يستفاد
 وقيل اختر ان لعابه انتفع

ان التي لها ثواب وشبهه
 والقبض شرط في الخلاف الجاري
 وأجبر في الخلاف بعد الجسم
 على خلاف الملك في المعين
 والعنف بانقضاه قد حتم
 وعتقه استبان من وقت الشراء
 وفي الاصح عتقه بالاول
 لذلك لا يبرأ الخلف شمله
 المساقاة نفقوا خياره
 وخفته الحجة بالترجيح
 وعن ابي حامد في الاثبات
 وهو الذي يظهر في التمسك
 ومن ابتاع غاييب بلا ايتلاف
 لزومه أو دفعه فحتم
 وغيره باق على الخصيار
 لعدم التبعض اذ لشر كان
 او لا فلا اول قطعه رجح

وسقط الخيار ان تصرفا
 يبدن عرفا ومطلقا لا يكون
 بل عتقا الى الولي يقتضيه
 وان يكونوا عدا لا ينقطع
 ونصب الحاكم من مختار
 وسيد الماذون والمالك
 ولا يضر فيه طول مكثه
 ولا مرور زهر ولا استتار
 والقسم قبله او التفرق
 وشرط غنى الخيار مطلق
 ومطلق غنى خيار رويته
 فصل في شرط الخيار
 ولستوانها من بيع الوكيل
 في كل انواع البيوع غير ما
 فنقد لقرا أصابه
 وهو حديث حسن في السهم
 ما لم يشرك أصل وغيره قياس

لموعا ولو من الولي مطلقا
 لذلك الاغنى عن الجنون
 كما لو ارش بموته نفق
 بفعل بعضهم وباللفظ مطلق
 فاقد اهتمام لا يضر فيه غنى
 ولو كان يركب الواجب
 في الشراء والركوب او في لغيره
 فحاجز ولا ينال الخيار
 ذو النقص فيها هو المفسد
 ومثل صح والخيار مطلق
 على الاصح اذ ترضى بعثته
 لو احدها ولها بالاختيار
 له وللمالك اذ عم الدليل
 من شرطه القبض فليس شهما
 علمه الشارع لا خلاف
 ومن اين ما جده من حروف
 وما سوى البيع عليه لا يقاس

وَحَقُّ مَرْمُومٍ ذِي الْمَعَالِ
وَمَعَ مَا يَفْسُدُ مِنْهُ لَوْ تَبَيَّنَتْ
ثَلَاثَةٌ بِالْوَصْلِ وَالشَّوَالِ
وَجَازٍ لِلْوَاحِدِ بِوَقْتٍ نَفْسُكَ
وَالْجَهْلُ وَالْأَخْلَافُ وَالزَّيَادَةُ
وَقَدْ فُتَّ مَا أَفْسَدَ فِي الْمَجْلِسِ لَا
ثُمَّ مِنَ الْعَقْدِ لِحَيْثَابِ زَمَانِهِ
وَأَخْطَرُ الْأَمْوَالِ لِلْمَحْشَرِ
وَقَبِيلٌ لِلْبَيَعِ لَيْسَ إِلَّا
فَلَسْتُ وَفِي اشْتِرَاكِهِ جَنَابُ
رَأَتْهُ الْخِلَافُ فِي عَمَلَاتِهِ
وَمِنْ شَرِّ أَرْوَاحِهِ هَلْ تَمْنَعُ
نَحْرُ عَلَى الْمَنْعِ بِهِ وَعَلَلَتْهُ
وَيُشِيرُ الْحُكْمُ عَلَى مَا قَدْ دَوَا
مَنْ الْمَقَرُّ مَطْلَفًا وَالْمُسْتَدْعَى
وَعَمْرٌ لَا زَمَ بِذَلِكَ الزَّمَانِ
وَيَحْمِلُ الْفَسَادَ أَوْ الْإِحْبَارَةَ

سِتْرًا مِنْ بَعْتِ وَأَكْوَاسِهِ
كَذَا الْمَصْرَآتِ وَذِي تَقَدَّمَتْ
أَوْ ذَوْنَهَا وَمَدْرَجِ اللَّيَالِ
وَلِسْوَاهُ فِيهِ نَذْرًا أَنْفُسُهَا
يَتَبَخَّرُ نَيْعُهُ الَّذِي اسْتَشْرَاةُ
يُصْحَرُ الْعَقْدُ الَّذِي قَدْ بَطَلَ
وَتَكِيلُ مِنْ تَفَرُّقٍ بِسَبْذِهِ
مَلِكُ الْمَيْمَنِ وَيُنَالُ الْمُسْتَهْزِئُ
وَمِيلُ مَوْتُهُمْ بِوَقْتٍ حَلَا
وَقَفَّ لِمَلِكٍ قِيَّاسُ الْمَذْهَبِ
وَالْوَلِيُّ وَالْأَكْسَابُ مَعَ عَوَائِدِهِ
عَلَيْهِ وَكَيْ تَحْيَا رَجْمَتُهُ
يَعْدَمُ الْعِلْمُ لَوْ كُنْ فِي عِلْمِهِ
مِنْ اخْتِلَافٍ جَهْدٍ أَذْهَبُ
وَمِنْ نَجِيرٍ وَطِيئِهِ الْمُسْتَنْعِ
تَسْلِمُ مَا يَنْجُو بِهِ وَلَا التَّمَنُّ
عَاصِرُ الْفَنَاءِ أَحْبَبَ أَرَهُ

وَقَوْلُ لَا حِلَّ لَابِيَّةٍ أَذْهَبَتْ
وَتَبَعَ تَابِعٍ وَاعْتَصَمَتْ وَفُتَّ
كَالْرُومِ وَالْمَوْثُوبِ بَعْدَ الْقَبِيضِ
ثُمَّ الْأَمْرُ أَنَّ ذِي الْقَرَمَاتِ
وَالْوَطَنُ وَالْعَمَقُ بَادِينَ مَبْنِيَا
وَالْبَيْعُ دُونَ الْأَذْنِ لَا نَفَاذَ لَهُ
فَصَلِّ لِمَنْ شَاءَ الْخِيَارُ أَنْ يَكْفُرَ
وَهُوَ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ مَطْلَعَاتُ
مِنْ عَمْرٍ مِنْ مَصْحٍ إِذَا غَلَبَتْ
لَمَنَهُ مِنَ الْعَقْدِ الْحَضَا وَالشَّرِيقَةَ
وَمِنْ الصَّغِيرِ اخْتَارَ بَعْضُ مَنَعَةٍ
وَهَذَا أَشْرَكَ الصَّلَاةَ وَالزُّنَا
أَنْ دَامَ ظُلُمُهَا وَاشْفَقَ حَا
وَكُونُهُ يَبْعَثُ أَهْلَ الْكَافِرِ
أَوْ أَحْسَنُ أَوْ أَجْمَعُ أَوْ أَفْقَهُ
أَوْ كَانَ مِنْ رُتْبَةٍ لَا يَسْلَمُ
أَوْ أَفْرَجُ أَوْ بَاقٍ أَوْ يَهْفُ

مَعْنَاهُ وَالْجَبَالُ أَعْنَاهُ يَنْصَرِفُ
تَسْبِيحُ كَبِيْعِهِ وَوُفِيَتْ فِي الْأَمْرِ
وَأَعْتَقَ الْجَمْعُ مَوْزُومًا وَالْعَرْضُ
مِنْ مُشْتَرَاةٍ حِيزَةً فَالْوَدُ قَامَتْ
إِحْبَارَةً زَمَانًا لَيْلٍ مِنْهَا
وَهُوَ إِحْبَارَةُ قَبَادِينَ مَعْلُومَةٍ
مِنْ قَبْلِ قَبِيضِ الْعَيْنِ عَمَّا أَسْتَهْزِئُ
أَوْ قَبِيْلَةٌ مَاتَ بِهَا مَا حَقَّقَتْ
فَرَجَسِيهِ انْعِدَامُ ذَلِكَ السَّبَبِ
وَأَنْ يَكُنْ ذَاتُ نَوَّةٍ مُحَقَّقَةٍ
وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاسِ بَعْدَ سَبْقِهِ
وَكُونُهُ الْخَيْرُ أَوْ مُقْبِلٌ أَوْ مُدْبِرٌ
فَمِنْ عَمِيْقِهِ الْخِيَارُ وَالْعَمَلُ
أَوْ جَسْمُهُ ذُو طَلْفٍ مُبِينٍ
أَوْ خَمَلٌ مِنْ عَقْلِهِ أَوْ أَحْسَنُ
أَوْ قَائِدُ الذُّوقِ لَشَيْءٍ يَطْعَمُ
أَوْ لَا تَعَالُ فِي جَدِّهِ مَدْفُوفٌ

وَالْجَمْعُ مَوْزُومٌ
وَالْعَرْضُ مَوْزُومٌ
وَالْوَدُ قَامَتْ
وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاسِ
وَالْخَيْرُ أَوْ مُقْبِلٌ
وَالْخَيْرُ أَوْ مُدْبِرٌ

وَعَدَمُ الْخِتَانِ مِنْ جَنَسِ الْكَبِيرِ
وَكُونُهُمَا ظَهْرِيًّا أَوْ مَانِدِيًّا
كَذَا بِهِ يَشْرِكُنَا الْفَاضِلُ الْمَسْدُ
يَمْ أَبْنُ سَعْدٍ مَالٍ مِنَ الْأَشْرَافِ ذَا
وَمِنْهَا رَتْقُ أَوْ ذَاتُ مَثَرٍ
وَالْقَدَفُ وَالزَّوَالِجُ وَالْتَوَثُّ
مَعَ اسْتِثْنَاءِ وَقَدِيرِ الْمُحَصَّنِ
أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْخِنِّ أَوْ تَحْقِيقِ
وَكُونُهُ مُمَكَّنًا أَوْ اُعْتَسَبًا
أَوْ اِسْتِغْنَاءً الشَّعْرَ الَّذِي لَمْ يَعْهَدْ
أَوْ كَعْبُهُ يَنْقَلِبُ أَوْ شَقْلَبُ
أَوْ شَبَهٍ فَنَدِ أَوْ حَلَّ هَبْتَقَا
يُرْعَدُ فِي الْكَارِوِي وَفِي التَّقْلِيدِ
وَالْعَقْفُ وَالْجَمَاحُ وَالتَّهَادُ
مَنْزِلُ الْخُبْنَةِ وَكُونُ أَرْضِنَهَا
كَذَا الْخَفُورُ كَتَبَ وَقَعْنَا اشْتَرَكِ
وَصَدَقَ الْبَايِعُ فِي خُذْ وَشِ مَا

مِنَ الذُّكُورِ لَا مِنَ الْعَبْدِ الْقَافِرِ
 عَانَتْهُ لِجَلَّةٍ لَهَا أَنْتَشُ
 قَالَ وَقَدْ قُضِيَ بِهِ أَبُو عَمْرٍو
 وَعَلَّلَ الْعَيْبَ بِمَقْصِدٍ لَا ذَا
 أَوْ تَذْيِهَا مُخْتَلَفٌ لَا بِالذَّرَرِ
 أَوْ هِيَ ذَاتُ عَدَّةٍ تُسْتَبَيِّنُ
 أَوْ ذَاتُ حِلٍّ أَوْ نِيْمَةٍ ثَبَاتِ
 أَوْ وَشِيمٍ أَوْ تَعَارِيضٍ فِي الْحُلُوفِ
 وَلَيْسَ فِي الْأَضْبَاطِ نَقِيبٌ يَرْكَبُ
 أَوْ ذَا جَنَابَةٍ مَعَ التَّعَشُّدِ
 أَوْ هَانَ مِنْ هَلٍّ أَوْ إِنْ يَهْزُبُ
 فَتَيْقُ وَيُتَّقُ مَا اتَّفَقَتْ
 زِيَادَةُ السَّنَنِ مِنَ الرَّقِيقِ
 فِي أَيْدِيهِ وَالْبُقْعَةُ الْمَقْتَادُ
 خَرَجَتْ حَامِسْتَقْلٌ مَرَضُهَا
 أَوْ أَدْعَايُهُ بِأَنَارِ حَسَدٍ
 بِهِ يَزْدُمِحْنَا أَوْ عَلِمَا

ثُمَّ شَأْنُهُ إِذَا دَعِيَ عَيْبَرُهُ
وَتَابَعَ بِوَاحِدٍ فِيهِ اعْتَرَفَ
فَإِذَا أَخْبَرَ عَدْلَ انْفِذَ
وَوَاحِدٌ بَعْدَهُ فَذَا خَبَرُ
رَجْحٍ فِي التَّهْدِيبِ قَوْلُ الْوَاحِدِ
لِذَا أَحْكَمَ الشَّيْخَانِ بِالْمُتَدَانِ
صَحِيحُ الْمُحَلَّبِ وَالْقُقَالِ
فِي خَلَقَاتٍ دَنِيَّةٍ إِذَا تَنَضَّبَ
وَمَرْتَعِبُ هَذِهِ بِالْأَحْمَدِ
ضَابِطُ الْعَيْبَرِ فِي الْفِقْهِ عَلِي
فِي الْبَيْعِ وَالْفُرَةِ مَا هُنَا سَبَقَ
وَبِالْجَنُونِ وَالْكَذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالْقَدْرِ وَالْأَصْحَرِ وَفِي الْعَقِيبَةِ
وَالْعَيْبِ مِنْ كِفَارَةِ كُلِّ حَالٍ
وَفِي الْأَجَارَةِ الَّذِي يُؤَسِّرُ
وَفِي الصَّدَاقِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَا
سَوَاءَ الْغَالِبِ فِيهِ الْعَقْدُ

قد طهر من قبل تبص مقضيه
 فالقول قول المشتري فما اقرت
 بان ذاعنت به القين شرذ
 هل ثبت الرد اذا ما اختبره
 والمتولى للرد ووجاهد
 والمذهب المقرؤ فيه الثاني
 افق به كما اجمع وتالوا
 شهادة اثنين محل منضبط
 توصف عليه بهذا اما اخفا
 سبعة اشواق تحذ على البول
 وفي المخرج قتر مع رقت
 وجبها وغنية بذا اخف
 ما نقص اللحم على الحقيقه
 بحسب العادة ينقص العمل
 في النفع وهو اجر مؤثر
 قوت مقصد اصحى علما
 اولانذا الوصف هنا متعدي

ومن الزناه قبل بالامتناع
 والعيب قبل القبض لا من شتره
 وتعد قبضه اذا ما وجد
 وما اتى في عهدة القيد الرقيق
 وخضع من عموميه الذي استند
 لفتكه مما جناه او تصرف
 لقتله بسبب قد تم
 والمحرر الاقوال فيمن اشترى
 ان يبرأ البايع من عيب بطن
 واصل هذا الحكم عبد ابن عمر
 والفتيا سير بعد ذلك اعتقد
 تدبب القيد افرغ خاله
 لما اشترى من الرسول عبدا
 نكبت العهدة بالسيد
 وقال هذا ما اشترى القيد
 مبرأ من خبثه وعنايه
 وقال من العهدة بين المسلم

ومثل بالبيع في الاصل كالأح
 لعينه القديم في رد يديه
 بعد الحيا ولا يرد عسدة
 فهو بالامتناع والوقف حقيق
 لسبب من غير تبين لعنه
 والمشتري لجهل وجها قد سبق
 لأموته عرض قد حتم
 براءة من كل عيب انصبط
 من حيوان بايع به من طن
 اذ فيه ذوالنور من الرد امر
 كان حجة لعالم عصف
 وهودة يد غير له واليه
 قال له التلبيح عهدة
 من الغن الصادق الانباء
 عبد اسلم ما به اذوا
 ليس به وصف بقر قايده
 من مسلم لعينه لم يكتسبه

الاشراط

ومن اشترى له اذا الحناق
 وشترى الرق بالقبض انقضى
 لطيفة بعض الشهود فحمل
 وأعلم البايع عند المشطو
 ومو على الحقيق جهل وظط
 وشترى ان يبرأ عما سطر
 وتلف المبيع عند من ملك
 لان رقيق ما يرد اعتقد
 لمعه من رده لا الربوي
 وشترى وقال فيه السووي
 وماخذ الارش به ينسبته
 او كان سالما وفيه يعتبر
 من يوم بيعه ليوم قبضه
 به يرد ثمن او ما يركب
 وعلمه بعيب ماعنه انمئل
 فان يعد بالرد رد بايعات
 والاكثر من عندهم ان الروال

على الاصح عندنا محال
 بخلاف عقد الذي هنا من
 عموم شترى لتبره ان جعل
 بطل عيب وارضاة المشتري
 ولا يغيره في رد مشطو
 من العيوب في الاصح لم سدة
 ووفقة والعقد بالذي هلك
 ذودمة لثمة تحققت
 بحنسه وان اجاز البعوي
 وحان والاول من جنه ررك
 من نصرة الى تمام قيمته
 اقل ثمة على الذي شترى
 والتمن الثالث دون عرصه
 اقل قيمته قبض وسر
 لغين منه ارض استقل
 وان يعد بعيره أهل العراف
 بعوضه يرد اذ يسزال

ورد قطعاً ان يكن بلا عوق
 والعلة التماس من الملامه
 والرد في الاعيان فورا بشرط
 ان تغل لملك الابا السري
 وان تغل بقبضه مالا وقبه
 لذا الامام هاهنا قد حذر
 وحقه يتكل حيث اخبره
 قريبا اسلام واهل ياديه
 ان خيفت عليه مثل شفقت
 او من صلاية كان او من حمامه
 وان يكن ليتلا محض شفي
 حادثه مجتازا شري حمل
 وفيه من مسيره قد اخلع
 فاشهد الزفة ثم حمله
 اجابه الشبكي لا منع عليه
 ما لم يكن بحله بخشي التلقف
 والشرط فيه ترك الاستخدام

ك
 خاتمه

وبعضهم اجراه كيف ما عرض
 وقيل الاستدراك للظلامه
 وما يذمته ملك انضبط
 فرد هذا عدم الفتور انقضي
 عند الامام وقوي منفعه
 وفي كتابه العزيز قد رده
 من غير عذر ليل ذكره
 ومنه دعوى قبل نور لا غيبه
 وهذا ان خاف فوت حقيقته
 او حاجة الشخص الى مقامه
 ما لم يكن اليه بسهل المشي
 لم عليه زاد حجة حمل
 على تقديم عرج لمشا طلع
 قل بعد عوده بترد جملة
 لكن يزد اجره المثل البه
 وليس يخفى الحكم في بدل القلف
 عرفا فترك الشرح والحكام

به

يصير باستخدام عبدا او امه
 حتى جماع ثيب وقتل ما
 ومن ذلك به الجموح قد عذر
 فابدية مؤنة الرد هنا
 فستارح المذهب العتري
 وهكذا الى خلف شرط وقل
 ومثون الرد على من رهنا
 والعين بعد مدة الاحبار
 والزوج في صداقه اذ يجمع
 ومثون البع كان ذي مقفه
 والرد اذ يسقط بالمقتور
 ما عليه عنده عيب لهوا
 او باخذ الارش عن العيب القدر
 لمنع رده المبيع القهشدي
 مجزى الذي يغير عيب قد لهوا
 وحملوا النسب ان للقناعه
 اما اذا عرفت ما يقيد ما

وقتل لا يصدر نفع رتمه
 على الرعي ذلك به لن يلزم
 كنوع ثوب في ثمان قد حذر
 تلوم مشتري وعكس رهنا
 في عكسبه شد عن ارتفاق
 ويلزم الموصى له اذا جلس
 كالقمة الخاين والذي حشا
 فيها اختلاف ما به مناره
 من غير ذاعل القبح تمتنع
 بقومها السيد لا المستغفرونه
 لا ارش فيه وهو ذو خبير
 ان شاردة بارش وشذرا
 ومنع الرد بتسليم المشتري
 ومن الرعي لغير ارش لحبدي
 والربوي فيه خلف وشذرا
 كطاري القيوب فيما ابتاعه
 بعد زوال حادث فهو كسا

لم تحدث العيب على الذي اشتبهه
 فورا الخناز وحث احده
 ملفزة اذا اشترى عمدا فان
 من غير خيرة له صورته
 الى تدبيره بان عدا
 واعسرا وابتاعه من لا علم
 بعينه متهما هنا ولا يسود
 قاعدة منع العتود هل منع
 خلف ولكن جينها من الاكثر
 والقيث والتخيل والتخالف
 وجاشي من انفسه السليم
 والرفع من حين ان لا اعتاد
 ومنه ما يكون في عقد البيع
 من جنسها لذلك الامتثال
 لحكم وارث ماله رحبه
 حيث يجوز وهو امر ما وحين
 ثم طرا حل جديد ما خست له

ويجب الا علام بالذي ظهر
 منقصر اني رده لن تعسره
 في بعضه عتق فنقصا استبان
 على ما لاله عتق انتهى
 وحصل التماس لاجل الاعتراض
 فبعد عتق العتد في البيع حكم
 في الحكم الوحيين في الشرع ورد
 من اصلها او جينها العتود اندفع
 لمفليس وقيل قبض المشتري
 وخلفه وقبضه للتالف
 بقض يرفع امله الذي سببه
 من هبه الاصل لفرع باستناد
 حين ترد بعيوب تشبها
 ان قيل تنبيه على الامتثال
 وسيد في هبه العتد ان رجوع
 للمزبذ شركا قطعه رهين
 فيه اختلاف قيل بقضه غلط

من باب

ضابط العتق والشروط
 فالحق والعتق يكون بهما
 وعكسه القلاه جزما والظهار
 واخذ من الشرط المبيع ابدا
 وعكسه الظهار رضا والطلاف
 والببيع لا يرفع بعد الانقضاء
 الفسخ في المجلس والامتثال
 والرد بالعيب او التالف
 ومنع اعتناق مبيع بدعي
 ولف المبيع قبل تنقيحه
 قاعدة رد العتود بخلاف
 والبعض عكسه وقسمان للذين
 فاقنور حتما في خيار عيبه
 والخلف في المبيع او نقصانه
 او غاب ماله مشيرا او امتنعه
 وقسمه الثاني خيار المجلس
 لهديه ووالذي هبته

في الحكم انفسا هنا قد جفت
 شرطا وتعلق لاجل جوهرا
 من غير ما خصصه له اشتبهار
 من غير ابطال اذا ما عتق دليل
 فعلق ذلك منها مع ومات
 الا بعشر صور من الاعتقاد
 والشرك والخلف لوصف قاله
 ومنع قبض ثمن من حاله
 وحالف للمبيع حيث حثدعا
 في كل ما يرفع دون نقصه
 فبعضها بالقور حتمه اله
 على اختلاف من نزوع الجهنات
 وصققة قد فرقت بدعيه
 وهكذا في الرهن او ضمانه
 من عتق قبيل بعد شرط من منع
 والشرط والموجود له المجلس
 وزوجه المولى وذال لا يشترط

ومُسْلِمٌ عَلَى سِيَارَةِ زَنْ عَن
 وَمَنْ شَرَا عَبْدًا أَوْ رَأَى رَدَّهُ
 كَذَاكَ مُحْتَجٌّ عَلَيْهِ فِي الطَّرَفِ
 قَالَهُ أَعْتَارُ مَهْدُودِيهِ
 وَامَّةٌ تَعْتَقُهَا كَتَّ رَقِيقٌ
 وَفِيهِ بَابٌ بِأَفْلَاسٍ كَمَا
 وَرَأَيْتُ بَعْضَ هَذَا فَرَدُّ
 كَسَلِمَ بِقَدِّ نَوْعٍ زَوْجٍ
 كَذَا حَيَاةً بِحُلِيِّهِ إِذَا تَقَلَّ
 وَلَوْ كَرَاهِيَةً بِدُونِهِ انْتَفَى
 وَزَاجٌ أَوْ قَوْلُ الْبَطْحِ إِذْ
 فَعْبِهِ فِي الْأَخْصَرِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 بَانَ يَكُونُ زَادَ عَن قَدْرِ زَادَ
 فَرَعٌ إِذَا اشْتَرَى مَعْتَبَرًا
 وَإِنْ يَفْقَرُ مِنْهَا لَمْ يَنْظُرْ
 أَمَّا الَّذِي لَهُ بِهِ نَوْعٌ انْتِفَالٌ
 وَإِنْ شَرَا اثْنَانِ رَقِيقًا لَمْ يَكُنَا

عَدَّ بِحُلٍّ مَعْنَى حَيْثُ تَمَسَّ
 عِنْدَ بَابٍ قَالَهُ فِي الْقُدَّةِ
 وَقَادَفَ بِقَدْفِهِ فَكَاعْتَرَفَ
 وَشَفَقَ وَغَرَّرَ وَتَهَوَّنَ بِهِ
 وَفَسَخَ زَوْجًا بِغَيْبٍ الْخَفِيفِ
 فِي مِثْلِهِ عَدَّ بَابٌ عَلَى
 وَعَدَمُ الْقَوْلِ لَهُ لَا يَسُودُ
 فَحَكَمَ فِي الشَّرْحِ وَالْمُحْتَبَرِ
 لَوَارِثٍ وَعَدَّ قَابِدًا اسْتَقْلَ
 عِلْمُ الْقَدَمِ مِثْلُ بَيْضٍ أَتْلَفَا
 جَانِبَهُ مَدَّ وَحَيْثُ أَحْدَدُ
 أَمَّا إِذَا انْتَمَتْ زِمَادَةُ الْمَيْتِ
 فَهُوَ كَعَيْبٍ حَادِثٍ عَلَى الْمُسْرَادِ
 رَدَّمَا مِنْ غَيْرِ خَلْفٍ يَدْعَى
 رَدَّمَا لَا مَا تَبْدَأُ فِي الْأَخْصَرِ
 فَكُفَّ وَالرَّحْمُ فَقَطْعًا لَا انْتِفَالٌ
 مِنْ رَأْسٍ يَرُدُّهَا مِنْهَا

• وَعَدَمُ الْعَيْبِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
 يَصَدَّقُ الْبَايِعُ أَنْ لَمْ يَجْعَلْ
 مَطَائِفًا وَتَبَقَّتْ زَوَابِدُهُ
 وَذَاتُ الْانْتِفَالِ كَالْأَوْلَادِ لَا
 مِنْ بَعْدِ قَبْضِهِ كَحَقْرِ الْمَشْرُوكِ
 وَهَذَا فِي سِيَوَى تَبِيعِ الرَّقِيقِ
 وَحَيْثُ تَبَقَّتْ حَالَتُهُ انْتَفَالٌ
 فِي الْأَمِّ تَقْضَى بَوْلَادَةُ مَسْلَا
 وَالحَكْمُ فِي الرُّخُوعِ بِالْأَفْلَاسِ
 وَجَعَلُوهُ مِنْ هَبَاتٍ مَنْ رَجَعَ
 وَالحَكْمُ فِي الْمَرْمُوتِ انْتِفَالٌ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّومَةُ فِي الْمَبِيعِ
 وَقَاهُنَا مِثْلُهُ قَدْ حَسِنَا
 مَالُوا وَاسْتَحْدَامُهُ لَا تُسْنَعُ
 وَالرُّومُ لِلتَّبِيعِ بِالْقِيَّاسِ
 وَخَالَفَ السَّهْلَانِ مَالَ الشَّعْرِ
 أَمَّا اقْتِضَا حُرِّ الْبَكْرِ بَعْدَ قَبْضِهَا

فِيهِ مَعَ الْأَمَانِ فَمَا وَصِفَا
 فِيهِ إِلَى الْبُكَالِ قَوْلُ الْمُدْعَى
 مَعَ انْتِفَالٍ وَلِذَا تَوَابَسَدَ
 تَمَنَّى رَدًّا أَوْ إِذَا مَا حَصَلَ
 وَقَبْلَهُ انْتِفَالُهُ فِي الْأَخْصَرِ
 مِنْ زَمَنِ مَنَعَ مَقَرِّقٍ خَفِيفٍ
 بِرَدِّهِ نَعْمًا وَإِنْ حَصَلَ
 شَرْدٌ وَالْفَقِيهَةُ فِيهِ تَصَلَا
 لَا مَنَعَ الْمَذْكُورَ بِالْقِيَّاسِ
 لَا مَنَعَ الْخُصُوصَ قَطْعًا مَا ارْتَجَحَ
 وَإِنْ يَكُنْ بِالْعَقْدِ لَا يَشْتَمِلُهُ
 مَدَّ مَنَعَ الدُّخُولِ فِي الْحَبِيبِ
 وَعَكْسًا فِي فَلَيْسَ مَا التَّوَسَّعَ
 رَدُّ الْعَيْبِ وَعَلَيْهِ أَجْمَعُونَ
 عَلَيْهِ قَالَهُ عَمُومُ الْمَشَارِبِ
 وَلَا دَلِيلَ ثَابِتٍ لِلْمَسَارِعِ
 فِيمَنْعُ الرَّدِّ لَوْ رَدَّ قَبْضًا

وقبله جنابة ان وحيدا
 يلزمه المهذوف من الشرح هنا
 وان يكن بغير الة ازال
 فصل من المنع من التبريد
 وهي حرام دون فقد ومع
 الى بلاثة رواه الاكثر
 والتفويك عنده الحف له
 وتبع الكاوي الصغير المحب
 ومعها بعد جلاب درها
 ولا يرد المشتري ما قبله
 والتميز او سطر المبلد
 وعند اغوازي له وحان في
 فقبل الاقرب فطر الجعبر
 وفيه ايكفي صاع قوت مطلقا
 ومن يشرك شاة بصاع وصفه
 وصاعها الواجب ليس لغيره
 من ابلد يعتبر وعنه
 بالة من اجنى اعسدي
 يسقط ارش عذرة ووقفا
 فعنه قيمة لنقص لا زال
 من شرك الما يبيع الا وديه
 فيها الحيا ربا تفاق الاربعه
 للنصر والفوز لدينا اشهد
 بدون فقد كسح حفت له
 في نفي خيرة لضعف الحجة
 يلزم ان ترد صاع مشروها
 فتروا ولا تلاف حصن رتبة
 نفع عليه الشافعي يستفيد
 موضع ثبوت له نال بعد
 وقد ان يظن به ذات الحف
 كمنظرة لا اقطاع في
 به يردوه وذا نوع سبعة
 بكثرة الالباب في نوع ألف
 وقيل بل يعتبر بالقيمة

والله

والسفر في تقديره هذا الخلا
 والشافعي ان تعددت
 وهذا الخيار لا يحق النعم
 ومع ذلك لا يرد سدا
 وجسر ما القنات والرحا
 ومكة التخمير والتجفد
 لا يلحق ثوب القيد بالمدا
 وورم الصروع بالذنبور
 خالصة من اشترى شاة شرو
 تبطل عقدها وقيل تبطل
 باب عن المبيع قبل القبض
 لمن اذا وضعت من يديه
 وبفتح العقد وسقط الثمن
 فان يكن علما فعند القاضي
 كذا اسقوط ذرة من الحجة
 مستتبك من ان عقد الصرف
 وما لك خالف وابن المنذر
 علامه يطرقه نوع اخيتلاف
 تعددت صيغاتها وحيدة
 بلها الاكل واثان واما
 والوجه فيها كغير نفقلا
 يرسل قصدا عند عقد صحا
 تحت ارضهم بلا سدد
 والعلق الناح للفسو اد
 ونحوه لسبب التفتيش
 جلاب كليل من يوم مشتري
 مع خيار الكلف مستحق
 يسقط موجب الفان اوله
 يراى الا مع عن عمر له
 ان كان بالمبيع له لم يثبت
 كنفيل الباع في التفتيش
 مع انقلاب الطير عند الحجة
 تبطله تفرق في العرف
 واجهه لما ابي الحسن

ان الخراج بالظمان مطلقا
 ومملكة قبيل فسيفه يعق
 وتفتني عليهما زوايده
 وكلما ابرامته المشتري
 لانه بالشرع لازم ترك
 وجعلوا التلات مستتر علم
 القتل للقيال اوبالبرده
 من قطع الطريق والذي تركا
 اولا نوجعان كخلف قد ثبت
 وبيع قد جعلوا اتلامه
 والحقه القولين ان الاجنبي
 وانما الخيرة للذي استترك
 اما معيب قبل قبضه ارشعي
 ولا بيع ببيع ما لم يقبض
 وقال فرغ منذ ركنا للـ
 ويسوي المجاور الموزون قد
 والحنفي يسوي بيع القمار

وعنه

وعند ما للمنع فيه معنيان
 وسائر المقادير يتدفع
 وعوض الضمان وارث السليم
 وجعلوا هنا كتابة العيب
 والوارث الحايث ارضا او مسواه
 قبل الوفاة من ماله لا
 ويبيعه على جميع المذهب
 ان باعه لغيره من ماله
 وبيعه مثله اقاله
 فخره على عيب المسقى
 وان اعتاق الرقيق ثمضى
 وكالمبيعه الثمن المعين
 وماله الموصوف بالامانة
 ببيع كالايداع فيه واشتراك
 وماله في يدي اليه لا يبيعه
 ومن يداوي القتل والذي اشترى
 وما عوى الرقيق باحتطاب

الضعف ارشاع ظلي الضمان
 عنها كاجرة ومهر يد دفع
 والاشتراك والتولي المملوك
 البيع من الاصح والخلف بعيد
 يجوز ان يبيع ما يملكه حواه
 قبيل لانه اليه انتقلت
 لبيع كبيع لا حبيس
 او يتفاوتت بغير ماله
 يلفظ ببيع فهو حيث قاله
 او صيغة العقد حيث يعنى
 على الصحيح ويكون قبضا
 في كل وصفها هنا قد عيّنوا
 من يداويه لمن اباسته
 والارث والمؤمن عند الاتي
 بعد ثبوت الرشد والكفاية
 بعد اقباضه للملكة
 او اضطيق به او اكتسبه

وما لك القراض والوصية
 ومن له رزق اذا ما أفرد
 ويبيع بعض الغائبين ما انتما
 ومن الموقوف والذي حصّل
 من شركاء وصيد أنثى
 اما اذا استاجر صبا غامعا
 يباع لكن جازا ان يلزم
 وقه في المستكتم والذي استعير
 ورأسه بالسياسة قد انت
 ولا يبيع بيع ما فيه السلم
 ولا اعتبار من واحد يذو الثمن
 من غير قرون بني قبض ما اشرك
 ثم الاصح لمنه الحكم
 فيما يجوز والوسيط قد عكس
 والاختلاف في حقيقة الثمن
 يخصه بالنقد او بما انفصل
 والتمن الذي به المعقابلة
 من قبال الايض بالسبويه
 او قبض الوكيل شرع حوزة
 اليه قبل قبضه ان غلبا
 بردم مؤوب وصير انفصل
 بالبرق والعلو بوضعية أثبت
 ثوب معين بقية العقب لا
 من بعده لا خذوه ما التزمه
 وراجح بالفسخ او تجد المعابر
 وعمرهما من قبل قبضه قطع
 وما بذمة بوضف لم يلم
 قد جوزه استبداله كل من
 اولاد في العدة وقه اذ كبر
 عليه اذ به فان احاله
 ثم على سواء نقلا انعكس
 صح نيته الاكثر من قول من
 بالبياني النقدية او عرض حقله
 وقرعوا عليه ما مسك ابدا

لما اذا

أما اذا استبدل شيئا وافقه
 الا بقبضه بدل والمذهب
 اما الذي خالفه في العيلة
 والرافع والنواحي حبرا
 والعقد مشروطا اما استبداله
 وحث باعده بنقد فانقطع
 فالفسخ من الاوراق دون الشان
 عدم الا بفسخ حيث ابطالت
 ومن يبيع طعانه بنقد
 يجوز ان يستبدل الطعانا
 فبا بغير خارج الدون لا
 مثاله اثنان لكل منهما
 فاحد والشافعي يطله
 وقمة المتلف والقرض بلا
 ومن اشترى ايا القبض والتغيير
 تمسكه ببيع الدون ليسوك
 في الشرع والمحرر البطلان صح
 في علة الزنا فلن يفارقه
 في قبضه التعيين ليس يجب
 فشرط قبضه اختيار الحجة
 بعدم اشترائه قبضه غلبا
 والعبر لا تملكه ان ائذ له
 او عن تصرف به الوالي قطع
 ومن الفلوس في الشرطيات
 مثل كساية لغرض بطلت
 وحل بعد اخل المسودي
 وان راء ما الكبح راما
 صح عنه تاو خلفها عملا
 على سواء غير جئس لهما
 وجوز النعمان اذا فعلاه
 خلف يجوز عنه ان يستبدله
 عقد كالمصنوع لا شوقه
 شئ من عليه الدون قولن حرك
 وحجة البيع بروضه انتفع

صح
 صح
 صح

ومواخباته لا تترتب وتثبت
 والشرك عند الرافعي والشرك
 وتنبه من جانب ان تسترك
 ثم الاصح منه بيع الدين
 بسار مستنزفا ما المعسر
 ومن عليه مبلغ لا تثبت
 من هذا اياك فحقا وذا
 فارواه البهقش واللغة
 دعت الديون ان تعجلا
 الا بالايضا ونذروها
 وشركه الحياة اما الميت
 حتى ولو اذرت الدين
 وحيث لقلناه ما لا يصح
 اعني حجة الدين كالمسؤول
 حرره المالك ثم علكه
 والحكم بالناجيل مشنذره
 بل بالمدى من استيخا
 للنفس فهو للصاب ينشيب
 من جانبيه القبط في القصور
 اذ غرهم للحاينين فاسترك
 لربه والشرك في الوهبين
 قياتفاق باجل اذ يعسر
 زبد وعمير وفاهين الدين
 كان كالسعة قد احذر
 سبيته مثله قد ابلغه
 بعد وثو الحلول ان نوحلا
 ما غيراه بل يصير بها
 فعنه تشبوه ديون تنهت
 ناجز فامنه دون مسين
 خرج عن ثلثه ما حصر
 في مريض الموت من العمل
 منه الوارث ما اجله
 لم يره العينة فيما سطره
 اكان نذرا لوصاياها هنا

بجر

فاعجب له وهو من الامم
 تابعة قبض العقار الخلية
 نال اذروا الفلك اذا ما سجت
 والشرع في باب الامام المطلق
 ما افادة السواوي وسهلي
 ومع أرض الرزق ليس منسج
 لا تاروا الا يدك على المنصور
 وفي الوسيط العسرة المعنزة
 ثبأ دازها والا يفتن
 ومع بيع الامة المشد وجه
 ومن لعنة البيع ما حصر
 مقيس وقت يمكن الميسر فيه
 وتقبض الكيفية بالمتى وله
 وسائر المنقول حيث حوله
 وبيع مال الطفل للأصل كذا
 واجد بالايهان فيه قيسدوا
 وحيث ثم العقد والمبيع في
 لم يره من الحق والتمس
 والشرك من شغل ان الخلية
 لبيع لا يقبض منها ههنا
 حل خلافاها هنا لم يطل
 في صحة العقد الذي له انتهى
 قطعاً وفيها القبض ايضا مانع
 تثبت الا رضين لا المبدور
 بان علمت مشهورها في العدة
 وسوف ياتي مع ايشال خفي
 قطعاً وذا الخلاف فيها ما الحجة
 ولا لتخرج انا فالمعسر
 كذا الزوم الرهن عند مضطه
 بالبد في عثرن ذوي المعامله
 ودونه الثمان فمافع له
 على الاصح منها عكس اخذ
 وقيل بالعرف اذ امفند
 ما لا كفرا ببعائه التلبي

بالنقل بالمشيد والشوارع
 وان اباغة الذي تحت يده
 لا تشتري الاذن ولا النقل ولا
 وان جرى فيها خضن يابسه
 او لمعار ما لقي النقل الى
 من اذنه ومبضه اي حيث كان
 واذنه في النقل لا يستند له
 والغصن في الحلة يمنع الاكتفا
 لكنه يدخل في ضلله
 وخض من عموم ما اودعه
 له او استعارها والمعتبر
 قالوا بعد قبضه ان وضعه
 ووضع اذنه بين يديه
 وبيع في ارواثة يلقح
 وما عداها في الاصح ينفصل
 وهو كمن ملك بعد المشتري
 اما اذا اشتجره فانا لا يملكه
 او دار مشتري يعرف شارع
 من غصن او اودع في مشتريه
 يثبت حق الجير فيه او لا
 باجرة او حصه مبايعه
 حيزها الا باذن ذي السولا
 وهو بهذا القول غير المسمان
 وان يقبض من لانه لزمه
 منع قرب به بالاخصا
 ولا تترك للزمن عدا وان
 يعتر اذن بايع من امنتقه
 في قبضه تناول من معتبر
 شيئا فستأتمها لن منفعة
 او في الشكوت منه اقتاض له
 بالدار في الخلية المشتق
 ونقل بل يبيعها منتفلة
 موضع ما ابتاع فخلقه جرك
 لا قبض والخلف به لا يملكه

انظر

وهو قريب من شراير عها
 ودافع الطرف لشي صناعا
 لا يحصل التسليم بالوضع ولا
 من ملك مشتري اذنه ومن
 وهو كقول المشتري للبايع
 والقبض والاقبال بالوكيل
 من عبد اذنية او مشتول
 فروع للمشتري قبض المبيع
 او بان قد اجله او لا
 ومنه فيه ابطوا تصرفه
 وما يباع منه بالنقد يترك
 او وزنا او بالعقد او بالاذن
 وتعلقها ومن له على سواه
 ومنه لا قبضه العتيم له
 اما اذا ائتمل لنفسه ومن
 فانه قص واقبال اشا
 لم يباعه بمجال سدا
 لما لا الاثر من شرط قطعها
 وقال في هذا اجعل المتاعا
 بضعة لانه ما استقر
 مثاله من سلم لا يثبت في
 اعجز من الطرف لاذ المتبايع
 بفعله من ايسر الاصيل
 واليد من ثواب منفعة
 ان سلم المال الذي به ابيع
 يحصل الاستقلال منه او لا
 ويضمن المبيع حين ائتمه
 بالكيل في الحجة والشعير
 فصدرا جميع الشرط رغب
 فقد رقبضه اذا حواه
 للاتحاد في عموم المبيع له
 يحيا له ائتمه رتب السلف
 والخلف فيها حقيقا ثبتا
 من سلم وتلفه لا يثبت

والقبض للمشاغ شرعا ما حصل
فدفع من التسليم كالمتنع
وقيل مشتبه وقيل ينفى
ومن محله خسر عامل القراض
ونجبر ان حال تعين الثمن
سلم حتما اجبروا به سواء
وبفتح الباء حيث سلمه
يشتري حرجا كالم وقيل ليل
او موسرا او ماله في البلد
فمنعه لحجره التمسك
وان يكن في سفر القرض انقضا
وباتفاق الاكثر ان من
كليس عبثا باعها ليقبضه
تتمتان جازيت الا مثاله
بلفظها المشتق والقبول لا
وهو على الاظهر فسخ مطلقا
بحسب الصيغة حيث وردت

ك
للوفا

لله

كبيع كايتر رفق سئلما
ثم ثقت ايلاد من الحبيب
لذلك الشفعة والامثاله
ومن تعادل يري في سلمه
ومن تعادل ان بعد التلذذ
واحد ارسن عبيد الذي كسرا
ومن فسما قد كسرا بلا عتدا
وراث الميتم حيث استاجر
قلا تعادلنما هئا او شفع
امن هذا ان الصلاح المرفق
ثانيهما الا برأينيل المعتبر
والشيخ محسن الدين قال مطلقا
كالحج شفعة نعم محمول
ان زال ذكر ما به الحكم انصبط
وقال ابراهيم عسك رجع
وهكذا انوكيله للحقير الي
ولا رجوع بعد ان اكلت

او دافرا او نفع بيع اسلمها
بالشروط والمجلس للمختار
في الصرف اوسع به كفا له
من غرقه من حاصل لمسلمه
لله او نفعه الذي اشترى
كذا اذا استعمله بعد الشرا
من بد مشتري ببد او بدرا
شخصا كح فر صند واشتجرا
لان عقد هالميت يفسخ
ثم به الشيكلي بعد فسخ
استقامه وقيل ان العتبر
صيغة رجوع فان تطلقا
والعقود عن جنابة المقتول
فردكها الا برأ القاصر ضبط
عليه على القولين حيث ما ارجع
ما برأيه عن كينه المتصرف
او رد بالعقب كذا اذا اطلقا

وَمَقْوَدُهُ لِيُغْتَوَدَ دُمْتُه
فَمَنْهُ ابْوَابُ الدِّبَابِ وَالسَّلَامِ
وَعَلَيْكَ الْأَصْحَابُ مَا هُنَا مَرَفَةٌ
وَهُوَ بَيْنَ سَلِيمٍ مَدْنَتِ قُصْنٍ
وَأَكْثَرُ أَنْ الدَّوْرَ لِلْحَكْمِ مُنِجٍ
خَالِفَةً بَرَاءَةَ الْمُغْتَابِ لَا
بَلَدٌ كَرَامُ الْمُغْتَابِ لِنُطْقِ الْقَطْعِ
وَمِنْ جَمْعِ مُغْتَابَةِ التَّحْلِيلِ
لَا نَهْ بِأَكْثَرِ لِحْمِ الشَّاسِ
وَتَحْرُمُ الْغَيْبَةُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ
عِنْدَ الْأَمَامِ الْحُجَّةِ الْغَدْرِ إِلَى
لَكِنَّمَا فِي ضُورٍ قَدْ تَسْتَبَاحُ
بِالْعَوْنِ وَالْإِفْسَادِ الشَّظِيمِ
أَمَّا إِذَا لَمْ تَبْلُغِ الْمُغْتَابَ
وَأَعْقَبَتِ التَّوْبَةُ بِاسْتِغْفَارِ
فَتَعْلَمُ الدَّوْرَ تَوْبَةً وَلَا
رَهْمًا أَنَا غَيْرُ حَاجٍ

مسألة الغيبة

والله يبدون لفظ ما سقط

حَيْثُ يَكُونُ الْقَبْضُ شَرْطَ مَقْفَقَتِهِ
وَعَقْدُ الْجَارِ مَشْلُوكًا سَهْمِي
بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عَقْدٍ مُتَصَرِّفٍ
طَائِفِينَ فِي قَنَابَةِ نَقِصٍ
مِنْ أَجْلِ هَذَا مَطْلَقُ الْعَقْدِ مُنِجٍ
تَلْفِيقُ بِالْخَلْقِ لَشَرِّ نَقْصٍ لَا
فِي حَيْثُ دَوْعَاةُ الْحَقِّ نَهْ
فَعِنْدَنَا الْأَفْضَلُ الْخُصْلَا
يُقْفِضُ لَهُ بِالْخِزْيِ وَالْأَبْسَلُ
وَالْمُتَهَابِدُونَ لِقَطْعِهِ سَهْطًا
وَالنُّوُورُ وَابْنُ الْمَعَالِي
هَذَا وَسُوءُ بَيَانٍ فِي الْمَشْكَالِ
أَوْ هَذَا وَجْهًا وَبِهَا سَهْمِي
وَقَائِلُ الْغَيْبَةِ مَتَدُّ أَنْتَابِ
وَالْقَدَمُ الْمَانِعُ مِنْ إصْطِدَارِ
مَحْتَاجٍ أَنْ يُعْقِبَهُ التَّحْلِيلُ
كَذَا أَجَابَ الْعَالَمُ الْحَقُّ طِي

وَمَنْ فَنَادَاهُ أَذْهَبْتَ إِلَى الْقَبْرِ
أَبْرَأْتُكَ الْآنَ وَلَكِنْ أَلْهَبْتُكَ
يَبْرَأْتُهَا قَدْ جَنَاهُ مِنْ عُلُقَا
يَابِ التَّوْبِ فِي الْعَقْدِ وَالرَّأْيِ
قَالَ لَعَالَمٍ يَسْتَبِيحُ شَرَّاهُ
فَعَمِلَ الْعَقْدُ مِثْلَ ثَمِينِهِ
أَفْنَى قَدَرَهُ وَجَسَنِيهِ وَمَقْفَقَتِهِ
إِلَّا إِذَا انْتَقَلَ الْمُسَوِّي
وَشَرْطُهُ وَالْحَكْمُ لَكِنْ لِعَقْدِهِ
وَقَبِيلُ لَا يَسْبِقُ وَلَكِنْ ذَا يَنْوِبُ
وَحَقُّ لِعَصْنِهِ عَنْ الْأَصْلِ انْفِصَالُ
وَحَقُّ كَلْقِلِهَا شَبَّ كَلْقِلِهَا
وَفِيهِ أَنْ أُشْرَكَهُ فَهُوَ كَذِي
أَنْ يَسْنَ الْبَعْضُ بَانَ أَطْلُقُ صَاحِبُ
وَبَاعْتِبَارُ لَفْظِهِ نَوْزَعُهُ
وَاللَّشْرَبُ الْبَرْدُ فِيمَا ابْتِنَاعَهُ
وَجَازٍ أَنْ يَبِيعَهُ مَسْرَاحُهُ

لِخَفِيهِ فِي حَقِّهِ أَذْهَبْتَ
يَوْمَ الْخِزْيِ إِذَا يَعِزُّ مَطْلَبُكَ
إِذَا هُوَ اسْقَاطُ حَقِّ الْخَلْفِ
وَالْحَقُّ وَالْإِسْتِشْرَاقُ وَالْمَرْجُوهُ
وَلَيْتَكَ الْعَقْدُ يَعْلَمُ مُشْتَرَاهُ
يَلْزِمُهُ إِذَا تَوَبَّعَ مَثْمِينِهِ
وَالْعَرْضُ لَا مَحْذُورَ فِي تَوَلِّيَتِهِ
وَأَقْبَضَ الْعَرْضَ الَّذِي شَوَّلِي
فِي الْعَقْدِ كَرَمٌ مِثْلَ الظُّفْرِ
عَيْنُ الْمَوْلَى فَلَهُ حُكْمُ الْمُنَوَّبِ
خُطَا عَيْنِ الْقُرْعِ الذَّكِيهِ أَرْهَقِي
وَبَعْدَهَا بِحَقِّ طَلْقِهَا انْتَهَى
تَوَلِّيَتُهُ لَكُلِّهِ لَمْ يَنْبَسِ إِذَا
وَلَنْ تَصِفُ قَائِرِي عَلَى الْأَصْحَى
فَإِنْ يَقُولُ لِي نَصِيحُهُ قَدْ بَعَثَهُ
لِشْرَكَةٍ وَهُوَ كَلِمٌ مِنْ بَاعِغِهِ
كَرِيحٌ دَهْ يَزْدَدُ عَلَى مُسَاخَرَةٍ

يلج عالم

في اللفظ ان حرم هذا بن عمر
 وابن ابي شيبة اسند الجواز
 والبهيقي جعل النهر على
 فابدي القيمة جزوا الشراء
 وخطاة بزدو خط منقود
 على اختلاف الرتب المقرره
 بفهم ما خط لراس مال
 وسقط المخطوط ما يسقط
 مثاله المخطوط منه درهمان
 مني من الجملة قدر السدس
 في المثال بقيت ثمانية
 وان يكن قد خط منها واحد
 من اصل واحد عشرة من درهم
 وبعثته بما اشترى ثمة شمل
 من مقرر وما زاد عنه الثمن
 يدخل اجر القصر والدال
 وقيمة القيمة وكل مؤبده

والخبر بئلا لا من الربا استمد
 فيه الى المعنى كله احباز
 مجهول راس المال منه او لا
 يزيد عشرة عليه من شذله
 من كل احد عشرة حيث يرد
 ثم طريق العلم فيما شذره
 وكففت النسبة في ماله
 فما تبقى منه الحكم الجواب
 والعشر راس ماله اذ تهمكان
 فحسب سدس عشرة فقام قسم
 وثلاث وذي طريق في انبياه
 فتنسعه شقي حيزا ابد
 على الصبح وسوي لم يفسهم
 جميع ما قبل لزومه اشتمل
 او بالذي قام عليه المضمن
 والحل والكارين والمكيال
 نقض لا ستر حال جاز ثمة

لاسراجه والمر

والتمن المكيل فيه صوروا
 وصورة الدلال ان مقيته
 اما اذا قصرة او حملته
 فاجرة لهذه ما خيست
 وليعلمنا منه او ما استقام
 وجعل واحد بهذا انبطله
 ولصد والبايع في قدر الثمن
 فحسب الاجاز انه اشترى
 وان على ثمة كذا اقتصد
 وذكره كاديت العيب وجب
 ان مقرر القيمة عرفا بالخص
 ويذكر الحادث من حيث ايت
 مثاله مائة شري قتي
 خمسون والتفقر ثلاثون الفصح
 وقيل بالجنسين والتفقر المراد
 واشترى كذا بيان انه اشترى
 لا عرسه ولا من الفرع الكبير

مسلة الكيل التي قد شذروا
 وقبضت بها متاعا عيشه
 او غير تطوعا قد منع له
 وعكسه قيمة مبيع تسببت
 به عليه حالة العقد المفسام
 ولا يبيع حيث زال مبطلة
 ووصفه واجل اذ يؤتمت
 بالعرفين والقيمة عند المشتري
 ما لا لزوم حرر واما المختص
 بملك ومثله عند بيعه اخيب
 كتمان في الخط قد خصصا
 او انة وخط عند غايته
 وفكفت اذ ثمة بها اثبات
 قام بستبعين فذا صدق صرح
 كذا ما يؤخذ والتالي يتراد
 من كلفه او معسر له سدا
 واصله ولا من الشفيع الحبير

لحادث

ما اتا

تتميم الذي اشتراؤا والحا
وعن ابن الطيب والثوري
وعلمه بالحال في المذهب
وان قيل بمائة ثم استبان
ووجهه ايضا وهذا الاصل
والشرح والروضة اطلاق الخلا
وانه ليس لمشتري خيار
وان قيل لا فكل حكمه صحيح
وان قيل بمائة وعشرة
فالقول لا يبع في المحذور
وان يبع في غير الزبيادة
وعندنا التذات ما لم يبين
ليس بقبول وقال احمد
قالوا ولا يقبل منه البيعة
وما لك قبلها لانها
فلا يصح له لنفسه
لانها عارضت الافتراء

وغيره

غلامه نكرهه اختيارا
تحتقر التعزير والعصيان
يقضي الخيار وهو غير المذهب
منها يتسعون في كل الفضل بان
طاع على الشيء والمحذور
وقيل لا فكل هذا لا يستلزم
وقيل لا فكل هذا لا يستلزم
منه بان خير لا ينصط عليه
والمشتري يصدق ما ذكره
واحكم في البيعة ما اختار
في المشتري المختار ان اراده
للفعل احتمال وجهه بان
يقبل اذا تخلف ثمنه
بسبب التكديف فما يثبت
فذلك ثبت قبل اقامة لها
او صدقه اذ حق من مشاهده
وذا ان مطلقا عارضا الا انكارا

نعم اذا ما حصد المودوعا
فسمعها لعدم الشؤا ارد
خاتمة من باع دارا وادع
ولم يلق من صلب عقده لسه
من العزير حكمه قد انقست
والفرع مشط على الذي مضى
ومن الاصح جاز ان تخلفه
اما اذا ابيع وحقق الحتم ل
فمعهده مع عند الشؤوي
والبيع بالحكم اذا ما لم يفرط
باب الأصول والتمار الفرجة
تشتت في الارض من البنا والشجر
ما لم يقيدهما والطرف
بغيره البيع اذا اولد فقيده
حاصلة المفسر في طحا والاسكال
فيلزم الدخول ايضا للبنا
قال ابن حزم في البيوع اجمعوا

ثم ايات ردة المدفوعا
حيث اورد في محل واحد
عدم ملك حين قد يدعى
شعها اذ زمتا ذلك سره
لنصفه قبيل دعواه الشب
هنا ومخو لفرق يرضي
من اشتراؤه ان لا ما عسره
عقده من ثمن الذي اتمم
والرافع عنده المنع وتروي
فيه جنانة دار باع جبر
خصت ابا اسحق فهو ترجمه
ر كبا ببيع دون ربيع استنقر
من بعد ذلك لا شيء رفقوا
بينهما فرق هنا اكال فيه
ما في الدخول لما في القياس
والشجر الثابت في كل فمنا
على الاثر من انها تشتت

وهبة الأرضين فيها ذالك
والوقف مقسّم كلام الراغب
وعدم الدخول من الاقرار به
تقسيم النبات منه ما يرد
كالرزد والنرجس والبنفسج
وقسمه الثاني اصول ثلثت
بالقوت والطخون والنعناع
كتف منها بايع مساهم
وثالث الاقسام اصل مدته
كالقرع والقش ونوع الخيار
لاقل بغدة اذ تسابن حصره
والموزك السكافيتيفه
وثالث في الكاوي اصوله النبي
بالزرع والقرع الذي يستخلص
والبنفوي مطلقا قد اختلفه
ورابع كالثالث اقترعه
وخامس بغير اصل قد ثبت

كالبيع في الشايف بذا بالاختلاف
في ايه الحافه بالسابع
هو الاصح في خلاف مذهبه
اصلا والقطيف لغو و قدوم
فذاك في الاشجار كالمندرج
ثم تجرد اما احدثت
هي اشجار في الاستنباع
وتيفها بشرك فكلوا اشهر
عام وفيه ثغرتي مشدته
فقبل الاشجار عند الاختيار
وقال كالزرع اهل البصرة
خارجة وما سواه منفه
توجد حال عقد لم يثبت
كشجر يدخل فيما خلص
باؤل والنوري حقيقه
اذ نيله بوجد غير مشدته
بالبرو الشجر من ارض نبت

فذلك

فذلك بالمبيع ليس تنصل
والثوم والفجل واصل الشجر
وقيل بل قولان فالمشتا حرم
والمشتري ان جهل النزر اعده
الا اذا ازاله او سلمه
والزرع لا ينفك في الاظهر
والبذر بالزرع ولا اجرة في
اما اذا ازيل قبل مدته
فيلزم التسليم للأرض من شوك
وسع ارض مع ما لا يفسد
وما يسوى المدثون من حجاره
ولا خيار حال علم المشتري
وقلها يلزم بالاجبار
لذا اذا جهلها ولا صدد
وحث صدق له الخيار به
وعود ما ازيل من شراها
لمدة اذا ما قبضت

اذ هو منها بالحصاد تنفصل
والساق والكلج بغير شجر
كذا ابو اسحاق ثم قد شره
له الخيار ان رأى ما ايتى عده
بايعه للمشتري واعلمه
من الدخول في ضمان المشتري
بغير زرع مدة التخلّف
بالجذر او وصف اشترى ادخله
ما هو الدخول اذا جاز اشترى
من زرع او بذر يبيع بنفسه
بدخل من الارض بلا سكاره
في قلا من نوجود الجذر
لتابع ولو بلا اصة كذا
في قلعها على لاصح المفتبر
والخيز من اجارة بسببه
بالقلاع والاجر ان رآها
لامتلة لعلية مد عمرت

الدنان

وقبل منها وقبل مطلقا
والارض منه والكل الجار
والارض والاشجار والكسب
ومن البيت خالف الفزالي
فمنع الكبير من اشجارها
وتشمل القرية كلها لا ينييه
وعند فقد السور والاقفل
الا المتزاع التي لم تدس
وكل ما اسم قرية قد شمله
والارض فيها ما لها من البيت
وتدخل الحريم اذا لقائت
وما على الحجة ارض من مطلقه
وتابها المنصوب والذي انفصل
من الاغاليق ومن منباب
ومعجز الخبز والزرع في
كاله والحب والالة البيت
وما من الاخشاب لم يركب
لا تجب الاجرة فيما حققنا
ان بقي العيب على المحسار
مع البيت يشملها البستان
وشجرة الشجر ابو المصالي
من الدخول في شجرة دارها
وساحة وشجر افر الاثني
من الارض وسما انفصل
بالنقل وحقوقها في الاصل
يدخل في شجرة ان اجملة
والارض والحمام غرافيتنا
وما بها من شجرة بها نبت
وخالف النعمان ذا الجدة
من حلق ومنع الذي انفصل
لا ثابت الجنان واكنوا
بشروا من المنقول كل شيء
والكثر والمذموم من الغنى
وكل مخلوق بلا تركيب

وتن

وتبيع المفتاح للذي وصل
وثابت الرخي وما له سما
وقد زحام وما قدر المقصور
والرفق والسلم بالاسنان
وثابت الرخام والمنسراي
عربية ذكر الحزود الاربعه
ان ميزت بدورها والرامي
لان ابن عسرون في القايين
وما في الكاوك الكبير يشتركا
ومنع الاقل مثل الشاشي
والبير والصهرج مدخلان في
يا ذبي اما مودع او تابعه
وتابع المبياه كالمسوخ
يفسد ما بيع لا خيت لا حله
ولا بيعه بيع ما ليس في
من غير ذلومائها الجار فلا
وصحى ابيع فزار العين له
بالشهر لا من عضة قد انفصل
تدخله على الاصح فيهما
من خشب له هنا نوع فقصور
بالشهر والالواح للذات
والسقف والنازير لا للاق
بل هو شرط الفقيه منفعة
يشترط الذل لها بالسوايق
وذلة في كتاب العتق
في ثلاثة اقسام الوصف انصبت
مع ابن عسرون فلا حاشي
داير ارضين والمياه نقس
وهي الاتفاق في غير تابعه
تدخلها لشرط فاذا لن نذله
وقيل لا يحتاج لاشترائه
والانفرد او شهر ما شفي
بعض اذهان به متصلا
او بعضها والمشتري ان يعلقه

يَصِيرُ ذَا حَقِّ كَوَافِعِ الْيَدِ وَالشَّيْءُ النَّاشِئُ بِالسَّوْلِدِ
 فِي الْمَا فِيهِ الْمَالُ بِالْحَبَّازَةِ الْمَنْ لَدَيْهِ الْمَنْعُ وَالْإِحْبَازَةُ
 وَتَبَعُ الشَّيْءِ الَّذِي أَنْفَلِ مِنْ آيَةٍ وَكَأَنَّ حَقَّ مَا أَنْفَصَلَ
 أَمَّا ثَبَاتُ الْعَبْدِ عِنْدَ الْبَعْدِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ اخْتِيارُ السَّوْدِي
 فَهِيَ عَنِ الدَّخُولِ فِيهِ قَدْ خَلَّتْ وَالرَّامِعِي عَالَمِيهِ دَخَلَتْ
 وَقَدْ مَاتَ يَسْتَرْعُونَهُ أَنْدَرَجَ وَمَا سِوَاهُ عَنْ عُمُومِهِ خَرَجَ
 وَمِنْ الْأَمْعِ لَيْسَ بِهِ خَلَالُ الْعِزَارِ كَالسَّوْجِ وَالَّذِي عَلَى الْبُكْرِ اسْتَدَارَ
 وَالنَّعْلُ وَالْحِكْمُ بِدَخْلَانِ مِنْ عُمُومِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ أَصْلَ طَنْ
 تَحْمَةُ وَجَدَّ حَقٌّ سَمَكَةً قَدْ اسْتَرَاهَا ذَرَّةً مَقْشَرَةً
 انْظُرْ الْمَلِكُ بِهَا نَقْطَةً أَوْ لَا فَمَالُ مَا يَدُ مَقْشَرَةً
 وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَمَا جَعَلَ دَحْوَلُهُ فِي الْبَيْعِ نَفْسًا لِعَقْدِ
 كَالشَّيْرِ وَالْفَيْضَةِ وَالْفَيْرِ وَزَجِ وَالْقَصْفَرُ وَالرَّصَاصُ إِنْ لَمْ يُدْرَجِ
 وَالْمَعْدِنُ الْخَالِجُ وَهُوَ مَا خَلَقَ كَالْمُؤْمِنِ وَالنَّفْطِ وَالْقَارِ اسْتَشْهَرُ
 وَالْمَلِجُ وَالزَّبَقُ وَالْكَبْرِيتُ مِنْ كَلِمَةٍ بِالْأَنْفِ وَبِئْسَتْ
 وَلَا كَبُوزِيْعُ مَعْدِنُ الذَّهَبِ أَوْ نَفْثُهُ كَجَسَدِهِ بِلَيْتِهِ
 وَلَا يَبْعُهُ بَيْعُهُ فِي السَّوْدِ بِالْجَنْسِ وَالْمَعْدِنُ ذُو الْخُصُورِ
 وَهِيَ فِي الظَّاهِرِ نَالُوا الْبَيْعَ وَالَّذِي بِالْأَرَاكَذِ الْأَثْبَاعِ

انظر

انظر المعدن بقدر العنق أولاً فذاً بطلان عَفْرِهِ أَمْعُ
 مِنْ أَيْتَاعِ مَعْدِنٍ مِنْ عَسْجَرٍ بَيْضَةٌ أَوْ قَلْبِيهِ لَمْ تَجِبْ
 سَوِي ضَلَالَتِ الْبَيْعِ وَالشَّرَفِ وَتَبَعِ الْبَيْعِ الْمَعْدِنُ مُخْتَلِفٌ
 وَسِعَ دَارِ ذَاتِ بَيْتِ شَرْبٍ عَشَائَهَا تَهْجِيحُهُ مُضْطَرِبٌ
 فَالْوَامِعِي فِي الرُّبَا قَدْ أَبْطَلَهُ وَمَا هُنَا بَاعَ دَارِ جَعْلِهِ
 وَكَانَ مِنْ أَيْبِ الْكَلَامِ الْمَطْلُوفِ تَمْنَعُ بِعَمَّا لَمْ يَطْلُقْ
 الْأَبْشَرُ بِتَبَعِ الْمَالِ لَهَا وَذَاتُهَا قَصْرُ الْبَيْدِ الْمُنْتَهَى
 فَسَرَّ يَعْرِضُ كُلُّ شَيْءٍ لَهَا أَوْ رَاقِهَا وَالْعَصْنُ إِلَّا الْبَيْعُ
 لَا يَأْبَسُ إِلَّا غَضَنُ حَزْمًا وَالْحَلَا وَالْأَخْتِلَافُ غَمُّ غَضَنُ الْحَلَا
 فَبَدَّخُولِهَا الْأَمَامُ قَدْ حَزَمَ هُنَا وَمِنْ الْوَقْفِ بِعَلْبِهِ الْتَزَمَ
 وَالْخَلْقُ الْخِلَافُ فِي الرُّبَا وَمَا أَدْخَلَهَا النَّاسُ بِعَقْدِ عِلْمَا
 وَوَرَقُ الثَّوْتِ الْأَنَابُ فِي الرُّبَا تَدْخُلُهُ عَلَى الْأَمْعِ فِي الْمَبِيعِ
 كَوَرَقِ لَبَقٍ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخَلْفُ عَنْ جَنَّا هُنَا لَمْ يَذْهَبِ
 رَجَحُ فِي الرُّبَا بِشَرْطِ قَطْعِهِ قَطَعُوا وَصَحَّيْهِ إِنْ شَرَكَا فَلَعِبَهُ
 كَبُوزُ وَهُوَ كَأَشْرَاجِهِ الْبَيْتِ رَغْمُهَا لَا كَالْأَقْ حَيْثُ الْخَلْقُ
 رَمْلُهُ الْحَالُ لَمْ يَلْسَ بِدَحْنِ مَعْرِسَهَا إِلَّا بِشَرْطِ كَحْضَلِ
 لَنْ لَمْ يَسْتَحَقُّ نِلَاقَ الْمَنْفَعَةِ فِي مُدَّةٍ أَسْتَيْفَا أَصْلَهُ مَعَهُ

انظر

وسرطانه الا بقا في الذي تلبس
 والارض ان كانت لغیر البايع
 عن مغرر الاشجار للرقه حصل
 ومشترا البايس فيه يي و م
 تميم النقل الفقيه لم يبره
 وما مضت مدتها والمشتري ترك
 بغير أجره ولو كانت
 او موالا أجره وهو الاشبه
 ومشترا القل شرط ان جعل
 اولاً فان لم يتاثر بعينه
 والاصل فيه لما رواه ابن عمر
 بلفظه الصريح والمنه
 ذلك الحديث ان ما تاشتر
 في جزاء اولها بقدره
 ثم التاثر الذي هنا اعشيره
 ولا بن حزم فها هنا نوع محمود
 اذ جعل الحاله الذي بها كغيره
 فسد عقد ها الذي هنا افتش
 فالملك منتزعت بعوضه
 له الخيار حيث ملك اتصل
 بالقل لا بالصلح فبما يبطل
 من بيع دار ارضها تحت كره
 يعلمها فهل يتبر ما استترك
 ارض البيت عن ملكه قد بان
 في غل الناس و ذاك ارجحه
 لبايع او مشتره بتجمل
 فهو كمشتر والاصح
 ان بن الله هذا اذا اتم
 بالشرك واستثنائه المعلوم
 لبايع الا بشرط ان اشتر
 ومالك يمنع شرط بعينه
 تستفق الظاهر عن الذي اخبره
 عليه حق كسواء بالسردود
 من غير تاثير لمشتور به

وقال فان حصل الزهني ولا
 وميل ان ثمر النحل من
 وهو مخالف لما هو المختار
 والشا مني النحول وصفه
 تاثير اخيرة الفيسر ميل
 وغير ذي التاثير منها باقية
 والصلح والاختار اكله ولا
 وميل يري في قيس وفي الزمان
 ويجريان من عموم هبت
 اما الذي يبرز منه التمسد
 لبايع كعيب بيع وتبين
 وقال في التهذيب والمهذب
 والوافي ذواته وثبت لديه
 وقد قال هاهنا تاثيره
 وغير ما اطلع شرعا لا يباع
 فان يكن كره من ثور ولا
 كونه والاجاص والسفرجل
 يباع الا باستتيراج او لا
 احوالها التاج لاختش من
 لانه ما اثر اذ اختش من
 ومدان في رجز ذي القصة
 اذ عثر اهل القيا بالنحول
 يتبع من البيع وفي باب الطلاق
 يتبع في رد كلاف حصلا
 كاتها وجنان فكلها بجان
 وزد موهوب وفي وصيته
 من غير ثور من حزين يظهر
 او لا فكلها يبيع بالنصر المتبين
 لا يتبع المشتور ما لم يذهب
 اذ هو التاثير بعد من يديه
 تبعه الا لخالع لا لغيره
 وما سواه ما به هنا امتناع
 يستفق الا بعد ان يستحل
 ومشمس ومكوشن اجعل

بعد تأثير لتابع ومسا
 ومنه ما يتخذ ثور وحب
 الأول الخارج من أوراقت
 ثم يشق بعدة بالزجس
 ونوعه الثاني لا تور يركي
 فهو لتابع ولعصه هنا
 في قول تهاب وقد نمت دأ
 واقرب الأرا أن ما كهد
 تدنبت البارز منه في كام
 كالخوز والروان حيث ما انعقد
 كالجوز والنوز فالقد حصل
 وغير ما أثر من حديثه
 إن الخلق في سنة وقيل لا
 وهو خلاف نصه مان بدا
 فقيه في الأصح ليس يتبعه
 من باب أول والأمة يتفرد
 تباعد أي القطر أم تلاصقا
 سواء للتابع كيف رسمنا
 ذلك نوعان بلا توقف
 لتسائر لونه عن الأخذ ان
 والورد فيه بالظهور اقبس
 بالباسمين فاذا ما كهدا
 لا يتبع البعض الذي يتبعنا
 لفظ مهذب ولكن نبدا
 او بعضه لتابع لما استشار
 يزول عند انكسار اشتمام
 اودان منه في كمان عقش
 لتابع حال كنهه وانفصل
 يتبع والتأثير في الحقيقة
 وعن اربليت اذ انفتح
 الى بعينه وباعة متفردا
 وان يلقن في حايطين تمنعه
 تلك الحكمة الذي فيه يسر
 ان كان في الجسيم الاسم صاوتا

وهن

وحيث للتابع تبقى التمس كره
 وشروط القطع فتقطعها ليزم
 الى اوان قطعها يتفرد
 وخص منه ما يحل الفاده
 او لا يقطع شربه وما اجمع
 والقطر نوعان منوع بالشجر
 وكل واحد له سفي الاصول
 من غير متبع واذا امتد لها
 رحيث ضرر واحدة او اختلفا
 ما لم يساع فيه دون ضرر
 وقيل يسفي كالب السفي ولا
 بانه قبل وجود العقد قد
 والتمد الذي يحضر الشجرة
 له يحكم عادة فيه ليزم
 فصل يجوز بيع ما بالصلاح
 بشرط ابتعا وقطع وبلا
 وقيل ان بيع مفردة امين

بالستر او بغيره كما هو
 او لا فتتركها تحت السترم
 وبعد هذا اقطعها لا تعرض
 يقطع قبل النفع للامتاده
 قبل عمله على القول المبيع
 ونوعه الثاني كزرع اخضر
 ان اشق الضرر للنفع حصول
 يمنع فعله بلا اذنه
 بنفسه عقده ما قد رخصنا
 والكال انما يسهل واني الاشهر
 لمنعه المشرى ثم عدا
 علمه فالنفع ليس بعقد
 وسقيته كمن ما من رره
 قطع او السقي لهما الشترم
 فيه من الثمار من غير جناح
 شرط ويبقى للحبة اذ لا
 لكن بشرط قطعه لا لمشي

وان يكون حال قطع ينفع
 لا ما على شجرة مقطوعه
 وخصر القفال عادة جرت
 وتجب الوقوف المبتدع
 ما لم يسامح ببيع واستد
 ومالك الاشجار ليس يلزم
 على الاصح لغوم مستطرد
 وان يغتلب بعد كتمان الثمن
 ومع شرط القطع لا جواز له
 واخصر الزروع في الارض منقطع
 وان يبيع بعد اشتد ايجاز له
 وان يترك المقصود منه بالشعير
 اما الذي في القش بعد ما ظهر
 عدم بيعه حبه فيما ستر
 قالوا ولا بأس بستر بزال
 كالنوز والثرمان والارز وما
 وقصب الشكر والذي قطع
 به والاكثرى استد منه
 فهذه ليست اذا اتمنوعه
 يقطع حصره فمن شرط غرس
 منه بشرط القطع بالا جتماع
 احمد الشراح ممن عفت له
 بالقطع واشترطه مستلزم
 وان ابيع مع اميل لا يبرر
 فهو صحيح وابن خزم استكره
 وليس كمالا حيث شمله
 الا بشرط القطع ما لم يمسح
 بشرط قطع حيث تقع عكلا
 والثلث والثين كنوز المستعير
 كمنطقة وعدين فذا اشتد
 ودونه قطع اذا اصل استر
 حالة اهل ليس قبلها مراك
 اشبهه من علس قد علم
 منه عن الهمة ليس منقطع

اما الذي

اما الذي له طمان من لا
 كالقول والجزر ولوز احش
 وقيل رغبة ببيع فالرغبة
 واختاره الامام والقاضي وما
 واللوز في قسمة مالم ينفذ
 تخيم البذر للصالح ما
 لصقة مقصودة فيما غلب
 وقيل بقاء النقص منه والحالا
 والاصل في ذلك تفسير الشرح
 وبطلوع البذر مال ابن عمير
 وعن علي ان يبيع مأكلة
 ويصالح بعض جنس نكتة
 او باع بستانين فالناظر لا
 وينتج النوع اذا الرمد واختلف
 وباشتهاد بعض من قبله
 في نحو بطلع منج واحده
 وما سوا الموصوف ولا دخول له
 يبيع في عامه الذي عكلا
 بالفسحة العليا اذا التقدا
 للشرايع جعل القول مبيع
 زال البيع واشترطه العلم
 يجوز سعة ومنع من عفت
 صار للاستصلاح حالة الثما
 لكونه بالوصف حالة الطلب
 والثمن في مثليه او ما عكلا
 للزمن في الذي راودون وثن
 وهي الثريا اذا بها البذر اشتر
 والعرف بابتداع نوع ناكله
 وثمر الحايك حيث اختلفنا
 يبيع من لاه امراد اشلي
 وعكسه البستان اذا اما ايتلف
 صلاح حيث وثق ما ابتدا
 بلعن وحجوا القياس بجاهله
 بل بطل اشترطه مانع له

وبيع سبلج ولقيت وحبز
 خرجه الحجة هاهنا علي
 من زرق شرقا قطع لا سوا
 ولا يجوز بيع بعض زرعها
 من الشريك وسواء مطلقا
 ويلزم البائع سقي الشجرة
 ان وجدته بخليقة او غير مت
 وقالة التزاول سقي التلقف
 وتعد ان خلاه عنه ما اندفع
 والمهلك العارض بعد ذلك
 على الجريد من ضمان المشتري
 والامر بالتوضيع فذلك محيل
 ومالك بغصب او بسرقة
 فقيها بالقطع على الذي اشتري
 اما اذا بيعت لزم الشجرة
 فان كان متبا الصلاح بيعها
 وقبله الهلاك فالذي اشترا
 وتبييط مع سابق ما الحب نذر
 بيع لغايب ربح مساعلا
 ولا يباع اصله الذي هبوا
 فبيع اركاب بشرط قطعها
 ومع اصله الجواز المقتضى
 لما به اصله من شجرة
 بقدر ما به ثماره متش
 بفسخ مشتري ماير ما اختلف
 من اشتراؤه عن ثمره بفسخ
 والثار والامطار اورد ورد
 ان سلم البائع ما به اشتري
 على الذي قبل الصلاح محيل
 او ناهب بتهيبه قد طرقت
 وقيل بل فيه خلافة جري
 فيبذل البائع عما يحسنه
 او بعدة والشركاء فيها قطعها
 اولى كان يضمن ما تلفت

التمن

والتمن الذي عليه تدعك
 بالتمن لا يبيع الا باشتراؤه
 فيما به يندر ما لا يهتد
 بل بغير الذي اشتاع والحب
 كذا الاقام والوسيط حقتاه
 وسائر الاوصاف والنظر الصريح
 تجزى والبائع يبيع في اوله
 اما الطعام باختياره فيجب
 والمشتري يجزى بما علم
 والشاذ والنياب حيث اختلفت
 ولا يبيع ببيع جنطة صفه
 وهذه تنق بالمخافلة
 والنهي عنها وعن المزايمة
 لانها بيع لا ركايب علي
 لكنه رخص في العيريه
 وهل يبيع الرطب الذي اتصل
 نصا وفي الاغصان خروبا بالرب
 تلاحق مع اختياره اغتلب
 قطع فان حصل فيه الاختلاف
 بفسخ البيع به اذا است
 سماح من باع الاصح فتمت
 والراعي والنواوي اختلفا
 قد عكسوا متولفتهم وهو الصحيح
 افاد هذا المطلب الذي عكس
 مجهول قدرة الخلاف ما انق
 والا حصر القسمة في الذي سلم
 شرطها اذ صفة ما انضبطت
 بخطة في سببها قد اختلفت
 بل عكس استيادنا من ذلك
 من تسليم لصدر المفاينة
 تجزى بغير علم ارجحها
 فعلة في اللقطة الهدية
 بخلة بالتمن كيف ما انفصل
 قبلت لعلته ثبت لا ريب

إِذَا الْغِيَاثُ قَدْ تَأَيَّسَ مِنَ الْخَصْرِ
فِي دُونَ حَيْثُ أَرْسَقَ لِمَا رَوَاهُ
لَأَجْلِ ذَلِكَ الْأَمْرُ مَشِينٌ
كَالْمُحَالِ بِمَعْنَى أَنْ يَنْقُصَهُ
وَحَارِثٌ يَكُونُ وَحَارِثُ مَا يُزَادُ
لَمْ تَقَابُضْ لِحَيْسٍ شَرْطًا
وَشَرْطُ هَذَا الْبَيْعِ أَنْ لَا يَكُنَّ
وَالْطَّهْرُ الْقَوْلِيُّ مِنَ الْأَمْتِنَةِ
وَأَنَّ هَذَا الْخَصْرُ الْقُضْرُ
بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَالِغِينَ
فَأُولَ النَّوْعَيْنِ أَنْ يَتَّفِقَا
فِي قَدَرِ مَا أُبَيِّحَ أَوْ فِي صِفَتِهِ
أَوْ جِسْمِهِ أَوْ فِي صَوَاتٍ مَتْنِهِ
وَهَذَا فِي كُلِّ مَا فِيهِ عَيْشٌ
وَالْكُلْهُ وَالنَّارُ وَالْجَعَالَةُ
يَشْرَكُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ بَايَعُهُ
وَيُفَدَّتْ بَيْنَهُ أَوْ وَجِدَتْ

مُدِيدٌ

وَالْخَاهِرُ بِالَّذِي قَدْ تَشَرَّخَصَ
أَبُو هُرَيْرَةَ وَشَكَكَ فِي سِيَوَاهُ
مِنْ خَمْسَةٍ وَفِي الْأَقْلَامِ مَانِيَةٌ
الْزَمِينَ مَرَّعٍ يُرِيدُ الرُّخَصَةَ
فِي صَفَقَتَيْنِ أَوْ تَعْدُدُ مَرَّادٍ
بِثَلَاثٍ وَصَرَفٍ فِي التَّفَاضُلِ أَشْثَرُ
فِي عَيْنِهِ الزَّكَاةُ وَمَوْلَا كَلْبٍ
فِي سَائِرِ الثَّمَنِ أَرَادَ تَبَاعُ
وَقَدْ أَنَا سَرَّ عَجَزُ وَاعْنِ الْبَيْتِ
أَحْمَدُ بَيْعٍ وَمَوْتُ عَانَ أَصْلُهَا
عَلَى مَدِّهِ وَالْعَقْدُ أَنْ تَشْرُقَ
أَوْ رَهْنٌ أَوْ حَبْلٌ أَوْ رَهْدٌ
أَوْ أَجَلٌ لَدَقْدَرِهِ أَوْ زَمَنِهِ
كَالْمُطْلَعِ عَنْ دَمٍ لَعْدٍ قَدْ عَرَضَ
وَالسَّقِيُّ وَالْأَجَارُ لَا الْإِقَالَةُ
أَزِيدُ لَا بِالْعَدْسِ أَوْ بِبَايَعِهِ
مَعَ تَعَارُفٍ لَدَيْهَا قَدْ تَبَيَّنَتْ

حَالٌ

تَحَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ أَنْفَقَ
لَا خُذْتُ أَمْوَالُ مَوْتٍ وَالِدِمَا
ثُمَّ التَّحَالُفُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَدِرَاهِمُ
وَاحِدٌ وَالشَّيْءُ بِأَشَدِّ دَاهٍ
كَقُلِّ الْأَمَّةِ وَالْقَائِلِ شَرْطًا
وَالْإِمَامُ تَطَرُّضُ الْقِرَاصِ
وَأَشْثَرُ الثَّمَانِ أَنْ يَتَّقِيَ الْمُبِيعُ
مِنَ الشَّرْطِ مَا لَكَ وَالْحَسَنُ
فَلَمْ يَجِدْ عَلَى الَّذِي أَدْعَى
قَسْبُ الْبَيْعِ نَدْبًا بِالْمُتَبَيَّنِ
وَقَدْ مَنَعَهُ اسْتَوْيَانُ الْقَضَا
وَالنَّشْرُ أَنْ يَمْنُ الْبَيْعُ بِسَلَمٍ
وَكُلُّ أَحَدٍ عَلَى الْأَمْتِنَةِ
وَالنَّشْرُ نَدْبًا هَاهُنَا مَقْدَمٌ
وَالْمَشْرُوكُ مِنْ نَعْدِهِ إِذَا تَلَّ
وَأَنْ يَمْنُ الْمُبِيعُ امْتِنَانًا
يَقُولُ الْخَلْفَاءُ وَالسَّائِلُ

لَوْ أَخْبَرَنِي النَّاسُ بِقَوْلِ الْخَلْفِ
وَشَهِدَ هَذَا أَوْ مِمَّنْ عَمِلَ
وَالشَّيْءُ فِي بَيْعِ الْخَلْفِ قَدْ خَوَاهُ
وَبِأَمْوَالٍ وَرَدَتْ تَدْعُهُ كَدَاهُ
نَحْنُ خَيْرٌ مِنْ حَيْسٍ أَوْ مَشْثَرُ
إِذَا تَمَلَّكَ الْقَسْبُ وَذَا نَوْعٍ أَعْيَزَ
أَوْ لَا قَدْ وَالسَّيْرُ الْحَبَابُ مِنْ مَبِيعٍ
تَالَا تَحَالُفُ الْمُبِيعِ يَنْتَشِرُ
يُحْلِفُ مَعَ مَنْ لَيْسَ الْمَعْدُومُ
وَقِيلَ بِلِ الْمَشْرُوكِ إِذَا قَدْ عَيَّنَ
يَحْتَازُ قِيلَ أَوْ تَقَرُّجُهُ مَضْرُوبٌ
لَمْ يَلَيْتَ عَمْدَةً يُقْتَضَى
يُحْلِفُ بَيْتٍ وَقِيلَ لَيْسَ بَيْنَ
وَقَالَ الْأَمْتِنَةُ يَنْتَشِرُ
يَنْتَضِ بِهَ لِبَيْعٍ وَأَنْ رَكَبَ
فَعَيْنُهُ وَجْهًا أَنْ يَشْتَوْعَ وَغَا
تَوْقِفُهُ وَخَصْرُ التُّرْحَانِ

وباليمين عقد لا بنفسه
أو فسخ واحد وقيل إن
لاكثر الأصحاب بالغفر بين
والعقد باليمين ثمنا فيما لم يهر
ثم الأصح جيل وكيفية الأثر
ثم على المشتري رد ما اشترى
بل زيادة لديه أنقصت
فإن يكن وقف أو اعتقه
لزمه فتمتة يوم التلحق
ورد ذلك العيب بأرض ما نقص
ومنه زوج من الرقيق والأصح
له الخيار من الزمان إلى
م اختلاف الوازعين كتمان
وسوف يأتي آخر العقد إن لم
ثانين مما يعتد به بل هو
بل لا أحد على النفس خلاص
والمثولي شذوذ إذ قال هـ

بل لا واحد

قاعدة

قاعدة بغيره الذي دعم
في غير ضلع قيل عن إنكار
ثم ادعى النعيم فيها البايع
فيه احتمالان بلا ترجيح
لقول بايع له ونفسه
وعند الاختلاف في الإقرار
تمتة أراد رد ما اشترى
وقال لم أبعدك فالمصدة
ومن نظيره ما بواب السلم
والفرق أن من إليه سلم
وجها الأبرأ منه مطلقا
على تسليم الذي هنا وشرع
تالعة إذا اشترى في ذمته
يزدريف العقد فالبايع فيه
وإن يكن بالعين فيه المشتري
وهو مخترع على من يدعم
خالصة مخالفا ما خلت

صحة على الفساد المدعى
مع ذراع الأرض بائنا
والمشتري يقول لا بائنا
وخصت الروضة بالشهر
ومن نفي الروضة لا تعتمده
صديق مشتر بلا اعتراض
فانكروا البايع منه المشتري
بأية بلا يمين بطلت
رجح قول من لم يبد السهم
اشغال ذمة لديه تعلية
والبيع فيه العاقبة إن اتفق
عليه عند التمين لا تنقش
وجاء البايع بعد مدته
مصدق بطل وصدق بطل فيه
مصدق منه بطل الشور
صحة عقد وفساد تدعيم
في العبد ثم بالعناق خلفا

لا يفتق في الحال فإن عاد إلى
والمتشتر من بعده ان صدقه
وان تصدق باي من شرك
فان يدلن تعليق باي سبق
وعكسها يفتق ان عاد اليه
وان فرصنا ما ابيع شققا
اذ عتقه لم يلك بالمباشرة
باب اذا لم ياذن السيد في
في العين او في ذمة في الاشهر
اذ مودع وتعلق بالسيد ثم
ثم على الكليم به ومجانا في
فل هو للرفيق او للمالك
يسترجع البايع من مولا
والا تراض والضايق بالشرك
ومن ياذن سيد تصدقة
والاذن للرفيق في التصرف
والخلف بيننا وبين الحق
بايعة مفعى وتوقف السواة
فبايع العبد لحكم اعتقه
فحليف منه بعين المشرك
فالعبد بالرجوع منه ما عتق
لانه اذ به فيما له
لم يشر اذ بالعتق منه خصا
لعتق شقيق وارث ما باره
فجارة للعبد والعقد في
ولسبوا خلافة للآثار
وحجر سيد بهام بعلم
مالك ما يبتاع والوصف في
وحث قلنا بفساد ذلك
وما يتبعه لما حواه
فوطر حله ها هنا فتشرا
بحسب الاذن لديه مضرته
بجوز جزما بايق السلف
فل يستغل العبد بالتصرف

ادبر

او مولا لو قبل عن مولا
وتبني عليها غالب مسا
ويستفيد العبد بالتجارة
بالنشر والبيع وتسلم النمن
اخرى الكلات في ضامه قما
ومن يتزوج معتق اذنت له
ولي عموم الاذن تمنع النمن
الا ياذن خصته وما اشتراه
ومن تبرع بمال معتق
واذنته من غير مال سادك
وقبر اجارة وهو متزوج
ومنعوا معاملات سيد
وبالا باق عنه ليس ينصرف
وتيلوا انزاره بالدين
وعارف بالرق لا يعامله
او بشيوع او بسمع المسولي
ومنه بالاحياء وليس يكتفى
هذا لنا وذاك مساره
يا من من الفرع فيما علمنا
صفاتها الثابتة المختارة
وعهدة المبيع والقبض ومن
اشهد فهو في القرا من علمنا
لم يتجاذرة وخصر علمنا
واجرة لنفسه لا تستباح
يوجب على الاصح ان رآه
والاذن للعبد لا ياذن منه
القي ابو طاهر الكسري ادي
كذا احياه الراعي والشووي
وامر منوا الخبر من شرده
الا اذا منعه اذا صرف
ولو لفرجه ووالسيد
الا ياذن اشنتان نافله
والوجه في السماع منه اول
اذ رقه وغير اذن غيري

فابعد انفسه لا يبعزل
 لذته اذا ادعى الحجز وما
 رجع في الغريب ما ذلم يفسد
 واكلف في البيع وفي الاعتاق
 قد جزموا بحد لا يفتل
 والبيع ممن حاله لم يفسد
 والنمى التالف في تدب
 وقيل لا ويحل ان كان معه
 وقال في المنهاج والمحذر
 بانه من سيد لذ يخلبه
 وبعد شرط جزم ما فيها لزم
 بانه من سيد العبد يفسد
 بل هو محجور وما اكتسب
 قالوا يكتبوا او اجوا ذ يكتسبوا
 والمهر من الاما لما ذون
 جزم بالملزور فيه الشوك
 تميم الاملاك شرعا للعبيد

ك
 يدري محجور

لا ينفك

لا ينفك الرثوم وقال في العتد
 فلا زكاة وله ان ينزع
 وخصر الحديد باستثنائا
 لا ذل ما يحصل فيه من غرض
 والعتد من العتول للهبات
 كذلك القبول للرصيص
 ضابط الغرم له الخس
 وسوى الاذن الاصح ما لزم
 والغصب فهو واجب في الرقبة
 وما يلو باليرض فان اذنت
 فالغرم في الذمة والتسبب
 كالمهر يغير اذن وتلف
 خاتمة مثل كوالب الشكود
 معبدة وعبد وعبد اذ
 ثم اعاد عبيد زادوا
 كتاب حكم السلم الذي يتلف
 وقال في عتد الامانة

ملك ضعيف حيث مولا لم يملك
 لا الاجنبي باعاق الاربع
 لجهة التعديروا لبراءة
 وليس للمولى عليه معتز
 محجور في الشئ والاثبات
 ومثل واجب بالاخف
 فما ياذن فعلة محسنة
 بلا رض من مستحق والشرم
 حثا في العموم هذا ما استنبه
 سيدة مبنه كمهر ما وزن
 وان نكح بغير اذن ونكح
 ما افرم في ذمته لا يخلط
 جات جموع العبد عدا في الوجود
 واندع عبدا او اقرض وعبدان
 اعبد معبودا او العباد
 في الامم كالح مع لفة السلف
 عتد على شئ في الذمة

بل فليخبر أو يفتي شيئا مسلما
 لو أئيد وفتيل فليخبر فيه
 قلت وقد نفي الإمام الشافعي
 من محبة العقد كذا الروايات
 وولا الفاروق بكرة التسليم
 دليله إذا تداين به يفتي
 عند الإمام البيهقي بالشرع
 وعنه في المحرم من استلف له
 بشرطه مع الشرط والتأدية
 أولها تسليم راس المال
 وكونه دينا وإن حل عتق
 منطبق الوصف بغير عتق
 معلوم أو ما ينشأ من الغرض
 وعلم وزن لم ذرع أو عدا
 فالقبض في المجلس إن تفرق
 وما لك بغيره الوقت البشير
 وأقصر شقين فينبل قبضه
 ومومبيح لا يبيع مسلما
 فتسبح وتقبل بعد قبضه
 فيه على عكس ادعاء الشافعي
 مع العرايين والخبر كان
 لفتاوى غيره بهذا المبدأ
 عن ابن عباس روى بسند
 أثره عنه بإسناد صحيح
 في الترحيل قال يحرم إخلاء
 للمبيع إن حققته ثمانية
 في مجلس العلم بالأحوال
 كذا في تفسير المهر أن ذكر
 وقدرة التسليم وقت البشير
 بها الخلف أو نزاع إن غرض
 هذا شرط أو بشرط العتق
 من قبله بخلافه تحقيقا
 ليوم أو يومين لا الفعل البشير
 في ضمن بعض الأعداء بقضه

وفتح إن أكلتم عتيق
 ولو أحواله به وقبضه
 كعتقه إذا فيه لن تسلمه
 ونكح المتبوعين في ماله
 وعتق مع تسليم من الضرب
 وإن يلقن عبدا أو ماله متبوعين
 ينفذ عتقه فإن تفرقا
 وجاز أن يودعه من أسلمه
 لم يرد العتق حيث بقيت
 بفتحه ونكح موهبة
 وتقبل قطعا في حله كسعي
 وكل هذا حيث لا يترافق
 وفتح قطعا قبله إن علمه
 وحيث مع وكراهية ومسا
 تصديق مسلح إليه منكم
 ثاني الشرط كونه دينافا
 كون المبيع مسلما وما أنعم
 في مجلس بصفة معينة
 في مجلس بغيره فمعه
 وفتح إن أخضره وسلمه
 كنكح المخرار في ماله
 فالقبض مجرى من وقبله البشير
 أعتقه المتبوع إليه من المضي
 من غير قبض العتق وحققا
 وإن يكون أجرة مسلمه
 أو قيمة أو مثله إن بقيت
 لولا أن يسلم عن زنته
 وتقبل قطعا بتأجيل مضي
 من قبل علم قدر من المهر
 وقبله لو قدره بشرط حواء
 تنازعي في قدره فالعتق قد
 إذا موغرم فخصرهما
 أسلم ذاتي ذافعن هذا نقوا
 بيقا على الأحرار فما يعتق

وان قيل شررت ثوبا بئنه
 فقال بعثك الاصح الانعقاد
الثالث المذهب انه اذا
 كفر صاحبه لتسليم المرداد
 لموضع التسليم فيه مشترط
وهذه الطريقة الصحيحة
 وكل هذا اني موجه ليعين
 وغيره يجوز حيث عيّن
 وجهه باكلول او موجه ليعين
 والعلم بالا حال شرط الانعقاد
 كقدم الحج وارتات الحصاد
 وقوله هنا الى يوم كذا
 بل هو في اول حشره وفي
 ومن الى اول شهور اولئك
 كذا المتنا دعي الامام السرافين
 واحكم مشكل على كون التكاليف
 وانفعوه في الزمان الاول
 بوضيعة منك بتقديعته
 بتقوا وتقبل سلكا بالاعتقاد
 عقد موضح فيه اذا
 او صاحبه وفيه كلمة شراد
 ببيانه اولا فليست بشرط
وخلف هذا خمسة موجه
 ماقبل الموضع قطعاً بكتري
 ومثل هذا من تدبّره
 والمطلق الاصح ان يوجّه
 فلا يجوز التحليل لا عتقاد
 وان عدا بقاء الايقاد
 او شهره او عامه مانع
 اذا انت في قلبه شرب
 اخبر بطلان قبل تسبلا
 وموفاك لتقير السن في
 يشع من جميعها بالاعتلاف
 وسيرى فيه بقرن محبلي

وجاز تقيين مشهور للغرب
 ومرجع المطلق للهلال
قابلة قال الشافعي السنه
 يمكن النص الحكيم استنبطه
 والهلال ليسوا ما يتكسبون
 وقيل قلها بهذا التفسير
 واليفضح ثم الفطر والغير وزني
 وجه في الاصح حيث عرّفناه
 لم بعيد ومما ذكره محناه
فصل من الشرط في التسليم
 وذات يوم قد يتبعه فساد
 دون سواه وكما يثبت طبع
 كتركيب من غير وقته وما
 في العبد المحرم لا يعطيه له
 وخبروا بالفقد في محله
 كهدب العبد وقيل بتفصيل
 كذا اذا عيبت او سوت به

وغيره على خلافه ان شرب
 في الشهير والاثام بالاستهلال
 المحول من عام على استحسنه
 وغيره سواء عا وعطية
 لم ثلاثين بعد المنكسر
 ومثله أبحاث الامام قدس
 ولما من اجل ان لم يعرف
 وان بوصف جهلا ما وصفه
 والاول المراد اذا ما أوصاه
 قدرة تسليم له اذ تصطفيه
 كان ما يقتضيه سيفا اخذا
 لذا المحل العقد منه قد قطع
 يعسر من بالوزة او اسلما
 لا يحل منه او من خللة
 ذا العقد من شجرة وحلته
 كماله من قبل شرب اذا شرب
 او حل بالموت الجميع مستنبه

في قوله في الشهير والاثام بالاستهلال
 المحول من عام على استحسنه
 وغيره سواء عا وعطية
 لم ثلاثين بعد المنكسر
 ومثله أبحاث الامام قدس
 ولما من اجل ان لم يعرف
 وان بوصف جهلا ما وصفه
 والاول المراد اذا ما أوصاه
 قدرة تسليم له اذ تصطفيه
 كان ما يقتضيه سيفا اخذا
 لذا المحل العقد منه قد قطع
 يعسر من بالوزة او اسلما
 لا يحل منه او من خللة
 ذا العقد من شجرة وحلته
 كماله من قبل شرب اذا شرب
 او حل بالموت الجميع مستنبه

ما لم يكن بقدرها أو يتفصل
 من اعتبار سفير القصر نظر
 ونسخ العقد إذا ابداه
 أو موالتا جيل الثغبيين
 وحقه في الفسخ حيثما سقطه
 والقصور في الجبار في القياس
 وعلمه بالتفقد قبل الوقتة
 المبرغ فيه غدا ثم تلهف
 ولو أنه معلوم قد ردعا
 رجع في الجبار المستبران
 مثل فتات غيرة وميسك
 رجع في التوجه والشرح يترك
 كالتواؤك كانه هنا
 وأجمع بين الكيل والوزن
 وما يبيح وزان يترك
 كالحكم في طهية أو عكده
 رجع في جزو ووزن وزنا
 بلا فساده وإن كان عتوا
 والشرح لا مام للفسخ نظر
 كروحة المولى بالحق اله
 وليس في الكروحة الجبريين
 باق على الكرم فاحذر غلظه
 وحقق بالرجوع بالإمساك
 بوجوب خيرة كالحق على
 من يومه وقبل فسخه اله
 أو كمالا أو وزنا وعدا شرا
 والعكس لا ما احتصر بالأوزان
 ونحو ما عن الامام محكي
 قبل صفار لو لم يفسخ شرا
 يختار كالا لئلا يفسد
 يفسد هذا العقد كيف أجمعا
 وزنا وفي الجملة الفساده شرا
 ومن البرعي بذا لم يفسد
 ومن اختلاف علم ما احذرنا

وجاز بالكيل على الاصح
 ولين بالعدة والوزن معه
 فليد كثر عمره وموله
 رجع في الاجزلا الذي من
 ويفسد المجهول حيث عينة
 فان حل بالاصح صحته
 وممكن ان قال لا يتبدل
 ومفسد لهذه الاثواب
 وكل غير القرية الصغير
 ان غير المقدار منها في الامم
 عند اختلاف غير فيما ظهر
 ولم يدل اصلا على العدم
 ولا يفسد في الذي لا يفسد
 فذاك كالمعجون والهريسه
 كذا القوال واسمها الذي تحلي
 كذا حواء في الصالح الجوهري
 مقدرات في هبات فالحكمه
 من روضة والحلف في الشرح
 في النقص من ذب هذا ان حكمه
 ونحو والطبقة المجمولة
 وما يجسر أو يطمح استنار
 للكيل أو وزن لو تبت بيقنه
 رجع مفسدا أو تلف مفسده
 في السبق في الشرح الكبير ينقل
 او حطية للشهر في الباب
 يتطل هذا العقد لا الكبير
 والعلم بالأوصاف شرط ائتم
 وقابه عز وجود ما اشتهر
 مثل كتابة ونطش انقدم
 مقصوده وعلمه في المنصبة
 والنقد والقيس والبسيطة
 وضع سليمان ابن قبيد الملك
 قلت وذا في تطر لم يفسد
 لم يكت خيرا لانام كالحكمه

وقال في المحكم بالمصنوعة
 ووجه في الحيز في القناري
 والترتبات والحال وأنواع الدقيق
 وشمائل نمل ومناحيل
 والمنع في المعجون جاز والكفا
 وكاهن الثربان والقوس وما
 والحيز عند الأكثرين تمنع
 والقند في الحياوي مع مطلق
 ووجه في الصغار للشدواي
 أو لم يزد عن شديدين باركا
 وعن ايرقايه الصداق لا
 ومنعوا في امية وأحسنها
 بالمشاة مع متخيلتها لا
 وذا الحيز من الرقيق العجبي
 يشغل فيه الاكتساب ما ينقص
 ثم الأصح منوعة في الحسايل
 فسرغ في سلم في الحيوان

قد وصفت غالية مكنوسه
 والحسين والشهد في الثياب
 والشمس والزنب أيضا والشويف
 من لبن من شوبه وان غسلا
 والشغل واللحاف عند الاختلاف
 اشبهته مما خلط انتمسا
 وفيه قوم باجواز قطعوا
 لا من كبار جوهير قد حقيقتا
 بالليل او وزر على الشاوي
 ابو محمد به قد حبرا
 يجمع بالكبار منها مشلا
 او ابني عجم لعشير الاثنتا
 عميد ومشيكة امية كما ينبغي
 والقدوث ان وصفه الذي ينبغي
 موعة عمقه بعكس ما ينبغي
 من حيوان الرقيق ما يسيل
 الحيز البارز والبكر المعوان

واحد وانقنا واللك
 ونهية عن سلفه مستدرك
 فالشرك في الرقيق في النوع
 ولونه ووصف انشود كسر
 وفي الاما اللون والبسار
 وكحل وسمين ودهن عسج
 وفي الرقيق الوصف بالتراب
 والحزن بالشد ابي
 واليهيق زكا ردا فثوره
 وما اجاز واسطقا شرك الفهم
 وشرك لونه زنا او قد سرق
 او انه قتات او قسوا
 بالعين باليحمري مامسا
 والرافع شحنة ذا الفرع فكي
 والحيل واليقال والجمير لا
 والسن واللون واوصاف ثراد
 كوامر الاعضاء مائة الف مائة

ومنع الشمان حل ذلك
 بالضعف وموضع في المستدرك
 وصفة عند اختلاف زوعم
 واللك قديت كذا الشرح ذكر
 لا حشر الوجه والاستدارة
 ولا ملاحه ولا تدمش
 وتلوها لا اللور والشب ابي
 وزدا اذ تدمش عن القناري
 والنووي في اللغات حشرة
 ولا الفنا ولا رقيق احب ارم
 او ذاهم ثود يكون او فسق
 يجمع لا المنطرب والغسوا
 محرم العلم وذا من القناري
 قال ولا قبل هذا ذهبا
 بدمش النذير او عكس شلا
 وغير ما ينقص كذا الممراد
 ولونه بصفة الشلا مائة

مع أيتساع جنبه ويندب
 بالخلول والفرقة والتجويل
 وفي البوسطن الطيور ممتنع
 وأهمل الاشتراك لون بولف
 فالوزن في المذبوح والقدر متفر
 من صيان أو خصي أو رضيع أو
 وذكر أعصاب وصف مختلف
 ويمن والصفة في القول الجرد
 وعظمة بقتل القادة مسا
 والراس في الشمال ليست حبل
 وجاز في الحال أو في طليته
 وكل ما في اللحم خضر البسات
 إلا ذلورة أو لا موضع
 طين اليوم أو الذر الحليب
 لانه عيب وجاز في المختص
 والشمز لا يحتاج ان يعينه
 والمضرات الثريد بالوزن يباع

ك
 لاوا او خيف

ذكر شياة الخيل اذ لا صعب
 في وضع الخول والتاجيل
 وهوذا الشبح من فمها ممتنع
 واليس لا بها ذنبها يعرف
 حيث اولم ايل او من يستد
 معلون او بالصفة لا القيد روقا
 لمن ذكر من ابن نوح الذر
 وجه في الطري متقا والفتيد
 لم يشترط نزع فذا لن يتركسا
 اذ هي منها غالبا لا توكسل
 وكيد والية ورثته
 قصدا في الألبان جري العيان
 لذته كخصه تسوعه
 ولا يجوز الاشتراك للخصب
 اذ فيه قصدا لدا ومختص
 يقدم ورأ اذ يقيثه
 وجاز بالكيل بوصف الانبياء

اني

ومن الثياب الجفرا لا برسيم
 كحوله وعرضه وسبله
 كناعم او خشن مع دقيشق
 وشركه مقصور واما المطلق
 مفر صباع الفزل بالمزود لا
 والافيس العثة في المحشر
 واختلاف النجف في القميص
 لكن هنا الفتي على البطلان
 والتميز للون وبالشرع وما
 من كبر وصغير الحبات فيه
 ومنعوا المكسوز في موصده
 ومل حفافه على الخيل او
 ولها وصفه في الركض
 والبشر والمشدود والمخلفنوا
 والجوهر في الحجاج فشره
 وعدة نوع الثمر ليس بمحصر
 والصفقات نوعه المستغرب

والقطن والثان مع وصفه
 وصفة على اختلاف قرضه
 غليظ او صفيق او ثوب رقيق
 بالحام والمقبوع فيه فتمثوا
 منع لا ما بعد نسج ففلا
 والمنع للجهنم ودره تفسر
 خلع وما هنا الوصف الخشن
 على خلاف ما على الشبان
 يقصد من قبحه وهو وصف انما
 أو قدم ومغير لمه طفيه
 لمعها روية عين كسره
 بعد جداده اشتراكه راو
 ان ولا تقبل بعض ذوقه
 وهو بغير الفان فيما اتفقوا
 بغير ما هنا الفقيه فشره
 وفي المبين بالعرضه
 وفيه للربا حديث مغرب

حيث نقول اذ رأت تصيرا
 ما لي بالمشقة وبيدا
 أم صرقا نيا ردا شديدا
 والبر والجور كلها هت
 وصفة الحيات وهي عاده
 والعسل النسبة الى المهيبة
 وتلد حبل وحمل
 وماك من الحار ينبت المصروع
 وامتنعه من المطبوع والمشوي
 والعسل الذي يتارده صفه
 عنها الجواز من جنس السكر
 وعزوه الجواز للتمشيه
 وعسل السكر نقله عذير
 ومفيع قول النواو كمشه
 والناز للتميز باب التوب
 فلا يباع البقض مما وصفت
 والفتن والشوف مع الابر يسهم
 واسن عدي عمر الحسن بيرا
 اجندا لا يحلن ام حديدا
 ام الرخا حتما فعدا
 بالتميز انكم الذي تمشيه
 في الام نصا اقتضت فساده
 اسقنا واضقرا وخير نجف
 مطلقه على المصيف في احتمل
 وقوة ورقه ليرعسا
 في الجهر والنورة نصا نقلا
 والقطر والفاينيد واللبس انتفا
 وعكس النصح قول الاكثر
 في روضة وهمة الامسه
 والشيخ قال المنع يقتضي العزير
 فلم ينظر المفتاح اذ لم يثبت
 كنار نفع جوده وان ربا
 بتمينه وان غزل القفل صفه
 والقزل ط الجواز قد سمي

بالموز

كالصفر والاحشاب والجديد
 والصوف والابار والشفور
 كذلك الكنان بعدد مته
 وباعد اذ بعد يمشيه
 لا الرق والجلود للنفطه
 وجاز من المنافع المخصوره
 وفي النفود حيث راس المال
 ولا يجوز من العقار والبسا
 ومن رؤس الكتوان ممشيه
 وميل بل يجوز في البني ولا
 ولا يبع سلم من المخذف
 والكوز والطست مع الطخيره
 وصح في مريح الاشبه حال
 والذكر لا زدا والاحود لا
 لكن على المخلوق حل حيله
 وعكسه الاودا والثروباني
 وعلمك صفات استنكر
 والقار والزجاج والحديد
 والفتن في الجوزق والفتور
 والعطر مفردا وبعد سحرته
 والطول والعرض ووزن عيشه
 بالوزن ذا الجواز فطما النطق
 لان يعلم الصغير سوره
 غيرهما في حال او مال
 وفن على اجناس ما قبل هنا
 اذ هي انواع مضمون تحريم
 شعر ومزودا لده جعلا
 كبرمة معموله اذ كثره
 ما ضبت في الغالب منها عملا
 لا البسك ذات النفس والزلال
 لشرك في الاصح بل عرف عملا
 ولا يجوز فيه شرك احبوده
 صرح في لوز بالبطلان
 شرط كذا غيرهما في الاستنكر

والاعتر

يَتَوَلَّى عَدْلًا وَيُقِيلُ بِالْعَدْلِ
فصل عن المسلم فيه الدار
بلا وجوب وثقال بحسب
قال الثمذ والارحاب نوعان كسنا
والعبد تركي ومندى كذا
وجاز بالأزدا وما تحسب
رمنعه إذ قبل قد اخضر
كوفت نهيب او حرق قد عطر
او باعارة على الاطلاقات
او كما او فأكهة لا ابل محب
كفك رمن او قمان الخسبة
كذا على الاصح خوف الانقطاع
وتعد وقتية اذا ما وجبه
يلزمه الاداء ان لم يكن
وطلب القيمة للحك موله
لكن له الفسخ واخذت اليه
وان يملك منعوا المصونه

في خير استقامة له مدد
يلغى ويقل نوعه يستبدل
واكلت من ذلك لا يتجيب
سيف من البشير ومن السم
على الاصح بهما ان يؤخذ
وفي الاصح اجود محسب
عند رهن غرض لن خسيرة
او لا وللدان قد غرض
او لو نوي كسنا لا ينفع
قال كراوة مذاعنة نفي
ومضد الا برة الجبر فيه اظهر
عند حلوله لا يكسح
من غير موضع به قد قبل
لنقله مؤنة فاستبين
على الصي منعوا انفسه
نظير الا ينفع في مكانه
لا خير إذ لنقله مؤنة

او كان

او كان ما تحسب والاصح
خاتمة ظفيرا القاصب في
كالب في الاصح بالقيمة لا
فصل في بيع القاف والشمع
من قال من انصر من صاحبا
رحمه عليك مال مسلم
رحم من غنوم رد به له
وشركه اجود وان كان غرض
وحكم بعض حال للشرباك
ومنصل الاقراض للمحتاج له
اذا اجبر سطر في باب الجنان
وسيرة ان سقام ففسله
ولك ان تقول خسر الصدقة
ومن ابن ماجة كقرضين عدل
جوابه بحسب الأحوال
قال شافعي في نصوصه
وشوناه اعليه ففسله

اجبارة اذ لا خير به من النصح
عمره وان الغضب بعد التلاف
بالمشاعما يصطفيه من لا
قرض من القطع وذاما اقتطعا
والفعل اقراضا وشرا حسنا
فيه يرد المثل فيه لمسلم
طعام حرب يبايع منزله
ولمة تجل للذي اقترض
ختم صرح القرض في التمليك
صدقة حيث تجل المسلم له
بالعشيرة والثمان حصر ابا ميثان
تكررت من دون سهمي قد له
والتيه في علسه وصدقه
درهم ذي تصدق اذا اعتدل
تحكم بالترجيح في الاكسوال
ترجح نقلها على خصوصه
ما لم تكن حاجة مفصلة

عَجَبَةٌ قال الفراء من كلمة
 والبيهقي قال من أفسوره
 وهو الذي يظهر للملهم
 نعم إذا المشي عجز الدين
 قال لم يخالص صفة الإيمان
 ثم أقاد أنه لا يسقط
 إلا إذا اعتد بما لم يشأ
وصفة الأقران من ذواتها
 وشرطه الصيغة في كليهما
 كل من أقرضك أو اشتقتك
 التي تزد بدلا ومثلا
وصفة المقر من ذواته
 فنقر من المال لا جلا المصلحة
 قال لا يخفى عليه خافيه
 ينقر من أموال البيت كلها
 ثم تحب المال خبا جسا
 حيث تدك الأرض دكا دكا

أولاً

وجاءوا التفسير مغلول اليد
 وانقصر المعلوم من علمنا
 وإنما ينقر من قايض ذواتنا
 قالوا وهذا الأثواب منية
 وقد سال فيه للذي أنقر من
والشرط في المقر لا هلية
 وجوزوا أنقر من ما يتسلم فيه
 لا أمة تحل للذي أنقر من
 فاختار وجهه على ما يظهر
تمت سنن لبدان بالوفا
 لما استدان أربعين الف
 من مال عبد الله يعني ابن أبي
 ثم قصاها ذاعوا قال ابن
 وسلم فيه استدان بكثر
 والمثل من المثل ياتى من
 بالمثل صورة وقتل الغنم
 ونظره اعتبار معنى القيمة

وخاب ذو الجور ولم يعثر
 وقال ذو العزة للانسان ما
 فليست الله ولا كحشي العت
 لصاحب المال ومضطه
 أجر على نية حفظ المقر من
للقبض والاقراض بالسوية
 والعكس من الأفع لا أذ يفتفيه
 ولا التي تخر عقاله عرس
 ومنه في المحرم خلف شهيد
 مع دعا لصنيع المقطوع
 من النسيان وسواه بيلق
 ربيعة استدانها لأرب
 ذلك بالاداء أو الجدا السقي
 ورد بازلا وزاد شكرا
 يرددة والغبر بالالاف
 وزمن القبض اعتبر بقوله
 لصنعة والجري في البيهيم

ع
اذ لا عضيه

ك
من يترجم

فان تأت ذأوالا أعتبرت
ومن سون محله إن وحده
كولت بالقصة عما أقرضه
وكل شرط بالزمام ان يقع
فان أبرا سامة فيه رقة
ومر منيف وأمام اكبرين
كشرك ما مع ورد اخنونه
فان يكن بغير شرط لعقد
واحد قدم مع الزيادة
بدر زائد يقال عتبه
والفضل لا يرذلن السورع
تغير من بعد ان أقرض زيدا
فرد زيد قرصه وقال لا
وشرط زده الذي تلتسدا
أوانه بقرصه ايضا سواه
والرهن والقبيل والاشنوا ذلا
ولك ان تشول كيف حكموا

صورته بعتبة قد حضرت
والشقل ذامونة محب دده
يتلده بها القرص اشتقرصه
فعدده ذأيا شتراط أشرع
ما جرمنه النفع بالربا أشرع
قال حدثه شيخ دون مائين
وزاد عن مقداره أو عكاده
وما لك بمنع زائد العكاد
عن عادة ومن لديه عكاده
لأنها كشرط زائد منيع
فرد لك الترك المحذور الشفعة
رذ الذي أهدي له بغير قيد
أحب ما منع فضلا وولا
عن الصبح إذ له تليست سدا
يلقى لذكر أجارته حواره
يفسد عقده إذا ما أتصلا
بحجة الشرط عما لا يلزم

والله

وأما صحيح في التبيع لذي
وأما ملكه من أقرض
ويخرج المقرض المقرض ما
والزائد القابض بالقبض
وجاز أقرض من المجلد وزنا
وليس في الباب خيار تحمل
فايد في شأن ابن جده
في غير مكرره قرية معصه
يتول كل ليلة لخازينه
وهان عبد الله أجود العرب
فقويه جاز الفخار الأسمي
ومات بر عام الجفاف وروح
وقبره بطيبة هنا لك
خاتمة في القرض للأعراض
في القرض جيرانه لأنك تنبع
والأمر قال قد أتني في القرض
عن وليه الفاروق وهو محبته

بختار والمنع هنا ان لا
يقبضه لا بالقبول المقرض
دام على الرضف الذي له انما
الحقة الفقيه بالامس
وقال الفقهاء ما أحب حوتا
وقرض مغشوش عليه العمل
ان الذي اشتقرض عند الحاجة
وهان نزع جعفر اذ رفقته
الى اقرض وعده من محاسنه
ابوة ناك بالجناحين الأرب
وامه بنت فليس اسمها
يتلده بها النجاشي وصرح
عند عقيل نحو قبر مالك
من زمن مستقبل وماضي
ولا في ضمير منيه نسيجه
من عزمنا اليوم ليوم القرض
ومن نواه أخطأ المحبته

قُلْتُ وَعَلَيْهِ ابْنُ زَيْدٍ الْحَارِثِيُّ
وَقِيلَ الرَّحْمَنُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ
فَالْحَارِثِيُّ السُّوْنِيُّ عَنْهُ أُسْنَدُهُ
رَضْمُ تَرْجَمَةِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ
كُتَابِ حَكْمِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ
وَشَرْعًا اسْتِنْبَاطُهُ عَمَّا تَزِمُ
وَأَمْلَهُ تَرْجَمُنْ مُقْبُوصُهُ
سُفْقُ عَلَيْهِ وَالْكَهْزِبِ
وَالرَّحْمَنُ مَرْلُوبٌ وَحَلُوبٌ رُفِعَ
وَالْبَهْقِيُّ ذِيْنُ الْأَيْكَةِ
رُخْصَةُ نَجَامَةٍ وَالنَّكَادِيُّ
وَالْبَسْوِيُّ الْأَجَابِيُّ وَالْقَبُولِيُّ لَا
وَشَرْكَهُ مُقْتَضَاهُ فَانْتَفَدَى
أَوْ قَابَهُ مَضْلُجَةٌ أَوْ لَا غَرْضُ
رَبَابِضُهُ شَرْكَهُ مُرْتَبِطُهُ
رَضْمُ رَايِنٍ وَنَفْعُ الْمُرْتَبِطِ
وَشَرْكَهُ أَنْ يَلُوكَ رَهْمًا مَا يَشْرَاوُ

بنا وأبلى عند صير حاديت
 يعرضه لعجزه وصدة فيه
 وقد زويتا عنه ايضا سنده
 والوقف في حديثه قد استمر
 من الثبوت أو دوام بلفظه
 من دينه بغير شخصه لئلا
 ورهن ذريع خفرا مفر ومته
 يركب في لفظ البخاري ياب
 في حاكم والآراف في ما ذيع
 حديث غممه وغرم حجابا
 يسفر لنصه المظاهر
 يصحح بالبيع بلفظ وميالا
 به وان يباع في دين سمي
 فيه بيع مثل بيع قد عثر
 تنبلك فيما حتر زرة رهنة
 يبطل شرعا وكذا الذي رهن
 نفسده وعم عقده الفساد

وَكُونُهُ مِنْ مَطْلُوقِ التَّشْدِيدِ
وَمِنْ وَلِيٍّ قَالِ الْمَجْبُورِ صَدْرُ
كَتَبْتُ وَوَكْتًا جَمًّا أَوْ نَفَقَةً
مَا إِذَا اشْتَرَى بِنَصْفِ ثَمَنِهِ
أَوْ بَاعَ مَا مِلْكُهُ بِأَحْبَلِ
وَعَلَّةُ الْمَتَّعِ الذُّومُ فِيهِ
وَالشَّرْطُ فِيهِ أَنْ يَلُونَ عَيْثًا
وَأَبْنُ ابْنِ عَمْرٍوَنَّ قَالِ الشَّرْطُ فِيهِ
نَعَمْ إِذَا جُنِيَ عَلَى الْمُرْسُومِ لَا
وَأَرَسْتُهُ إِذَا انْتَمَا لَذَمَّتْهُ
إِنَّمَا إِذَا مَاتَ أَمْرٌ وَخَلَقَتْ
قَالِ لَنْ يَلُومُ زَوْجٌ تَدْفَعُ لِقِ
قَاعِدَةٌ قَالِ مَتَّاعٌ يُضْمَرُ
وَحُضْرًا بِالْفَهْدَةِ الْمَنْصُوبِ
فَلَا يَصِحُّ الرِّهْنُ وَالضَّمَانُ بِهِ
وَالرِّهْنُ لَا يُضْمَنُ مِنْ غَيْرِ أَعْتَدَا
كَذَلِكَ الْمَعَارِ حَيْثُ يَرْمَسُهُ

شَرَّهَا مِنْ سِوَاهُ مَذْنَبِي
مُفَصِّلٌ لِحَاجَةِ أَوْلِيَاءِ رَزَقِ
أَوِ اسْتَنْزَى لِعِبْطَةِ الْحَقِّقَةِ
رَقِيمَةُ الْمَرْمُومِ لِي مُعَيَّنَةٍ
لِعِبْطَةِ أَوْصِيَاءِ رُفَعَاءِ
بِالْقَبْرِ وَمَوَانِ بَلَدِ تَقِيَةٍ
وَيَتَنَايِلُ بَعْضُ أَهْلِ دُنْيَا
مَالَةِ الْمَدِينِ عِنْدَ مُطْفِئِهِ
مَنْعُ رَمَادِ سَنَةِ أَنْ كُفَّ
مَحْجَرُ رَمْنَةٍ يُنَاوِي رَوْضَتِهِ
مَنْفَعَةٌ أَوْ دَسَّةُ الْخَلَاقِ
تَعْلُقُ الرِّمْنُ بِهِ مُعْلَقُ
يُرْمَنُ وَالْمَقْمُورُ ابْضَائُ يُرْمَنُ
وَالرِّمْنُ رِغَائِنَةُ الْمُغْصُوبَةِ
لَهُ تَرْجِيحٌ إِذَا بَسْتَبَّهَ
إِلَّا بَغْضِ عَادِ أَوْ عَالِيهِ
وَعَلَسُهُ وَحَلْفُهُ يُؤَمِّنُهُ

كذلك المقبوض بالفساد
 زماما في الخلع والمقابضة
 وصحوا زماما في الخلع مطلقا
 والام دون فرعها وعكسها
 يقتوم المرهون في ذامه
 وقيل تلك اولام الولد
 وادعتوم تعتبرها خاصته
 ورمز مرتبة وجان كابتيا
 ومن مدبر وفي المعلق
 خلوك منه وزمنا في المشرع
 ان امكن التخييف كاللحم
 اولامان زمنة مساجل
 اولم توصل وتباع ما ارتفعت
 وشركا من البيع فيه يتبعه
 وجه اذ لا علم بالفساد
 وان طر اما الفساد عرصة
 وجاز ان يغير شيئا يرمته

او باستينام عاذا يرمته اذ
 فحكمة الضمان فانصرفا
 والجحيم فبعضه قد اكلها
 واذ فيه التوزيع في لبيس
 سواء فالزايد للغير احسن
 واعثرت نسبتته من القرد
 لفرعها وقيل لا فخاصته
 في ظرف والزمان اول امتناع
 بحقه يبيع ان لم يسبق
 اليه ما يفسده لم يفسد
 باجرة من مال المنفعة
 قبل الفساد فابتيا عنه
 وان يكون بدلا عارضا
 وفسد الاكلا وحيث يفعل
 فيل ولا بعد على سداد
 لم يفسد من حال فزمنه
 وعلى الاصح فيه يفسد

وقيل

وقيل بل غارة والحيلاف
 ربيعة والاذن والجناية
 فشرط ذكر الجسر والقدرا تفتح
 وفتل فمائه اذ انزل
 ولا رجوع فيه بعد قبضه
 على اتباع بالكلية ويباع
 ثم ما يبيع به يرجع في
قاعدة جميع اعيان ثبائع
 وحسن من معلقوها وطردوها
 حجة رهن من مسلم من فيجب
 والشع نصرا قلة الاتفاق
 والبسوث في كمال جزئيه
 وصحوا زماما في الخلع مطلقا
 وعمر مقبوض ورمز زرعه
 ومن الاجارة المبيع المنفعة
 وبشركي المرتكض المزمون
 وبيع رهن من صحوا

في عشوة وتليف نوع ابتلافا
 وعلمة بين رانيتها الفسادة
 والوصف والمهرمون منه في الاصح
 في تدمر يكون به لا اختلاف
 وزوجه المالك عند عرصه
 ان لم يوف الدين مال الملتاع
 فوالا الضمان وسوا الاختصاص
 في المشرع ما لزمها فامتناع
عشر فروع قد رت في سرورها
 ومصرف منه وكتب علم
 في حرمه الرهن بجانب التفاق
 نص على الكثرة لا على جزئية
 من اهل حرب والمبيع يفتا
 قد صحى بغير شرط قطع
 ورثتها جمهورهم قد منع
 ورثته في الشرع ان يكونا
 ورثته بطلانه المستصح

ح

للمعام

يُسْتَرْطِهُ كَالْأَذْنِ مِنَ الْأَنْفِ
 وَالرَّهْمَنِ مِنْ مُعَلِّقٍ عَلَى صَفْهِهِ
 وَمَعْلُومُ الْأُمِّ يُعَيَّرُ وَلَسَدُ
فَقَدْ مِنَ الشَّرِّ وَالْمَرْهُونِ
 ثَمَنٌ لَعْنَةٍ وَاجِبٌ قَدْ حَقَّقَتْهُ
 وَأَنْ يَكُونَ لَازِمًا لِلْأَلْفِ تَدَارِزُ
 وَاشْتَرَطَ الْفَقِيهَ عِلْمَ مَنْ تَدْرُ
 مِثْلَ الْفَتَاكِ وَلَهُ لُسْتُ شَهْدِ
 وَأَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَسْتَنْوِي
 وَمَالِكٌ جَبَّزًا بِالْمُفْهِمِ
 وَكَثِيرٌ عِنْدَهُ أَنْ فَيَمْنَتُ
 فَمَا إِذَا اسْتَجَارَ نَفْسَهُ فَلَا
 وَحَقَّقَ مِنْهُ الرَّمْلُ بِمَا يُسْتَعَارُ
 أَتَى بِهِ الْقَفَالُ وَالْقَمَانُ فِي
 فَلَا يَجِيءُ مَا يَوْنُ خِيَمَتُ
 وَمِنْ ذَوَاتِ الْغَضَبِ جَزْمًا وَالْمُجَارُ
 فِي الْبَيْعِ وَالصَّدَاقِ أَوْ مَا يُفْتَرَضُ

والمنه

وَالْمَرْجُ لِلرَّهْمَنِ وَلِلْبَيْعِ مَعَا
 وَالشَّرْطُ فِيهَا مَا تَقْدُمُ الْخِيَابِ
 وَمَنْعُوهٌ بِالْحُجُومِ مُطْلَقٌ
 وَتَعْدُ أَنْ يُسَرَّحَ فِي مَحْتَارِهِمْ
 وَأَذِيحٌ كَالْبَيْعِ الرَّمْلُ مَا
 وَاللَّيْنُ فِيهِ الرَّمْلُ يَغْدُرُهُ
 وَالرَّمْلُ لَا يَرْمِي الْأَعْيَانُ
 وَمِثْلُهُ اسْتِغَاةٌ عَلَيْهِ
 وَمِنْ الْقَدَمِ وَاخْتِيَارُ الْمَشْرِقِ
 وَمَنْعُوهٌ قَبْضُهُ لَمْ يَلْزَمِ
 أَوْ مِثْلُهُ لَعْنَةُ الرَّاهِمِ
 لَعْنَتُهُ رَجْعٌ مِمَّنْ كَانَتْ
 وَمَالِكٌ بِالْمَرْمَةِ بَعْقَتُهُ
 وَمِنْ سِيَرِ الْمَجْمَلِ وَالْمَوْزُونِ
 وَالرَّمْلُ عِنْدَ مَوْجِ مَلْزَمِ
 تَالِمَ تَمَرُّزُ مِنَ الْأَسَايِبِ
 وَقَدْ نَمَى أَشْيَرُهَا وَفِي حَرْمَلَةٍ

يَبْعُ بِالْقَبُولِ حَيْثُ جُمِعَ
 بِالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ عَلَى ذِي الْاِقْتِصَابِ
 وَاجْعَلْ قَبْلَ عِلْمٍ قَدْ حَقَّقَتْهَا
 لَا تَمْنُ فِي مَدَّةٍ اخْتِيَارِهِمْ
 لَمْ يَمْنُ وَفِي لَحْيَارِ عِلْمَا
 يَفْتَنُ أَذِيحٌ بِزِيلِ حَكْمِ رَهْمِيهِ
 وَمِنْ فِدَاةٍ رَامَتْ قَدْ أَذِنَا
 مَا لَا دُونَ كَيْ صِفَةِ الْمَيْهِ
 وَمَالِكٌ بِحُجُوزِ الرَّمْلِ
 مِنْ رَامِيٍّ مِمَّنْ بَعْقَتُهُ سَمِي
 وَعَبْدُهُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَوَائِ
 لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ بِالْمَا نَسَبِهِ
 وَيُرْجَبُ الْقَبْضُ بِغَيْرِ رَدِّهِ
 وَافَقَهُ أَحَدُ مَنْ لَدَى اعْتَقَتُهُ
 وَالْقَضْبُ عِنْدَ غَايِبٍ لَمْ يَلْزَمِ
 وَقِيلَ بِالْمَقْنِ الْمُسْكَنِ
 وَمَا جَبَّزَ الْأَبَانَ تَجَلَّسَهُ

والارتيقان ليس يبرى مرغصب
 كذاك تزوج والمزني
 ويبرى الايداع في الاصح
 والجمع في اجارة ورهين
 من القبح عنهما او الرهن فقط
 يحصل الرجوع قبل القبح
 كرهينه ومبينة قد قبضنا
 وصفة الاجيال لا يفعل الجماع
 والرمز قبل قبضه لا يبطله
 ولا اباؤ او تهمر العيص ابر
 ومقبض الرهن عليه مبيع
 والحقه الاقوال في الاعتاق
 وتعلم القيمة يوم عتقت
 وهذه فيها الامام الشارح
 وحيث ابطلناه لا تنفذ
 ادموا العتق من المحجور
 وصحة الاعتاق حيث وجدت
 كذا الاجير وويل انقص
 ردوا خذ لصقات الرهن
 وقد ابين حكمها في الشرح
 يجوز عندنا بشرك الاذن
 وفي سواة القبح ليس بشرك
 بما الي ردوا املك ينقص
 وشرايب وتدير مصا
 وليس في اجار فقط اعتناق
 فلا كمن يعقده او خبلة
 ولا يعود في الاصح اذ يصبر
 تهرت لفتح ياله قد منعه
 ينفذ من الموصي في الباقي
 وكما العتق بنفسه لطلعه
 مات بصرته من المصلحة ايفي
 بعد فهاك الرهن بل يشترطه
 وينفذ الاحبال المالك كور
 من حال رهن كعتاقه بدت

ادان

ان كان بعد رهنه قد علق
 وبعده ان وجدت فلا شهاد
 بخلاف التعليق بالفساك
 وقيل لا ينفذ عتق متهما
 ونصف عبدا اذ امارقته
 فاعتق الباقي سري في الاشهر
 وعبر فرق بين المحقق بين
 والوقف منه باطل تلك حال
 ومنع رهنه من الغير تبع
 ومنع التزويج ايضا للزيت
 منه او باديه لا منع فيه
 ومنع الوطن كل الصور
 وابن ابن عصفون خلع المنع فيه
 ومنعه حره وعنه ينفذ
 ومنه في شفو والاستين لا قد
 رحيث لا ينفذ فانك نود
 تغريم القيمة اذ لموسى
 وقيل النطلان فيه اكلقة
 نفوده ومعه اذ يعسر
 ينفذ بالحزم لا استندراك
 وقيل نافذ به عليهم
 ولا ينفذ عتق متهما
 ونقل الامام باين الموصي
 والمتول قد نفاه باليقين
 وقيل لا ينفذ على الكلف حال
 الا باذن وموسى ان ينفذ
 وفحص الاجار بالفرق حقيق
 لا ما يحل قبل وقت يخطفيه
 وان يلبس آبر او صبر
 من نفذت تسعة لخطفيه
 حد ومهردون ارش ما حرم
 اجير واخالات عتقه فليعتقه
 على الاصح ثم فيه يعمد
 بالوضع رهنه فلي لا تقوم

وَلَوْ زَانَا حُرَّةً أَوْ يَامِسَةً
وَالزَّوْجُ بِالْإِجْمَاعِ لَا يَفْتَنُ مَا
وَالرَّيْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ فَلَا
وَنَفْعَ الْيَسَائِفِ وَالْعِرَاسِ
قَبْلَ حُلُولِ أَجَلٍ وَلَعَدَهُ
لَمْ إِذَا امْكِنَتْ أَنْ يَنْتَفِعَ
لَنْ إِذَا أَرَادَ خِدْمَةَ الْعَبْدِ
أَوْ لَا تَيْسَّرُ دُهُ وَبُشْهَدُ
وَأَنْ يَكُنْ مِثْلَهُ يَنْتَفِعُ
بِرُدَّةٍ فِي غَيْرِ أَوَاقٍ الْعَمَلِ
وَالْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ إِذَا خَسِرَ
وَجُوبَ الْأَشْيْخِ كَسَابِ لِلَّذِي
وَكُلَّ مَا لَمَعَهُ فِي رَهْمَتِهِ
تَمَلُّهُ فِي إِذْنِهِ أَنْ يَرْجِعَ
بِهَيْبَةٍ مِنْ غَيْرِ تَبْطِيلِ الْقَبِيلِ
وَلَعَدَهُ الْكَامِلُ أَنْ تَصْرَفَ
وَأَذْنُهُ فِي التَّبَعِ كِي يُحِبَّ لَا

فَلَا ضَمَانَ لَا يَنْفَعُ الشَّمْسُ
بِحُضْرٍ مِنْ وَطِيعٍ إِذَا لَمْ
لَمَنْ نَفْعٌ دُونَ تَقْصِيرِ حَصَا
وَلَا يُهْدِمُهُ مَا لَهُ أَشْيَاءُ
يُغْلِقُ أَنْ تَأْتِيَ الْأَدَاءُ بَعْدَ
يَدُونِ الْأَسْتِزَادَةِ الزَّيْتُونِ
كَانَ لَهُ الْأَسْتِزَادَةُ عَلَى الْحَبِّ رِيدَ
وَأَنْ تَأْتِيَ الْوُثُوقُ لَا يُعْمَدُ
فِي بَعْضِ أَوَاقٍ فَعَرَفَا بِشَيْءٍ
لِجَنِّ لَيْلٍ وَزَمَانٍ أَحْسَنَ
مَدَامَ حَرَمِي رَوْحِي لَا يَلْتَمِسُ
وَقَبِيلُ بَلٍ مَعْضَلَانِي أَيْدِي
مَجُوزَانِ مَعْلَةٍ بِأَذْنِهِ
قَبْلَ تَصْرِيفِ وَخُفْرِ الْمُسْرِعِ
وَالْوَحْشِ حَيْثُ يَنْتَفِي عَنْهُ الْكَبْلُ
فَلَوْ كَيْلُ غَزْلَةٍ لَفَسَدَتْ
مِنْ مَنَ الذُّكُورِ مَا نَأْجِبُ لَا

مبطله

يَبْطُلُهُ كَشْرُهُ رَهْمَتُهُ
بِأَجَلٍ وَذُو الْخُلُولِ مُطْلَقًا
إِلَّا لِالْإِتِّفَاعِ بِالَّذِي مَصَّنَا
فَقِيلَ إِذَا لَمْ يَمُنْ بِالْيَدِ
فِي رَهْمَتِهِ الَّذِي عَمِدَ أَمْسَلًا
أَوْ رَهْمَتِ السَّيْلَةِ خَرِبًا فَيَدِي
وَأَمَّةٌ عَلَيْهِمْ لَمْ تُحْشَرَمْ
رَحِيثٌ كَانَتْ حِفْلَةٌ أَوْ فُحْرًا
زَوْجِيَّةٌ أَوْ ثَقَاتٌ لِسُوءَةِ تَقَرُّ
وَمَا هَذَا الْكُنْزُ كَانَتْ مَدْرُوسَةٌ
وَلَا تَزَالُ لِسُوءِ وَضْعِ الْإِتِّفَاعِ
وَشَرُّهُ وَضْعُ الرُّمْلِ عِنْدَ عَدْلِهِمْ
وَأَيْشُ أَيْ لَيْلِي دَاوُدَ مَعَا
وَجُوزُ الْجَمْهُورِ إِعْنَادُ عَدَدٍ
فَأَنْ تَمَارِ كَفْظُ مَيْهِ اخْتِصَامًا
وَمَا هَذَا مَعِ الْإِسْتِغْثَالِ فِيهِ
وَالْعَدْلُ إِنْ مَاتَ مَنَا أَوْ فُسَقَا

فِي الْحَمْدِ الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنِيَةٍ
يَعْنِي عَقْدَهُ بِشَرِّهِ أَمْلَقًا
وَحُضْرٍ مِنْ عَمُومِهِ مَا قَرِصْنَا
فِيهِ لَمْ يَرْتَهِنِهِ لَا تَنْفَقُ
مِنْ دَامَرٍ أَوْ مَعْصُفًا مَعْطُفًا
مَنْ يَدْعُو لِهَالِمٍ تَوْخِيذًا
تُجْعَلُ عِنْدَ تَقْوَى أَوْ مَحْشَرَمْ
أَوْ زَمِنَتْ مِنْ تَقْوَى لَنْ كُفْرًا
أَوْ لَا مَعْنَادُ مَحْرَمٍ لِقِسْطٍ قَرَّ
وَمَعَ أَنْتِ وَضْعُهُ هَذَا أَعْرَضَ
مِنْهُ وَمَنْ عَدِلَ بِدَايِلَا أَنْدَقَا
كَبُورُ عِنْدَ عِلْمِ نَفْسٍ لِيهِمْ
مَنْ وَضَعُ رَهْمَتِهِ عِنْدَ عَدْلٍ مَنُوقًا
وَالْوَحْشِ الْكُنْزُ فِي هَذَا الْمَتَدَدِ
فِي الْوَصِيَّتَيْنِ الْأَخْيَارِ الْقَسِيمَا
قَدْ صَرَّحَا وَاسْتَشْهَرَا لِقَوْلِ الْفَقِيهِ
يُوضَعُ عِنْدَ مَنْ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاعُ

وعند الاختلاف والترسادة
بجعله اكله عند عدله
وبسوى جنابة لا ينقص
ففيه ذوالرأين له الازالة
وعند حجة شاع الرهن
ومن سوى الرهن لا دأما حتم
وفيه ناجيز وقا ذينيه
والذين من ذي قدرة اذا ظلت
وانما ينبغي من رهنه
فان اتمام له القاضى ائذ
فان اضرة اعة القاضى عليه
ومحوا البيع من الذي ائذ
ومع عينة باذن ائذ
والخلاف ما خذ ان وهما
والحنف واحد وما لك
مأخرة جماعة وفروا
من بيعه بمن قد عينة

للفسق او عجز الحكم العاص
رغم من ضعف طر المصلحة
عدك والميراث اذ عنه غيرك
عنه على الاصح من ذي الحالك
ومطلقا بقدم الميراث
والذين قبل بعه لا يفسد
لن در على اذ عينة
اد اوه عند جميعهم كسب
اونايت عنه باذن عينة
او ائذ والتعزير بالمنع عينة
وقيل بل كسبه فيه السبه
محضه الحفيم واذن ما رهن
وقيل لا واخرون فصلاوه
من نفسه او كونه منتهما
قد جوزوا بالاذن ببيع ذلك
على الخلاف مما هنالك يقع
وكونه من عرض اذ عينة

عوض
واذنه

واذنه له في الاستيفاء
لذينه وبيع عبده قد جتا
وقا زشرط ببيع عدل نكاحا
لا من عزمه اذ ابيه انفسد
ولا يراجع راها ومن الوسيط
ثم على الصواب فيها رسمت
وبعد بيع العدل فيه ثمة
وما لك والحنف في ثمة
وان اراد المشتري ان يدفع
لم قد ارة على من رهنه
وقيل فيه العدل لا رهنه له
وذا القياس والعيزر منه
ومون الرهن على الذي رهن
مقال بل يغرمها المصد ثمن
ومن عليه في الاصح نجس
ومن مصلح له لا ينسده
ثمة اعطى غير بائد ذكي

ومثله الوارث في القصص
والشرح بغير السر في الحكم هنا
كالعزلة له محققا
واذنه بشرط ببيع اذ ورد
قد ذكرت او عام للبست من البسيط
محتمة بين الشطور ارسمت
ما دام فالرأين فيه يضمنه
في صورة المسئلة المزمع
فيه على الرأين والعدل معا
ان لم يكن من عالم قد يئنه
به على راها اذ فعلة
وبعد ذافيه وجوة اربعة
وخالف ابن صايج وهو الحسن
وذا مقال عند ثم موهنت
وبيع خيرة منه اذ ختيرة
كالنقد اذ به الرقيق ينشفع
كيسا وقال استوف منه حقا

قال ليس قبل فحده أماته
 أما الذي في يده بعض الحين
 فقال خذ ما بالذراهم التي
 يعلمه حج وأما ما عداه
 وإن يغفل من غير عقده السلم
 بما لفتول ملكة له استنفذ
تدبير الجليبة فيها الخشب
 من منزل تركه إن علمه
قاعد فاسد مخلق العقود
 من ترك نصيب في الضمان إن
 قعد الضمان كالمستاجر
 والعكس لبيع وأنواع الغراض
 يتوكل على الرج في المقارص
 كشرط من ساقا على شجاره
 وهو كمن ساقا على نوع عراس
 من الزمن المذكور إن يفسد ما
 ومن ليسا قبل وبعض الفريضة

في القدر
 المذكور

المذكور

ومثل ذلك إن كان من غير الامسام
 فحيزية المذكور ليست يجب
 وقال الكفل إذا ما استأجر
 وقيل بالفساد للعقد استنفذ
 كجاء مسلم إذا ما أرسن
 مع اشترط أمة مجهول
 والعقد حيث حج في المسابقة
 وحالة الفساد لا ضمان في
 واستثنى من معلقه لا ما أورد
 وكل لا يقتضي في محتمل
 فذلك في الحكمين جرم ما يضمن
 وفاسد الشريعة لا ضمان له
 وشرط كونه مبيعاً إذا جحد
 وقبل جحد يثبتوا استينمائه
 وفي ادعاء القلف الذي ارتفعت
 إن أختفت أسبابه وماعدا
 وفي ادعاء الرد لا نصديق

للامير الحزبي فقرة الذمام
 من أشبه الرضاهين وهو المالك
 أم الصبي للرضاء أشهدوا
 أجزأها وإن يغفلها اختفت
 لقلعة بها طاقة العبد
 وقيل بالسلطان من المجهولة
 يتضمن ما يعمل بالمواثيق
 وجهه ولكن في الأصح ما نفي
 فامر صبي أو سفيه قد ورد
 تضمن فاعل له في ذمته
 والفساد عقد مضمن
 غير ما عجز الضمان يشمله
 بجعل رهنه كبيع لا جحد
 وبعد هذا ما نفوا ضمانه
 مصدق مع يمين ما وهنت
 ذلك المودع فيما عهدا
 أو قبضه لغيره لتحقيقه

وهذه الحرفة المشتهرة
ومثلها مستاجر وودع
وذا الفزاهن والأجير المشترك
ولو وطى المهرمن المهرمونه
كأن زانبا من المحرر
بالفان جواب لو وذا أيقنه
كانهم قد خدوا جوابها
وموله جهلت كجزء من
القرب السلام ومن سبادية
فان وكل ياذن مولا ما يقع
والحد منتهى ومهرجا اشقر
وقرعه حر نسيت وعليه
وبذل المهرمن ومن مطلقا
اذ جعل الاثلاثا للثمن
من غير انشا لرمز مد عقل
ومحو ان بدل الاضحية
من ذمة جعلها معيشه

وخالف الفاعل في المص
مع وقيل مطلقا اي فاع
ومن كموله ان المقتي مشترك
مغترية له نظمت وونه
وقرعه ورؤية تفسر
بكثرة والولة اذ وفتح
او اجريت ان اذا جاءها
الامين الذي عليه كخشي
عن علما المسلمين ياديه
تقبل دعوى جعل في الاصح
عليه ان الكوفة الماشقة
قيمة لوا من ثمن السبي
وقبل قبضه على ما حقيقا
والقبض الحضور للشهيد
وبدل الوقف بعكس وان قيل
ان الشرا بالعين او بالنيشة
ويستوي القصد كوقف عينه

ملز

قلت وذا التفصيل حكمه المحرر
في قرض اشراة للخبارة
طعن الثاني ان والقبض
وبذل الرمن به كسالكهم
لا يسمع الاختصاص في المشهور
والامر ان الالقصاصه
فان ابا القصاص والعفو
عند الشواوي وقيل كسائر
ولا يسمع العفو عن مال لزم
او قبل اصيل او بعفو اذ منعه
ومنعوا بارة المهرمن
رقة المحض واستيتاوت
والرمن لا يشارك في تفصيل
اما اذا استبان حل بحل
وقرعه بقبض في الاكس
فلا يباع حاملا وانما
فصل جن المهرمن غير العهر

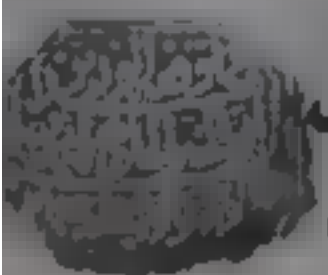
من كمالا لانه الذي اشتهر
بالعين من اثباته المختارة
وهو اختي الرافعي والشواوي
زاجنه فان اني بالحكام
كفرما المفسر المحذور
يلون للزمن باختصاصه
فينبغي ان يارة عما اذ عكس
على اختياره وارتقاء الاكثر
محظا او عفوه عما الشزم
فيه القصاص مثل هشيم منتهى
لمن حتى السبب المفسرين
من غير اشتراط لدية باني
كولد ومهرم يتصل
حالة رمن فيباع لاحل
فان قلت حالة رمن المشرى
بعد انقضاء الحق التما
على سوا وسيد لم يعسر

قَدْ مَحَبَّنَ عَلَيْهِ مَا إِذَا
يَبْطُلُ قَطْعًا رَهْنَهُ لَا إِنْ سَقَا
وَكَا يَفُودُ رَهْنَهُ إِذَا رَجَعَ
أَوْ حَصَلَ الْعَقْدُ فِيهِ حَقٌّ
وَإِنْ حَمَلَ الْعَبْدُ عَلَى السَّيِّدِ
وَإِنْ عَلَى الْمَالِ غَفَاعَةٌ أَسْفَلُ
فَالرَّهْنُ مِنَ الْمَذْكَورِ يَتَقَالَا زِمَا
وَقَتْلُهُ مَرْمُوزُهُ مِنْ شَأْنِي
وَإِنْ مَحَبَّنَ مَالٌ بِهِ التَّعْلُفُ
ثُمَّ يُبَاعُ وَيَصِيرُ لِلْمُتَمَنِّعِ
إِنْ طَالَبَ الرَّاهِمُ بِبَيْعِهِ وَطَلَبَتْ
وَعَكُسَ ذَلِكَ الرَّاهِمُ فِيهِ الْمَتَّبِعُ
وَإِنْ يَدَيْنِ عِنْدَ زَيْدٍ رَهْنًا
فَإِنْ يَدَيَّ بَيْنَ فَرَسَتِ الْفَرَسُ
يَسْتَلُ أَنْ يَصْفَقَنَّ عَقْدًا
وَيُغَيَّرَ الْبَيْعُ وَيَبْقَى الْقَابِلُ
وَالرَّهْنُ يَنْقَلِبُ بِالْحَقِّ

يَبِيعُ لَهُ أَوْ مَقْضًا مِنْ حَسْبِ
يَعْفُوا أَوْ فِدَا أَوْ عَصِيَّةً قَطْعًا
لِلْمَلِكِ رَاهِمٍ فَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ
يَبْقَى وَإِنْ زَادَ فِيهِ مَرْتَبَةٌ
تَقِيرُ أَوْ الْعَصِيَّةُ أَوْ التَّقْيُّنُ
أَوْ خَطَايَاهُ وَكُلُّهَا إِذَا عَقِبَتْ
وَقَتْلُ بَيْعٍ قَوْلًا جَائِزًا
فَالْمَنْعُ مَوْلَا بَطْلٍ الرُّهْنَانِ
وَالْعَقْدُ بِالْمَالِ عَلَيْهِ أَنْتَفَقُوا
رَهْنًا وَقِيلَ الْقَبْلِ فِيهِ رَهْنٌ
مَرَّتَيْنِ الْقَبْلُ بَيْعٌ مَا غَلَبَ
وَمَا عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ يَتَّبِعُ
نَقَصَ الْوُثْقَةِ الْأَنْ هَذَا
فِي النُّقْلِ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهِ مَقَرُّهُ
وَعِنْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ لَا رَهْنُ بَدَلًا
بِحَالِهِ وَيَسْقُطُ الْمُقْتَضَا
بِشَلْفٍ أَوْ فَيْحٍ أَوْ سَبِّ رَأٍ

وَمِنْهُ لَا يَنْقَلِبُ شَيْءٌ بَعْدَ
وَرَوَاهُ مِنْ رَاهِمِينَ أَنْ يَرْكَبَ
فَقُلْ هَذَا الْمَالُ فِي التَّخَالُفِ
مِنْ وَصْفِهِ فَإِنْ عَلَيْهِ انْتَفَا
أَيُّ إِذْ عَمِلَ الرَّهْنُ بِهِ مِنْ أَرْهَنَ
فِيهِ عَتَمًا التَّخَالُفُ انْتَفَى
وَمَدَّعٍ انْتَفَاذَ رَهْنًا
فَجَعَلَ مَا حَقَّقَ رَقِيقًا صَدَقَةً
وَالْقَبْلُ الْقَوْلُ قَوْلُ الشَّيْءِ
وَمَا تَقَايَ شَقِيلُ الشَّهَادَةِ
وَالْقَبْلُ بَيْنَ الرَّاهِمِ الْمُصَدَّقِ
وَإِنْ يَقْبَضُهُ أَفْرُوسَتُ
وَقِيلَ أَنْ قَالَ عَلَى الْقَبْلِ أَلِ
وَالْقَبْلُ مِنْ جَنَابَةِ الْمَرْهُونِ
فَإِنْ يَقْبَضُ مِنْ قَبْلِ تَبْصِيهِ حَتَّى
ثُمَّ الْأَمْرُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ
لَمْ يَحْبِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْمُعْتَصِي بَرُّ

دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ كَوْتَبًا تَحْقُوقُ
يَنْقَلِبُ مَا حَصَصَهُ فِي الْأَمْرِ
مُصَدَّقٌ وَلَهَا التَّخَالُفُ
وَلَمْ يَكُنْ تَبَرُّغًا وَأَفْتَرَسَتْ
وَأَنْكَرَ الرَّاهِمُ أَنَّهُ رَهْنٌ
وَصَدَقَ الْمَالِكُ فِي الذِّكْرِ
عَمْدًا بَيْنَهُمَا قَدْ عَيَّنَتْ
رَهْنًا بِمَنْسَبَةِ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ
فِي مَا نَقَرَّ عَنْهُ مِنَ الرَّهْمَانِ
فَلَيْهِ مِنْ مُصَدِّقِ أَمْرٍ
فِي كُلِّ حَالٍ عَلَيْهِ نَصْرٌ
لَعْدُ وَقَالَ لَمْ يَلْنَهُ حَلْفًا
أَشْهَدُ تَهْ حَلْفَ لَا حَالَهُ
مُقَدَّمٌ فِي الْحَكْمِ بِالْمُسَائِرِ
نَصْرٌ تَوَامِلُ الْأَمْرِ الْمَرْهُونِ
يَعْرِضُ مِنْ بَرٍّ عَنْهُ مَا انْتَفَى
أَنْقَلَبَ قِيمَةً وَأَرْشَ لَعْنَتِهِ



وانه لو نزل الميراث **فمن**
 فيه جناية على المنصوص
 وبعد ان سباع في الجناية
 ونعد اذنه بما اذا رجع
 وخصمه يقول ان بعد له
تمت عليه دينان انقروا
 فذمق الواحد بينه المقتضى
فقال اذا مات امرأ من ذمته
 تعلق الميراث والفوراني
 وحقق الفقيه بالوجه ان
 من الأصح يسمي المستغرق
 وعند فقده اذا انصرف
 بالرد العيب عن المضمور
 وبعينه القند اذا لم يقتضي
 وان بدلت المقارن العزم
 ولا خلاف ان للوراث
 لكن يؤخذوا الذين عتبه من سواء

نعم اذا اعلية زادت الديون
 لتا بعتية وقال القسوما
 والدين لا يمنع نقل التركة
 وقيل ما عزم من زوايده
خاتمة فيها فريق غلطوا
 وحقها الشك في التضييق
 سماء مقيمة للثابت
 الدين ان كان له ورثته
 فله عند فريق قد سقط
 حتى اذا حاز جميع ما ترك
 ثم اجاب بعد هذه الصواب
 من نسبة الذموم لادراكه
 له من غير اعتبار نسبته
 او مثلهما وان ما يلزم
 او زايدها ويستقر له
 عن دينه وللشقوق سبب
 ثم علق له من ورثته
 وقال ذو الميراث ذي الغير يكون
 سباع فالوراث اولي منهم
 وان تكن مستغرة ما تركه
 يظهر ما في الكلف من قوايه
 من فقها وقضاة شيطوا
 فقال من خير له لغيره
 عن حكم دين وارث مباحث
 تحشمه اجوبة بلا شبه
 وقيل بل مفدا زدينه فمستط
 يستحق كل دينه ما استترك
 يستقط منه ما انصت من الجشت
 من ذلك الدين بل لا مشك
 ان كان ناقضا اذا عر حشبه
 اذا اوزه الوراثة حيث اقتسموا
 نظيره ثم ان العقب كاله
 وتبرأ الذمة عما سببوا
 يرجع من خصه ما ورثه

او مثلهما او كان
 ما يلزم

والأكثر من صحته وان كجدا
من عجرة عوي دينة من القرم
وبعد حجروه حقوق القرم
والموكل لم يبع الا سدا
لكن حقوق زيننا انتم
ووصف اشتداد كجده نيت
وقيل شرط لا يبع يسواه
ومندب الندا والتمرم
كل ما يشق في حياته
لا العتق بالتدبير والوصية
وان يبع امواله للعشر ما
وقيل يترك يبع كالزهران
ويحوي البيع بتعريفهم
ومع بيع سليم من جهته
والكل والنيل في منه والطلاق
وكلب التعاقب والعقوبة
وقوله بغير الا مكرار

يطلب المفلس الذي جردا
او كان عند عالم به علم
تعلقته ماله وبالتمسا
منه وفيه نظر قد كسري
لماله ولقد مويت قد تمت
على الاصح ونقال بلي كسب
ومن البونيطر كذا عنه رواه
من بعده يلقح قبل توقف
كالوقوف والافتات مع مباينة
وليدتهم لم يبع الفلح
يدتهم العاة جل العلم
حيث شاع لذي الارتهان
وان يبيع منهم لعينهم
مع شرا ما راى من ذمته
ومنه الاستحقاق والتفريع
عن واجب حيث اليه ينتهي
يسابق الحجر على المختار

وان ابا غير مته وقيل لا
لما البعد حجروه قد اشده
من غير ما اضيف للحنايه
وان يقل سرقته من جزر شط
وتقبل الهبات والوصايا
كأثره بالعيوب ما اشترى
من غير اجبار وهذا يعترض
عنه وما رآه المبيع بحسبه
قالوا ومنه الفسخ والاحراز
بعبارة او غير ذلك لا يشهد
ما هو بعد حجروه قد شرا
ان مع والبايع منه لم يفع
لعله بعينه النقص لم
ومن سوا ذلك كالحال لا مزاحمة
فصل يبيع ماله ومشمته
وذا البدار من الوسيط مشه
واختاره السبلي لكن القوي

وما عليه بانفاق فبلا
يوصف ما اكلقه او قيسه
فانه يخص من ذي العنايه
والمال ذاك لا ف ليس ينقص
بالانفاق وكذا العكاس
ان ابدت الغبطة رد المشرى
لمشتر قد اشترى في المشرى
من ثلث نقص اليه تنسبه
في زمن اجبار ذوا حارة
ما يبع حجره في الاصح
بالاحتياط والوصايا والبشرا
من فسخه بجهل حجر قد مبيع
من غير حالة لعله تطلع
لعله بالحج وممن زاحمه
بيادر القاف من لقل ومشمته
ومشقر الوسيط فرضه اوجب
بندب عند الراغب والعروي

ثم عليه واجباً أن يقسمه
 لكل على ما تيقن حجب
 بقدّم الدين ببيع أفتتاه
 ثم المحكوم بخلاف من عليه
 وبالبيد اكاكم في البيع الكسوف
 مقدّم ما في البيع فيه ما كان
 ثم ذوات الروح إن لم يكن
 كالزمن واجاب كذلك القراض
 في ثم ببيع الحيوان ثم ما
 ببيع من سوق له إن عيّن
 ومن عجزنا جيل بنقد لمدة
 في وخص منه لوز البية ما
 أو ارتضى المحج وروا كضوم به
 أو الدين إن كان سوى التقديس
 أتبع العينة له وإن ربي
 المنع الأعتية من مثل المتقوة
 وليس للسيد ان لغناض عن

بنفسه الدين حيث قسمه
 في الدين والأرض ونحوه أحجز
 على الأصح ثم أرض ما جناه
 من غير حجر فاختياراً اليه
 وقيل إذا دون ثبوت استحق
 من ذاته فساد أو نوع تلاف
 تعلق بالعين في المفسد
 فبدلها بوصف فيه ما فتراه
 ينقل كالشباب ثم ما أنما
 يمتثل المثال الذي يثبت
 وهو محتم مال في بلد
 يكون من نوع خفوف الغرما
 ولقد تعلقه بسبب
 وهما لم يره من رب الدين
 حار وذا في سيلم لم يقصر
 في جرد ممة وبعض منفعه
 بجم كناية إذا لم يدع

الدين

ولا يسلم المبيع قبل أن
 ويسواه بالوصيل والوصي
 لأن يكن فاهن راء مذعبا
 وقيل من يدين فاهن سلكه
 وجبت بفض الأصح القيمة
 ونفس المفقود من بين الغرما
 ما لم يكن له غيره منصرف
 ومن ضمان المفلس الذي تلف
 ولا تلف القيمة بيبه
 كوارث والرا من قد ترو
 والنوري قال بالاحكام
 فإن ابي مزاجم لم يبيع
 وبعد قسم ان شربك ظهر
 وقيل بل يفتن ما فيه قسم
 وما يبيع من قبل حجر ما لا
 فان يكن مع ظهر ممتنع
 وإن نأى من بيع النأين

بقبض ما قبله من الثمن
 والعدل والولي الغرم اخص
 وغيره ضمنه وإن أسا
 إذا امتضى القمان لن يعترمه
 والعالت الأدي رأوتقومه
 وأخر القليلك ندباً للمسا
 فانه يقبض كل ما يبرد
 في يد عدل لا ينفرد اله
 أن لا يسواه والامام عيّن
 بأن ذال سهل ضحكنا نعرف
 تعين الاستحقاق فيه بالي
 ووارث بعكسه فيما ادعى
 شارك بالحقه ذالنا اشهر
 ومثله في لارث اضافد سيم
 ولقد اسحقا فة مس لا
 فكل ظهور الدين في معيشه
 قدّم مشترية في التقى

ما ورد

وَتَجَلَّ كَالْعَرِيمِ إِذَا خَالَكَ
 لَمَّا طَرَفَتْ الْفَتَانِ مَا وَفَّ
 ثُمَّ عَلَى الْمُفَسِّرِ مِنْهُ النِّفَقَةُ
 وَلَوْ مُجَدِّدٌ أَيْسَى عَرَسَتْ
 لَمُفَسِّرٍ عِنْدَ التَّوَاوُلِ الْعَقِيبَةُ
 قَالَ الْأَمَامُ حَقَّ اتِّفَاقُ الْقُرْبِ
 وَالنَّفْسُ لَا تَسْمَحُ بِالذَّمِّ الْبَيِّنِ
 وَذُو عَيْنٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُبِينٍ
 وَأَخْبَارُهُ الشَّيْءُ مِنَ النِّمَّةِ
 وَأَخْبَارُهُ السُّتْلَى بَعْضُهُمْ
 وَبُيُومُ قَسَمٍ مَالِهِ بَلَمَّ لَزِمَهُ
 فَأَعْدَدَ مَنَابِيعَ خَادِمِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ كَلَامُهَا
 وَتُعْقَاتُ الزَّوْجِ وَالْأَقَارِبِ
 وَفَضْلُ الْكَفَارَةِ الْمُرْتَبَةِ
 وَلَا يَتْبَاعُ مِنْهَا مَنَاسِبُهُ
 وَغَيْرُ حَاجَةٍ إِلَيْهِ مِنْهَا
 وَمَا تَعَبُوقٌ لَا يَكُونُ الْحَسَّاءُ كَثِيرُ
 وَلَا أَمِينُهُ يَخْلُفُ انْتِصَرَفُ
 حَتَّى مَاتَ مِنْ بَلْوَمَةٍ أَنْ يَنْفَقَ
 بَعْدَ مَدَّ وَرَجَبٍ بِهِ وَذَاتُ بَشْتِ
 وَمُوسِرٍ فِي الشُّرُوحِ وَالْبَحْرِ مُطْفِئُ
 عِنْدَكَ تَرَقَّى شَدِيدٌ كَالْمَرْيُوطِ
 وَإِنْ تَصْرَفَ مَا مَنَّا عَلَيْهِ
 لَمَنْعُ الْأَنْ يَلْزَمَ لَنْ يَفْعَلَ
 مَا يَنْهَى الْقَلْبُ لِيُضَعِفَ الْهَيْمَةَ
 مِنْ نَسِيرٍ وَكَيْفَ كَسَدُ
 يَتْرَكَ قُوَّتَهُ وَشَكْلُ عَيْلَتِهِ
 وَمَسْكَنُ بَدَايَتِهِ يَلْزَمُهُ
 لِيَصْدُرَ عَلَى الْأَصْحَافِ فَهْمُ
 كَالْبَيْعِ فِي دِيُونٍ مِنْ نَصَائِرِ
 عَلَى الصِّيَامِ مَعَ مَلِكِ الرَّقَبَةِ
 لِحَاجَةٍ أَوْ مُنْصَبٍ يُنَاسِبُهُ
 يَتْبَاعُ كُلِّ مَخْلُوفٍ غُلَسَ

أما النفيس

أَمَا النَّفِيسُ فَيَتْبَاعُ مُطْلَعًا
 وَمِنْ نَوَاجِ أُمَةٍ وَفَطْرُهُ
 وَمِنْ زَكَاةِ الْمَالِ لِيَتْبَاعَ لِبَاسُهُ
 قَالَ ابْنُ جَرَّ وَكَسْرُ عَوْرَتِهِ
 وَوَلَدُ الْفَتَانِ قَدْ خَالَفَتْ مَا
 وَلَا يَتْبَاعَانِ لِيَعْقِلَ قَدْ لَزِمَ
 وَدُسْتُ ثَوْبٍ لَا يَتْرَكَ لَهُ
 وَمَوْقِضٌ وَلِبَاسٌ وَلَدَا
 وَمِنْ الشَّيْءِ حَاجَةُ لَهُ تَزَادُ
 وَلَا يَتْبَعُ عِنْدَهُ مَا يَرَكِبُهُ
 وَإِنْ تَلَزَمَ لِيَعْرِبَ عَنْهَا بِاللِّسَانِ
عَرِيَّةٌ أَنْتَدَى الْمُفْعَلُ
 كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ لِيَتْبَاعَ
 إِنْ خُفَّتْ بِقُضَا كَوْرٍ مَسْلُوكَا
 وَجَمْعُهُ فِي كَثْرَةِ طَيَالِسِهِ
 وَمِنْ الْكُزُوكِ وَالصُّوفِ
 وَمِنْهُ مَا كَسَا عَرَفِي الثَّغْبِ

مِنْ غَيْرِ مَا لَوْ لَهُ قَدْ خَالَفَتْ
 يُتْبَعَانِ لِيَعْرِبَ الْفَتَانِ كَثْرَةُ
 عَلَى الْأَصْحَافِ وَصِفَتْ قَدْ أُسْتَبَانَ
 يُتْبَعَانِ لِيَتْبَاعَ لِبَاسُهُ
 أَفْتَى بِهِ وَكَانَ مِنْهُ أَفْتَدَمَا
 وَسَوَفَ بَاتٍ مَا بِهِ نَصَاجُ حِرْمِ
 وَلِلَّذِي يَلْزَمُهُ أَنْ يَتْفَلَ
 عِمَامَةٌ وَمَا يَرَجُلُ لِحُشْدِكِ
 وَلَا يَتْبَعُ مَنَاصِبَ عَلَى الْمُسَادِ
 وَذُو الْعُلُومِ لَا يَتْبَاعُ كَثْرَةُ
 وَخَالَفُوا مِنْ حِفْظِهِ وَالطَّيَالِسُ
 عَمَسَ لِلْفَتَى الطَّيَالِسَانِ عَرَبِ
 كَأَمِ الْحَبِيدِ بِطَبْلِسَانِ
 فَاشْجَدَ لِقُدْرَةِ الشُّوْخِ زَمَانِهِ
 وَلَفْظُهُ فِي قَلْبِهِ قَدْ قَابَلَتْهُ
 بَتَّ وَجَمْعُهُ يَتْبَعُ صُوفِ
 مِنْ يَلْ ذَابَتْ فَهَذَا بَسْرِي

صحيح

الكلية الدار
العلمية

مَقْبُوطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَرِيٌّ
وَأَوَّلُ النَّاسِ بِفَقْدِهِ سَمِي
وَكَانَ الْقَصْدُ فِي عِلْمِ الشَّيْءِ
وَمِنْ مَنَازِلِ أَفْتَدَى بِكَ ذَرَّةً
وَقَلْبُ الْفَارُوقِ فِي مَخَاصِمِهِ
وَلَعْدَةٌ رَدَّ عَلَيْهِ مَا كَانَتْ
وَقَدْ مَضَى امْتِنَاعُ ذِي النُّورِ
تَذَنُّبٌ أَلَسْتُ لَدِفِ الْإِلَهِ
إِذَا عَصَى بِاللَّيْنِ يَمَّا أَنْفَقَهُ
وَتَوَجَّرَ الْوَقْتُ وَأَتَمَّ وَلَدَهُ
وَمِنْ هُنَا اسْتَنْبِيحُ مِلْكِ النِّعَةِ
وَقَوْلُهُ أَعْتَسَرَتْ أَوْ مَا لِي شَيْءٌ
وَأَنْكَرَ الْخَضَمَانُ لَهُ لَسِيزَمُ
وَلِي سَوَادُ لَكَ كَالِإِثْلَافِ
وَشَهِدَ الْأَعْتَسَارُ قَوْرًا فَيَلَا
وَقِيلَ يَكُنْ شَهِيدًا مَعَ الْكَلِفِ
وَرَوَاهُ الْفَقِيهَةُ فِي التَّحْقِيقِ هُنَا

وَرَعَمَ

تَحَدُّثُهُ مِنْ نَفَحَاتِ سَيِّئَةٍ
بِطَبِئَةِ جَبَرٍ بِرَأْسِ مَقُولِهِمْ
حَيْثُ الْيَوْمُ فِي النِّعَمِ انْتَسَبَ
كَأَيَّانَ السَّيِّئَةِ فِي أَمْسَرِهِ
حَيْثُ مَقَادِيرُ عَمَلٍ خَاصِمِهِ
فَمَثَلًا إِذَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَحْوَنُ
فَلَيْسَ نَظَرُ الْفَقِيهَةِ إِلَى الْأَمْرِ
لَيْسَ كَحُكْمِ سَيِّئَةٍ أَسْتَيْثَابِ
وَرَوَّاجِبُ لَزُوجَةٍ مِنْ نَفَقَتِهِ
إِلَى الْقَعْدَةِ بَيْنَهُ فِي مَسَدَدِهِ
لَا مَنَعَ الْحُجَّةَ رَوَّانَ يَكُنْ سَعَةً
وَلَيْسَ لِي مَالٌ يُؤْنِسُ مَا رُسِيمُ
يَبْتَغِ أَوْ تَرْضَى بَيَانَهُ السُّتْرُ
يُصَدِّقُ الْمُنْكَرَ بِاسْتِقْلَالِهِ
وَأَكْثَرُ عِنْدَهُ لَنْ يُعْتَبَرَ
وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَا تُخْلِفُونَ
عَنِ الْإِمَامِ فِي غَيْرِهِمْ سَجَنًا

أَذِنَ

إِذَا قَبِلَ الْأَشْرَافُ كَمَا بِالْخُشُوعِ
لَطِيفَةٌ مِنْ ذَاتِهِ مُسْتَأْجَرَةٌ
أَنْتَ بِهِ الْحُجَّةُ وَالشَّيْءُ مَنَعُ
وَمِنْ تَهْوِيلِ لَدَدٍ وَخَفَائِصِ
وَمَشْرُطُ شَاهِدٍ بِهِ أَنْ كُنْتَ بِهَا
وَلَيْقِلَ الشَّاهِدُ زَيْدٌ مُعْسِرُ
وَلَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ لَا تَحْلِسُ بِهِ
لَكِنَّهُ يَخْلُفُ وَثَمًا لَا حَيْثَالُ
وَاحِدٌ وَكَثْفٌ مَنَقَا
وَلَيْسَ لِلْعَدَمِ أَنْ يَسْتَحْلِفَ
وَرَوَّاهُ الْحَاكِمُ بِالْقَوْدِيبِ مَنْ
ثَمَّ بِهِ لَيْسَ هَذَا وَالْحَاكِمُ لَا
وَأَنْ يَحْتَلَّ لَعَلَّ الْأَعْسَارَ يَخْلِفُ
تَذَنُّبٌ أَلَا لَيْسَ لِي حَيْثُ
وَعَلَسَ الْحُجَّةُ وَالْكَارِي الْقَوْدِيبِ
وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا تُعْتَقَلُ
فَصْلٌ إِذَا أَبَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ

وَمَوْعِلٍ مَعْلُوسٍ قَدْ عَسَرَ
فِي الدَّيْنِ لَا حَبْسَهُ مِنْ حَضَرِهِ
وَأَحْضَارِهِ كَمَا لَمْ إِذَا أَمَرَ تَمَنَعُ
فِي الْحَبْسِ عَنْ شَرْحِ الرُّوَايَةِ
بِأَحْسَنَةِ لَيْقُدَ قَدْ إِذَا خُشِيَ
وَلَا تَحْتَمِلُ ثَمَنَهُ إِذَا لَيْسَ
وَلَا يَلَا زَمَ مُطْلَقًا لَيْسَ بِهِ
إِلَّا خَارِفٌ مُقْبِرٌ وَمِنْ أَرْبَابِ مَالِ
تَحْلِفَةٍ مَعَ بَيَانِ سَمْعِهَا
إِذَا أَقْرَبَهُ أَنْ يَخْلِفَ
بِمَحْضٍ عَنْ بَاطِنِهِ بَعْضُ زَمَنٍ
يَقْبِضُ لَعَلَّ عِلْسَ تَعْدِيلٍ عِلَا
لِنَفْسِهِ نَافِذٌ إِذَا خَلَفَ
بِالدَّيْنِ لِلْفَرْعِ عَجَلِينَ تَقْلِسُ
وَقِيلَ فِي دَيْنٍ لَا نَاقَ يَصِيرُ
لِحَدِّ قَدْرِهِ وَمَالُهُ انْتَقَلَ
حَتَّى كَرَّادَ الْحُجَّةِ وَمِنْ بَعْضِ زَمَنٍ

كان له الفسخ والاسترداد اذ به
 موزا اذني وخيه كخيرة الهب
 وقيل بل لعدم بيع المتاع
 ولو فوج نفسه الاصل في
 وانه لا يحصل الفسخ انقاف
 وسائر المعاوضات المحضه
 كسليم وشفعة وقدر منه
 منها خلل من لغدر
 مع بقا الملك في حشر المبيع
 في كلها من شفعة الرجوع لا
 والفسخ للموجر بالافلاس لا
 ومن فتاوى ابن الصلاح مثله
 والرد لا يمنع بالتدبير
 وعقدة النواج لا الكنا به
 كذا للاستيلاء جزمًا وما
 ثم له شركان ابعثا وهما
 بالرهين والحجاني في الشفعة

سبر

يستيق قام ببيع كها
 وجوزوا رجوعه في تسليم
 يمين عينة من ببيع
 من اخذه مع زحام الفدرما
 ثم الاصح ان يقل المشتري
 واحد العبد من حيث وجهه
 مضارباً بحصة المعائن
 يروى في الجديد ما لا فلا شرقة
 جواز عود بفضه بالتفريقه
 فان تساوت قيمة العبد بين
 ياخذ باقيه بباقي الثمن
 بل ياخذ بالتصف من الذي بقي
 مضارباً بالتصف مما خرج
 وينبغي الرواية المتصيدة
 والتمس المسثور بالحكام
 كالحمليل والاشتباه
 والفدرش والبنافير الكراهي

لو باع صندل ثم بعد احبدا
 من كافر والفرق بالعشر شهي
 او احبب فيه غير ما بيع
 ينقصه عن ثمن قد علم
 كافي فففيه كخير حرك
 ياخذ بحصة منقصة رده
 فان يكن لقبض بعض يمين
 عاذه بالجميع ثم يعتقه
 قبل الدخول بطلان حقه
 وقبله قبض نصف الثمن
 وقيل لا وهو اختيار المسند
 ينصف باقي الثمن المحقق
 وفيه قولان في كسح
 في الرد ما لا فلا يبرأ المتفصله
 وظاهر التأثير في الاحكام
 وصحة العدم في الاستبراء
 يروى فيه الحكم للنزاع

فان اراد مفلس والغرماء
 اولاً فلا جبر وليس منسحب
 وتغزو الارض وان راقنا
 حازروا الا حضر لبيس برص
 واخذ بالاجود من ردمع
 والحزن والغصير لا زباده
 وان يزدنيغ وما زبدها
 والعين ان زادت المشي
 مستارك فيها وان لم يزد
 وجعل المنقر على الصنع وما
 وحيت زادت ارتفاع السعر
 بل اخذ الزايد رث سلفه
 والنوب والصنع اذا استنزاها
 مالم يزد بضعة عليهم
 بغيره ان يستنوا القيمة
 وان يزد عليها فامفلس
معرفة في الدين حذر لا يسباع
 تفريقها فخذها قد حتم
 رجوعها مع رقله ما منيع
 تلك الغراس فيجا والبيس
 وللغراس والبيت لا يفتلح
 على الاصح وسواذ اما مشي
 لا منع الرد اذا اراده
 للغرماء حله قد انشأ
 يرجع والمفلس الذي استثنى
 ضاع صباع المشتري والمفلس
 زاد لمفلس اذا ما اقتسم
 بجرى به التفسير كيف خصلا
 وعكسه ارتفاعه بضعة
 من واحد يرجع قطفا فيهما
 وان شري من رجلين فاما
 والنقص عن قيمتهما سلب
 بها شريك لهما لا يفسد
 ينقص اجماع وحكم الا يتسباع

المراد

وما ان عر الجواب من فرق
 فالبينة في مال لا يعمل به
 وان يكن من كروق لثا زوك
 وما ادعاءها هنا ابن حزم
خاتمة هل دفع مالم يكلب
 على القشير به وخفيين
 والشع غز الدين قد غاة عن
 كذا لك من قواطع السمعاني
 بين الذي يلزم دون مقامه
 وبين ما يلزم من عذوان
 اوردها البحت في الكفاية
 اما اذا كان على الذي حجب
 والمال نقد فالولي يدفعه
 وحيث كان باله عفت را
 فالرد قبل كليب لا يقتصر
 وحيث اوقاد بين الهالك
 ومن حتم دفعه قبل الطلب
 من تبعه من دينه المفق حرق
 فيما علمت احد من مذهبه
 فهو على اصح كلامهم غير قوي
 يتسبه خذ اقل السوهم
 من دينه يلزم قبل الطلب
 من شرحه العدة موجب دين
 ذي حدة لطلب لم يتم
 وفرق الفقيه بالمعاني
 والمستحق بالرضى وعلمه
 ما لثب ذاك والوجوب الثاني
 واضلح الجواب في النهاية
 لما لك وحقه لم ينح
 عتار من تأخير هذا منفه
 ومالك المال له تحت ارا
 والنقد بالقرض كذا الحار في
 الجاهل ميت من ماله
 يوجب اعلالا اذا الجاهل غلب

على ما

باب بيان الحجة ومصدر
 والحجة أيضا نصيب الإمامه
 والسلم من كماله وروى
 نسخة اربعين بالوقت استبقت
 ثم علي سأل الحجة عليه
 فشارك الزبير فها منه
 ثم من المنع اشتد فان الحجة
 لغرماءه وللذي ارتفعت
 ولذوي الارث على المرحلين مع
 وشيئا اكسر اهل الجبر
 اذ زادها الحجة العريضة وعلي
 وارص دن وسوان عسره
 وقامه الزكاة عيبا وجبت
 وغالما مال اشير قد لمصد
 ومذهب القاضى الحسين من يثم
 والعين للصانع والذي اشترى
 وناذر اعتاق عبده عيشه

من حجة كاض من عليه نص دز
 والحجة ان التقدر من امه
 قصة فرع جعفر لما حوى
 ايام شهر دلم انتهت
 عثمان بالذي انتم منها اليه
 عثمان عنه الحجة الذي صرع
 منه على الفليس نوع الحجة
 وسير علي فتا ومن رقت
 حجة على المرتد للغير اجتمع
 جعله الامتحان جنة
 ملائكة وسيد له ملا
 وسيد مسئول قد عسره
 ومطرقى مال ما به تدب
 عليه دس بخلاف اشتهد
 يشمله الحجة وسد عا لم لم
 يشرك عتقه الرقيق المشترك
 ومثيرة من غير قبض يثبه

الحجة لله من

الحجة

والحجة العارضة للمبتاع في
 وسدني نفايت اتمته
 والحجة الحقة للذي اشترى
 وفزع الحجة على الاعتاق
 والوقت اذ علة من وقفه
 والذين الاما دون ارضا عتبه
 وقام بالعين فها نص
 وسع ما الظاهر من حق الزمان
 وحكمت عفا والد امة
 ومن شئت ها صر قد ورك
 ودامك بعد الشهودا
 والمدة عن حجة المدعي
 فقد افادت هذه المنكومة
 وكل هذه لها ابواب
 وقصدنا الان بيان ما اشبه
الحجة الجنون عنه يرتفع
 وبما وقع في البصير شيدا

مجلس عتد منه بالان حق الشين
 والمهر كي يدفع بعد خلوصه
 قبل اذ امين المشتري
 يدفع قيمة على الاطلاق
 وخطا مضروب هذه الصفه
 الا باذن من غيرهم ما منه
 والعبد في جنابة مغفرة
 يمنع الامع عذركا لزم
 يمنع ببقا بل جهنة
 يمنع من حاضر ما خصا
 بعد اذ اقد غدا معهودا
 عليه في ثبات بما اذ عجب
 اعد اذها بالحسرة الموشومة
 تحس كالا عتده جوابا
 من حجة حين وصي مع الشفعة
 اذا اتفق باعاق ما دفع
 بحسن عشرة مضت الحجة

بالقمرت وقال نصفنا وقيل بالحقن تناهي وصفنا
 لما رواه البهقي وابن عمر بها أجز البانوع أسمن
 عند ابن عباس وأصله ورد لدا القمي كمن قد البسر يسرد
 أو كسروا المال بعد تشغله على الأصح لا احتمال جهته
 والحكم بالبائع بالانهايت في أولاده فغير وغيرهم ثم
 وأمرلة زادت بحبهن وحبل ومشكل الحنض والامنا اقتبل
 ورشده صلاح دينه وما وقيل في المال فكل بالاحتمال
 متعنا ما لا يبطل العقد الله لا مع الرشدا بالحق له
 وعدم التقدير ان حشرنا عن الصبا في سوا ما حيوزا
 وصرفه من ليرأى في الصدقة ليس يتبدروا ما النفقة
 من الملبس الفاخر او في الأكله وما به ندم شخص طعمه
 ليس من الاسترايف والغزالي خالف فيه وهو واجب لاله
 لانه منقّل أولي الرغوم وفيه هي ثابت يروونه
 ومديح الاغواق بالتفديرك من غير استرايف ولا نفقت يرد
 والنشر من أبواب قسم الصدقات نقر على تحريم هدي النفقات
 فالتمى عن ضاعية الأموال جافرين كثره السؤوال
 والبدان من الخاغات ليس نوع

الماض

أما سمعت قوله ابن سميل أم سمعت قوله ابن سميل
 قيل له لا خير في الاسترايف وقيل له لا خير في الاسترايف
 والشتر الغفل الذي لا يسب ومن نقدي طوره وأخر ما
 ولازم الاسترايف والتبذيرا ولصلاح المال طقل الحشر
 فولد التاجر بالبائع مولد الأمير غلا والفقيه
 ثم ما يكفيه في أسبوعه ولا يترز بصون الأكله
 وشروط الاختيار ان يكسره ولا يبيع عقده بل يحمش
 وقيل بل من الصر عقده ونطق العاين هنا واليفويك
 بحل دفع مال الاختيار له يحمل دفعه بالارشد يسدوم
 وفي البوتيجي عن أبي عسلي

الحسن الاسم الجميل الغفل الحسن الاسم الجميل الغفل
 فقال لا استرايف في الاسترايف فقال لا استرايف في الاسترايف
 حذا ولا في أجل نفقت وأجنت القوام بها النفقة
 يفتقد ما يؤمأ بعدة محسورا قبل البانوع بأمر نفقت
 وولد التزارع بالزراع محشا بانفاق لوم شقيقه
 ثم بشهر ما اعتباره عيه وميزل وشان غزل وأمه
 لينتظ الطن اذا عتدته وتعتد الولي فهو وحش
 إذا استبان منه فيه رشده وعينه والوافعي والثوريك
 وليس يحمش الولي خلاسه عليه جلس خيره قبل القدوم
 والحكر تحركات المهمل

مولى المذراع

الحز النطنة

الشئ
مراتبه

نفوذها ثم على هذا العمل
والشئ في الاصح لا يحسب فيه
والبالغ الرشيد عنه حيزه
وتدفع المالك له فان طهرا
من حاكم وقيل خضر يا سيده
ومثل ذلك يعود بالتقدير له
وقيل تحبوسا بالانصراف
وفسقه لا يقتضي في الاصح
والحيز بالحكمة من شجر رشيد
وقيل تلك وليه من صغيره
وقد قوا بان امر السفيه
ولا يصح بيع محجور وعلية
بالعين والدين كل صفته
في حالة الحياة فالكمساره
وحج المطلب من القتل العناق
والنور في الهبة له
ولا يغتبطه بالسوك له
وقيل بالابكال شرعا فلا حمل
لكن اجاز واجبة بسببه
زال بلاك ومأموره
ما يوجب الحيز عليه حيزا
وحيزه وقيل بل من يملكه
ورفعه بالضرر فيما جعله
لغت وفيه بعد خلقه لا يباع
حيزا وعكس اختيار الاكثر
وليته الفاضل على القول الجدد
كحاري الجنون حال كسبه
فجته نية ملقا على نفق
لسفيه ولا يشرأوه له فيه
لعتيقه وتدره وهبته
يصوم عنها من رأى استغفاره
عنه من الولي من غير اتيان
وقبضه معتبرا ان فعله
يلغي وقيل صح في ذي الحسا له

اجاز

وتجاز ان سلك بالاذن وفي
وما اشترى فوسعة او ائتمره
ان فخر لا يتباين فيه من شيد
وبينه وبين ربه استغنى
ومو باذن باطل من المسائل
وموضع الاخرين تعيين الثمن
واحق المطلب بعين المبيع
لعم له المشايخ القضاة
وقيل من يملكه باذن استغنى
يلغي بعد القتل عنه بلذمة
والخلع والطلاق منه والظهار
وتعنية الانساب واستلحاقها
وكالرشيد في العبادات سيوك
وان حج الفجر من بطل النقص
مالم تكن بينه وبينه
من عقبات ان رآه مصلحه
وغیره ويجب الفسخ بحسب
أبوابه شرعه لا تخشفي
زال صفاته باطلا في عذر
اولا فضا من على القول الجدد
اصح وقيل دون جهل اخفى
وخالف الامام والغفر الى
ومن سواه باطل حيزا لمن
بمن مد رة حيث يبيع
وفى الذي قلبي كلف فعله
وان يدين حاله الحيز
ما بينه وبين ربه يعلمه
والحد والفسخ فرحت باشتداد
وبعث مال خصته انفا لها
زكاة مدتها عنه انزوي
موتها ولو كجعا حقت
ومن نصير سفير لن تمنعه
وتدرة الحج الامام صحه
فاسد حجه بلا توقف

او ما بقي

أما اذا اُخسِرَ بالتفريط لم
 كان يزد منعه وحلته
 حيث نقول لدم الحصر بدل
 فهل يبقى ابدان ذمته
 لا تنقل فيه والعقبة بالبقا
 وان تكن مكشبا في صغيره
 اولم يكن ولم يزد لا منع به
فصل في دي القوي في العتة
 ثم ابو الولد لم الوصي
 ذا الحكيم في الكولي من الوجهين
 وبتنفي بظاهر العتة اله
 نعم اذا ما فسقا منها
 ومالك واحمد في وصي
 واكثر فيه قدم الوصي
 ولا تلي الاثم على القول الصحيح
 ويقرن الوان بدمت
 وبسواها اخصارا شتاذ الاثم
 يزد مونة فما المنع السهم
 على الاصح ولقوم نفته له
 وهو القوي وسواه اذ يفتل
 كما مكن في الاصل لمثله
 اجاب محشاد وسواه اكله
 قدر الذي زاد به في خصيرة
 والاعتماد ههنا لا يستثنى
 والبالغ السفينة امد اثبتته
 لم يقا من ببلد المال اخصي
 عند اختلاف ماله والغير
 في الاثب والاجداد كالكفاله
 يتبرع الاموال فاض فيها
 للاب فالوصي ثم دي القفا
 على حدود الاثم بالتخصيص
 الا ما يصير اليها منه صريح
 للحق له مقلية تقيدت
 متعاوفي الشفعة نقله تمام

في المهر

وفي القير زماله ليستثنى
 وفيه في واخر الوديعه
 بضمته وضمن اليها لم
 لا تركه التلق للتمسار
 وعدم العمارة المقتادة
 وقاز للولي ان يزرع له
 كما قال الكفل جوزوا الشفر
 ومنعه في الحر من المذهب
 ومنعوا استصحاب مال كفله
 بل يودع المالك له او يقرضه
 وينتفي بالقور والطين العقار
 لا لين ولا يصر حيث ذات
 لم لغير الاحتياج لا يساع
 وحيث جاز سعة لا بد ان
 وجاز بيع ماله بالقرض في
 وكما هو النقص قول الاكثر
 وجب الاشهاد فيما باعه
 قبل كفاة النكاح خبر ما
 اذ ورق الفرض اذ لن يبيعه
 يترك غلفها وشرب ذا يسم
 واختلفوا في التزك للاخيار
 وفي الرضايا البحر قد افاده
 في ليس الشايل خبر المسئلة
 في البر في الاصح اذا من سقته
 والمنع للحاكم اول والصبي
 في سفر المحدثور عند نقله
 لثقتة ولا ضمان فقرضه
 وكوا جيرة ابالا اختلفت
 والبحر راع فيه عادة المالك
 عفاؤه حيث له به انتفاع
 بمتاع خيرا الى بذلك التمتع
 مضحية واكلف عن هذا الغي
 يبيعه نسيئة ذو النكاح
 وترك هذا يقتضي امتناعه

والشرط فيه غبطة مفروضة
 كتحليل الخراج والربح قليل
 لكنه يباع للمضد وره
 والبيع للمضطر ليس بشرط
 والرهن بالإشهاد وغيره
 وإن رأى مصلحة في شفيعته
 ومنع الشامل أن يأخذها
 ثم يزيل ماله والنقمة
 وبالف على أصوله أدع
 للذة على الصبي أو أمة
 وإكالم المضروب كالأصل الخص
تدنيك القاص وفرع القاص
 لشعله كذا حواء التفتوك
 والشاة من جوارحه منعه
 والنقر في الشامل كجرجاني
 وصاحب الغدة والقبوراني
 وصاحب الشراف والامام به
 لأجل رهن مفروضه
 أو زاد راجع له قصد قليل
 من غير رهن لازم في الشورة
 في عقد الرهن ورهن أخوفا
 في بيع أصل منه مال الفزع
 فعلها عند ظهور غبطة
 للمحل يندب أن يثبت لها
 عليه بالعرف لمعنى الشفقه
 بيها بغير حاجة لن شمعها
 مصدق خلف قد استنبأ
 وبعد عزله يكون كالوصي
 يقرض الحاجة الاقراض
 متفردا أو الراعي والشوك
 وغالب الأصحاب بالقطع اشع
 مقر حابه وفي البيات
 والشع والحجة والسروراني
 كل مصرح لقاص مذهب

ومنعوا وليه بالاختصاص
 كذلك الهبات منه امتنعت
 ويشترط لكم على من جعله
 ولا يخلق الولي زوجه
 وليس يأخذ الولي ذوالغنى
 وللأب المحتاج قدر النقصه
 وحيث كان اجنبيا وامتنع
 يأخذ ما قل من الموقوفه
 وللولي جلد ماله في
 غائبة للرشد في الشفر
 والبيع للمجنون حيث اتفق
 ووالد الحفل له اجازته
باب بيان لصحة قل تصالحا
 ثم الصلاح مقرر المصالحه
 لصيغة التانيث والتدليل
 والصحة تدعوه الانكسار
دليله فاصلوا بينهم
 من عفا الاستيفاعه بالقباص
 ولو بشرط لشوايه لغت
 بيعا وقد تناقضا في المسله
 بعوض أو غيره قد أثبت
 اجزأه وفيه وجه عندنا
 وتسوة وموون محققه
 به عن الشب بما به صنع
 وما انتهى لجزء المقسونه
 بأهل كنفه لوفيق علم
 يندب خلق الزاد لا مع من كفر
 عنه الثمان لسففيه انشغ
 وقيل لا لكن له اعزازته
 من لغيره واضطحا أو صالحا
 والاشهر صلح ثم هدي صالحه
 في حالة التعريف والتكثير
 يعالج الخصم في الملتشه
 والصلح خير وليد أو دأنتي

فَصَلَ الْخُطَابُ فِيهِ وَهُوَ جَائِزٌ إِلَّا الَّذِي لَخَّرَ حِلَّ جَائِزٍ
 زَوْرُهُ عَنْ عَمْرٍو اسْخُوفَ الْمُنْزَنِ رَفْعًا بِأَشْنَادِ النَّبِيِّ حَسَنٌ
 وَمِثْلُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ وَهُوَ عِيٌّ وَأَبْنُ حَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ
 وَالصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرُوضٌ فِيهِ رَأَى تَقْرِيرَهُ
 وَعَنْ أَبِي الطَّبَخِ فَرَعٌ سَلَمَةٌ عَزِيزَةٌ مُحَقَّقٌ مِنْ عِلْمِهِ
 وَمَوْفَاقٌ **فَسَامٌ** سَنَانٌ غَارِضٌ فَالْبَيْعُ وَالْأَجَارَةُ الْمَعَارِضُ
 قَدْ خُصَّتِ الْحَيْكَةُ الْمُرْتَبِدَةُ يَرْجِعُ فِيهِ الْمُرْتَبِدُ اخْتَارَهُ
 وَمِنْهُ تَرْجُحُ نَسِيخَتِهَا مَا مِنْ شَرِّهِ خُصِّصَ فِي اسْتِعْوَالِهِ
 وَفِدْيَةٍ وَكَوَالَةٍ سَمِيحٍ وَالْخِلَافُ أَشْرَافُ يُعْمَلُ
 عَلَى سِيَوَى عَيْنِ ادْعَاءِ جَارِكٍ رَدُّ بَعِيْبٍ مَعَ شَفْعَةِ تَلِيَّةٍ
 مَعَ تَقَابُضٍ لَدَا مُنْصَرَفٍ مَشْرُوطٌ عَلَى التَّرَجُّعِ جَيْشٌ وَجِبَا
 وَاجْهَلُ الشَّرِّ وَطَائِفٌ مَا عَقِدَ

ابن هدير
 ٣٤٥
 ابن اللب
 ٣٥٨

الوجه

رَمَوْ عَلَى مَنَعَةٍ أَجَارَهُ فَنَ يَكُنْ رَ بَعْضُ عَيْنِ مَدْعَاهُ
 قَدْ بَيَّنَّتْ أَحْكَامُهَا الْمُخْتَارَ تَبَطَّلَتْ بِالْفَرْقِ بَيْنَ لَا مَبْنَعٍ
 لَكُنَّ تَقَعُّ فِي الْأَصَحِّ وَقَوْلُ صَاحِبِنِ عَنِ الشَّيْخِ بِإِلَا
 مَالِ الْعَزِيزِ وَكَانَ ذَا إِذَا **مَذَابُ** الصَّحِيحُ لَدَا التَّخْيِصِ
 فِي صُلْحِ أَمْوَالِ ذَوِي الْكِرَابَةِ وَالصَّحِيحُ عَنْ مَوْجِةٍ مُقَدَّرَةٍ
 وَمِنَ الْبُيُوتِ بِحُوزِ الْأَقْبِيَّةِ قَطْرُ الْخَارِ بِمَقْدَرِ دَوْرَةٍ
 وَجُوزُوا الصَّحِيحُ عَلَى الَّذِينَ لَدَى كَالَّذِينَ فِي الْقُرْصِ وَفِي الْإِلْكَافِ
 عَلَى سِيَوَاوَاكِهِ فِي الْمُخْشَدَرِ إِذَا وَضَعَا الْعَيْنَ مَا نَ غَسِيرُهُ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّوْحَةُ فِيهَا الصَّوْرُ كَانَ ثَوَافِقُ بَعْلَةِ الرَّبِّ
 قَدْ بَيَّنَّتْ أَحْكَامُهَا الْمُخْتَارَ فِيمَنْهُ لِلْبَعْضِ الْمَذْرُوعُ
 بَعْضُ بَعْضٍ أَوْ لِمَالِكَ تَبَاعٍ إِنْ وَهَبْتَ مِنْهُ بِالْفَرْقِ الصَّحِيحُ
 سَبْقُ خِصَامِ بِلْدَانٍ يُنْفَقُ لَا لَمْ يَنْوِيَا بَيْعًا بِهِ فَلْيُحْتَشَدَا
 قَدْ فَارَقَ الْبَيْعُ عَلَى التَّخْيِصِ إِذْ مَعَ لَا مِنْ مَالِ ذِي الْكِرَابَةِ
 مَعْلُومَةٌ مَخْبِئَةٌ مِنَ الْبَعْرِ بِأَلْمَالِ مِنْ لَمَيْنِ كَالْبِ الْعِنْدَا
 عَمْرُ الْبَيْنِ بِبَعْضِ بَيْنِ رُغْمِ بِحُوزِ أَنْ يَغْنَمَ مِنْ عَمْرِ الْمُخْتَدِكِ
 وَالْمَقْدَرُ وَالْخَلْعُ بِالْإِخْلَافِ وَفَرْعُهُ الْمُنْتَاجُ مَا لَخَّرَ
 نَانَعَلَسَ الْمَعْنَى بِهِ فِي سَسِيرَةٍ وَكَبِيرٌ قَدْ لَيْسَهُمْ وَافْتِخَارٌ بِكُؤَابِ
 فَالشَّرْحُ قَبَضٌ عَمْرٍو مِنْ تَرْتَبَا

في مجلس لا نفس ثقيين العوض
وبسواه باطل ونبيه لا
وان تخالف بعلة السرياً
تعيته في مجلس عمو منه
وهو يفيض الدين ايذا ان صدر
وجوزوا ابداً بلفظ المشع
واشترط القبول فيه الا لثراً
ومويزي الخلول والتاجيل
لكنه ان عجل المسؤلاً
من مائة بغير تاجيل على
من نصيبها وعلى نصف المائة
والصالح عما صح بالملك
ونوعه الثاني على انذار
وساكت كمنكر فان اشد
وان مضى المشع على انكاره
يتبعضه على الاصح يبعث كل
ورد ما يوجد فيه ظاهراً

في العقد في الاصح الذي عذر
يشترط تعيب بين بعقد او لا
وعوض المذكور دين وجباً
ان كان ديناً قبضه لم تغيره
باللفظ او لفظاً ايذاً بغير
من بعض ثنيه على الاصح
لانهم للفظ قد نظروا
يلحق مثله بلا تفصيل
في الاداء او اذا تعيلاً
خمس من التاجيل ايذاً او لا
وعكسها لفقوبه لم يثبت
وعكسها فمضى واشتتتت
جرك على تخالف الاقترار
وتعد انكر فالصالح اشتتتت
لا تثبت الصفة في اقتراره
وعن سواها العكس فنه يثقل
حتماً وباطناً يكون ظاهراً

اذ ليس

اذ ليس فيه اثبتتتت
وقواضيا كن على الاثر النبي
ولفظ ملكي فقط اقترار
كالبيع والتملك والهبات
وقسمه الثالث بين المدعي
كقوله وكلني الذي علمته
ثم موثقتروا انا اصالح
وان لنفسه فقط صالح في
وان يثقل انكر وهو مبطل
ما بين قادر على اشتراع
فصل يجوز في البنا تصحيح
وما لكوا فقنا والحسن في
لا الصالح بالمال وامد اليك
عن اتخيد وحالهم واليه في
ان بضع الميراث في مائة
وان تكون قدم العباس
والشرط في الساباط قطعاً واجماً

وظاهر القياس منه لمشع
ذكرت ذا الاقترار لم تثبت
خزماً وغيرها بالحق شار
وسؤل ابراهيم بن ابي
واجنبت قد جرى فيما ادعي
دعواك من الصالح باقترار لثبه
فصلحه على الاصح صالح
ما تدر صفته فتيه اصطنع
هو لم يقصوب به قد فصلوا
وعيره والفرع ذو سراج
من نافذ لمشع اذ لا جناح
واحد باذن سلطان عيني
فصية العباس في الميراث
واقسم الفاروق للعلم السني
معتداً عليه في امسكانه
من كنف الفاروق نالوا التراس
ان لا يصير احداً عند الترواح

حج

ليس لك الماشي اذ انتصب
 ولقوا فيل من الحمير
 من هو دج وحش المظلة
 وشرطه عدم تأثير الظلام
 واشترط ان يخرج بويه الارض
 وضغطوا قولته لما نهها
 واجاز لا يمنة من مثاله
 متعدي الاشواق اذ لا ينقطع
 والفرق ان الارض لا خيا
 وحكمة فيسرع على الذي وقت
 ومنعوا في سكة مستدكة
 ومن جناح يضل الذي يبرر
 كابها الابواب ليست تفتح
 واهله من باب داره اليه
 وحق ذلك في لدا رره
 فغيرهم من فتح باب لم تمنع
 وجاز منى بلا مشورة

موقوفه

والانوار

والافقة المنع وكجربان في
 والفرق بينة وبين الاثنية
 وما يصغر من يتاد كسة
 ووضعه كمين بين الدار
 ومن له باب اليه ففسح
 للشركا منعة الا اقرب
 بعدت البير والمسيح لا
 ومن له دار ان كل منما
 وقيل لا وموضع الوحي من ما
 قال ابو الطيب منة ذات افاف
 وحيث المنع فالمصالحه
 وهي اجارة اذ انا قنت
 ونقل ميزاب كفتح الباب في
 وجاز في قوة ومسا برز
 والجدر بين المالكين ان فرض
 موضع جدعه عليه في الجدر
 ليقول اركى المرسلين لا ضرر

فتح لصوحت شبالك اني
 ان لمنع ذا خضوم داينيه
 ونحر ما خطر ببل سكة
 والعين جاز لا امت دار
 ابعد عن راس لغير مفتحة
 وان لم يسد اولا في المذهب
 بين كل منعا سابقا ناحيا
 لجهة نفع ما بينه وبينها
 لم يقصد اشباع ملك علما
 لكنه عندي يجوز له الوقوف
 عنه بمال في الاصل صالحه
 اولا فخصه مشاعا ائدت
 جميع ما مضي بالوقوف
 منها لميزاب فعمه خسر
 لواحد مغيرة لا يغتر من
 اذ صدر الجار عقابه شديد
 ولا لجل ما با كراهه صدر

للاقرب

وخصه في وعده حجة الوداع
وفي القدر قد اجاز وضعه
وسرطة انتفا حجة البه
ولا يزد الجاز في ارتقاعه
ونترك ان يبنى فيه ارجا
وعكس الامام دار وافتقه
ووضع سبابا على المفتاح
في الجدي بالرضى بالاعوت
قبل البناء ولذا على الاصح
واذ لخطاها هاتين الرضوع
ليس له على الاصح ان يضع
ما كان سبابا قد ابتناه
وللفقيه قاهنا توسط
اذ قال حيث علق الاختسابا
لا منه في عارة الحسد ار
وان يبن غير تلك الالكه
وحيث كان الشايط الجذوع

بغير حبيب النفس المسنوع وداع
للجار والحديث الفنى منع
من مالك لوضع جذعه عليه
ونفى صدر الحذر بانتفاعه
وقد جلدك غير حذر اذ رجلا
عليه في التهمة الموافقة
بالامتناع لا مستناع قابل
عارية يدرج فيها ذوالقصر
من بعده وان باذن ما نصح
تسقطت عن حذره بعض الجذوع
الاباذين ولذا اذا وصح
بنقصه الشايط لا سبوا
به جميع ما مضى بنضبط
صاحبها او حشر الحسد ابا
والامتناع في سبواه حباري
فالاذن مشروط بالافى اله
نقى الاصح عودها ممثوع

الانذار

وان

الاباذين في سبوا ما عيشه
وفيه لا يعلم كيف الانبساط
وبالرجوع شقيد الخيرة
او قلعه وغرم ارض انضبط
وسوف ياتي في كتاب العارة
وفي الرضا بوضوحها او البنا
واخذها مع وجوب وضعها
قال العقبة وعلى الخلافتها
من اثم مدجوزوا ان يجعله
وحجازا عاقهم ان يؤجره
وقوله بعنك اى حق البنا
فهو على الصلح عقد قد جمع
منع نقصه فان منه هدم
او لسواه فيعيد المشرى
وان اراد صاحب الخدع بناء
لمن له الجذر هذان المنفعة
او موضع الخدع اذا ما وهبا

منها وحيلة ثابت قد عيشه
ان لتعاد بتقدم بدا
بين البقا باجرة محصورة
وقيل بل طلب اجرة فقط
ناقض عنه فروع عاربه
باجرة يجوز لا ما عيشا
ممنوع لواجبات شرعها
يورد ما يترزى عند اهلها
تعليم مفروض ولز شتكله
راس البنا بايت لفتك اجرة
او راس حذر لبنا ببيتا
شئوب اجارة وبيع اجمع
ثم اعيد بعدة بالمهمس دم
وخصه على البنا لم الجبر
لكن يعيد فوته الذك ابتناء
اذ عقدة بهدمه لن ترفوع
يلزم مع حليته وان اسبا

وشروطه بيان قدر الموضع
 وصفة البناء والكيفية
 والاذن في المتاع على الأرض الكيفية
 وقيل بل بالشمل في الممتد
 والسفل والعلو حيث يرضى
 لتواجد منها العلو قد حصل
 اجازة الكهول الا الممتد
 وجوز وابعه علو السدار
 ومنع الشريك من وضع الجذوع
 قالوا ولا يعجز عنه ويتدا
 وسد هامن قايح طامنا منعه
 وضع حجاره على فية انكروا
 وحار الحذر ان وحار الجدار ان تستند
 ان يستند وان يكن ماله قد منعه
 والنزم الشريك بالعمارة
 لصاحب المرشد والفترا الى
 وابن الصلاح ومجلى وآرضنا
 لحولا وعرضنا سمك اذرب
 للشفقة والحايك المطوية
 فيه بقدر الموضع المتخصص
 بسبب اختلاف طوالمسلة
 لا تثبت ثم انقسمت بالرضا
 والاخر السفل بملكه اقل
 والجيز لا يدخل في المقامين
 بسفلها واكلف منه جاري
 ونحوه لغير اذن او تصنع
 وفي كوة بدونه اعند
 الا اذن من شريكه ممنوع
 ممنوع لكن له منع الهبوط
 وما استغنى ضرره ان يستند
 على الاصح والنوادي تبعه
 على التقيد من راي اجبار
 وصاحب الشملك فولا جلال
 ذلك جمع في زمان قد مضى

منه

ومثله في الأرض والزرع
 وما لك واحد قد ذهب
 والحنفي قال ان تصرفوا
 وشروطه ان يلك الممان
 وان يكون مثله لا ينقسم
 وحيث لا اجبار لكل منه الشريك
 في الرخصة الحزم بان حاله
 ومع خصمه وذا الحكم عجب
 والشرح للامام استند الخلاف
 وخالف التهذيب والحنفي ان
 فان اراد ان يعيد ما اذبح
 ويجعل المقارم ملك الشريك
 وخصمه ان قال لست انتقصه
 فبيته لا تحتمل الاحباب
 وهو على القدم ذو الاستزام
 ولو تعاونا على الاعساده
 ثبات ما انت وحيث قيد
 حيث ان لغرض مستدوع
 اليه حيث لصلح طلب
 في التميز والباير عليه تجب
 بحلل بانعدام ما قد فيه كان
 كذا ابن داود بهذا امر شمس
 يمنع دائما سبيله اربك
 يد لك التخصر بعد ما صبه
 اذ هو غصب فيه رد ما وجب
 وهو الذي عن منعه من الخلاف
 تجب له الذي ينسب حسن
 بالية لنفسه لم يمنع
 يعليه ما اراد من ثبات
 واعترم الحصة ما ينقصه
 على الذين لم يروا احبابه
 ومثله ياتيك من احكام
 بنقصه فالقصة المقادير
 تفاوت الملك شرط فسد

ولو أعاد شخص الذي أنهدم
بحوزان جعلت الزيادة
وقال فيه الرافعي لسم لا
للخير جزم منه في الحال وقد
تدنى الصلح على التام
بحوز مطلقا فان تقدرت
أولا فيقته الأوجه المقارنه
ثم المراد منه اجرا المتكدر
عن ثوب أو أئنة في الاستشهاد
ببيان مريض يفتقر المحرك
واغتفر وأجالة المقداري
اذ كان لا يعوض فالسواقي
ومناجيري الماء الجسوار
والفصن في هوا غير نامره
فان أبا المالك ان يفعل ذا
وعنه لو ما كده بأخرة
بان ثري لجذره مستشبهه

بشروط أن يزداد غير ما التعدم
قبل بنائه الذي قد زاد
يكون بالوضع حيث جزمه
وافق ذال الحقيقة في الذي اعتقد
لحصول من ثلج ومن اجبر إماما
مدته فهي جان جزمه
في بيع حق لبناء علمه
وتحوله لا ما عن العسل فطر
والسوط من الشح بثلث الصرور
وما البه ينهي إذ اجبري
في الأرض من ذكته بالاشجار
بالطوار والعرض وقد يركب
إجارة الحشوش للبراز
بالبلان اقلنة أو نكسره
من ثاله من انتشاره الأذي
لمنع ما لم تزد المضرة
وهي بالارطوبه مفتشده

بما لا يجار

الاش

وتقطع الأغصان حيث ضربت
ثمثة بين مناجين فصل
فيه منازع فلا يسرح
ولا مكتوب على الحيدار
بل لما يقضى له بالانقضاء
فالوصل لا يكون من الزوايا
وتكونا له زحان
وحيث غمرنا بها قد انفصل
فيهما الحكم انتم المبيت
وتخلف في عدم التبيان
ثم هذا من القول في حكم
بالمالك الخالف في جميعه
للخلاف المددود حيث خلعت
والشقق بين ما على وما أسفل
لما مضى في الجدر لكن يبتظر
بعد الغلو فيكون للمسا
وان تنازعنا جدارا عرصه

إذ في الطريق النافذ استقرت
جدر ومين المالكين قد حصل
بوضع جديعه ونفس ربح
ولا يوصف الطوب والأخيار
في العرف لا يستببه له اتصال
والأرج المعقود واثنايا
ان عن حد وثقا انشفي الاموات
او عن بناء الرخاين ما انفصل
لاصفة الأئنة المبيت
فبيد أالسابق بالاثم ان
بالاشترالك والجميع حكموا
حانكوا الخضم أو رجوعه
ومنيه باليمن ليس تلتحق
وطر واحد ملكه اجتمعت
أمكن الحدوث مما تظروا
أولا فلا شغل حقا بينهما
لواحد موت بهذا حجة

بما لا يجار

كذلك القلوج حيث سفلت
 وان يكن بعرضية فيها
 ان تعبت الدلور بالثقبين
خاتمة في ملك شخص شجر
 في ارض غيره انو حنيفه
 وعندنا لما لك الاشجار وذا
باب احواله ارض من ماله
 ولحقها من ذال نوع اشتقاق
 وهي غيا احوال السريرتال
 وفي احوال استنبان العلم
 والامر به احمد قد اوجب
 ولستج الاشنان فيه اصبوب
 والمطامع تلو ايره كبر
 وهي على الاصح بيع ديت
 عليها وديتها بقتدر
 وقيل باعين دين باعها
 وينظر الخلاف في حق الحال

اولم يكن دين ولكن ارضت
 والمنع من الاصح مرجه الحيار
 في ثمن المبيع بما حال به
 وشترط ركن وكذا صدقها
 وقيل قبله من سلم اصابه
 ومنه ان حال من ذي الحال
 وذاك لا يفر من الا في التلذذ
 او جهل الحال حال من عدا
 لم شترط البسار لما ان عقد
 واحد الكف من حين كحل
 فيه جواز ان يحل والسده
واشترطوا الى حقه احواله
 لا من عليه في الاصح الا
 فمن لم يما الصيفه ركن منما
 كذا ثبوت دينه مع اللزوم
 وان يبع عنه ان يستبد لا
 وذي تقويم ومثلي ومسا

به على الخلاف ايضا ان نص
 بالشرط واختلف بخص الاختيار
 كذا عليه في الحيار المشتبه
 اذ ان ثبوت وكيفية كالا
 لذلك النجوم للكتاب
 سابع بحق واجب في الحال
 بعد وجوب وتلك سادس
 خصمالة ولم يكن مقتضى
 ثل هذا اذ خلاف لعنف
 له على اجتهه دين نعمتوا
 على اجتهه وعليه عا يده
 ركن المحيل والذي احس له
 من ضامن حيث بها اشتقلا
 بمل ومثف باشتقاق ثلها
 او اصله وعلم قدر مسابروم
 قزال دين سيلم وقيل لا
 في زمن الحيار قد حكمتها

وهو على ما ينبغي نفسه
 وتشرطها العلم بما يقال به
 قد راو وصفًا كصفات السليم
 ومن صحتها وفي المستشير
 وقيل اذ منعه هذا المحال جاز
 على سوا او بعيد الاحل
 وهذا المثال ستره منقلب
 لطيفة تضامنا بينهما
 فان احوال واحد ما يتة
 وان بها المالك غيره احوال
 من ضمائه قد خلصا
 وفيه من اثباتها وجهان
 رعلة المنة اختلافاً تطير
 اما اذا قال له خذ نصفهما
 وان على الواحد منهما اثنتان
 او احدى الحفمن قد احسالة
 كما العزيز في القان فتدرو

بنحوه تنبكل دون علسيه
 وما عليه حصلت بسببه
 مع مساواة الجينر ما سببه
 راجل وعكسه في الاحكام
 فمؤهل وذي الكسيرة احبار
 على القريب دون عكسها اجفل
 من رومية فاقضيه اذا قلب
 ومنهنا مائة عليهم
 على سواه بريا من جملته
 فباخذ النصفين منها المحال
 او واحد منهما فقط لن يخلص
 ليس ستره قد غزا الشيطان
قلت وذا رأى الامام الطائي
 ذكرت من طبع منهن
 حواله هي لتفهم ثبوت
 يمتن في القان لا محسالة
 والبارز عكس هذا سطر

لها

لا نه من صفية الاموال
قلت وقول الرافع المعبر
 وانقال الحق عن الذي احوال
 فيمنع الرجوع بالمتعد
 وقال بالرجوع في الشان
 وعن اماميه له ان يرجع
 وقوله مستند الى الشر
 فاجها بالافلاسر عند عقده
 رلوا قال المشتري بتمينه
 فالاحقر البطلان اما البائع
 بتمين ووجد الردف
 وبالصدق ان احوال اتفق
 لم يمتنع على الاصح فالصدق
خاتمة على سوا احسالة
 قد كان حراً اذ ان يقيمه
 لذلك في وجود حال الاثاق
 ولها ان كذب المحال ربه

وهو كمال الارث والاحسالة
 والرومن القان فما يغتبر
 يعقد ما من عليه ذا المحسالة
 بخير او بفلسر المستشير
 محمد بن الحسن الشيباني
 بغليس من الجفيل يدعي
 من قول عثمان وضعفه اشهر
 على الاصح من روه
 فرددت العين بتمينه
 اذا احوال من له الشبايع
 يتخلله وفرقة لن يثبت
 بضمه الرجوع في مضمنا
 اثبت من سواه حق لا شقاق
 بتمين لعنده والحسالة
 فنفسد احواله المبيته
 فيه على شقاق حاله اليومان
 وعدم تبيينه بسببه

بمخلفا فيه لنفسي عليه
ومن رجوع المشتري جحان
ومن عليه الحق حيث قال
فما يلحقنا من أروكالة
فمن عليه حقه إذا اختلف
من عكسه فاكث منه للمحال
باب الضمان حده التوثيق
ولفظه اشترى من تضمن
ومن بضم ذمته وشد حده
في الضمان الثور أو القدر
أن الضمان بدو سلامة
وأن تزد نصيحة توثيق
والأصل فيه ما رواه الأربعة
في رفع ما روى أبو أمامة
ومن الضمان أبو قتيبة
صلاة من لم يسترد دعوته
وفي الوسيطة والقدر لعل

بلغ

وما خذ المال بغير علمه
في المطلب الرجوع ذور حكان
انت وكبدت بغير الامس وال
يقدر احدث قال بل حواله
مصدق ومنها اذا اختلفت
وصديق الثاني اذا اختلفت
بذمة واليمن عينا وتقسوا
ضمنته ضمنه لم يضمن
أراد مقننه ويعض رده
فيه بقول الشافعي هتدي
رشد العدامة العكسامة
أنظر ضمنك إذا يوفى تكتيب
وأخذ الزمدي شبعه
البال بالغر من الزعامة
تخل الميت إذا فساد
وبردت مدته دين جلدته
قد قال بردت وذاوهم جيلي

المر

وبعد المنع من الصلاة زالك
كان يقضي دينه وجوباً
وبعد على الله الزمان
والناظرين ذمة المدين
فيما لم يكن مقبوضاً
رأه الضمان في الجاه كفت
وموجب بائع العلم
تخويل رخص وكفيل
وصاحب الكاوير الكبير قد فسد
ضابط الضمان انقسام شاق
وهو المبيع قبل قبضه وأنتما
والعشم والمشتام والعوارك
تالف ما اصدق قبل قبضه
ورابع ربح فيه عطف رده
في امية من قلعة إذا فقت
وشروطه أمانة الشريعة
بغير اذن سيده فيه ورجح

ثم بجاد يوثقه لبيست نزال
وتيلان دفعة منذوباً
وجحان من الدين لتقليب الأمان
إذا اعطى سبب لعله به استبد
إذا لم يكن مقبوضاً ففوت
على مباحث لهما غير فقت
تلك فيه شرعاً علمياً
مع صير وزعم وحسب
كلا على ما خصه ما اختلف
أولها ضمان عبدي بائعاً
للبيد بائعاً فتم قسم سماً
وتيلان أيضاً على المشتار
من مدة مهور مثل فقصه
مثاله على تبة وقصده
به وكل كسر ربح شرحت
في الضمان المختار ان لم يمشح
يأذنه والغرم من الكسب انصح

اوفى الذي عتيبه أولا في
 ومثون النواحي فيما اكتسبه
 واشتغل القرون به على الحقيقة
 ورجع التوكل كما اذا
 ومن المذنبين هدايتهم من
 وذات الاستغفار لا دور المتقين
 من ثلث وقد تدور المسئلة
 ورث تسعين ولا يصل
 فلقم المائتين احدا
 ويعظم الوارث مائة
 اليه من ذي الارث المضمون له
 على الاصح ولذا امن وكل
 امار صناعه وقبوله من لا
 ولا من المضمون عنه قطعا
 ومولدا الجور بالمشقة
 وحتموا القنوت المضمون به
 كنعان القيد فما يجب

في هذا الحديث
 ما هو المشقة
 في قوله
 لا يصل
 في قوله
 لا يصل
 في قوله
 لا يصل

الحق

لثمن الذي بيعه وقتيل
 ربح ما لذك من الذهب
 من بعد ثمن من ربحه
 وموضان ثمن المشتري
 او عتيبه او ثمنه لصحته
 ومثله من ثمن ارماس
والشرط فيه حقة المردوم
 ومدة الكفاية فيها الثمن
 واكتمل من اكد مثل الرمن به
 ومن الجدي لونه قد علم
والضمان وقد شرط رابع
 ان يملك ما يملك المشرع
 ويملك الا برأعما وصفه
 على الجدي والقدم محقه
 جانب التملك والاشقاق
 ورجح العينة في مكان
 وقال في زوايد الوجبة لا
 الروضه

واذا اجرى سببه مع البقيع
 وموضان العقدة المرتب
 والشرط علمه بقتل او لا
 ان ظهر استحقاق ما به اشترى
 ولم يطالبه بغير جهه
 ان جيف منه ثوب وضيافه
 وينتقل الثمن للخب وم
 فيما رآه الا لثمن بغير
 قد حكي من سائر في سبب
 قد رآه وصفا فانما انهم
 افاذه الحجة وهو سافر
 به من الحد كقديت مشع
 بجعله عينا او قدرا او ممتا
 وما خذ القولين فيما ربحه
 منظر القدم لا حسب
 من قبل القدم في الضمان حيث كان
 يطلق حرجا من على السوا

فيما رآه
 فاسخى

وليس محتاجا الى القبول في
 نعم بفتح في الجديد والعهد لم
 ومن الاصح جوزوا ان يضمنوا
 وقوله من ذمهم لعشره
 صح على الاصح من متولين
 وفي الاصح ضامن لنفسه
 ومولاهما بينهما شرايته
 امتازاة المال فهي عمت
 فاذا نه عند الاداء عتبر
 وفي ضمانه لم يبرر ولا
 وان بالحق فيمنافى الاشهاد
 فصل على المذهب مع المنتهي
 واصلها ما فعل ابن مسعود
 في ثلثه بعض بن حبيب
 لما استشار فيه القصاب
 وحزرا بن ولد التواحي
 فان كان بذات من علمه كثر
 عليها واكلف في الباقي تغير
 من ابل لدية كيف يدم
 ومن القدم صح قطعنا عندنا
 ضمنت مالك عند من شرة
 وعبر المذبح بالوجهين
 والفرع في الاقرار بغير روعة
 واذا اذاما لتناهي واجبه
 عليه في الاصح ايضا عتبر
 ثم ضمان الشيخ ايضا عتبر
 رجوعه بالتصديق في عتبه
 كل ما اقبض ضامن فاذا كسر
 لبدن كفالة الوجه سببي
 في خبر في التيه في موحشود
 في نصرة طويلة لطيفة
 وكفل التواحي له ائتمنا
 في قولك كفى الساحة
 لم يشترط علم بقدر البعدين

لكنه

بشرط

لكنه بشرط كون المال فيه
 والمذهب الصفة ان تعلقت
 به حقوق قدوة او القصاص
 ومذهب الامام والحجة من
 بطلب الحق اذ يجب
 كبدن الفضل والمعين
 وهي بذات ذي كسبون والقبيل
 وغائب بل ذنبه وبشتم
 لم يذم اني بطلب لم تحسب
 ومحت بعتت لم تحسب
 واذا شركنا اذنه فليعتبر
 وبيع الكفيل بالشليم
 كفتل وان يسلم
 وليس يكون سائكا اذا خصه
 والاجن عنه حيث سلمه
 ولا رجوع اذ الجفيل ما عتقل
 وحظرة المعلوم منه يلزمه
 قد صح احصائه لمقتضيه
 يد اية من لا دور علقته
 لا من جود زنا بالاختصاص
 يذاته مجلس علم يلزم
 صحت به كفالة كفا سبي
 بالجرعة ومن لذا انعت
 صحيحة بالاذن مشن نصبا
 احضار من شوق غدا المنتهي
 لانه الزام ما لا يسلم
 قتل الشريك ان اقيموا تعبيره
 من التولي هكذا السبع اعنت
 مان تسليم اذ المنع في
 عن حقة الكفيل من سلمه
 وفيه كفيق بطول ونظر
 يبر ان غرمة قد علم
 وضيقوا الجوز كذا الاعين
 احضاره ولو كان بقسومه

عدوي

كما يؤدى ذنبه اذا حبس
 وحضر من يد ارحم الحق
 ومدة الذهاب والاياب
 وتعد ما الخبث ان لم يات به
 وحيث مات خصه اراحت
 ويلزم الاخصار قبل الدفنه
 وبعد دفن لا يطالب التعيين
 ومطلت ان شترك الفترامه
 ومطلت بشرط ان يغفره
 وانها دون رضى المقول لا
 فصل ضمان المال والكفالة
 على التزام تضمنت ديتا
 او اناذوا تحمل للدين او
 انازيم وهو من العتق ان
 اذ روجه او جسد او نفسه
 والعصوفية اوجه التماس
 قطعاً كراسيه وقلب وليد
 لغيره من موضع لم يكتسب
 وعشر المسمي للذي استحق
 ثمها الكفيل بالانجاب
 وقيل الا في الكفيل المشتبه
 من غير عذر منقضى الذي وجب
 لطلب الا شفا من ذي المسئله
 يدسه على الجديد والعقيد
 بالموت او بعد السكلامه
 بالموت او بفوت ان يسلمه
 نفع واخذت بقا لنهم لا
 شريك بالفظاه دلاله
 على ديان والقرضه لسكا
 به تغلث وفي الباب رواد
 وكل ما دلت على الاثبات
 على كفاية بشوع جنس
 يصح ان اعمده حادتها
 وذا اختيار البعوي واعتمده

ورابع مع ما عساه بربه
 واختاره الفاعل مثل الرقبه
 ووجهه كبدن عند الامام
 وحديثه الشايح بالنصف كما
 وذا ان من التنبيه مع غيرها
 وقوله ادمع او اردده
 ومعها المطلب مال ينفق
 وايد الشيكلى ما ادعى
 وضحي بالخط والاستان
 وبكفاية مقصده اقترن
 ويتصل العقد ان ان تعلقا
 وابطلوا الكفالة المؤقته
 وحاز ان تجزها ثم اشتروا
 ومن جواز وثوق الامام
 ومن الاصح مع ان بعض ما
 ويثبت التناجيل للفرع فقط
 وحاز ان يضمن ما ناجح لا
 عن غلظه على خلاف سببه
 والراس لا سيواها اذا عتبه
 وعند غيره كعضه تمام
 لا عيشه بعدة خلف انما
 ضمانه بالا عتبه من علم
 وعده بلا مرسية سرده
 نقيضه وان بغيرها لغو
 اذ حكم الكاوى هنا اقتضاه
 ان اهتمت من فاقده العباره
 بالشرط من الاصح لان الحلفا
 وماله بها اجل وقد اقتضاه
 تاخير اخصار لو ثبت مشروط
 وجعل الوسيط داو فكا بترام
 حل موخلة لوقت علم
 قال الامام ما تقاتهم سعة
 معجلا والدين ما تعجلا

وحد

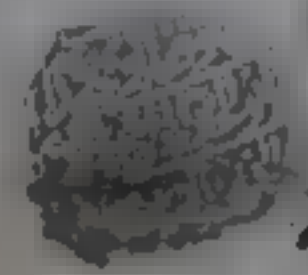
ومن أراد المشاقق منها
وقيل لا يقال الضامن ما
وعن أبي ثور روى عنه مسند
في طلبه فمن سواه ينقطع
ولا يصح عقدها ان شئنا
وقيل صحت ثم في البطلان
وبراءة الأصل خلصا
ومن لا اشتراك في الموقوف
ويكفي القيل مستحق
من ايرت او يبرر فانكحه
ووارث الضامن من حيث غيره
والضامن الماذون اذ يكالبه
ودونه الاصح منع كلبه
قال ولا يحبس وان حبس
وحكم ايرت الضامن المعائن
كذا احياه هاهنا الشبهات
والاشبهوي كذا انك غلبه
لما لقه اذ حقه عليهم
لم تجز الاصل عما استرنا
وابن جبر بر مال من به اثبت
وشد ودمه فبما قطع
براة الأصل ما أمست رطا
للسطر ان يدا وجهه ان
وعليه اضليها ان خلصا
او خبا جل عليه منها
بعوت اضليه لياخذ حقه
وقيل لا يبرر منه ليس له
قبل خلوا وفيه لن لغز
للأصل بالاص منه كالسبه
وعدم التبرير من طلبة
وان يبرر عنه بدعي من طلبة
للاذن حكمه وقعه المتبئين
واحكمه من اى البيان
وفي المهمات هناك رقت

ان قوله
وحيات

اجز

وحيث ذمير ضمير
ثم صالحا على من
علي الاصح فيهما والستشروع لهم
وحيث الاك ضامن فانتهبه
لانه عاذا اليه المسالك
يل كلب المالك من الاصل
ويبرر الضامن حيث ما ضمن
اولا فلا وفي ضمائه فقط
ونفيه بعد الضمان ملغى
وبعد قبل ضمائه رجوع
يرجع في المثل بالمثل وفي
ويرجع الدافع بالمثل في
وان يبرر بعد التوب
يرجع والرجوع بالذي ضمن
ومن يدعي غيره مستبرع
واحكم في تكرر المسدود
ان يلزم الاقل ما دفعه

مالا على الذي استلزم امر
ابراؤة الرجوع ينتفي
ينقطع بتفصيها فبما الم
له الرجوع لصداق وهبه
فجعله لافعه محال
في حاله لا تنصل
بأذنه ومن اذنيه اذن
يرجع دون عكسه اذ انضبط
ومع اذن عقده نذ العا
عنه اذ به وحيث بالمال يرجع
سواء بالمثل مسودة لغير
متسيرة الشك بالمثل
ضمنت وجكان اختيارا منها
عند التوارى لا الاقل اذ امن
عليه لا يرجع متى يسور
يسبب الا نوارى الرجوع
وقيل اخر المؤدى نفقه



وقال يا اولي النعمة غسل
 ويرجع الذي يشركه ذنبه
 وقيل لا وقيل حيث من اذن
 والفرق بينهما وبين من غسل
 ما اذن ما اليك في العلم
 وصلى به غير جسد دينه
 وانما يرجع من عند الاول
 ارجلا وامر ان لا يكون
 ويستوي شهادة اذا ذنبه
 ان كذب الاصيل او صدقه
 وهو مقتضى ما لم يؤمر
 فلا رجوع في خلاف الاثر به
 اما اذا صدقه المضمون له
 ففيه ما من له قلب الرجوع فيه
 ومات شاهداً في الخصم اعتمد
 فخافه مستترين اشتركا
 كل من الاخر بالعمد لان

التي

القديم

واذا اشتركا التزام غير ثمة
 كذا اتممت لعبد من شركه
 فبعضهم يكرهه فمما مضى
 وكان من حشيتة من الرفعة
 من بيعه مسلماً الاثمة
 واخذها من هاهنا صريح
 وان مما من غير شركه ضمناً
 وقال اذيت غير الضمان
 فالقول في المدفوع قول دافعه
 وما لذي الضمان والنفال
 ولا خيار الشرط والضمان
 وشركة الخيار للمضمون له
 ويحمل البيع بالافترار
 كذلك التاجيل للامتنان
 واذا ما طوت اللحم والشرير
 ومن جوارها لذل العثمان
 كتاب احكام خصم الشرطه

ومن القدم حله الممنوع
 مثال الذي هنا على الغير اشترط
 وبعضهم بالقطع من الما من قصي
 يمنع سمساراً خاف رذعه
 لزوم غير لازم قدسسته
 ونقلها النفس به نص صريح
 مع ثبات اذي الذي لغيت
 فقال بل من حصه الاثان
 وليس كمن احكم من تراجمه
 خيار مجلسين بل قاله
 بشرطه سبيله البطلان
 ليس ضرر ودان تبطله
 للعقد بالفاسد من ضمان
 بالبيع وهو العبد للرفه
 والمهرجات بل لا يجوز
 وحان من الكاوي لا ربحان
 والشون من انواعها المشتركة

تقول والنصح ذان اشتراك
 ومنه شينها ونسرها
 شركة اشركه اشتركتنا
 وفي الحديث قال رب العزة
 اخبرني من من الشريك اذا
 عند اورد اورد لفظه ورد
 وزيد ابن ارقم مع السدا
 وابن ابي السائب مع خير البشر
 فان شريك لا يبدل ابد
 من شريك الغصب لا من الشريك
 عند اورد اورد واحكام صح
 واسم ابن السائب صبي وابوه
 وعقد فاحل بوضف الاجتماع
 وهو لالا امام والعقد الى
 بل هو تركيل على الحقيقة
 وشريعا استقر الزوجين
 بالحفظ او اصله لا قد ورد

وتبين

وشركة لثمة ملكي حكا
 حل امره ليس ومن اجتهادها
 شركاءها عن اجتماع يكتسب
 وهو عن الشريك مدته
 فان شريكها فتيها
 وحالها والدار فكن لا يورد
 تشاركا وفي التشاركي يترك
 فان شريكه وفي خير البشر
 ولا يشاركي في بيعه عفتها
 فلو اجماع وسواء فسدوا
 والنساي وابن يزيد انا نفع
 عايد هله التقات نسيم
 بالنسب والسنة ثم الاستماع
 ليست حقيقة من عقود المال
 وسينين بعد هذا الحقيقة
 على شيوعه لذي حمتاين
 والتشع لا عيان لا لا يورد

المقصد

ومقصد الباب اشتراك المقصد
 انواعها بحسب المقاصد
 وشركة الوجوه والابدان
نصفه المقصود ان يشتركا
 والغرم والرجح عليها سببا
 والتشافي في ذك المعاملات
 فاسم القمار شرعا استحققت
 اما اللذان بالوجوه اشتركا
 فالصحة في علم له اشتهر
 يوم قد زنا والعز تر من متدر
 من القمار فتن وادركنا الاشر
ومنه ان يتناع ذو الوجه الفقير
 او يشتركا في المال الكثير
 وما يابدان غدت متصفا
 من الكسب بالتعد لا بالعمل
 واكثر من كلفا صحح ذلك
 وسلكا المنع والاصحاب

الرجح من محاز عقد يرد
اربعة شركة المقاصد
 وهذه تحق بالكلية
 ويجعل لا تسبها مشتركا
 خلق المال لتمامه جعلا
 ان لم تكن على العموم بالكلية
 ومن تغاوض الوجوه اشتركت
 وبيعة والرجح فيه استنويا
 فعن ابن النجيم زووفما اشتركا
 وابنت الكينيل ونصبت الوكرو
 وسابق الفسيرة اشهر الصور
 ويشتركا في المال الكثير
 ببيع خايم ونقل لهما
 لشركة الضيق والمخترفة
 مع اسواق واختلاف في ذك
 وما لا يوقها لم يبد
 والاحتساب لا اختلاف يادك

ومن أن داود قد أنزله
 وعندنا وجه كقول الحنفية
 ومنعوا على الخلاف أربعة
 رواية للحرب لثانيه الحبيب
 فالحاصل الملك لرب الأرض
 والغرم عند الأئمة المملوكة
 والرافعة في هذا الموضع
 فعامل القراض يستحق
 ومثلها مزايدة مع جمل
 ونجعا الحاصل منهم ولا
 ورجل ملك بيتا للسكرجي
 والبغل للثالث ثم السرايع
 وشركة العنان من مملوك
 يشترط لفظ الأذن في التجارة
 والأذن في المجرى فيما يشيع
 وليست تليق لفظة اشتراكنا
 وكل واحد وكل عن سواه
 منقطة في جملها لا يغيب
 والنفس ونفعه بتأويل حنف
 لواحد من الأرض ملك المنفعة
 والبذر للثاني وبزرع الأخير
 فيه باجرا لا غير نقض
 اشتق عنه صاحب التتمه
 عن القياس من عقود نفقة
 اجرة وهم به أحسن
 ليرخلين وشريك في العمل
 يجمع عقدها إذا ما نفع لا
 وسواء حجر قد صلا
 يعمل بالبحران مفاشيع
 صحت بلا خلاف ولا توقف
 من كل ما أشق من عبارة
 به وبالمستطيق فيها الأصح
 على الأصح لا يكون إذنت
 كل له ما عليه قد حواه

وفيها

ومنها أعلته التوقيف مع
 وقال في القدر بالاشارة
 اخذ عنه ابراهيم ما رواه
 ومات قبل الاربعين بالثنتين
 ويسوي المفقود للثنتين عقد
 لا اكلي والمشبوك والبيروني
 والعلم بالماليين عند عقد
 والخط لا تلحق اذا ما اخذ
 وجبلة الشراكة في العوض ما
 يدين كل من قومه
 وياذ تأمن لعقد في الثمن
 وابر سري قال ليس فصد
 ومن ذوات قيم قد حكموا
 وخالف الجور في حصة
 ويتسلك الشريك المعتمد
 فلا يبيع له نسبة ولا
 ولا يعين فاحش فان عقد

وقيل وخط مال الحبس
 من قد ما عقبت الأتباع
 والمنزلة والربيع علم
 بالخط في بغداد بعد المائتين
 وقيل كحضر بقصد ما عقت
 مغشوشها به الثوار في ثلثين
 لا يثنى الجهل به لبرده
 من الجلس اذن الوصف فيها وصفا
 الى الامام المنزلة ثلثين
 ببعض عمر من شريك علم
 ويسوي القيس به لا تكتفي
 للقبض لعقد عقدها اذا اراد
 بأن الاشترالك فيها تمنع
 واعتبر المشرك اذا اراد
 على تصرف بها بلا صدر
 بغير نقد فغير الذي يستل
 من حبيب الغير فخطا انعقد

من قد ما عقبت الأتباع
 المستحب الى الأتباع
 البسط الى شريك
 الفقه عن النزول
 واخذ عنه ابراهيم
 لبرده بعد مائة
 من ثلثين
 منها حصة

وفي نصيبه خلاف صفتيه
 وحيث أمضت أمة يتبقى فقد هـ
 إن سلم العاين وأما المودع
 والشقة المخلو والابصاع
 لم يلبسها وينعزك
 وانفسخت موت واحد فقط
 والرخ والكسرة ان قال القسمه
 تستدرياً في عمل أولي
 وكل واحد على الغير ربحه
 وتنفذ التصرفات منهم
 لم يبد الشريك بالامانة
 فنقول رده وعزم وتلف
 وان يكن سبب هلكه اختفى
 ومول من يده ذالمالك لبي
 ومن اقتسم ثناء وهذا صار لك
 والمشتري مصدق فيما اشترى
كتاب احكام الوكالة انما

والشقة

والشرع في مطلق الاقامة
 ووارثا الف والشرع معاً
 فهو اعتماد العبد والعجز على
 وقولنا نعم الوقيل حشيتنا
 ومنه من لا يملكنا
 وحكم هذا الباب قدما استقر
أما حديث الباري المرسى
 فقد رواه احمد والاربعه
 وابن ابي عمير في عمه
 ووطي الشعاع في تضر السوكة
 ومن يميل خذ كذا قد اكلت
 وعن ابي اودذ ابعتك
 والشيخ في المأمة قد حجه
 ومن الصالحين اذ يروا ارجحوه
 وفيها في ذى هذى استناب
 ويوجد الوكيل دعوى قصده
 اركانها الوكيل والموكل
 للغير من عمل من اقامه
 اما النوكل الذي قد سمعنا
 رازقه الوكيل قبل عرسه
 ابي حافظ لنا كفيك رثنا
 من امرنا رثنا الى انفسنا
 بالتمهت والاجماع في كل مقدر
 فعمل الناس عليه يرسى
 والبهيقي باضطراب رفته
 وقله المختار من العقد لا مثر
 لم ابورانه في العبد حكا
 لجابر وذي نصوص مطلقه
 الى ابن اسحاق انت فبينه
 وأخط عن قدر الفهم درجه
 وفي انفسه مثله قد فهموه
 ومن امور غير انفسنا
 فانه في عون معين ان تصد
 وصيغة بها اللزوم يملك

فالشروط في المؤكل التملك
ملك أو ولاية غير يكون
ولا من الشراء والمخدم في
لكن اذ اصبحت الوكالة
غير البيان النظر انه صحيح
وخصصوا البيع بما لم يقبل
وصيغة الاطلاق عند الرأى
وهاهنا الشك في العاقل منه
والشرح في وكاله النواهي قال
وخالف السبيل في الرأى
وهو لدا الاعمال والفتوى في
عنه ولاية النواهي قد بقي
وجوز التوقييل (في
وهو محبت فخلاته اكرود
فعن ابي حامد المتد لود
والبنديج قال واخرج جاني
والعاصيان كاله في ما تركاه

مما له التفويض فيه يملك
أو القبر ذال العقد قطع لا يكون
عقد النواهي فهو قطعاً منتزعي
قد اذنت لمن بكا الوكالة
وفي العز من علسه غير صريح
يعقده في زمن التحليل
شخصه لا ينتقل المسامحة
ولا بيع العقد اذ قبل امتنع
في تناوب الملمات يفتال
وخصص الجواز بالشك اذ
في موليته اذ يثبت في
وجه حبث من وليها الصلح في
من قابيل النواهي من فستاف
عن جلة المذهب فهو للمعتمد
بطلانه في المذهب المستمسور
وصاحب البيات والروايات
وفي النواهي الترانع وجها حكاة

وجه توكيل الولي مطلقا
وخصص الاجماع للمشروعه
في البيع والشراء او كالعقد
توكيل غير محتمر عنه ثابت
والعكس منه استثنى المحرم
وان اطلق العقد به او فتيده
او وكل الكلال من اخدم من
او وكل الاثنى تقيم رجلا
من اشترى البايع ان توكلا
لذلك التوكيل عنه في الطلاق
ولم يقصر طرف قد ختمنا
واستثنى المرد منه ومنه
ومن التوكيد صحة التفرغ
فيمنع المشاوب للعبارة
وخصص طردا منه توكيل الولي
وعلمه الاث قريبا من قبول
كذا السفينة وتوكيل قد كدر
من حق مولى لنفسه حقه
توكيل اعم من ذال البصيرة
وخصص من اعم من عموم طرد
وعا من الاخذ والكسيرة
توكيله اكلال في عقد قسري
ببعد حل ما تقي مقبلة
توكيله بعقده لا يثبت في
عنه بعقده ابقته او تركلا
من يقين المبيع عنه فست لا
ان صح الاور لا قبل الاعتيلاق
وحد فدي في الاصح فيهم
من ماله ومن سواه ماسميه
لنفسه بشرط في الذي اضمك
وقد مضت لمثله الاستارة
ذال الفسق من بيع لما الكفل ولي
عبد بالا اذن نواحي الكول
لمسليم ببيع مسلم مسند

وأمرأة التي تطلق غيرها
كذلك توكل في ذلك
وموسى يقول لعقود الأمم
لأنهم على القيى اعتمدوا
كالأذن في الدخول والهدية
لكن على الحقيقى بهذا العقل
ومع سوكى الرقيقى من النواح
وسنر طما وظل منه ان يكون
بمنع نبيه الحكمة بالايكلاف
وان يكون قايلا لحياته
لا في زكاته ورج واعتمسار
ودع اصحى وعقبة سما
لا العتق بالتعلق والامان
وصفة الاستهاد والاداء
ومنقوا التوكيل من ان ينفذ
ومول واليد له السيادة
فما عقد لها لغا في الررضة في

ومن نكاح اخيه من رها
أختاسه افايد ليسيل واضح
وجامعة أربعة قد علم
مقول البني في امور نقص
مع قرابين بها جليست
بالعلم واللام فيهما
على الامم دون اذنه الشرا
ملا موطا فيك سيبكون
بالسبع والكاليف والعشاق
من العبادات نفوا اشبابه
والوقف والتذرية وصف الايمان
وفي ولتمة وواجب الدم
والنذر والتذرية واللعان
وحكم الظهار والام
في مجلس الزبا ولن يعثر
ان انتهت عدتها للغايه
باب التلحاح في الحث في

امثلة

ومثل نوع من عبيدي من تركي
وزاد بعد ذلك اشتد الكا
جوابه التردد اذ فيها ذلك
وصحت من حقتين من ابتياع
كسليم اورمين او عقد سله
كالطحا والابرا والحواله
والاخذ بالشفقة والاحازه
وفي المساقاة وفي توليته
وكر من عقد الحثن ذمت
واجعل والابداع والوصايا
وفي خيار البيع والدعوى وفي
ومنع التوقيف حيزا في الحدود
رجاز في شتيقايها وقد ضي
وفي استيفاء انواع العقاب
وقيل لا بد اذ امين الحضور
والعلم من بعض الوجوه يعتبر
وفي القليل والتبني لقا

مخوز من بعض ثراه بالسري
يملك من ابتياع ذا اودا كرا
لمنا وتلك ناجز ما فعله
ومبنة وكروا بالا اميتاع
ومطابق العقد وازيا في
والغرض والصفان والكفاله
والقرن والشرلة والاعارة
والكل مع ثباته وحب ثوبته
كذلك الامم حكم رخصته
والفسخ والرد مع العكاس
جوابا من الاقارب بر شقي
لله في ثباتها وفي الشرود
حكم تلك المباح بالسري
مخضرة الغير ثم اولا باعينا
اذ يربح العقومين الذي يدور
لا في حثيها بوصف مختصة
كاذا او طله فيما اشتهى في

والخلع

ومنه في ابتغاء أموال في
كفوله زده وذا يعبر وما
وكل بين يدي وما شرب
لكن يعبر ما را من الرقيق
والشغل من الحلية عكس ما ورد
تدنب القان فاد مسله
لو قال خلق من نسائي من ترك
ومثله أي عبيدك صديك
ومن زواج امرأة معبته
وفيهما قد قيل بالنسائي
ومن ابتغاه الرقيق قد حجب
من غير ذكره لأوصاف المسلم
وحب البينات للموضع كى
والشوق والى ثوب لا قدر الثمن
قال ما شئت وإن زاد علي
بل هو من ذلك ذو يقين
ورما اثبتة كعوض القضاة

عشق عبيد العنوم بكشف
ياني من العنوم عنيهم
من قبض دين او متاع فيرد
لا يقتضي عشق جميعهم حقيق
من روضة فدا عمنومه يرد
على جميع ما مضى مستطلة
خص ومن شئت نعم بالشر
أو أتهم صرحت حرما أرتبك
بحوز لا من شأها من عبيته
والتناقض الشا وادى
بيان نوحه وحسنها احجب
والوهم في العنوم منه لم يلهم
دار وسكة بها قصه حفي
وقيل بل يلزم ذكره ومث
منه ابتغاه فذا لن تشبلا
بمثنى المثل على الحب ديد
تسموا فلا ينفد حرما قضاة

الزها

وشروطها النظم الوكيل
كلها وملكك اوسع واعتق
اما قبولها بلغة مالا
وقيل شرطها فيه اخذوا
اولا او المالك ما من وعنى
وهو مقارن وتوكل عشرين
أو انه يورى نفسه في
ويعضهم في صبيح الفتود
وعدم الرد بالاعتقاف
وحث لا لشرط القبول فيه
وعند شرطه كبتع بها
واشترطوا الثقلين للوكيل
معرفة خلية قد أذنت
بل عقدها بجمع مالا خلافت
وعلى الناس على تصحيحه
وتشمل الوالة المعلقة
وقيل كالا بصا والامارة

له دالة على التوكيد
وكونها من كالمحقق
على الأصح كوكيل جها
في سورة بل بالاجوب يوصف
في الحرما بصيق وقت وصف
من حاله بعد ثبوت ما فصرحت
جميعها القبول مورا ما شئ
يعتبر القبول من المعلقود
مشرط فيه على الا خلافت
يكفى رسوله وكتب بخطه
على تناقض كل منهما
لغير من العهد من التوكيد
لأنها قد وزوجا عبيته
بطل لا تغل به فيم رلوه
واذ يعسر العنوم في تضرعه
على الأصح مثل عقد علقته
بصح بالتعلق في العبار

كَأَمْرٍ مُؤْتَى وَالرَّامِعِ
 مَعْرُوبَةٍ أُخْرَى أَوْ حَنِيفَةٍ
 قَبْلَ شُغُورِهَا بِشَرِكٍ إِنْ خَلَّتْ
 لَكِنْ إِذَا مَا أَمْرُ الْأَمَامِ بِهِ
 بِإِذَا أَمْرُهُ وَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ
كَذَلِكَ النَّابِثُ حَالَةَ الْحَيَاةِ
 وَحَيْثُ اسْتَدْنَا الَّذِي تَقْلَقُهُ
 وَبَعْدَهُ سَجَّةٌ وَالْمُسْكَنُ
 جَلًّا وَإِنْ تَجَزَّاهُ ثُمَّ سَتَرَهُ
 بِالْأَخَافِ وَالْأَمَامِ اسْتَشْطَلَهُ
 إِنْ مَالٌ وَكَذَلِكَ إِنْ تَطَلَّقَا
 وَأَنْ تَسْتَا كَلَاوَنًا وَكَلْتَا
 ثُمَّ الْأَخِيصَّةُ الْمُؤَنَّثَةُ
 تَمْتَعُهُ وَكَلَهُ وَكَلَّهَا
 وَلَا يَبْعُو ذُبْعًا لَا تُعِيدُ
 مَا إِذَا عَلِقَ عِزْلَهُ عَلَى
 وَمَصَاحِبُ الْكَوَاكِبِ الصَّغِيرَةِ

فقال

خَالٍ إِنْ أَدَارَهَا أُولَئِكَ ه
فَصَلِّ وَكَيْلَ الْبَيْعِ فَطَلَّقَا عَلَيْهِ
 وَغَيْرُ تَعْدِيلٍ مَعَ النَّسَبِ
 فَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَقُودُ الْعَتَبَةِ
 وَثُمَّ رَاغِبٌ وَفَسِيحٌ لِحَزْمٍ
 وَيَضْمَنُ الْمَبِيعُ حَيْثُ سَلَّمَ
 وَأَذْنُهُ مِنْ بَيْعِهِ إِلَى الْحَبْلِ
 كَذَا عَلَى الْأَخِيصَّةِ أَكَلَفَتُهُ
 وَقِيلَ لَا يَزِيدُ فِيهِ عَنِ سَنَةِ
 وَحَيْثُ لَا عَرَفَ فَبَانَتْ فَعَايُهُ
 وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ يَكْمُ شَيْئٌ وَمَا
 بِفَاحِشِ الْعَيْشِ لَدَيْهِ يُعْمَتُ
 وَكَيْفَ شَيْئٌ نَسَبٌ مَبِيعٌ
 وَيَبْعُ مَا عَزَّوْكَانَ فَطَلَّقَا
 لَا يَنْسَبُ فِي النَّسَبِ
 وَيَبْعُ الْعَيْنَ لِطَوْلِهِ الصَّغِيرِ
 وَالصَّغِيرِ وَتَرْبٍ فِي النَّسَبِ

يُعْتَرِكُ لَا فِيمَا أَقْتَصَرَ تِلْكَ شُرُوهُ
 تَحْتَبُ الْفَاحِشِ مِنْ غَيْرِ لَدَيْهِ
 وَيَضْمَنُ الْمَبِيعُ فِيهَا إِذَا تَسَا
 أَنْفَعُهَا وَلَا يَبْعُ مَا أَحْتَبِرُ
 وَهَكَذَا الشُّوَابُ بِمَا الشُّوَابُ
 وَمَا تَعْدِلُ الرُّبُوبُ فِيمَا عَدِمَهُ
 يَبْعُ إِنْ عَيْشُهُ عَلَى تَحْبَلِ
 وَالْعَرَفُ فِيهِ مَا أَنْ تَطْلُقُهُ
 وَقِيلَ مَا يَزِيدُ الْوَكِيلَ شَيْئًا
 وَبِحَيْثُ لَا شَهَادَةَ مِنْ أَنْوَاعِهِ
 شَيْئٌ فَعَلِ أَرْوَلُ أَفِيضَ مِنْهَا
 وَمِنْ الْأَخِيرِ سَيُوقُ تَعْدِيلُ الْبَلَدِ
 وَيَضْمَنُ اللَّذِينَ قَبْلَ فَعَلِ
 بِبَيْعٍ بِالْعَرَضِ وَتَعْدِيلُ حَقِيقَتَا
 جَعَلَهُ كُلُّهُ تَرْكُ مَهْمَتِهِ
 وَنَفْسِيهِ مُشْرِعٌ لِلْكَيْدِ
 وَلَمَّا نَبِ وَأَصِيلُ أَنْتَسَبَ

وان يأتى بطبقة محيطة
 ولا تخاد عقدة وفي السيرة
 وفيه بالاذن وتغير الثمن
 وكل من ابرأ نفسه وهل
 أولا أجل صيغة التوثيل
 او انه يضر في الدفقا
 ولو قبل البيع قبض ثمنه
 وخضع من خلاف مال الرضا
 وهذا في راس المال المستلم
 كذلك المنة اذا حل الاجل
 ولا يستلم المبيع قبل ان
 ويضمن القمه يوم سلمته
 ولين كسرك مبيعاً علمه
 وان يكن من ذمة قد عقدت
 فالملك للمالك ان لم يعلم
 وقيل اذا يكون للقبارة
 وقيل في الجزر من الكفارة
 لقرينه فللتضاة يفسد
 بمنع انفسا في الذي يفسد
 اجازة الفقيه والنظر كمن
 من شرطه القورم الشرح
 هذا الذي يظهر في التاويل
 وهو غير اخذ قد خيرا
 ومن لا يار حقة في مئتمنه
 في القبض والامتناع فهو
 ومنع القبض مني قد سمي
 والمنع من تسليمه بالاجل
 يقبض ما قبله من الثمن
 ان خالف الامر الذي قد حتمه
 الا باذن فيه اذا تسلمه
 وهو يسار كمنعه ما اعتقد
 والملك في العلم به لم يحكم
 صح له ووالا امام اختاره
 والجهل لا منة كالحبارة

والملك

فالملك للمالك فيما وقع
 ويشق كاختار فيه للتوثيل
 من دون عكس في الاصح والضرا
 وليس للتوثيل توثيل بطلا
 وقوله بفعل ما ارادة
 وحيث جاز فعلها عمر سكت
 فيمنع التوثيل عمر وكله
 فعدم اكوار عند الشووي
 والاذن للتوثيل من المشووي
 لموته وعزل نفسه بتعزله
 وان تقل عمن من وكله
 وقيل بالقاض في الاستقلال
 وشرط مخرج مخرج الامانة
 واذا نه المطلق هل يفتد
 بالاذن في سراج من اراده
 وممنه نظره ومعدا سيد
 وقترع افضله اذا ما فسدت
 والتوثيل للتوثيل والاضل
 بالاعتاق بالرض من الاصيل
 بالبيع في رد كمنع المستترك
 بالاذن ولا عرف ولا عجز ولا
 اذن على الاصح مثل العادة
 فهي غير الاصيل لا المخرج ركت
 او مطلق وعنده حيث فعله
 مخرج والعكس في الحكم متوك
 عن نفسه المخرج غير التوثيل
 وبانعزال وجنونه عيزك
 كما حكم ان الحقة او اجله
 وقرق مضد العون غير قان
 والا اذا عيّن ذوا الحية انه
 يشقة او موما ثقت
 يغير كمنه كمنه الانعقاد
 على قريه بسواه قيتوا
 كل ملك العزل لديه نسفا

في الشرح وفتحان بالاسم
 للبيع واكالات فيه مشغل
 واحد اقرعين ليس ينقرد
فصل يقول بعض من
 والبيع من وكيل شخص عينة
 وعبرة وفي الدار استقر
 وصاحب المطلب اذا اختاره
 ان قدم القبول في العبرة
 والدار التي في الطلاق يجوز
 قال المتأولي سئل ان يقر
 وفي الحوان قد تقوا لعينة
 وعبرة وجهت في القطر عرض
 والوجه في الحوان كيف ما عرض
 والحرز والوسيط والتمه
 ولا يجوز البيع من سبب
 واذنه في بيعه بسبب
 والفرق بينه وبين ما سبق

بلغ ما

وخصت التروية بالتفصيل
 اذ هو فرع اصله المثل
 الا باذن من مؤهل سبب
 او زمن او موضع لغرض
 بطلانه البيان عنهم يثبت
 وداعليه المتأولي قد اقر
 بل صح البيع بالاسم
 وصرح المتأولي بالسفارة
 تاخير وقته وقت تجوز
 والشرح في العتيق قياسية طرد
 حيث يعين الاصيل يثبت
 او عن موافقة قد لا يفرص
 وصاحب النبيه فيه معتبر
 واعتبروا العينة والذمة
 بالحزم ان عن عليه عنه نهاه
 عنفة النقص ولولا ذرة
 من ثمن المثل يعرف استيق

والله

ولا يجوز ان نعتير الصفه
 ما لم يعين نفرا منه يباع
 ومن ستر اعبه شخص عينة
 وان يعل بالذمة لم يملك
 وجه في ستر ايشاة وصفت
 ومهما شاة تساوي المثل
 اولافه ان للوكيل حصلا
 نباع شاة منها بالتمثل
 اذ اكدت مرسل مؤول
ولك ان تقول ليس يثبت
جوابه المقصود تحصيل الغرض
 لانه ينظر في دفعه من
 والمشتري في ذمة وقد امر
 وللوكيل الملك لما اختاره
 واطاوا الخلفه تضرره
 فان شري في ذمة وما صرف
 لانه حاجتي يستترك

وقدرة نيزاد عما وصفه
 والنهي عن ما جاز خصه امتناع
 يجوز ان ينقص عما عتبه
 بيع بالذمة وان عسلا
 اذ الشري شيان والوصف
 وللأصيل الملك قد تعين
 وحسب صحا لمن قاما
 او ذمة لغرض ذالم ياذل
 على عموم الخصوص يثبت
 ذكر الوصف وهذا البيع شرط
 بالوصف اذ يملك مؤول عرض
 فصاحب النبيه في ذمة عرض
 بالغين او بعكسه لم يملك
 وان يصر فيه بالسفارة
 من البيع والستر الغن او صفه
 للاصل والعقد اليه ينصرف
 لغيره وليسوا لم سبب

كذا إذا اشتمل على الباري
 والمذهب النكاحان حيثما
 لان احكام المبيع بهما
مثاله في البيع متول من ذلك
 ثم احاطت بذلك اشتريته له
 ومثوله في العتدية قوله خالدا
 وان نقل بعثته ففصل
 كما صح ان نوى موطئه
 ولا يصح في قبوله اليه
 ثم يقضيه اليه ما صرف
 وهو أمين بتعديده ضمن
تدبير الوكيل وتعلق
 ومبصره ونسخته ورؤيته
 كما يقال الوكيل ان سئرا
 اولا فلا في من تعالين
 كالبنة ان اندر الوكالة
 وان بها اقترجرتا كالبنا
 بعثتك بالعقد لانيه راجع
 خبات مشير ببيع انعقد
 تعلقت ومن النكاح انعقد
 امرع اصيل بعته موطئه
 منبجك العقد الذي قد فعله
 فمن وكيله يكون فاصدا
 لأصله صح له وفيه لا
 وان كالف اذنه لن نفعله
 من غير ذلك لا يصل وهبه
 جزئيا ومن البيع الاصح يتصرف
 ولو جفوا اذنه لم ياتر
 بالعقد كالرؤية والتصرف
 حيث يجوز عقده في غيبته
 بغير من بعد فبعض ما استترك
 وان تكن في ذمته تبين
 اذ قال لا أعلم ذي المقتاله
 على الاصح كالوكيل ان أسا

الطهر

ويجعل الوكيل فيه كالقيد
 وتبينها لوكيل الخطر الحالت
 وقرعوا على الخلاف ما هتأ
 والملاك فيما اتعا به بالقائين
 على الاصح لو كان طمعه
 ثم وقيل البيع حيث انبصره
 ان خرج المبيع مستحقا
 على موطئه في الاستدا
 فصل اذا وطئه بلا عرض
 وما يجعل فهو لا حارة
 فالعقد لازم وحين ثبوته
 لصيغة العقد أو المعاني
 وعزله منفذ في حظه
 وقيل لا بل يلوغ حظه
 بمرودة الوكالة المقتدرة
 وتخريج واحد ما استحق
 بالموت ما توافقه قال الفقيه
 ومالك الا سوال وضعا لا موطئه
 وقيل لا بل موطئه غلب
 في الشرح والرواية ان يومتنا
 مثبتة الاصل والذات
 وقيل بل له حكمه نفث له
 ثمه وانعدام موطئه
 يملك منه مشتريه احق
 يرجع في الاصح لان اعتدا
 يجوز فتح عقده كيف عرض
 فيه وصيغة لها محثارة
 بالخطا وكيل فداهل ترجوه
 فيه احتمال كاهن الرحي ان
 من احوال والمنشور ذام غيبته
 كعزل عايم وشيخ مح
 وعزل نفسه انعزال فشره
 للعقد من اهلية التصرف
 به انتهى مثل النكاح العقد فيه

كذا الجئون ونقال لا الفصير
 وتقبل لا عزل به من الحرفين
 ويحذر الروي مع حجر الشفة
 وردة الموكل العسل بها
 وحترم المكلب بالعزل روي
 واوردوا الشوم علي ما علمنا
 ويزوال الملك عن وملكه
 وياجارة وتزوج الامسا
 ويحود العقيد ممش وملكه
 والرافع قال في السجدة
 وهو علي ماها هنا محمول
 ولا يقود عقده بالاعتناق
 وان خالف بائنا اوصفه
 او عقده بمبلة مدعيتنه
 او اكلوا ضدية الموكل
 وان شري قارية بعشيره
 فقال بل خمسة واستكره
 والعزل لا يغني عن الاثنا بصير
 عند الوسيك والامام والحسين
 والفريق والافلاس كل بالقصه
 يمين علي خلاف ملك انتهي
 وردة مفرعه خلاف ما نفى
 وليس عزلا باتفاق العلم
 ببيع او بغيره ان نعت له
 والمجن حكمة له اكلت انما
 نعتا بغير قصد ففعله
 سرفه مكلوب بالانكسر
 فينبغي التناقض المقول
 يقود ملكه بالالاف الزفاف
 كاجل اوعبيرة اذ وصفه
 فقال بل اقل مما يشبه
 وخمسة خلف موكل
 وقال ذاببه الاصيل المسره
 خلف فان يعقيد ذكره

عزل

يعين ماله وقال عقيب
 لعن وان كذبه فليخلف
 وللوكيل يقع البيع كذا
 ولم يسم اضله او سمسكا
 فالعقد للتوكيل والسترا له
 وابطلوا السترا حيث صدقه
 وشيخنا استشطر مرقم
جوابه لم ينف علم ما عقد
 وحجت للتوكيل بالسترا قضى
 حتى يقول للتوكيل بعشيره
 ومثل التوكيل كمي كماله
 وقيل بالاعيان لن نعشيره
 وان نعت اثبت بالتصرف
 صديت من وملكه ان انكره
 ومثوله من تلف الاموال
 قبل حصول عزله وقيل لا
 ولا خلاف انه لا يقبل
 له السترا وما بيع ماله
 علي وكاله يعلم ما نفى
 ان اشترى من ذمة ما نفى
 وكذب البايغ ذاك حبسنا
 من ناهرا الامير الذي قد فعله
 لانه بالوقت فيه حقه
 لانه مكلب بحسره
 بل كون ماله لغير المقتصد
 يرفق فانه محمول رجب
 بما ذكرنا ان التوكيل مشر
 من بائنا لا مير عقد ففعله
 وليس للتناقض هنا ان نجس
 بحسب الاذن وعزله شفي
 وقيل من موكل فما ذكره
 والريه مقبول بالا اشكال
 يقتل ان كان يحفل فعلا
 دعوي الرد ودين امير محض

قد من

في دارة ثوب برع عصففت
 وصدق الرسول من غير دليل
 كما القى انه لن يمسح
 بمثل من وكله اذا ادعى
 من تعد تسليم لديه اكلوا
 وحسب في استيفاء دين وكله
 فغيره بالذي مقر والا فحسب
 في نقصا الدين من مشوكل
 فمستحقه مصدق هنا
 وقم على يمينه اذ عي
 محتاج للبيان اذا ما ائتمنه
 وقتل دون حلف لن يقتله
 وليس للوكيل والمودع ان
 ادفعه الا بشهادتهم
 لغم الغاصب ومن عليه دين
 ومديع وكاله بقبضه ما
 يعطيه من صدقة وانما
 اولئك اذ عن جنابة صفت
 اذا ادعى تسليمه من الوكيل
 تصديق من وكل فيما التزمه
 تلف ما باع به اذ يدعى
 وبعد قبض صدقته فكلوا
 ثم اذ عي استيفاء والدفع له
 تصديق رت المال فيما يظن
 وقال قد قبضه فمتا ل
 دون الوكيل بمثل عتدا
 بعد البائع دفع ما لم يدي
 وحسب بالمقصر اذا ما يئنه
 وفي رديعة الوكيل فقتله
 يقول بعد طيب المالك لن
 من غاميل مع شريك علم
 يشاهد طيب استهاد بدع
 لأصله من عي أو دين سما
 يلزم ان يبين اذ ليس كما

لو ادعى وارثه وصدة
 والفرق ائنه من التذنب
 وحسب لا تصديق لن تلف
 والمستحق لعدة اذا حصد
 وتغيرم الدافع للأصيل
 وان يغل حاله وأخلفه
 فالدفعة واجب للاعترا
 ومن بالاستيفاء قد شوهلا
 ومنعوا الاستيفاء اذ لا تثبت
 وسبع بعض القيد اذ قتل في
 للذمة ان باع بعضه فمسا
كتاب حكم نوعي الاقرار
 وحده الشرع من الاعترا
 فأكبر المخصوص ان تضمن
 فذلك الاقرار أو حق لديه
 وهو شهادة على الغير لعنا
 او غيره وعن أمور الشريعة
 فحيث الدفع لا رث حقت
 مسألة الارث فبالصدق التق
 دفعا اليه بل ولن يخلقه
 وكذب الوكيل فهو المعترف
 وتؤخذ المدنوع للوكيل
 او انا وارثه وصدة
 للاشغال وهو غير حاتف
 ما يثبت الحق به الاصح لا
 واخلف ايضا منه ذو ثبات
 جميعه من غير خلاف يمشي
 سماء مضمين عند جل العلم
 ولغة اشتق من القرار
 بالحق للذي له يضاف
 حق على مخبره اذا ائتم
 فتياك دعوى وبياها عليه
 رواية ان عم شرعها خير
 فتوى وذا التفسير شرعها



دليله وأخرون اعترفوا
 ومنه أصنافه ولو على
 قال وجدت رقة مكتوبة
 فيها أصل الفاعل ثم أحسن
 وأحق ثله مخلق ولو على
 وفي الشها الحق ثله أبدأ
 كذا الخبر رواه عن أبي
 وفي الصحيح يا أنيسر اعتمد على
 مؤتد وهو من أسلم إلى الأسد
 وموافق الأسماء نقبيل
 قاعدة من هؤلاء مشددة
 أولاً فلا وحقت النساء
 إذا أنا من طرقت عقد النواح
 ومنه اقتران الفتى بروقه
 ومثله الأسماء ابناً والها
 وخبر الأعمام ببيع مفسد
 كذا إذا لذب من القبط الوكيل
 وللملح الذي وعده بلسان
 انفسكم وعن علي ذي العرش
 من سبب اعلى المرسلين مرتبة
 إلى الذي أسأو من لم يحسن
 نفسك وهو بغاؤ وصيلا
 وإن تكن مؤاعلى من اعتدي
 ديز برقع لفظه إلى السبي
 روضة هذا والسبب إلى
 أحوا انتساب غنوي المحمد
 وعن تياس شاهد لا يقدك
 أهلك في الانشاد وواقترار
 اقترار هن مع لا الانشاد
 صيانة لو كية كجز السفاق
 لم يقر مفلس كصيه
 لو ارث من له بكتاب
 وقول فاص بعد عز ليعتبر
 فالمرتب راجع إلى الأصل

المز

ثم المقرر مطلق التصرف
 رجع بالتدبير والوصية
 كذا الاستلام ان مع لديه
 ومثله احتملت بالامساك
 كما اذا علون اعتناق على
 وعلموه حيث من الحرب حضر
ومثله حلف فرع المشرق
 ومذع بالسير فيه بالبيات
 وفي الغريب الحامل الذكر الإمام
 وسبوت الحكم باقرار الشريعة
 فها هذا العذر جزماً ابطله
 ثم بموجب العقاب من رقيت
 وإن اقترن بصب ستمه
 ومن الجنايات ما لا يوجب
 كالغيب والاثلاف والحجارة
 يذمة العبد لها تعلق
 أما إذا صدقة المولى فبفيه
 مما مع الجنون والقبيل
 من المميز الصحيح النية
 ومثل محنون هذا المفسر عليه
 ثقله جزماً بالانسان
 مستنية الغير مقال تثبت لا
 وكالت الشتم ومو الحكم شطر
 يحل أن يثبت كذا في زف
 مؤلف ليس عرفان الزمان
 حل احتمالات وتوكل الاختلام
 ومفلس وبالنواح البحث فيه
 ومن النواح بالاناث استشكله
 ثقله ولو بتكذيب حقيق
 ثقله من قطود في الشرفه
 مخفون والمالك فيها يحجب
 ان كذب السيد ما ابارسه
 تخذ منه ابدأ إذا ليعتق
 يباع أو فدي ومو لا يصح فيه

وما عجز القيمة زاد الألف بعد
 ونحوه المضاف للمعاملة
 ومن بعد عنده للمخبر
 بقيمة البيع بعد عتقه
 وقوله المطلق لا يترك
 على الأصح كالتنقير
 في وصف ما خلفه المراجعة
 وصح اقتراز الميراث مطلقا
 واعتبروا الارث على المختيار
 ومالك يجتهد بالحكم منه
 وإن اقتزاة كان وهما
 من الروايد التواردية صحيحة
 وأحكم من ابرار زوج استثنى
 وجهان والاقتراز الوقيف
 من راس مال ثم لا يفتد
 ومن له الف فقال احببي
 وصديق الوارث والغير اذا عجز
 به اتباع بعد عتق سيحله
 من كسب من ياذن مولا عامله
 وعمر ما ذون له فيما استترك
 متبع من كسبه ومبذوقه
 على تعاملاته بل يحفل
 بغير ما تعامل اذا تعددت
 ومن سواها خسر المنازعة
 وقيل لا لوارث قد حقيقا
 لموته وقيل لا بالقرار
 في انتهاب حاصل لا يصفيه
 واتبع الوارث ماله انقب
 والعلم من اولى الصغير
 لزمن العمة بل في العمد
 بعد مستند الى العقيقة
 ما كان في محته مستند
 لثلاث الموجود بالاصحاب
 الفارسي دغواها ما نوزعا

فقر

مقبيل ذو الوصية المقدم
 فالصيد لا يترك راس المال
 والاكثر من قسموه اربعة
 وذاك ثلثه عايلك والباقي
 ولو اقر لغنى لعقبه
 او عكس المقدم العبد ومن
 ثم عليه بان دين شمس له
 نذرت الامتاز من سكران
 وبطلان الاقتراز بالاكراه
 ومنايه الاكراه ان يجير في
 وخاف من خلاينه ان يوليه
 وسوف ياتي في الطلاق شرح
 بالقراب كمن يقر بالاقتراز
 اما اذا منبه ليصدق
 ثم به يعمل قال الشوري
 لانه عن صورة الاكراه لا
 ومنقر اقترب
 واكثر دين دينه يفتد
 وهو المضاف في القياس المختار
 فانصرف الموصى اليه زوجه
 اصحاب الدين بالاستغراق
 من مريض ولو ايد يفتد
 اقربا لا عتاق من فاضي الزمن
 يقدم العتق على ما احتمله
 صحيح وقيل بالفسخ فان
 واية النحل لها النسيان
 قصبة من هدة بالتلف
 بالضرر او بغيره قد علمه
 مال النواوي هنامن احدا
 من حال ضرب ماله اعني
 فيستعاد القول حيث اكله
 وعدم اعتبار قوله مشوي
 يخرج والشيخ رآه مستكلا
 من لا بالكره بغير نصرة

وان بلا قرينه قد انفصل
 مع تلقى برودة فك
 نقبل قوله مع الاستعداد
 بلا بيان ومع القرينة
 ومنه الاقرار بغيره اشتراطا
 وقوله لهذه الشاة كذا
 اضافه لما لك في الحال
 وقوله لجل هند ذاعلى
 بلزمت وان لما لا يمكن
 والا لغير الحق في الخلاف
 يطلبه من المقتضى
 بسقط ما استقر بالامتنان
 اوتان ما في الجوف ربح او من
 والتويمان ما شراك خصا
 وحيث ان حكما ربيعا
 وان اقتر بغير قسده
 لجهة ومثل هذا كثره

يلغى حصر منه لفظا اصل
 نقبله ان قال اليرقت ولا
 بانه ارتد بلا اعماد
 كالحسين حكما بناو القيسه
 اهلية استحقاقه ما يضبط
 على لغو وهو واجب اذا
 بسبب ليس من الحال
 من ارب او ابعث انما اليك
 اسندها لغت وهذا بين
 ثم وليه من الاستحقاق
 بات بالانفصال منها ميتا
 وان انا الهلاك ما خبير
 اوزاد عن انفي زمان مؤمن
 ومنه اشكال شيئا نصا
 فهو لما لك له حقيقة
 يح ان الحقة او اسند
 اضافه لمشيده او مقسره

والعين

والعين في يد المقترب
 وقيل بل تحفظ عند الناصر
 وقال قوم الرقيق لغت
 وحده في ونصاير كذا
 والمال في حقه فان رجع
 فان حكما يبقا المستحق
 ومثله من قول قيس الحاكم
 والخلق الامان والغنى
 وعدم القول عند السراعي
 اما اذا رجع ذوالا شرا في
 وقال كثر عالمنا في الاستشهاد
 في الشرح والروضة وهو المظهر
 فنسك لذيد ذابده اقرار
 لا يقتضي الثبوت للخبر
 وقوله علي او في ذم
 فان اراد العين بالمشهور لا
 ولفظ عندي ومعنى للعين

وقيل تغني حصة المحقق
 والدين كالايمان في النفاق
 وغير الخلاف فيه تطلقه
 يستحق مثل طعة سارق انا
 فهو الى الخلاف ايضا ارجح
 فهو ما قرار حديد سري
 ومن سواها المتن كالم
 تسليمه اخضر بل حال
 الحضر فيما خضر النزار
 حالة بكنيب لا مورا خشن
 نقبله وان لذا لم يذكر
 والفرع ياتي في الدعوى والنفا
 بان وصلت اوله فذا اخبار
 وشيئا على الفقيه اسنسله
 للدين كاهرا ببل حقه
 يغفل من غير القول او لا
 وهو على الاذى من النوعين

كَقَوْلِهِ أَوْ عَمِّي فَنَقَبَ لِي
 وَفَتَبَ الْفَقْلَ هَذَا دَعَى
 وَمِنْ خِلَافِ النَّصِّ فَالْمَجْمُوعُ مِنْ
 وَلِي عَلَيْكَ قَالَ خَذُوزَنَ وَخُذْ
 لِقَاؤِي كَانِ التَّوْبِيرُ لِقَاءُ
 وَسَائِقُ أَوْ أَقْرَأُ أَوْ أَسَا
 وَبَنَعَ وَبَسَلُ وَبَصَدَقَ
 وَفِي نَعْمٍ وَجَبَرُ وَجَبَّ أَسْتَشَرُ
 وَالْقَوْلُ مِنَ التَّوَابِلِ شَهِيدُهَا
 كَالْقَوْلِ أَصْلًا فِي تَلِي وَرَكِبَ
 وَقَوْلُهُ قَبَضْتُ أَوْ ابْرَأْتُ
 وَقِيلَ لَا لِقَوْلِ رَبِّ الْعَقْمَةِ
 تَبَرُّهُ أَلَهُ وَمَا مَتْنُ التَّبَيُّ
 وَقَوْلُ أَتَهْلِكُنِي إِلَى وَجْهِهِ
 كَذَا عَدَا أَوْ دَفَعَهُ إِلَيْكَ
 وَقَوْلُ فَرَضْتُ الْفَرْصَةَ
 فَالْقِيَمَةُ عَنْهُ أَمَّا سَرَارُ

أو محتمل

بِمَقُولِ شَهِيدِهِ أَشْهَدُ وَأُ
 فَايِدُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ دَمْنِ
 لَمْ يَكْ أَقْرَأَ عَلَى الَّذِي أَشْهَدُ
 وَالشَّيْخُ نَحْمُ الدِّينِ قَالَ الْحَبْرُ
 مَا لَكَ الْأَمَانَةُ فِي قَبْلِ
 هَذَا أَجَنَّتْ حِينَ يَأْتِي الْأَمَلُ
 لِأَنَّ ذَا الْخَالِفِ لَمَّا أَمْتَعَا
 يَصِيرُ فِيهِ بَعْدُ ذَا الْخَلْفِ
 هَذَا الثَّانِي لَعَلَّ مِثْلَهُ
 فَلَيْسَ بِهِ أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً
 وَفَسَّرَ عَلَى ذَا الْحَقِّ أَنَّ عَلَى
 ثُمَّ يَكُونُ بِأَشْرَفِ عَادَاتِهَا
 وَقَدْ أَمَّا عَلَى مَشَقَّتِهَا
 فَهَلْ نَعْمُ الْأَسْتِثْنَاءُ لَوْ زَانَتْ
 كَالْأَمَلِ أَوْ بَعْضُهَا قَدْ لَا
 فَالْأَمَلُ مِنَ الْأَوَّلِ قَدْ تَعَدَّرَ
 وَهَذِهِ قَاعِلَةُ شَرِّ بَعْضِهِ

عَلَى غَيْرِ سَبَاحٍ أَنْ يَشْهَدُوا
 أَكْثَرُهَا صَوْرًا وَمِنْ مَبْنِ
 وَقِيلَ بِلِ الْبُزْمَةِ بِمَا حَصَرَ
 شَيْئًا فِي الْأَمَلِ الْمُسْتَدِرِّ
 وَقَالَ ذَا الْخَالِفِ لَمْ يَأْكُلْ
 خَلَفَ هَذَا الشَّيْخُ قَالَ كَلَّا
 مِنْ أَهْلِ غَيْرِ ذَا الْخَلْفِ وَقَدْ
 مِنْ أَحَدِ الْوَحْشِينَ أَوْ الْحَسْبِ
 أَخْرَجَهُ مِنْ نَفْسِهِ لَعَلَّ مِنْ
 فَخَذَهُ فَرَعًا مِنْ رَأْيِ تَابِتِهِ
 مَا مِنْ وَخَاصِرِهِ شَرُّ الْمَلِكِ
 مِنْ نَفْسِهِ أَسْتَشْنَاءُ أَثْبَاتًا
 فَجَزَى بِهَا الْخِلَافُ فَاسْمِعْ وَأَنْتَ
 بَعْضًا لِمَا لَقِيَ بِهِ أَصْلًا ثَبِتَ
 عَلَيْهِ لَفْظٌ وَهُوَ مَنَعٌ خَلَا
 عَلَيْهِ وَالثَّانِي بِهِ خَسِيرٌ
 بِصَبْحِهَا ذَا الْحَقِّ وَالْحَقِّقَةِ

ع

يا عندنا استيتنا ووه من نفي
 وكان جمع قولهم طابت شددا
 واذ كان ما استيتنا لم تات به
 بان وضع العرف ليس كاللغة
 وقوله اجري على الذي استقر
 ولو لم يزل قد عصبت قد بين
 من اخذ قبلك ما عصبت قط
 فليس اقرا ازا وذي مسابيل
 ففرغ الامانة افتداز
 ووجه الوجه الذي قد صحا
 تغيبه الشقيذ كذا الاكثر
 قول بعيد لفظه ركبك
 ان المير شك فيما طاصه
 ومن غير الاثد و سئلون
 وقرع ما غصبت من قبل ولا
 اذ ليس ذا الغضب منه يشهد
 ودار هذا اقاله الشبكي في

هذه من الامانة
 من غير طاعة
 طاعة الزجاني

اثبات ما يزعمه حق الرعر
 يستشبهون نفي حيش مع ذا
 واعتذر وامن وجهه فانتبه
 لذا الفقهه قال لما بلغه
 في لغة والفقهه فيه المستقر
 فقال فيه منكرا اما قد شبي
 اضلا ولا بعدل من في استقطا
 فمثال ثلاث يقنع فيها السابك
 وماله الثمن من ايسر كاز
 اقراره بان عند الفقهاء
 من مائة مع انه منها بركب
 وخذ جوابا ما به تشككك
 فيها وابدك نفي ما تحققت
 حتى حق الامر بالقبول
 بعد فلا اقرار فيه اولا
 بل قصد نفي الغضب منه اظهر
 شرح ولكن بعضه مدني

هذا من الامانة
 من غير طاعة
 طاعة الزجاني

امثلة هذا

ومثل هذا الا يحال سنيته
 ولم تجايع مطلقا فيما علم به
 زاذ النواوي ان حنثه استفي
 قلت وذا الى الف لا يلبيش
 وجوب تليفه بترك اللبس له
 منسوبة الى اهر الخباني
 مال من العجب ما انفق الى
 خرج شخصان من الاعيان
 في روضة حقت بالحوادث
 منكار قامين سايبر الالوان
 كلوا لوفضان بالمرحبا
 قد ارضعت الشك ابكوا الى
 تسدوا عليه الورق بالالحاني
 منظر يروق للعبياني
 ما سطر الشك خرج للملا عبه
 حتى اذا توشح في لعبه
 واختصما واختلفوا وكشرا

لطلب الاضرار غير مثرته
 وحقان لابن سنيته الله
 ولم يجد له بهذا اسد هيا
 نوبتا سوي الكثران فيه اقبس
 ومثله فتيانته مما مشكله
 وهو امام عالم ربياني
 من القديري ما ضل الزمان الاول
 لزهرة حنثت عن الطغيان
 حالك لها يد الحيا الهنيان
 فالزهر من يقوق وقاي
 وتنتها البائع بالولداني
 وغصنها بالشراب كالشوك
 خفيها بغير الثقل الثاني
 وتزرك المحزون بالفرحاني
 لينقها الخداع في الحاربه
 حل الخصام من اخلاف ربه
 وصار معزوف الصبح منلرا

وعاديت للمعرفة المشتملة
 مخلقة الواحد بالكلية
 لا يلعبت غير هذا المشر
 فاخترم الدنيا له ارض حصل
 واكي صفو ذام لا لشان
 فمقتضاه الولد مع حبابه
 فحيث فانت الدنيا قد اختلف
 فاختلاف المفسون في الجواب
 فقال من اصحاب الخبر عكا
 وحبر هو شرا الامام المالك
 لم يقبث بعد ذاك نصرا
 وابن الصلاح قال في خلقه
 لا بعثنا الا بالقرص
فصل في جميع ما به شرعا بقر
 ففرس او خادمي او دارك
 ومثله اذا اقيمت بيت
 والشرط ان يكون ما به امر
 بعد وضوح وتبين ان تكثر
 لما انتهى الامر الى الشفان
 وقعد اليه هيان امره
 وانقطع الوصل امر انفس
 وهل سرور صبي عن اخوان
 فيها اعتبار لذوي الاثاب
 هل وقع اكنث على الذي طلع
 ووقوف الاثر لا صواب
 لا حيث في المذكور من رشح الخطا
 اثنى به انما بلا تفالك
 فقال لا حيث عليه تحسرا
قلت وذلك الخلف من امر
 عشق او الايالا دجنة عمر من
 الشرط فيه في ملك من امر
 ملك اذا ليس من الا مشوار
 يا لملك فيما السواء بينه
 من يد من امر شرعا اشتد

المر

وليس بلغ مقوله بفقد دا
تدبير الاقترار بالبرهان
 وحقق من غموم الاكلاف
 وعوض الخلع وارث ما جنى
 استاذها للعائن في ذي الكمال
قاعدة في حجة ما يقتضيه
 ففي الاصح ما به التبع علق
 ومن الخيرة عبق قد افقد
 ومع بعده له وحيث قال
 وان يغفل اعتقه من المسترا
 ولا حياء فيه للذي استنزي
 بل اخذ الارض وخصر البايغ
 وارثه ان فان خرا الاصل
 وان اضافة لشخص له به
 وفيه لالحل الاستتبار
 وليس من كالمفتر في الامه
 بل قال ان اقترار لا عناق من
 لكن اذا اوجده قد اخذ
 سواه صح واسمه لن نعم لا
 الدين للزوجة بالصداق
 فلا يجوز من الثلاث عمن دن
 الا بالان يقال بالحوال
 وجنان في الكاوي في اقد يستد
 وقيل ما الذي به جاز الخلق
 فهو عملك الذات خيرا اشتد
 من امله حرمنا لفاذا اشتقال
 منه فيبع واقتدافت سورا
 ولا يردده بعين المشت مني
 فيه اكيار ان تخلف ست
 لبيت مال عند فقد الفصل
 او علسه فاحكم ايضا ما اشتبه
 لمن به منه انما الاقترار
 والنوري اطلاقه ما التزمه
 زيد ولا غاصب غيره امر

مد الجار ان

مَحْمَدٌ فَأَمَّا مَا لَكَ مِنَ الْوَرَعِ
 وَإِنْ تَعْلُ أَحَدًا مِنَ الرِّضَا
 وَشَيْخًا أَسْتَشِيرُ عَنْهُ
 كَأَحَدِ الْعَبْدِينَ وَالْجُهُولِ
 مَعَ الْبَيْتِ وَإِذَا مَا نَلَسَ
 وَتَحْتَمِلُ الْفَقْرَ أَدْعُهُ أَمْتَنُ
 وَيَأْمِنُ بِتَعْلِيمِهِ النَّكُولُ قَدْ حُصِّلَ
 فَقَالَ الْحُفْمُ أَدْعُ وَيُقْضَى
 وَيُطْلَبُ الْوَارِثُ بِالْبَيِّنَاتِ
 وَالْأَهْلُ الْوَقْتُ لِكُلِّ تَرْكِهِ
 وَحَالَةُ الْيَتَامَى كَالْمَامِنِ
 وَقَالَ وَارِثُ لَهْ لَا عَيْلَ لِي
 وَصِدْقُ الْحُفْمِ نِيَالُ الْمَسِينِ
 وَجِبْتُ غَابَ حَلْفُ الْمَقْرُونَةِ
 وَإِنْ يَكُنْ كَذِبٌ فِيمَا عَيْتُهُ
 وَمَا بِهِ زَيْدٌ وَعُمَرُ وَشَهِدَا
 وَبَكَدَا عَلَيَّ شَاهِدَانِ

يُعَال

فِي الظُّلَمِ

فِي أَهْلِ الْقَوْلَيْنِ اقْتِرَازُهُ
 وَالْمَوَدَّةُ زَادَتْ لِفِيضِ الْبَيَانِ
 التَّزَمُّ مَا لَكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 وَالشَّيْءُ مَا لَكَ لَقَائِنِ يَلْزَمُهُ
 وَقَبِلُوا تَفْسِيرَهُ بِجَنَسٍ مَا
 يَجْعَلُ الْأَقْنَاءُ فِيهِ حَقًّا
 وَقَابِلُ التَّعْلِيمِ وَالْمَحْتَرَمِ
 وَشَفِيعَةُ مَنْ ذَا لَهُ عِلَّتْ لَا
 كَالرَّدِّ لِلْإِسْلَامِ وَالْعَبَادَةِ
 مِنْ قَوْلِهِ عَلَى شَيْءٍ مَالًا إِذَا
 قَالَ الْأَمَامُ الْبَقِيَّةُ يُعْتَبَرُ
 وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ خَيْرٌ مِنْ كَقَوْلِهِ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَضَاهُنَا أَنْ تَعْتَبَلَهُ
 وَإِنْ قَبِلُوا التَّفْسِيرَ بِالْمَحْتَرَمِ
 وَتَقَابَلُوا التَّفْسِيرَ لِلْكَثِيرِ
 وَاللَّبِثُ قَالَ الْقَدُّ الْكَثِيرُ
 أَخَذَهُ مِنْ عَدَدِ الْمَسْوُوعِ

وَإِنْ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ أَمَا نَتَبَّهْ
 جَوَابُ لِي عَلَيْكَ الْفُلُفْلَانِ
 لَوْ أَحَدٌ مِنْ لَفِيضَاتِنَا الْمَسِيهِ
 وَبَارَادَةُ الْأَقْلُ نَلْزَمُ
 بِهِ تَمَثُّلُ الْحَبَّةِ وَمَا
 كَلْبُ صَيْدٍ فِي الْأَصْحَابِ فِيهِمَا
 وَجِلْدُ مَيْتَةٍ وَحَدَّثَ تَمَسُّهُ
 مِنْ دَمِيْنٍ فُلْذُ الرِّقِّ يُقْبَلُ
 بِالْإِتْقَانِ وَحُكْمُ الْعَبَادَةِ
 قَالَ لَهُ عَلَى حَقِّ فَيْسُ ذَا
 وَالْفَرَقُ مَا كَانَ الرَّافِعُ مُشْتَبِكًا
 يَلْزَمُ رَدُّهَا بِوَضْعٍ مُعْتَقَدٍ
 وَإِنْ فَسَّرَ الْمَقْرُونَةَ بِجَمَلِهِ
 وَأَوْجَبُوا الرَّدَّ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ
 فِي الْمَالِ بِالْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ
 سَبَقُونَ وَائْتَنَانِ وَذَا الْقَدِيرِ
 إِذَا أُيِّدَتْ نَصْرُ عِيَالِي عَيْنِ

والشامعي قال لا أنين علي
 استعمل القالب في الكلام
 تمام مع هذه الحسية
 وإن يكن متعال حجة بها
 وقيلوا الدفيسير بالمستولاه
 ولا جلد مبنية والوقف في
 وقوله له علي الكثر
 مما مضى ونشر على هذا النمط
 كقوله الكثر مما في يديه
 والشئ والشئ هما شئان
 ترمي تميز كذا بدرهميه
 وكل وصيف جاف في عزابه
 يلزم فيه عدد المستدلور
 وفي كذا الأجل كذا وجهان
 وقوله الفلة ودرهميه
 وأوجب النعمان قل عده
 والجنس والجنسوت درهميه
 غير الأقل من الأمتار بر ولا
 بالوصف بالذرة والاعظام
 الأقلنا عقيب الممان
 يأتي الذي قضى بحظر عقيها
 علي الأصح لا يلب أولاده
 ذلك في التفرع ليس خشيته
 من مال يزيد أذ نفس
 في الوصف والمقدار كما انضبط
 أو ما به يشهد ذو الصدق عليه
 ودون عطف الدوايات
 يلزمه الدرهم في تكلمه
 والعطف والتميز في جوابه
 مما به التمييز في المشهور
 ثم الأصح هما مستثنان
 فالألف في هذا المثال بينهما
 مرجح ليس ماميزة لمكرده
 مئزر بعد عطفه وإن سمي

يلزم

يكون متميزة المقدم
 ومن ادعاء ناقص الأوزان
 أو لم يكن وقالة متحصلا
 واكمل في المخشوشن الذي تقرر
 وتسعة في درهميه إلى
 وقوله من الشئان
 ونسب العشر هذا المنزلي
 العالم ابن العالم ابن العالم
 وقيل من قاصدي الحساب
قلت وذا بيت على لا دخال ما
 فالواو وحكم درهميه
 العشر والدرهم يلزم أن
 ففي معنى مع أنت في قوله
وفي الحديث العبدان الذين
 والحكم مشهور على الذي مضى
 اذ حاله التصريح بالمصيبة
قلت وذا الاشكال أيضا جارك
 وقيل في غير الأخير منهم
 يقبل في تحويه نقية إن
 وفي الأصح عكسه لن نقبلا
 وفي اختلاف الوصف والصحة
 عشرة وفي النعمان مثالا
 قد حقا عليه بالتمارين
 وابن أبي أحمد بالتشع عشري
 ورابع تقرر هذا المعالم
 جنس وخشون بالانساب
 من كد فيه مع جميع خيما
 بمن أراد مع فما ذكره
 علي الأصح صح الشئان أن
 خرج في زينة وحوليه
 في مائة لونه فاستثنان
 من درهم مع درهم له العنقا
 أو في كليف لزما بالنميه
 من درهم علي في دينار

فمنه قصد الجميع يلزم ان
 كونها قد حقا في العشرة
 ومقتضى فامر في التوهيم
 وان اراد مقتضى الحسنا لا
 ما زاد وهو درهم ان أطلقه
فصل في صيغة الاقرار بالعموم
 في حكمة وعدة العترة
 وقت انصر ثلثت والجوهر
 والمدنيون متولوا المسايح
وعن ابي حنيفة المفضو فيه
 والحمل عن تابع ملك الامه
 ومثولة عبد عليه منقطه
 على الاصح غير ذاته انشطر
 ومثول في العبد الف درهم
 من قبل المفسير حيث علقه
 وان اراد من النصف دمنه

لا في سوا وفيه امرت اني
 بانها ذراهم ذراهم مقتدره
 اجمالا فاقامة ودرهم
 يزاد عن عشرة ثم علي
 قد حملوا على الخصوص مطلقه
 منظر وفيها العكس لا يستتبع
 والعصر الطراز ذوات زوم
 وخلاصة عليها تفسير
 لم ير غير فتحها فاذكر
 يتبعه الطرف لعرف ستايح
 يدخل ان اقر لا من الشبهة
 كثير من شجر ما حتمه
 او ثوب او خيفة منقطه
 وقيل لازم لوصف ما اختل
 لخالف تفسيره بالمبني
 برمين او جناية مخلت
 فمن مراده الرقيق ما اشرف

بلغ ما بلغ

وان يقبل عما كان لا شتر
 فالعبد من التصديق للمشتر
 وقد احوال فيه في الكفاية
 وحكم في ميراث اصل عشره
 وان يقبل فيما ورثت من اي
 ودرهم كورة ليس يزداد
 والعامة لا يصح فيها ترجيح
 ودرهم ودرهم ودرهم
 وما سواها اذا اناكشدا
 وثالث من قصد الاستيناف
 من حال الخلافة ودرهم علي
 يلزم غير درهم قد جمع
 ودرهمان حشمان قبله
 ودرهم بلع درهم او درهم
 ودرهم بلع درهم او اثنا
 ويلزم الثلاث ان تعين
 ومن يالف قد اقر لنفسه

عبد او ذاب لك الالف اشترى
 او لا مال في الفقيرة اشتراكه
 وهو سؤال حسن للعائيه
 كذبت غيره على ما ذكره
 فعلة بعبدة المذهب
 والمطوف بالواو ودرهم يستزيد
 لغرضه فكيف وسواء لمنه
 في الاولين درهمان بلع درهم
 بان فليس فيه شيء ابدا
 وهو الذي يح في التمسك في
 درهم او عترة درهم من الا
 كفوفه ونحوه او ومعه
 درهم او فذلك بعد مثله
 لا بلع ولكن درهم محتم
 بالعلس درهمان فيه نبش
 لعدم الدخول فيما عتبت
 وكذا الفوق به او اثنا

في رفقين أو مائتين مثلاً
 وخالف النعمان فيما عدا ذلك
 ورضا القليل من ليس بشيء
 ويلزمان في اختلاف جوارحه
 إن شهدت بيمينتان بهما
 أما إذا شهد شخصاً الخشدة
 لحالده بالقدرة فيهم وحجب
 به هنا الحق إلا في خلاف
 وقيل منه على الشدريج
 فأبداً شخض له مال تشهد
 وقصر البعض وجاء يدعي
 قال الفقيه مال بعض الفقهاء
 قال من المحرم بل المسال
 فبعد خولها له أن يخلص
 كذلك الصدقات في التفرع
تدبير العاقل الفذ ورهم
 أو طيب أو قضيتها متصلاً

الرافع

وهو اختيار المشرى وأبي
 واتفقوا إذا ما فصله
 ربي في قضيتها لمن سيرك
 كحرفي أشترى أو راده
 كذا في فصل بعض قضاة العدل
 أما إذا قدم ذكر الخشدة
 وقال في المجموع في تيممه
 وقوله قضيتها الذي ادعى
والفرق بينه وبين ما سبق
 لفهمه الفقيه إذ فيه انفرد
 فالشئ في الضدين لا يستعمل
 وقوله الف قضيتها هما
 وفيه قد خولف والصحاح في
 وهو على كل المثلين معاً
 وإن يعمل من مال أقصر
 يعمل من الزهد وهو مشرب
تيمم التعقيب بالمسند

اشتاق ثم لسليم أجنبي
 تلزمه إلا أن ينقل حصله
 ذلك رافعا يسوي من ذلك
 عما صدق أمراً من راده
 والبحرفيه مثلاً هذا النقل
 من اتفاق قد نفي في الأمر
 بحرفي اختلاف فيه من تقدمه
 صيغة افتراض بحزم يدعي
 من قوله الف قضيتها أسبق
 لقطر قضيتها ما ادعى ولا يرد
 في الشرع والعرف فليس كما مل
 لفتكاري فاختلاف بحرفي فيها
 كان على رخصت يثبت
 يشكك والشئان فيه توزعاً
 إذا سلمت استثنان المقيض
 ويستوي المثلان والمعاين
 يسقط للشك في القضية

وقد لا يشفقون لمشتحب
ومثله ان شارب زيدا او لبس
وقوله عند اصيلان الشهر
والا بقصد الاجل المداين
وليس اقرا ارا على قسطنطين
وما به اقتر زيدا طسولا
وفي العزيز غلط من تاسيح
وقوله الف وليس لا زمه
وتقبل انصالة بالاجل
وان تقبل عندك لزيد الف
فالالف مضمون وليس مشتق
كقوله على الف عا ريه
ومن يتيحه قد اقتر اوهبه
بانه قد بان فاسد اغفد
لم تقبل الدعوى لذا او وصلها
لعم له خليف من افدله
وذا الغر وبل لزيد لهما

عليما اتقنى

وعنه

تبطر حيث اني في الغنيب
واكلف بها قدما قد قسنا
على الف لا لزوم لجسدي
كمغسر على بالوجب داني
حساب اوظط وما العير رضى
ومثله على الف اولا
غير لفظة كفى المسامح
يلزم ما كسب اوالا زمه
وعند الانفصال بالمعجل
وديعة ديناء وليس عطف
قبول دعوى رده والتاخير
قلنا ان قوله مفسا ريه
مقبوضه من ايات سببه
وبان لصحة مبه ما اعتقد
به لزانع اناة اضاه
فان لم يكلف رب المسئلة
عين وقمة خلف انما

لحكم من الحيولة القولية
وذا الخلاف مثله مشكولان
من الصلاة ولام المسكرة
وجه الاستثنا لا المستفروق
تامة الاثناين سيوي
وماله على الاعى بده
واكمنس الاثنان الا ارفع
والعشر الاثنا الاثنا
والسبع الاثنا وواحد
وجبت كثر الاداة بيشع
والعشر الاثنا اوسيه
ومو على درهم اوديت اير
ومن الخلاف رجحو الاختياره
نمسة ما على عشرة
حتى اثنى لواحد فخمسة
ومخو النحل ما اجت لمة
وفي سوي كسب يجوز عندنا

على الحيولة الفعلية
من ثقل قولي من الاركان
بما صفة بالعبورة
يشترطه ردا عليه اتفقوا
سبعين تسعون وقس بالاسنوا
بما لزومه بالغط حصة
يلغى الاجير وثلاثة مع
يلزمه على الوجه درهمان
حسن ومن الدرهم من يحتاج
بصورة الاول فما يفتتح
اربعة وقية احسن بيشه
بشكل بالخذ اذ والا فدرار
وما هنا قد اعلموا الف درهم
والا والامة نقصا عشرة
وقس عليه ما ازال لبسته
مع بيان اكسب فيه ابطال
اذا هو عرف القوي ولنا

متا رجحان

والمجلد **وبلدة** ليست بها أنيس
 ما ذقت بقلامند عام أول
 واحد منعه واكتفى
 ومن عليه لسواء عشرة
 رضاف ان افترستش ولا
 ومن معين كهذي السدار
 وهذه الالف يسوي الدرهم
 وكل هو لا ارشبه
 فان موثوا غير واحد قيل
 يعبل جزما ومثوم الوارث
 ولو اقر بعض وارثه لي
 من الجدي حكمة التوزيع
 من ذلك المفترمة فعدوا
 افادة العفية والسروراني
تخير كيت به دراهم
 أقر واحد لثالث حصن
 فهل يكون المال لا شاعه

الا البعافير والا العيس
 الامن الغارين والتجلك
 من غمري كليل ووزن ما ضيف
 وشلاش اشترى ما اشكره
 يضر من الاقتسام ان شأولا
 سيوى ميان عنه دواستيتار
 وفيه للقائ خلافت ينشهي
 انه يجمع بين اعقبة
 نعيمته وقيل لا وان قيل
 مقام اخصا اعزاه حاد مش
 مؤريت والبعض قال فيه لا
 ومن القديم يجب الجسد
 شهادة على الجدي شمس
 ومثله في البيت
 لاثان وخالصه حنا ضم
 ينصف ماني الدليس من غير شكر
 او هو كضير كالباعه

وهذه قاعدة مشهوره
 كالرمين والشركة والكلاف
 واضاعت الشكان فرامح
 ثم الذي يغزى لقول الاكثر
 وهو الذي يقضى به ويغنى
فصل اقره ذوا اعتبار ينسب
 فالشركة فيه عدم التكذيب له
 بان يكون من سواة قد عرف
 ان كان للنقد من اهلا فاذا
 واعتبر الحجة والكاوي الصغير
 فمن السنه ذات الغرر وانته
 رحمت كان الباع المصدق
 مع على الاصح لا الذي نفيها
 فليدك شوكا في الصغير والكبير
 بالمشي عرقا سيد او منتبه
 اما اذا استلحقه وصدة قد
 فعن اربك انتفى النسب

وهي بابواي غدت مذكوره
 والبيع والايضا والاعتشاق
 فيها ومن المخصوص بالنقص
 اساعة اكلم بل الصرور
 وبسواءه لا الحيل الا شيا
 فان لنفسه التحاقه نسب
 حشا وشرا عانا عنبر الا مثله
 نسبة وان يصدق يغترف
 كذبه فيا لبيان الجند
 عدم تكذيب فسالك يجر
 اذ لا مامد بهامو افقه
 عبد الغرر اولها امعشوق
 سواء والفراسن اذ مع حواه
 فني مزانش مع عفة الخبير
 قد صحوا السنه لاقه ناننيه
 رجعا فالراي في كلامه
 ولا يري قايده علسه نسب

والتركة

والحفل ان بعد الباع كذبه
 وما ابطوا على الاصح نسبته
 وهذا الخلاف اصله قولان في
 حكم لقيته اذ يداننا سنن
 وبعد الاحتلام بالكفر انصف
 والفوق ان الدار في التبع
 وجوزوا استحقاق طواف ميت
 وهكذا الكبير عند الاكثر
 وذات حرب يحيى ان انت
 امانة لحيته او املكه
 اوله فلا وهذا لا ينبغي
 الابان فليكن الاجماعات
 ومذهب النعمان ان المفرد
 واثنان حيث استلحقا كبيرا
 اوله فبالثلاثة الحاق الحيطة
 ومثله ذال ابن لغير ائمة
 في المحرم القولين وقال علي
 يندفع استنبلا ذها ونسبته
 فرغاله ولا ائمة الولد
 ما ابطوا على الاصح نسبته
 حكم لقيته اذ يداننا سنن
 اذ صحوا بغيره مما وصف
 اضعف والانساب لا ينبغي
 من نانا عوسره فاستثبت
 مؤثرا وليس في المحضر
 ثم ادعاء مسلم فان ثبت
 ارسل ما والامام وكتبه
 مكلف من بعد عقد بيعته
 ومدة الحمل له يساع
 بالحقة بالشرق مرج قد زك
 ياتق من صدقة تحت ريرا
 والحكم في الصغير ياتي في العتيق
 ياتق لا استنبلا ذها بجهته
 ملكي انت به ومن الغلو ف لا
 الي الزنا متصلا لا تثبت
 وليس ذالك فرع اقرا ورز

لا

لقي

لا يجد الأولاد ان اقتربه
 وهكذا الاضعف منه باذعا
 ويدخل الصغير في الفرعة كي
 وولد الفرائض جز ما تكوت
 واكتفى عند الفرائض بحسب
 ذليلنا العموم والانساب
 فان تكن بغيره مزوجا
 اما اذا استلحقه براسطة
 في مكلف ذكورة الحق به
 وابن ابي مخنفون قال المسئلة
 اذ الذي يثبتها ان وصفه
 وان يكن سواء ليس بغيره
 من ان بعض الوانين يكلب
 اذا اخته بالاحتياج ائمة
 وقيل قبل اطلاقها والعشيرة
 وان يكن تحقيق العصبية
 واكتفى في غير هؤلاء

بعين من عينة النسب
 ابلا ذها وتغنى الاستبزامعا
 منحصر العتق
 لو اهل للفرع لا يستلحق
 زوجية خلق عوسره ثني
 دعو لها حتم وذو شتاب
 والفرع للزوج وعملها الخ
 الا والعرف اذ واضابطه
 اذا اعتبارها انتفى من نسبه
 محالة التقدير عند التمسك
 بالارث فالمفتر مطلق في القوه
 تصدقة وما اقتضى نص اكثير
 جوابه جميعهم قد كلسوا
 وقيل منها ربع اذ سترت
 قد اسلمت محضت بالشرع
 فليق في حال ظهور الرتبة
 عبدة وانه بدعواه ملكا

ان يكون غير ان النسب
 روت من اهلها
 لا يورث من غير النسب

وذات المنكر من التأويل
 والدين من المقر والمفتري به
 وأخذ الزوجين أيضا تعتبر
 والبنات ان جازت بعثت الولا
 يلغى عينا زفولها وقبيل
 والجايز المفترين لا يبيده
 وان اقرا أحد المشتغرين
 فظاهر المذهب والمنصوص لا
 ومثلا بل يشارك المفترين
 لكن على المقر من الباين له
 وذو الجمل غلبا الامش
 وايدوه بشواهد انت
 اوماك ولحد من الشرعين
 ومثله قول الشيرازي في العقار
 فانكروا له لو دما لبيع انت
 ومثله من قال قصدة العنبر لم
 وخصه انكروا لمشهور فيه

مخالف المنصف والانسيل
 لا يمنع اختلافه من تشبه
 وقافه ومن ذوي العنق نظرو
 او وافق الامام ما اذعته لا
 وقافه لمنعه ما اذعته في
 يشترك المحقق والمحقق فيه
 به وعادة العدة مفترين
 اذ استلحاظه ان يكسلا
 مخصصة والاشتباب ينتفي
 ثلث ما حاز حكمه جعله
 يعزى وللثلاثة الاكث
 من كل ما تخير حكمه تنب
 ذي اخنتا الاعناق ذو جهين
 بعث نصيب من فلان باختيار
 واكلف من الشفعة فيه غوا
 عليك الف وأنا به عليم
 يعزى الفاضل من حيث تصفيه

وزوجها مخليها ان اعترف
 وقاية للعسر من رضاء
 وقول سيد الرقيق بعثكم
 وانكروا العبد فبالاعتاق
 لعيره وانه قد جسد
 من ظلمها الحكم اذا اللشوم
 وصاحب المنهاج في الحكم
 والوارث البالغ ليس ينزرد
 ثم اليه مما يند انتهي
 ومدع اخوة الجمل لانه
 وتثبت الاشياء للجمهور
 وانه لو كان ذوارث لكان
 عدم ارب منه دون تشبه
 وقيل ان بالحقة وكسبه
عذرة يجوز للامام
 ولك ان يقضي من هذا العجب
خالف في الولد الذي انتفى

وانكروا تطلق والمال انصرف
 بانث ومهرها لها بالانتطاع
 بما يقع مع اختيار نفسه كما
 تقضي بالاعتزال بالارث
 وانكروا العزة انتفاها فشره
 يثبت للأزم لا الممسك لزم
 ما الفزارر عليه ينتهي
 بل بالتأويل وفاقية سيد
 والشرع كما هذا لديم المنتهي
 اذ انتم الجمهور ذالون تقبيل
 وقيل لا للشيء للمفسر
 بحجبه مستحق فيه انتهد
 كالا بابين ميت افتربه
 وقيل لا ارب وتلقى نسب
 الحاق مجهول يدي اسم لام
 اذ من سوا الوارث الحاق وجب
 باللعين من زوجه عليه خلفا

ليس لغير الزوج ان يستلحقه فان يكن من بشيمة قد لحقته
 فانه باحق لا محالة وقد تفرق الحكم بالاستحقاق
 عارة افع ثم عساره والجمعة افع صفتوا من خفته
 كذا البناي مع المهراري وشبههما وهي من الاستحقاق
 فلفحها للشبهة تستد
 لسرعة الرد اد بالعبارة
 اذ اند اولوا به انفسا عا
 ولم يزد شيئا عليه الترافعي
 ورد ما استعار مثا ما تبين
 الى سق العين والنفق وقب
 فليكن نفع عنه ما استحقا
 بها وبالكفاة والاضمان
 فشر بالقرودن والانيثار
 واجبة ثم اتان الجملة
 ايجابها الان كقول من المضي

ملح محام

وعلم الباء

ومعدة الباب حدث الأدرع
 اذا اخبر الملعون الخمسة
 عند ابرو اوددا والشساكي
 ثم ابن حزم وشريك الناجين
 على حديث حسين عن سميرة
 وان يكن رواية عنه الاربع
عجبة شقيق صفوان لفر
 وهو ربيعة ومذ من كلام
 بالحب ثم انقص ثم حذبه
 عليه بالقرودن اذ قد مضى
 كما الكرم ابن الكرم من الكرم
ومنقوا بشيمة المبيح
 للشهايق للارميسا
 والشاة فيها كغارتهم
 اذ ارمعون خصلة اعلاها
 لنا البناي فعبء بيقول
 جنة عدن اذ رجا المشوايا

وهو يمشون لصقوا ان دعي
 اضلالة والقرعان فاحذر لبيبه
 وقاله عن حجة لم يذرا
 اعلة وهو يمشون مشاين
 على اليد الماخوذ فيما امرة
 وقاله ببيعة مدر فعه
 من بعد اسلام مزارا وتفر
 بياته من ثوبه ثم
 قال له الفارق بعد حذبه
 وان يكن لم يرد ان المقتضي
 قال مقتضيته من صلب القرود
 عارة من القولة القوي
 يذرها والشا لليرقا
 ان فسدت او حذبت
 منبعة العثر لذارواها
 واحدة مما يصدق يدخل
 وصدق الوعد بها اختسابا

ك
 به راف

وقد اثننا في الحديث مجمل له
وقد يقال اخفيت عنه الاثر
فانما حجة البر كبريت لا
وشير طمن نعيم شرط المذبح
والشرط انصافه ملك المنفعة
الهدى والواجب من انعام
ووالد الطفل لا فوال الشلف
نصر عليه الدر في محش
ومات في شعبان ثانی سنة
وجاز ان يعيره ما استاجرا
وجاز للموصى له بالمنفعة
لا مستغيرة بلا اذن وان
ان الحلق الاذن وفي تسميته
ثم له ان يستنيب مسئلة
والاستعارة كونه منفعسا
منفعة مباحة مغاومة
رخص بغير رودة والرضاع

واعلم

وما لم يحد من عدة ما قد اجمده
بجهد الخيرات عبدة ذوق
خير او نحو هذه الخصة لا
مع اعتبار صحة المستبرع
وذا العموم خصة له اربعة
وارض بنت المال الامام
والدرة منه عند تاه سلف
ابوة عبدة الملك المعتمد
بعد ثلثا بين وخمس مائة
ومن عليه الوقف فطفا جرك
والرافع في الرضا بالمنفعة
اذن جاز والمعار من اذن
تغليس الاحكام في هارثية
اذ يرجع النفع اليه جملته
به مع البقاء فيما شرعا
لم تلك باستنها لا لها فذوه
من ائمة وشمعة فالبعض شعاع

او نحوه لمنع لاستفا الوجوه
لكن بهذا البغوى ولين يرد
معتة روالعس في الاجاره
الا اذا اخصص بالنعيم
للربط والتجفيف للاطمار
بذلك منع النخل اذا اشبه
للتقدير صفة وذي العبارة
والمشوى قال هدي كهدت
وفي الصان بها وحقا ان
من محرم او نشوة احسوار
صحة الحجة حيث احترمه
وذي عبارة لما لا نف لفيه
وقيل بل محرم وهو اوجبه
او مشوه مذكورة للاشهر
ومنع الكنت بل مقتضى
من حرم منه له الا تحباز
لذي السقام الاثنوي اختاره



والوحي من عارية لا تمنع
 لا خذ من غاصب فدايره
 الا اذا استعار من مستاجر
 او تلفت لاديه باستعماله
 والعبء اذ يلزم بالاستسلام لا
 وكلفوا ان يستغيروا اصله
 وقنه من اجارة الاعيان
 والمبيد للمحرم ايضا تحريم
 ثم الاصح اللفظ فيما يستتر
 وقيل لا وقيل من معبر
 البتة من عيار وفتر ائيل السدار
 عند ابي سعد وهذا الفقيه
 للنهي قد صحوا الضمان في
 سوا استدعاء اولاد معة
 وعن ابي غاصم العبادي
 للاهل منيه حالة استعمله
 لانها كناسيد الاجارة
 ثم الفقيه بالضمان يفسطه
 ليست نيابة لما يغتصبه
 او من فني موصله فاعلت
 فينتز من الضمان في احواله
 يعار لا يستند لم باقره
 الا لراحة وخير خضلة
 كمنه من باقره وخفان
 وفيه بالجرا وعظم الحفكم
 من جانب وفعل غيره ففسط
 وجعلوا من جملة التخصيص
 للضمان من الضمان ذي عوار
 رد عليه بالذي اجاد فيه
 وارباب من اعيان ذات التلف
 بعرض نصف والامام منه
 ظهروا الهديا عند الاغتيا
 عارية بهن في اعتماله
 وهي كنوز ترصوا انكساره

لحي

ولم يبع بايع قد سلمه
 اما اذا العارة ليغلبه
 فمن اجارة يشرك فسدت
 وقيل بل عارة مضمونة
 واضل الخلاف والمعاين
 والمستغبر بطلت المؤنة
 فيستوى استعماله عند التلف
 ولستوة المقارن التفت
 ونشرف الضمان عما يستحق
 فلا تخاف التلف الحلب
 وقيل من المنفق الغرم فقط
 ولا ضمان من جواد سلمه
 كذا وقيل ما لك قد ارسلة
 ومثله القايلا اذن علي
 ونشرف الضمان من الاعارة
 كذا من المؤمن له بالمنفعة
 عليه اذ فستناجر رد اليه
 من حرفة ومشتري ما كلفه
 او لبعيرة متاعا الفسه
 باجرة المثل اذا تقيست
 اذا الفساد ما نفي مضمونه
 وصيغ كحضر من يعساين
 عليه لا عارة المضمونة
 بفنهما بغير تفريق سلفه
 من النفقات شترى محققه
 منه بالاستعمال او ما ينفق
 والاشياء انقصه العلي
 من المشي وقيل بالاجرا انضبط
 لاديه بالهلك فيما سلمه
 من حاجه لما اليك مشتملة
 بهيمة الغير متاعا او غلا
 بمن عليه وثقت او اجاره
 ومموز الرد هذا منوعه
 وهو على المالك ان رد عليه

مسلمه
 ومثون

قد ثبت المضمون منها يعتبر
 وستوى مقوم ومشتلي
 في البحر والشام والتهديب
 وولد للعار لا ضمان فيه
 والمستعير فترس اليركب
 بركب في مضيه وفي الباب
 وصريح الكاوي لمع الارتهان
 بل ولا يشترط ان يكون منها
 والابتغاء باعني بالاذن له
 او زرع جذية له ومثلها
 او شعيرو فوقه لم يزرع
 على الاصح ولا الذي اراد
 وفي العنز لو على الاذن ضرر
 ويستفديه المعير بقلعه
 والمستعير بلبث او غراس
 ثم القمح انه لا يعتبر من
 وانه اذا اعاد الارض

تمته ما ي وجبه فخر
 وعزوة لعلها التفضل
 وبعضهم عزاء للثقة ريب
 الابتغى بيطا صر مستغيبه
 لموضع اتيان فيه مركبة
 وفي اجارة تحط بالذهب
 في المشتغار وكذا امن الضمان
 يفسد عقدها الذي تقدم
 فان اعارة لنوع ففسده
 ما لم يكن نهي لموجر لها
 او لزراعة بخالم غرس
 كقولهم ما شئت اذ عم المراد
 حمل فان مذهب المن امر
 واخذ الاجر وعمر ما منعه
 يزرع لا العلس لحرف الانداس
 ما للبيبا وكذا اذ يعكس
 مطلقه في النفس ويقتضي

الزهد

بل شرطها تغيير نوع المنفعة
 والرافع لم يصح مطلقا
 والثبوت صحح الاعساره
 وقال في البحر تحريم العساده
 مال القيز مذون دقن الموثق
 واخير في الوجهان فيما يصح
 اما الذي لجهة تدانقرد
فصل في الرد متى
وما لك منع في موقته
 وهو اخبر صاحب التقديس
 وتشت في الاجرة في استئجارها
 وخرج المالك فتمها على
 ومثل العقد اذ اتمت المعايير
 وقد انى النزوم فيهما من طرف
 كالدائر في الشك في ذات العدة
 وان يلفن اجنبي ميسرا
 وصرح الوسيط في وصيته

والاثر لا محاب داما منعه
 ولا يقابل الخلاف اطلقه
 في مطلق الارض من الاجاره
 يستعمل المطلق في الامانة
 للشر المبيح فيه قوت
 للحمل والركوب هل يصح
 في كلوا اما لا يوافق لا يسرد
 شأ ولو كان بعاموثا
 زحوقه قبل ان تصامدته
 وجب الرد على القريب
 بعد الرجوع جاهلا كالحا
 جهل الرجوع مستنباة اولا
 والكمثون وموت المشتور
 مع اكوا من سوا الزعفران
 فها شيق لانها المدة
 فعدم الرجوع فنه تدانا
 باثة غارية من جهته

حكمها

فهو على ملك المؤمن برباني
 والارض ان اعلمها للدين لا
 وقيل ستره اذا فيها ارجح
 وعلمه يعجز الى التمت
 واجرة الحث اذا ما رجعا
 والفرق ان الدين واجبه
 وباندر اسر الميث جاز للمعير
 ومنع القاص الرجوع فطلقا
 والفلك في حجة فخير جاري
 وهذا ارضه الحجة ذوق يفتض
 والتقل اذا يضر عند قلعه
 يبقى الى الشفوط لا لفتان
 ذكره العزيز في باب الصدق
 والندرو الايض في ذال الباب
 فيمنع الرجوع في المعيار
 ومنع السقي لارض غير سست
 فقد نادي ملكة من الملك

من غير

ومن لغرس استعار اويست
 ان شترط القلع له ان يعلعه
 ولا خلاف انه لم يتسرع
 وتلزم الاجرة في المفصول
 كذا ك تاخير مؤقت ثبت
 فهو لزيت البذر والاحبار
 اما الذي يعرض عنه مالكه
 كذا الذي تحمله السرايا
 والمستعير دون شترط القلع
 ولعله يعلعه تشوي الحضر
 الزامة والا لثرون اطلقوا
 فالزموا بعد الرجوع التسوية
 وجعل السبيل هذا المفقضي
 والمستعير حيث لا حثارة
 بل يعزم الاثر لنقص صفة
 والشرع والروضة والمطرب
 والحكم في المنيبه والمحذر

ولم تغتن للرجوع زمنا
 ونقله المعير حيث منع
 بعد الرجوع زرعه ونعت له
 وحكمه في الجهل بالوكيل
 او جأها السيل بغير تثبيت
 فيه على القلع فهو المختار
 فهو لزيت الارض لا يشار له
 فهو لزيت الارض بل لا يستنبأ
 يعلعه زرعه بغير ميث
 من مستعير وثق المحذر
 وجهين والا فليس فتروا
 لا في زمان اقتضت التحلية
 به وكان من النقول ثبتا
 فعنه في القلع انتفى اجباره
 ان ساء او قلها لقيمته
 يعجزها بالخصلتين اصوب
 وفرعه المتنازع ما لا حذر

ملس وجهه التبرع
والعشر
له نظام

لأن كلا منهما متدخيرا
قلت وهذا الفرع في ابواب
الصالح والهبات والاحبار
وشفعه وفاهنا والفليس
فالصالح والهبات والاحبار
ومن شريك استنعار يقطع
فان ابا المعير خيرة من لا
وليسوى التبدل على المشهور
وان ابا المعير يفتل العنق
وتفتل المال على ما يفتل من
الى اختيار خضلة للمعير
والمستعير دون ارض ارفع
وكل واحد له ان يفتل
بمعه من ثاثير استنعار
وصحى الى لا يفتل حيث باع
وليس كاشين للعب
في بيع مجموع ومن الصالح

١٥١

وحكمه بالجمود في الموقته
والمنزني وانق النعمان
والرافع والشواوي وهما
والارض اذ تغار منه للزروع
يملك الفلح والافا ليع
وان يفتل مالها احب منها
فما ادعاه المالك المستحق
وقتل بل يفتل المالك في
وغيره كالمهر بين المسئلة
ويملك المالك ما اعارة
وقيل يفتل نفعه والاحب
ويملك ما لا لا يملك
دعوى اعارة وغضب مطلقا
من تلف للز على الاصح
وليس بالاقصى ولا يوم يفتل
ثم الوسيط كذا الزجاء في حكمي
كان يكن ما يدعى المالك واذا

ثانها لغيره في انفسه
في القلع بعد وقتها في انا
في القزول للبحر وفان اتمسا
وقطعا اعيندها بنا لوجوع
باجرة الى زمان خفت
منك وما جففة اشتقرتها
وقتل قتل المستعير ارفع
زنج ومن دعوى الرتب يفتل
ويملك خيرة لثوب قسسه
والمعين يفتل الاحبار
بالحليف الواجب مستحقته
خضمة ومثله لا ما وضعتوا
ثم على شرع الثمان انفسا
غارية قيمة يوم التلاص
وهي وجوة ملكها ليع
ذلك اقوالا لا نرا اذ امسكها
يختموا حلفه على الميراث

على وضعها

خاتمة عن المعارف من شيع
وتطلت بشرط كل منها
كتاب حكم الغصب لو غصب
والشيء مضمون في الوضوء
وشرعا استنبط لا يفتي على
كمن عصى وصحرا بتمام
أما الغراب والقوايق التي
فردوها إذ أخذت لا يجب
وزيل قصد أوجها المخرج
وهو قد ما حرمت الأسم
كحرمة الأبقاع والأغراض
والتقوى بشرط التصات في
وقد اتى في شأنه من الوعيد
وما اتى في أول المكلفين
وقد أتتنا آية من البقرة
من أهلكنا أموالنا بالباطل
وعالم يستبرأ من عتدي

أخذ الزهارة وضمانها من
صريح في الكاوي الكبير
عليه مطلقا ومنه اغتصبه
لاخذ شي فيه كلمة فهو
حق لغزوه منقلا شمسلا
ومن يبيت في رباط قد أفشام
تعل فالأيدى به لم تثبت
فالغصب فيها ابد المنجيب
ما يوجب القتل وفي الحدا شرح
اصغره كبره لا يمس
والعقل والقتل بالاعتراض
فستق به وقوته ذابستق
ما يقرع الأشماع يبدى بغيره
تحتوي خطاب مثلا فيف الأملين
وفي النساء آية تحذر
الابتنير وتراض حط
لحقوة من سبع أرضين عدا

أخط

وخطبة المختار أيام منى
وما العزق طالم حق صرح
ولشرعهم ميت ككسيرة
عند ابن داود وابن ماجة
وليس من مسلم والامام قد
وغلط ابن حزم حيث ضعفه
ويكفر الغاصب بالغصب كما
والشرط في المضمون عند
وعند تامين يزكوه أختلس
منه بالاستنباط غاصب ولا
وداخل دار الغير اذ ليس
تأمنه منته وهو انتفى القان
وان يكن قد حل في الدار عبت
ففي ضمان ما وهي وجهان
بضمه المستام اذ منه سقط
والسارق الداخل للحيات
ناجرة المثل له من المصاحي

فلعليه الاساق عندنا
وفي البخاري مطلق صريح
من دي الحياة يقوم نفسه
والبيهقي اي بغز حاجه
عمر الله وهو وهم ينفذ
قد ابن حبان بغير صفه
يلقون من أحله مخبر ما
تعل رذا توجبه لا تخفى
او يفر من غير عالم اجلس
ليشرط القصد اه واشتد
لتخبر كي لشركي ويحتمل
اذ فقد الاستنباط يوجب الامان
واشرع اخذ وج منها أو ملك
وليس كالشافعي من أو اني
بسبب استنباط اذ انه فقط
واذا اقام لازم ما كاسه
واحال لا يلزم عند ان صي

وليس هذا المسمى قعدا
وعنه ما اخرج حكما صاحب
فذلك بالحائوس ملكا يضمن
وعاصب الهادي لا غنايم القليع
ويضمن التابع من مفسودها
فصاحب المطلب بالفرم جزم
وواضحة بدلا استتيل
فناظر الكتاب للمطالع
وان خطا ضمنه اذ قد خطا
ولم يضمنوا الذي لم يضمنه
ورده يلزم طمس
واجرة النقل على من نقله
تعرض الى تمسك الابانة
ولا خلاف انه يضمن ما
لو استقر الزوق الذي قد اعتدا
او سأل ما في الظروف بالغة فقط
من غير امان تدارك ونجيت
على سائر غيره بالاغتدا
مشاركا له فعد غاصب
اذا فقد الاستتيل لافيه يمين
يضمن ما يملك منها او يضمن
بالخل والخل لكذا يقسوها
ونبيه ذوال الرضه بالقفيو السزم
لا يضمن الغير بالاغتدا
ما ضمن العاد من الحسب رافعه
ان كان بعد خطوه قد سقطا
فلا جرا والرجوع منه
ان خيف من الملاكه كما ينبغي
لا يوضح عشرين والمستهله
وخالف القاضى الذي ابا انه
انلفه من يد مالك كما
بمحقه جاز له تعسدا
او باعندا ان لا له سمسكا
امانه الا لا يمين

الانعام

وان بغار من كبرج سزكا
واجرى الخلاف من اعصاب
ما فرقة يهلك حين يتركه
يمنع شرب ومال قد تلمت
رحله الفلك كلف البرف
ومن يدل سارقا او غاصبا
ليس بضامن له كما لم يضمن
فستقطت من غروقت الوضوح
رفاح لقفيس اذ هي حب
واخذ هرة له بالثمن
ضمان ما انلفه اذا خرج
ثم الضمان ساقط ان حار
وحكمه علل الطب
فالحكم بالارضاع في ظل المشور
من الصغير دون فخذ الموضع
ولك ان تقول رضى الذي في
تحقيق الموجب للضمان
او كما بر عليه بعدة
ابرزها للشمس واعتصاب
ما انتفى ضمان زرع يهلكه
محسب ما لك يتعلم قد الف
من كل ما مضى يعرف سرق
ارفع الجزر وحث الطالب
خشبة لحايط لم يعث دي
اولا نضامين الحكيم وضحي
صن ما طاربه او ذوحا
بغتي وعنه ليس ينشئ
وقس عليه ما الى الهلاك ذبح
بعد الوثوق اذ يرى مختارا
لكنه يشهد الرضا
معتبر لا ما رضى قد صدر
والا اربى بالقوم ارفع
ثم الصغير فيه بالاجا الشئ
نزع يد المالك بالعدوان

والملك بالفداء ليس ينتقل
 وأجرة المثل تضاف عندنا
 والحنفي عند الملك فصل
 كمثل ما لو عيّن المقتضوب
تميم الأيدي التي ترتبت
 وخبر والمالك من التضرير
 كالبيع والشوم وما يقع
 على أي القصب فالأرجح
 وأخذ من غاصب قد أنكره
 فمن عليه في الأصح حمله
 وإن تغير استعان بقضي
 كالحنفي والعجز وقع الشاة
 وهو على المتلف بالإحراق
 وبير الغاصب مما فعله
 على الأصح وكذا بالأحلاف
 ومنه لصايل ما ضمته
 وإن أعارة له أو أقرضه

والرد بالرجوع فيه قد نقل
 لقيمة العين طيبنا
 لغاصب بفعله الذي اتصل
 أو قد أزال وصفه المنطوب
 على يد غاصبة قد غصبت
 من الجهل والعلم وفي التعيين
 وفي يد الأمانة القتل
 منع منه هاهنا الإجماع
 أن استقل فهو متلفه
 بأن أضافه به فأكله
 عن المعين الغرم إن لم يعرف
 وحجوه من غير مساوي
 والقتل إذا عصى بالأقرب
 بأكل مالك وإن ذا جهله
 إن استقل بسوء نوع ثلاث
 والغرم إن أقرضه أو رهنه
 ببر أو جهل بكل مقتصر

وينفذ استيلاؤه ويبرأ
 عنه الضمان من الأصح منهم
 والشافعي لما زججا
 بعينهما فاحتمل العنق الورع
فصل بقيمة الرقيق عندنا
 عن دية واكتفى بالفسخ
 تحت يده ضامنة والمستغفر
 وبالله مقتضى هذا يضمن
 فيها من الأحرار بالجد يد
 معنى يد الرقيق نصف قيمته
 فإن يكن فأكثر الأمرين من
 والعرق قبل موجبات الديّة
 والشافعي قد رأى تقوم
 لأنه بابن المسيب أقتدى
 واكتفى من الزبيادة
 وقيل الضمان للمستول له
 وقال فيهما بالعموم اقتدى

غاصبها والعنق ليس بدار
 ومثله عن كالأبهم
 إليك يا خيرة ثم حكما
 أو أقرضه دون فقد قد شرع
 تهنن نفسه وإن نزل همتا
 تلف أو تلف للمخالفه
 يدخل والمستأن من غير تميز
 إباحة سيوا الذي قد عيّنوا
 وإن تلفت منه على الجدي
 إن لم يكن نقصت به الشبهة
 أريش وما منه بتقدير ضمن
 يأتي مبينا القدي الجملة
 لشبهة الأحرار والبهيمة
 فيه وناله قبل به في الاقتداء
 عن دية الحر بحكم العادة
 يغصبها والشافعي استبعد
 وفي مؤانيد وأم ولد

وما عدا ذلك البرق من حيوان
 وواجب في جزئه ما نقصه
 بغرم تعيب جوارث
 وزرع الغنمة عند الحنق
 من خيل أو من ايل أو من بقرة
 والحيوان قتل الا ندمال لا
 وغير حبش احيوان مثلي
 وذاعلي الصبح تمارسوا
 كالماء والافور والشراب
 والفتح والشعير والعتكاني
 الا المعيب ابن الصلاح قاله
 والمسلك والعنبر هكذا الجدي
 وكل ما الى التقدية انتم
 عربة للفتن استما تعرف
 زخرفه وقطن وشدة
 جارية ليست من الخسيتين
 قطنه من اجود الفسطين
 يغذي بغرم قيمة الأغنيان
 وذا النجوم مالكا قد حصصه
 اذ اوجب الجحش في النفاحي
 عن قله غني حيوان ما يغني
 طبه عن عمراكم استقدر
 يهنن والرقيق يغدا أولا
 ومتفقون بحكم الاصل
 ذو خيل أو زرب وفيه يسلم
 والتمز والنحاس والاعتاب
 وسابرا حبوب والادغال
 والمتر والزبيب والنخال
 والصقور والرهاص والقبول الكبد
 والفتن بعد نزع حيث كنسا
 البراش والكلوب وغلبت
 دغلب فرع سيلم اذ انشده
 كان مجراد معي المنسب
 فاضبط معاني لفظ هذا المعنى

وما

وقال في المحكم عن سبوا النبيل
 فتبيل علم الفطن والكثبات
 وما بزار النج قد استأثرا
 والصوف والشعور غير النبايع
 وقال في الحارثي هذا الزموت لا
 لا النذ والمجون والعشواي
 فيهن المشاي المسيل ولا
ضابط التفتين من خمس صور
 عارضة وفاسد البسوع
 ومثلت المياه من المكاره
 وغير مثل مثل ضممت
 حبة اصيد مع رد المفترض
 ومتلف من بعد حوله مسالا
 وتحمير قد حواه السراي
 ومنه نوع **عمدة مضمون**
 وهو المعير والميع ان رجع
 ومودع اخرجه معتقدا

يصح ان يصفى الدين والفنيل
 وقيل وصف الفطن في احيان
 منه خلاص عندنا جرك
 فيها توفت الامام السنن
 مثل له وذا القياس استشهاد
 وحل تير ومشتوب سالي
 بقره عن خاله ان نعت لا
 فقيمة والمثل فيهن حصص
 وما بسوم باتفاق زوعب
 وما بفتح الابتناع حارة
 في خمسة ايضا هنا تبين
 صورة ما التلفة كيف فرحت
 ومقدم معتد حيد ارامالا
 وبعضها قد خسر بالتشريع
 وجهله بعكسه يكون
 فتبيل علم غرمة قد امنت
 بالها ولم يكن معتقدا

والمحرم المجنون حيث أرتكب
 ومسلم من دار حرب قتله
 وإن هموا نزلوا بموت
 وجاهل يأمره ذو السلطنة
 والمثل والقيمة في المحرم في
 ومثله المقتول إذا مثله
 ورثا يلزم في شيء من
 ويسوى القيمة والمثله
 ومطعم المضطر شيئا يرجعه
 ومحرّم انكف صعدا إلى اليد
 فلا يخرجه على من أعده
لطيفة حكي الامام السراي
 لغت القاض الحسني مسئله
 فقدم الذلور مؤلفا
 في غضب يوم الغلا وأعدمه
قال الجواب انه إذا نكف
 فالواجب القيمة لا الحاله
 محظور احرام به لأن يجلبسا
 مستلما بهد حيث جهله
 تقتله إذا ضر لم يؤمر
 يقتل مقصوم فله نصيب
 انلايت صيد مستعار ما يغني
 يعمر قيمته من ذي المسئلة
 كفضح أكراف رقيق وأحسهم
 غرم المصيرة بتمرد فعا
 عليه وهو قاهنا مضيقه
 لمحرم يقتله ويقتل يد
 وقيل بل عليه ما مضيه
 ان المني عن الرئيس الشافعي
 من أكل الجواب فيها جهله
 يسألهم عن ظالم قد اعتدى
 وانخط سفير عن زمان كلمه
 من حال تشوي كطحن قد ألبت
 إذا مؤمن مثليه أزاله

وإن يفرع

وإن يفرع عارض قد أعدم
 والمذهب المشهور لا فرق فيما
 قلت وقدره الذي امتحن به
 ابو حنيفة الامام سأل
 وكان عن خلقته قد انقرد
 فبين الشيخ له ما استجاب
 وماك ربت وأنت حصرم
 والحكم فيه عندنا لا يختلف
 والنووي اخذ رفيعه الثغوره
 ومثله اخرج قد صرف
 وسوق بان الفرع في الجاره
 وقيمة المثل إذا التقدر
 وقيل فيه قيمة لما فسد
 وبعد أخذ قيمة عند الجدة
 وضابط التعذر الذي سمي
 فان يلى بها ولكن زيدي
 عند الشراوي واري استحقاقهم
 فيعمر المثل له بعد العدم
 يثلف مطلقا مثل غير ما
 كبحر فصار يدا بسببه
 يعقوب فاختر لناك المثل
 ورام أن مؤله ليس سيد
 ويظهر العجز له خير أجاب
 ومثله الجواب فيها يعمر
 ويحب الاخره حيث يعترف
 والرافعي كالامام أكله
 احرامه لنفسه لم اعترف
 مع تكاير لها محنته
 يؤخذ عنه بدلا في الاظهر
 نعم له الصبر لو وجد ان عفته
 للمثل لا يرجعه من وجده
 عدمه من يله كالسليم
 مثل مثله فعنه يثلف
 والحكم مشيكل على كلاله

لأنه في غايه الامور حسن
 واعتبروا الاقصى هنا في الاشهر
 لمثله وقيل بل في القلعة
 وقيل لا أقصى ولكن يعتبر
 وقتل يوم أخذه وتشتت
 ان اعتبار زمن الوجوب
 وعاشترى بغيره بالتفكر ذرا
 يعتبر الاقصى من الغضب
 وصاحب المطلب كذا قد تراه
 وتأخذ المثل غصبا اذ سلبت
 وباتفاقهم به تعلق
 الاعلى وجه حياه الخاوي
 وتوخذ القيمة للحيوان له
 وتعالى المفضول قيمة لديه
 ومع غرم قيمة لا يبر من
 وغارم قيمة ام السواد
 كالحكم في اعتناقه وقيمه

يغيرم في الاعيان اضعاف الثمن
 من زمن الغضب الى التفكر ذرا
 وقيل منه لنفذة الخلق
 قيمة يوم الأخذ لا حكم عسير
 عنه ثلاث في ثلاث وثبتت
 بحالة الاعدام المفضول
 لمثله وزيد حادي عسرا
 زمان اخذ بدل واشتتت كالا
 ومن كتابية حياه وانه طفاه
 ثم يبرده اذ اطلب
 ان كان في المعلوم ما خلف
 في حفظه وفيه الزاد
 فيه وفي بيعته محمول
 وقيل لا يملك بها انتم الشيء
 اجزته وزوايد ضمير
 له الرجوع بعد موت السيد
 فان بعد بركة حقيقته

وهذه القيمة أقصى ما يكون
 والرد للذراهم المبدول
 ان بقيت يبرده وقيل لا
 نفي الردود انقفا او اخذ ما
 فستور حله امتناع بعقداه
 وقيل للمالك حيث مرضه
 والنظر منه ان يبرج له
 والطبري تشتت شكل الزيادة
 وبعضهم صورة بمن يرك
 مال الفقيه وحوادث ما حكي
 عن قيمة المفضول ثناء مثلا
 يرد في الرد بعيب ما احتمل
 مقالة الاضحاب والروايات
 وتعد ثقله اذ الشيء تلف
 في أي موضع رأي فان فقد
 وان يغير بليده اعشدا
 والمثل موجود وذاك مثلي

من غصبه لطلبه لا للزكول
 بعينه تلتزم في الحيوان له
 بل هي او مثل لها وان عالا
 بيد قيمة ولن يتحصسا
 وعلم لم يبيع عفتاده
 يقدّم الفاضل فيما فيه
 ما كان مع زيادة متوصله
 في قيمة له لحكم القادة
 بالحيو ان البيع منهم والشرا
 فخر منه عند اعتياد المالك
 فالطبري قال ان السب لا
 ومثله ذار على هذا الحمل
 صورها ان هذا الشئان
 هالكة مثله الذي اليه
 غرمه الاقصى كان يقد
 صادف من ضمن ذلك ابتدا
 فان غرا عن طلقه للنقل

كالبه بالمثل أو لا ينقل
 ومحو القيمة موضع التلف
 سقط ما لا يقل من مؤنه
 من بلد الاثلاث حيث اختلفا
 ما مر في الامور من خلاف
 وحيث رده وجوباً ورتباً
 مع زوايد لها من قبيل
 جوابه ما يجوز ان كانت
 والمنع من ابداله التقدوى
 ومن ظهور دينه المستغرق
 ويشترط ما لا يولد
 وزد المثل في وقت الغلا
 تجعل للمالك اذ لا يملك
 وقت بيعته والتراخي ما وقت قيمته
 ومتفقون ما بقيت قيمته
 من زمن الغضب الى التقويم
 واحمد والعنبري اوجب
 فعليه خلف منه بعض ما غفل
 فان تراخيا على مثل تلف
 وبعد اخذ القيمة المضمونه
 يعني ان يجامعا واخذ المسدعي
 ونيل لا والفرق ما به اختلاف
 ان يفتت او تبدل يسدوها
 والشبه بالشبه في هذا الشكوكه
 معاملة الموضع اشتبانت
 لذا احاطة في الفروع المتواري
 بقدوم العاصب بالذي لم ي
 دفعه عند هلاك السيد
 وعكسه ليس بمشروع ولا
 رجوع وقت والمكان مستل
 بل ان يعود مثل نفقته
 بعينه العاصب عند عدمه
 من نوع نقد بلد العاصب
 متعلق مثل من حجب الخشب

لان ام المؤمنين كسرت
 يرد مثلهما في الحثاري
 جوابه كان الطعام واللباس
 ونقد الاصلاح والمضمونه
 وواجب الاثلاث لا بقص
 فان جنى ونسراية تلف
 والخمر والنبيذ والمسكر لا
 ولو لذي ولو حثرت
 ولا يرد مثلهما على الذي ما
 كالشرب والبيع والعرض عليه
 تسليم في ذات الاحترام
 وليس من الاثلاث والماله
 ومن الاوان الكلف ينفي على
 ثم الاصل ان لا تفسد
 فان يزد يضمن ما عليه زاد
 وما جزم فيه من الرعايه
 يبطله كيف له تفسد
 قصه ضرة لها فامرت
 معناه وهو بالعموم جاري
 بل الحثاري الخلف من ذلك انما
 بالرد لا العارضة المضمونه
 قيمة يوم التلف المنصت
 قالوا واجب الاقصى وليس بخلف
 يضمن المثل كيف فعلا
 والخمر المايغ الخلف منه
 لم يظهر المشروع منه منها
 وهبة وقد ايردها اليه
 ولا ضمان عند الانعدام
 شي اذا ما كسرت للاه
 حل الحاد فاولن تحسلا
 هشما ولكن حيث ومثل يفسد
 ومن خروف الخمر والاحياء اجد
 لبيع او خوف فوات الغايه
 ولا ضمان للذي تفسد

وانما يسطرها كبرفت انفق
 والديك والكثير اذا انلفا
 بعض كلالها بالصفه
 والارز والعبيد او كثرها
 تحت يد عماديه والبصغ لا
والحسب من فوائد المنفعة
 لانه بالبيع والنصف ورد
والشفايع رده ثم فرف
 وغاصب المذكور قد اخذ ما
 ومقتضى ان ملك ما
 وهم يقولون ان لا يترك
وما لك تقول ليس يضمن
 وتدن الحرج على الصالح
 مجاز ان يوجره المستاجر
 ومنه القفال والوجيز
 لانه ما كالا فبني
 والفلح ان كثر ليس يدق ل

والشفايع

وشاغل لموضع في المشيد
 وشرفت الاخرة في مصلحته
 بل مستلم وما في له
 ومثل هذا غصب ارض غيره
 ونقص منسوب بالا استعمال
 اذا انقص منه بأن سلب
فصل بدعي تلف انكروها
 بخلاف على الصحيح من ادا
 لكن اذا اذير زد دميست
 الا بتبيين فان تعارضنا
 عن غاصب والمالك المقتضى
 وما لغاصب من التمسك الي
 وصدقوا الغاصب حيث اخلفا
 او دابنا وبنى ثياب عبده
 وقيمة المقتضوب ثم اليتمه
 عما ادعاه غاصب وتفضل
 ونفق في جنوب نقص القيمة

يلزم بالاحرة فهو مقتضى
 وابن رزق خسر من اجرة
 يعصم بفعله ولا اجر عليه
 وموصية المذنب غير الفاسد
 يوجب اجرة وارث المال
 ثوب وقيل الارش والاجر
 ذوالملك صدقوا الذي ذرعا
 خلف فالأصح عدم اجرة
 قالوا من غاصبه لم يثبت
 يستقط كل الضمان ما انقصا
 عند ائ بسرف فهو اقدم
 قدمه ابن الحسن الشيباني
 فانه غصبه مختسرا
 وعينه الخليل عند رده
 لستم في زيادة مبيته
 بمطابق الزايد وموشيك
 لكن ابو ثور وير تسليمه

في حال
 في حال
 في حال

وَعَاصِبٌ ثَرْبًا يُسَاوِي عَشْرَهُ
وَبَعْدُ أَسْتَعْلَمُهُ ثُمَّ رَجَعَ
بِرْدَ خَمْسَةِ وَذَاتِ نَفْسٍ رَمَا
وَعَاصِبٌ خَفِيفٌ فِيهِمَا
وَرَدَّ مَا عَادَ لِبَيْتَاوِي أَرْبَعَهُ
وَقِيلَ خَمْسَةُ إِذَا مَا انْصَفَا
وَاللَّهِ مِنْ ثَوْبٍ كَحِفِّ رَأْسِي
وَمِنْ الشَّيْرِ بَلَدٌ مِثْلُ عَيْنِي
وَمَا سَرَى حَادِثُهُ إِلَى التَّلَافِ
وَقِيلَ يَرْتَدُّ وَأَرْشُ النِّفَافِ بِهِ
وَالْوَجْهُ الْمَفْضُوبُ فَمَا يَفْتَحِينِي
عَلَى الَّذِي غَضِبَ أَنْ تَخْلَصَهُ
مِنْ قِمَّةِ الْمَفْضُوبِ وَالْمَالِ إِنْ
لَمَّا لَكَ الْمَفْضُوبُ وَالَّذِي جَنَّا
مِنْ غَاصِبٍ كَمَا لَمْ تَقْلُقْ
كَالْحَلْمِ مِنْ تَعَلُّقِ الَّذِي ارْتَقَى
وَيَرْجِعُ الْمَالُ بَعْدَ أَنْ دَفَعَهُ

ابن

وَقِيلَ دَفَعًا لَهُ أَنْ يَكْلَبَهُ
وَمَنْعُ الْأَمَامِ أَنْ يُطَالِبَهَا
وَالْعَبْدُ أَنْ رُدَّ إِلَى سَيِّدِهِ
يَرْجِعُ مَوْلَاهُ عَلَى الَّذِي غَضِبَ
وَأَنْ جَنَّ جَنَابَهُ مُسْتَعْرِقَهُ
بَلَدٌ فِيهَا سَبْعَتُ جَمِيعِ الرُّقَبِ
وَأَنْ جَنَّ الْمَفْضُوبُ عِنْدَ مَرِغَبِ
أَوْ انْتَهَى بِرُدَّةٍ إِلَى التَّلَافِ
وَعَاصِبٌ ثَرْبٌ أَرْضٌ مُسَلِّمٌ
وَسَبْعُ مَوْدُوعٍ بِأَمْرٍ تَوَسَّلَ
ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوَّى لِلْجُفَى
أَنْ كَانَ لِلْغَاصِبِ فِي الرَّدِّ عَرَضٌ
وَحَقَرَةُ الْبَيْتِ وَطَمَسُهَا أَعْتَدَ
وَأَنْ بَلَا تَقْصُرَ أَعَادَ الْأَرْضَ
وَمَنْ تَعَلَّى الزَيْتُ وَمَكُونُهُ ابْتَدَأَ
عَلَى الْأَمْعِ مِنْ شَيْءٍ الْقِيمَةِ
ثُمَّ الْأَمْعُ مَرَى جَبْرَانِ الْبَيْتِ

مما

ومثل بل جبره ومثله
 وصوغ خلي بعد ما تلتشد
 والالهقر اكبر ان بالتفيلم
 وصنعة عرفها لا حبر
 ولم يمتوه نسيان الغم يا
 ولا ضمان عند نقصان للمرص
 والصوف من الاعنام غود كالورث
 لا اليسن والشعور فر كل امه
 وان تمثو القصير ثم عاد
 ويلزم الغاصب ارش ان قرص
 وانمزان محلات بلا نصيب
 كل برودة على المشتمس دور
 وعنهما المالك حيث يعرض
 قالشور هاهنا قد زاده
 فابسة نضرا منا على
 وان يلك قد زال عنه كلنا
 حتمه لانه استحق ان

على خلايت غود سرت قلع
 وعود حنين كالذئب تشد
 ويثد ليرلما لا يعلم
 يشبان غيرها كذاك السور
 من امة وخالف الحرف هنا
 على الاصح حيث زال ما عرض
 لا جبر فيها عند ارباب الفوت
 فانها جائرة من التزمه
 حاله فعينه لما لك ثغاد
 وخلف ذ او جها نل اعرض
 او لمهر اكلد بدع من غصب
 لملك بصفة التطهر
 لارد من الاصح فيه يقرض
 والشرع والقيد كذاق ده
 وجوب ص ما يعين ح لا
 تجذر من بقايه ولا مشا
 يراق والفقينه قاسه تمت

اعل

اعل من الحفارة ازا اذ بنا
 فتنظر القياس ان يزال ما
 لذمة ان اهدى يسحق
 لعدم التعليك بالملك وما
 بل علة الهدم القلو المقتضي
 ونزاه اذا اهدى ليس يسرد

فصل اذا المفضوب زاد الاثر
 كالنضوب لا ينشئ به لمن غصب
 وان رار المالك ان لغرمه
 وان ابا الفصل امكفاه ماله
 وحكم نزول حذاره ملكا
 وان يلك عينا لغرم اربنا
 وان اوا صاحب الارض هنا
 او البقا باجرو لم تلمز
 ويلزم الغاصب فصل المكين
 ان لم تزد قمتة لا شيء له
 وان تزد ما يصيب فيه استنركا

ان

وابعها المستل بعد اليك
 زاد على المستل اذ به ستمسا
 ولا يقال زال ما استحققتا
 لو اشتراه عا ليلان نهديما
 انما مستل في القدم من حني
 قال غفر للما حني بنصر مسكره
 له اذا فرضته محض اثر
 ولف المكين من غود الغصب
 ما نقصت بعد انقضا اعترمه
 ولغرم مغلس بشار كسه
 لم ينفع بالانقضاء فما حركا
 يملك القلع بارش بيتا
 فملك الغرمين بكا او اليك
 اجابة الغاصب للذي ستمي
 من صفة وفي الذي لم تمسكن
 ويعرم النقص بصيغ فقهه
 وصاحب المقرب في هذا حكا

عن القدم ان ما لم يتفصل
 تنبئ به الشركة في ذلك المسئلة
 بل طرأ واحد له الملك عسلي
 وغالب الاصحاب عن هذا اسلكت
 بالبند يحسن مع الفسرة الى
 فقيمة الواحد ان زادت فقط
 وليس للواحد ان يتفرد
 وليس للغايب اجبار عليه
 بقية مقرر عند الامام وكذا ان ملكة
 وتمكن الفصل اذا مات تركه
 فعدم الاجبار منبذ اخرج
 من واضع المشمار في باب وذا
 والتعوي كنه قد اهلكه
 وحيث كان القيمة محضاً لاجل
 رضامن المالك والاجبار
 والرج حيث استقطت ثوبه
 لا غرم فيه عند نقص الفصل

قال الملك للمالك فيه متصل
 ليست على الاشاعة المشهدة
 ما كان فيه قبل ان يتفصل
 وانما افادة ذور النكت
 وصاحب الحاوي بالا اعتزال
 فاز بها المالك والغير سقط
 ببيع ما ملكه للاعتددا
 على الاصح وكذا العكس لاديه
 بقيمة هي على ملكه
 غاصب ثوب وابطا من ملكه
 وميل لا ومثل هذا صرحوا
 من الراعي فاضال ان يثبت
 فزادة سمو او مانا مشله
 متمنع النزاع الذي الغضب من لا
 ذلك فيما صحى اء يثبت
 من صنف غير او وعلم قد حواه
 وغاصب الضيق اذا منه الفصل

بغير

بعزم ارش نقيص ثوب غصبه
 قول الاجير اذ يفعل ما انفرد
 وولد الصباغ فيما احكمه
 قال ولا يمكن فصل العتد
 وقد ان في رخير منتظمه
 بخمس ما بين ثوابه دمه
مقرر في الفصل في الاسماء لم
 في بيع وخصم ومسدد
 وثلاث من النطق فاصغرهم
 ولنفحة التزويق فيما حققوا
تمت غاصب ثوب نجسه
 والارش قبل غسله لا يلزمه
 والحكم في التسيير للكلية ان
 قلت التزويق حل شرده
 ومحمد لغيره ذات اللهيب
 وممكن التمييز في الذي اختلط
 وان تعذر اصطفافا سلف

والقول في دعوى صباغ اشبه
 والعكس في منترك اذا ورد
 حررا انفسا الصنف محكمه
 وهو الذي يدعون له بالبقية
 لمعتة النجاسة المنة
 كرجل الصباغ حاشي بقية
 ثابت بغير خمسة من الكلم
 وسليم وكثير فاد كبر
 ومثلها في اللقطة فاد بغيرهم
 فنامن الراو ذوق وهو التزويق
 قد منعوا من غسله نجسه
 واجرت طهيرا الحميم بغيره
 كالحكم من الاطفا للنيان
 في غاصب الحميم حيث برده
 وعيره لم يتركه لمن دهنه
 تميزه حتم على الذي حلت
 فهو على المذهب مثالي النكاح

وجوز والغائب أن يعطيه
 وقيل بل يشتركان هاهنا
 وهو اختيار ابن سريج وابن
 وقيل إن يعبر مثل اختلط
 يشتركان فيه والسبب في برك
 واختار أن الخلط لا يملك لا
 إذا فيه تملك خلط المعقدي
 وقد روى أبو حميد الشاعدي
 نصا بغير الأذن تحرم العصا
 ثم سعيده فرع زيد قد روى
 وحجة الوداع فيها ذنبتان
 واختار أن يشتركان فيهما
 وقال في القول به الله أدب
 وإن يكن خلاف نص المذهب
 فإن أصبت فهو من ذي المسكن
 والخلط في المتن وذات القنب
 مثله خلطه قال قول في

المقول

ونحوه ودققت ولبن
تدنيك الشايع من الجدار
 إن لم تحف من ثلث به علم
 والخط في الثوب كالحجار الفنا
 لا من جراح حيوان مخترم
حادثة شاة لتحصير حرلت
 أو منه ديتار هو في محبرة
 ومن من مسجد مساره
 نقض اللدة والذي انهدم
 أو سقبت في دار غيره حصل
 فيكسر القدر ونقض البيت
 وأثارت فوات شاة في انقلا
 ومن على الجرح الحيا أو نام
 وحوله جرحي ولما انتقل
 قال الامام هذه مسائل
 وجاز فيها نظر من الفقهاء
 وغاصب دجاجة وجرحه
 والماء والزيت بها الحلفا لهما
 يخرج في وفي البيت اركب
 من نفس أو مال العمدة مسلم
 يخرج في إذا انتعشت
 وتوخذ القيمة من أحسن
 بعد رقيب راسطاً فارتبكت
 وعسر الفضل إذا ما اختبر
 على محو رقت تحت ثوب
 يغرمه لمسيديما انهدم
 وضاع سمته بأبى لما انقل
 يغرم أرش لا بعد وان غنا
 ولما في الرجوع استغفلا
 ومقتضى الهلاك ذلك المقام
 يقتل من عليه عمدا استغل
لا حكم فيها بغيره الشايع
 إذا ما لها في الفقه مطلقا شبيه
 فابتلعها الراعي ذكوره

يُنَالُ إِنْ دَخَلَتْ غُرْمَتَهَا
 لِي مُوجِبُ الْإِبْلَامِ وَهُوَ مُشْتَبِ
 وَالْفَاصِبُ الْوَاحِدُ أَنْ عِلْمُ
 الْإِلْمِ نَدَتْ لَهُ مُطَاوَعُهُ
 لَعَنَ لَهُ الْبَغْيُ لَا مَهْرَ لَهَا
 وَهُوَ اخْتِبَارُ مَا لَكَ وَالْحَنَفِي
 رَمَى إِذَا مَا ادَّعَتْ الْأَكْثَرَا
 مِنْ حِلْمِهِ الْقَوْلَانِ مِمَّنْ أَلْفَا
 وَحِلْمِهِ وَكَيْ الْمَشْتَرِكِ إِنْ وَقَعَا
 وَخَصَرُ جَاهِلٍ وَأَرْثُ الْإِبْتِهَارِ
 وَقِيلَ لِلْيَكْرِ وَقِيلَ مَهْرُهَا
 وَالرَّافِعِيُّ مَنُوءَةٌ إِذَا اضْطَرَبَ
 وَالْمَهْرُ بِالْمُتَكَرِّرِ ذُو امْتِكَارٍ
 وَلَا زَجُوعٌ فِي الْحَدِيدِ إِنْ عَنِمَ
 وَإِنْ بَلَاجَتَا يَهْدِي قَدْ انْفَصَلَ
 عَلَى الْأَصْحَى وَهُوَ فِي الْإِسْمِ
 وَيَنْتَفِيضَانِ إِنْ وَلَدَتْ

في دحط عالم

في

وَقِيمَةُ الْمَرْوُودِ قَسَقَتْ
 بِهَا عَلَى غَاصِبِهِ الَّذِي اشْتَرَى
 لَا أَجْرَةَ الْقَضَائِنِ بِالْوِلَادَةِ
 وَمَوْعِزُ الْيَكْمُودِ بِضَافَةِ زَوِي
 وَمَنْ الَّذِي يُعْزِمُهُ الْمَهْمُوبُ
 وَالنَّقْصُ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ مَجْبِرٌ
 إِنْ مَاتَ أَوْ بَغِيْبَةً تَبْرُمُ
 لِعُزْمٍ مَا أَسْنَمُ مِنْ مَتْلُوعٍ
 لَكِنْ لِعُزْمٍ الْأَرْضُ عَمَّا زُرْعُهُ
 لِعُزْمٍ مَا أَلْفَتْ كَثْبُهُ
 وَمَقْدَمُ مُشْتَرِكٍ وَتَجْدِيدُ الْبَيْتِ
 وَكَلَامُ الْوَعْدِ الَّذِي اشْتَرَا
 بِهِ الرَّجُوعُ غَاصِبٌ لَوْ عَزَمَهُ
 وَمَا سِوَاهُ فَلَهُ إِنْ يَرْجِعَا
 أَرِيَهُ غَصْبُ حُكْمِهِ بِالْمَشْتَرِكِ
خَالِصَةُ غَضَبِ الْمُنَاجِ عِنْدَنَا
 ثُمَّ يَبِيعُهُ الَّذِي لَهُ غَضَبٌ

مِنْ جَاهِلٍ وَهُوَ نَسِيبٌ حَسَدٌ
 يَرْجِعُ إِذَا جَبَلَ ذَلِكَ السَّيْرُ
 فَالْغَضَبُ مِنَ الْمَطْلَبِ قَدَامُ آدَمَ
 وَعَلَى ذَلِكَ ادَّعَاءُ الشُّوَدِيِّ
 وَجَبَانٌ وَالتَّعْلِيلُ فِيهِ اضْطَرُّوا
 بِالْفُجُوعِ وَالَّذِي اشْتَرَى مِنْ أَخْشَرٍ
 لِبَيْتِ الرَّجُوعِ إِذَا لَعَنَ كَرُمُ
 فِي الْحَقِّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ **الشَّافِعِيِّ**
 أَوْ أَقْبَضَ عَلَى الْعَجِيهِ أَرْجَعَهُ
 مِنْ عَيْنِ أَوْ سَمِعَ بِالْأَلْفِ
 يُعْلَمُ فِيهِ الْحُكْمُ مَثَابَتَا
 لَهُ بِهِ الرَّجُوعُ بَعْدَ الْمَشْتَرِكِ
 بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لَنْ لِعُزْمِهِ
 وَكَأَنَّ مُشْتَرَاكَ عَلَى مَنْ يَدْعِي
 وَإِنْ بَعَثَ قَاسِدٌ قَدْ اشْتَرَى
 يُفْعَلُ مِنْ مَشْرُوكٍ رَقِيقٍ أَوْ بَيْتٍ
 مَعَ شُرَيْكٍ أَنْتَفَى عَنْهُ الْغَضَبُ

وغاصب الخلد اذا انزاه لا يعوم اجرة الضارب مثلاً
 والفرع للغاصب في المحصور ويتبع الام بعكس المشورة
كتاب حكم الشفعة التي ثبتت
 وقيل من ثبوتها ما يقع وهي تلك التي ترفع الضرر
 ومنع جابر ابن زيد يدفع ولا مبالاة بانوار الاصنام
فالسنة الغروا فيها وردت واشبهت جل العقال ابن يزيد
 وهي لميز واسمها المطرزي **وعندنا** الشفعة في الارض وما
 كذايت الرقوف والاولاب **اذا استاء**
 وكسوا المؤثر القوف ثاني لاما على الموقوف والمحتكر
 وما سوى مؤثر من مثله ان شرطت لمشتري لا يمنع
 رحيث لا يأخذ هذه الشفعة
 يعوم اجرة الضارب مثلاً ويتبع الام بعكس المشورة
 من شفع او شفاعية ثبتت ومنه شاة شافع ما انتفع
 عنه باخراج الدخيل المشتري ان صح قول من يقول اجمعوا
 وابر عليه الذي به اعترضهم والكتب الستة نصاً اشذت
 رواه والبراز من غير مسزبد رواه في غريبه فقط
 فيها اذ استتباعه قد حتمت والحجر الاسفل والابواب
 من كونه يتبعه الوجهان ان كونه في الاخرى العرصة عما ذكره
 يتبع في الاصح والمؤثره من اخذ شفعة وليست يتبع
 تنقي الى الجذ اذ الزرع اجمع

ان لم

ان لم تجز مرة ومرة وهي منقول كقصر قد وقع
 وما لك عتمة فمما تغفل والتزم الدور في الحيوان
 معتمداً على حديث انما رضعه سنة او مرسلاً
 والما ثبت في الذي اتم من غير بطلان ليقع يقصد
 كحجرة عالية مشتركة وان يكن على سوي مشترك
حادث او من مال مشترك ما شترت دار به محتكوه
اجاب بعض الناس لا يصح ذا والعالم السبيل بال اسم العقار
 كالخل دون نظير الارض لانه لم يات بحصص العقار
 والارض والنجيل والقباع لهم
 منفع الشفعة منه كسره بعد ثبوتها ببيعة تقسح
 حيث لديه تتبع الارض عفت كل العبد والابن في البشلتان
 في كل شئ النبي سنة لما انما مضى بامف لا
 قسماً يجبر من عقار اشتمل ويدخل التابع والمخضد
 بيعت مع الاصل بحكم الشراء فلا ومن مشترك خلف حكي
 به عقار الخصم الفقهاء هل هي في حبسها معشورة
 لانه بشفعة لن يوح هذا يشتمل ثايت البنا باختيار
 وفيه بالشفعة لست اقضي بشفعة في خبره اعني بار
 يات بها خلفت عن العرب السهم

بل ثابت البتة بالدخول فيه
 وفي عقار للبيتم الفقهاء
 ولم يخصوا باللام تحت كرو
 وجزموا في قبضه بالخلية
 وتبع الشفعة في الذي رسم
 كالمسح والرحى الصغيرة
 والجمع ارحى لا ينزل ارحيه
 وكلغة القسم على الذي اشتهد
 والبير في مزرعة سفينها
 وان زال نفعها اذا ما قسمت
 منع امنا وسوا هذا اختلاف
 وشركة الوقف ووقف دفعا
 كشركة الجيران واختلف خبري
 فان يكن للمشتري اذا سبيل
 بفتح باب فله اولا انتفعت
 امنا العراقي فسوا ذها وقف
 والسنام لم توقف كذا ام القرى

تالعة

تابع عقار مضرب بشي
 فقال قوم تحت صلحا وذا
 كالبيت ثم عن يزداد ابن ابي
 وما لك عاب على البيت وقال
 والبيت يدرك حيث حاز واصفهم
وعند لا انصر فيها يغتبر
 به اراه التي بمصر فانتصنا
تمت عن المجاور انتفعت
 وما اقتضى ثبوتها ان صح ذات
والحسنى ثبوتها من نصبا
 واختلفوا في شافعي قد حكمه
 اولا الاصح جلتها كاستدري
فالشنا يعني في الدعوى صحته
 وكالمشتري ان راء القسيمة
 حيث له الحصة بالارث انتفعت
 وبشرك مسجدة ملك او مشرا
 باخذة الشرباك وهو ما حذر

علي خلاف فتحتها فاستبين
 عن عليا صاحبين اختلفا
 جيبهم والازهر كالعسكري
 بل تحت بعثوة لا تستفاد
 وما لك ادرك بدار الهجره
 سوى وصية الامام المعتمد
 جواز شفعة وسبق ميراثا
 بالنقص والحكمة فيها اخذت
 مؤولا على شريك في المكات
 ثم بها قضاوة لن ينقصنا
 له بها مال جلتها له حكم
 في ارب ذي الارحام حيث قورا
 ثم بشرح مسند قد رحمه
 كذا الولي والامام الاعظم
 وبشرك بين المال فيه ثبت
 او هبة او وصية خبري
 بشفعة وحقة لا ينبت

كيف

وانما يثبت حق الشفعة
 لا ما بارت ووصايا واسبه
 لانه ان قيل فبيع عرقه
 والعبد بعد فسخه يؤخذ فيه
 بلازم آخر عن ملك الشفيع
 واخره وارث مال وسلم
 والصالح عند عدم امّا النجوم
 لم ينع الاعتبار في المشهور
 والشرع والروضة والمحرور
 ومنه في الاخذ اذا كان الحيار
 وان يكن خيارها للمشتري
 وقد حكى الامام والعنف ذالى
 والرافع استند الحوايه
 ومن يشترى اشتراؤه وصفا
 لاحق للموصى له فيها التفت
 وفي محاباة المريض بعينه
 والقبض في ثبوتها لا يشترط

في الملك بالمعاوضات المحصنة
 بلاشواي لكن الفسخ اشتبه
 وترك الاخذ انتقاما وصفه
 بعقد الاول ممن يقطع فيه
 كعوض الخلع ومهر ومبيعه
 واما الوكيل بالذي سلم
 فالقواك بالاخذ ما نوع هجوم
 والشفيع لا يقع الا من المذلول
 على الضعيف فترعوا المشتري
 لبيع الى ثبوت العقد
 فانه ماخذها في الاظهر
 لم يقين في انتها الاموال
 وردة الفقيه في الكفايه
 وحصل الرجوع فيه نصا
 وعكسه فتمه عن ائلفت
 من ثلث وارش من له اخذ
 والفسخ بعد اخذ كما شرط

لزايد

لزايد في وقت خيرة وفي
 والاخذ المقدم للذكر شفيع
 بالبيع عند غيبة والمشتري
 والمشتري من غير شهن ان هرب
 من اخذه وجهان في التهرب
 والشفيع ان اصد فذ وطقت
 ونقد اخذه مما لا يسد جرح
 قيمته لزوجه والتمس
 وان شرا جماعة دارا مثلا
 تشفع دعوى سبق ملكه حصل
 من عايف مع تناول العشرة
 ولثلاثة اذ ان البس
 ثانيا للثالث كل الحصه
 وموا الصلح واختيار السلف
 وحيث باع واحد لا جنبي
 على حوايز قسمة الاملاك عن
 فالشراوي قايلا قسمة

احكامه وحكمه لا خسر في
 في منع رد شفيعه الذي اندفع
 يطلب رده لمن منه اشترى
 او عاب والشفيع يطلب الكارب
 بالتمس التأليف بالترتيب
 فحقة الاخذ به تعلقت
 كعدم ما فليس بل تدفع
 كعدم ما فليس تعينه
 باخذ بعضهم بشفعة ولا
 مع تغاير من ولكن انفصل
 وبعد له القضا حتما
 وباع بعضهم لبعض ما ابتنا
 وقيل فيه بعضها قد حصه
 ومالك والمنزل والحسد في
 فاحكم فيه بينهما المذهب
 شترلة وقف من خلاف يسمعن
 والمذهب المشهور منع شفيعه

وحكمه خص بغير المشي
 وليس بشرط الاخذ حكم جازم
 ولا خصوص المشرك ولا العوض
 ومع هذا استنزهوا في شفعية
 وقال قاضينا بدفع المال
 واخذ ما لم يره الذي شفيع
قاعدة جميع ما هنا دفع
 مقابل للشفيع عند الفاني
 واختاره الفقهاء وهو المقتضى
 من الحديث انه به احق
 خيار بخلاف باقي الشفيع
 بحكم قايين وباشهاد يبراد
 والخط والخطا قد رغبه
 ومن له في الجرم ما له حادث
 وقبضه الشفيع الذي قد شبك
 والحكم في جميعها قد اختلف
فصل مثلي اذا اشترى الشريك

اذ هو حر ما لك وذو سبيل
 لانه ما للشرع عطف لا يزم
 بل صيغة الاخذ حتما تفرض
 تسليم مال او رضا بد منه
 والاخذ يستغنى عن الاموال
 على الاصح اخذه به استدفع
 اخذه شرعا لمن به استغنى
 وقيل للمبدؤ من اعترافه
 لجعله كتاب ومقرص
 ويثبت على خلاف استحقاق
 واخذ ما لم يره من المبيع
 كذلك الكون بعد المصاد
 والبیع قبل قبضه وشبهه
 من العليل والشفيع وارث
 بنفسه ويقتصر من لكا
 بسبب بطرا او امر ساقط
 ياخذ مثله الذي يربك

الربك

وان يكتل متطافا بالقيمة
 من وقت بيعه وقيل بانقضاء
 والتمن المماول للذي شفيع
 وبسوى مكايه الشرع لا
 والتمن المثلي غير نفقه
 ووجد الشفيع والذي اشترى
 قال الفقيه هذه ما نقلت
 كعد الجواز للشفيع كشتي
 وان يكتل منه مؤجبا
 وياخذ الشفيع بها او ينشبه
 والاكثر من قدره واخر القيد
 وقيل ما سوا به المؤجبا
 ثم على الاول قال الشوكي
 في شري الوحيه عنه اشبه
 به ملبثا ثقة او بصحة
 فاعلم الشفيع ان لا يفت
 والوارث الحازن والواكال شفيع

كمنقوم رأو نفقوسه
 خياره ودفعه لا يستحق
 معين الدفع لمن له دفع
 يعدل عنه اذا ما مثل فعلا
 اذا اعتبرنا قبضه من عقد
 من يلد يتعد عن فخر الشرا
 ثم احتمالات بها قد عقدت
 عن الفقيه الا لم يكتل كتنق
 مخارز في الاظهر ان لا يفت
 يصير الى طوارق منسب
 اخذ الشفيع بموكل يدره
 واكثر هل ينطلة الحب به لا
 يلزمه الاعلام والعكس قوي
 اما على الثاني فشرها كونه
 على الاصح اذ به لا يسوس
 بموت مشتريه وابقوا الاجالا
 لكن له الخيرة في اخذ المبيع

وَالشَّقِيقُ مَعَ سَيِّوَاهُ إِنْ أُبِيْعَا
 مِنْ قَبْلِ الْمَبِيعِ بِأَعْتَبَارِ مَا
 وَزَلَ فِي الْمَتَاجِ هَاهُنَا الْقَلَمُ
 وَقِيلَ أَخَذَهُ بِجِلْدَةِ الثَّمَرِ
 وَقِيلَ فِي الْجَمِيعِ حَقُّهُ أَسْتَقْدَرُ
 وَأَمَّا نَقْلُهُ عَنْ **مَا لِلْمَلِكِ**
 وَقِيلَ لَا تَنْتَبِثُ فِيهِ شَفَعَتُهُ
 وَبِرُوحَةِ الْمَشْهُورِ وَالَّذِي اخْتَلَعَ
 وَمَا بِهِ تَمَنَعَتْ مُكَلَّفَتُهُ
 مُتَقَدِّمَةُ الْبَثْلِ وَآخِرُ مَثَلِهِ
 وَفِي كِتَابِهِ مَثَلُ مَا لَهَا
 وَالثَّمَنِ الْجَهْلُ خَالَةَ التَّلَفِ
 وَحَيْثُ عَثَرَ الشَّفِيعُ لِنَفْسِهِ
 وَإِنْ يَثَلُ نَسِيتُ مِقْدَارَ الثَّمَنِ
 يَقُولُ لَا أَعْلَمُهُ وَهَاهُنَا
 وَالْمَشْتَرِكُ يَخْلُفُ حَيْثُ اخْتَلَعَ
 وَيَوْمَ الشَّفِيعِ بِالزَّمَنِ
 يَأْخُذُهُ وَيَلْحَظُ التَّوْزِينَ
 يَنْسِبُهُ مِنْ قِيمَتَيْنِ لَهُمَا
 فَقَالَ مِنْ قِيمَتِهِ قَلِمٌ لَمْ
 وَوَجْهُهُ لَضَعْفِهِ لَمْ يَفْهَمِ
 كَذَا عَنِ الْبَيَانِ لِعَصْرِهُ أَفْهَدُ
 وَلَمْ يَجْعَلْ عَنْهُ نَفْسٌ لِدَلَالَةِ
 إِذْ قَدْ تَفَرَّقَتْ عَلَيْهِ شَفَعَتُهُ
 مَهْرًا وَعَرْضًا مِنْ حَسَنَاتِهِ
 أَوْ عَقَدَتْ أَجَارَةَ مُحَقَّقَتِهِ
 وَعَنْ دِيمِ قِيمَةِ يَوْمٍ قَسَدُ
 أَوْ قِيمَةِ الثَّجُومِ فِي مَا لَهَا
 بِمَتْنِ الْإِخْذِ بِهِ وَإِنْ خَلَفَتْ
 بِأَيْعِهِ كَسَفَى عَلَى يَرْسِهِ
 قَلِيلٌ كَالْمَكُولِ وَالْحَكْمُ لَمْ يَنْ
 سَمَى التَّوَاوِي فِي الصَّحِيحِ وَالْبَنَى
 فِي زَايِدٍ وَنَا مَقْرِنٍ لَا خَفَى
 إِلَى بُلُوغِ الْغَايَةِ الْمُسَرَّادِ

قَالُوا وَدَعَوَى عَلَيْهِ لَا تَشْمُو
 عَلَى مَتَاعٍ فَكَانَ كَوَلِّ الْمُسْتَشْرِكِ
 وَمَنْ أَنْ يَطْلُبَ حَقَّ شَفَعَتِهِ
 لَمْ يَسْمَعُوا دَعْوَاهُ وَهُوَ مُشْكَلٌ
 بِالْأَشْرُوطِ وَتَكْهُورِ الثَّمَنِ
 يَتَبَلَّغُ حَقُّهُ بِتَعْلِيلِهِ وَالشَّفَعَةُ
 كَثُرَتْ إِذَا مَا قِيلَ بِالنَّفْسِ دِرْهَمٌ
 وَأَنْ يَكُنْ مِنْ ذِمَّةٍ قَالُوا مُشْتَرِكِي
 وَكَانَ لِلشَّفِيعِ فِيهِ بَيَانٌ
 وَتَفَدَّتْ تَصَرُّفَاتُ مَنْ سَتَرَ
 وَعَدَّرُوهُ فِيهِ بِأَنْفَاقِ
 وَأَبْنِ سُرُجِ كُلِّ هَذَا الْبَطْلَةِ
 وَلِلْمَشْرُوكِ نَقْضُهَا لَا شَفَعَةَ
 كَزَوْجِيَّةٍ وَمُسْتَشْرِكًا
 وَمِنْهُ الْمَاسَرُ خَسِرَ نَقْضُ مَا
 تَعَمَّرَ أَجَازَ النَقْضِ عِنْدَ السَّيِّدِ
 وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْتَشْرِكًا
 إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ ثَمَنًا وَفَرَعُوا
 وَحَلَفَ الْخَصْمُ بِمَا بِهِ اسْتَشْرَكَ
 مِنْ غَيْرِ تَقْيِينٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ
 إِذَا فِي سَيِّوَا النِّجَاحِ لَيْسَ مُبْطَلٌ
 لِمُسْتَشْرِكٍ وَهُوَ ذُو نَفْسٍ
 وَمِنْ كُتُوبِ النُّفُوسِ لَمْ يَنْزِلْ رَفْعُهُ
 لِمَنْ أَرَادَ الْعَصِيَّةَ ذُو الْكَفِّ قَبِيضُ
 يَلْزَمُهُ أَبَدًا فِي الْأَخْصَرِ
 يَدْفَعُهُ مَجْهُولٌ لَا شَتَّى قَاتِ
 بِالْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ كَلَفٌ خَبَرًا
 وَأَوْزُهُمُ الْوَجِيزُ بِالْأَخْلَافِ
 لِأَنَّهُ كَرَاهِيْنٌ قَدْ جَعَلَهُ
 فِيهِ لَوْ قَفَّ وَقَبْرُ مَنْعَهُ
 قَبْلَ خَلَا فِيهَا وَحَجِيرٌ وَصَفَا
 وَقَفَّ وَمِنْ سَيِّوَاهُ عَمَّتْهَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي قَرْيَةٍ أَوْ مَشْجَرٍ
 يَجْعَلُ وَقْفَهُ مُشْتَاعًا أَبَدًا

وثبتت الخيرة للشفيع في
 والمستزكى مصدق في ثبته
 ودوا البيان منها المقتضى
 وثبتت الشفاعة عند المولى
 واختاره الأكثر وهو المرتضى
 ويدفع الشفيع في الذي اشتمل
 ويتصل بل يدفعه المنتصف
 وان باخذه ستره اعترف
 فيمن اقر لعقوبتهم انكره
 لصاحب المحتاج في العطف بام
 ومن القضاى اديب المستغنى
 بتدبير الشفاعة عند الشاكر
 اذ عنده العبرة فينا بالسقام
 قوله بالسقام لا ارضاهما
 كذا المحاوى رواه في الشان
 كحقيق القول بالاشتمال في
 قال شافعي عنده من فزع

لعله
 حرف اوفى
 الم

ك
 ك

أخذ وترك له بالاثبات
 في قدره وقيمة وزمته
 فان ابا نبال الشفاعة تحسب
 بالبيع باعتدلت شرل مقفن
 وابن سريج بسوا هذا نصا
 ثمة للبايع الذي كهد
 من جهة الحاكم اذ له نصيب
 في اخذه والترك والحضر عرف
 وما هنا عبارة مستتكره
 من بعدهل وحرف ام فيه انه
 بسط الام واوفى بديب ايت
 شوق بالروى من عكس الراعي
 والشافعي قال من غير انبها
 فليق قالا فيهم مقتضاهما
 بسند للرافعي عالى الشان
 مذهبنا ليس كراي الحنفى
 عليه في ملتنا قد ستره

اعرف الالم

وحيث قال الشافعي اشتمل
 وقال هذا القول في مسابله
 في صفة الاذان والشمع في
 واجزائيا ووقت الشفاعة
 وترك قطع ليمين الشارفت
 وترك شئ من نجوم كانتبه
 ومثل هذا اشتمل الاصحاب في
 كالا ودين في ابتداء امسه
 واشتمل المنفوت بالرواية
 يوما لكي يسأل أهل العلم
 وللشخصين بالاشتمال ان
 وقول في الروى اوفى طاق
 لخرين او صغير او حبل
 بالخالف الازيف واشتمل
 فابده هنا روى من ملك
 وما لى الرقيق في الاعتاق
 والعكس من اجرة قسم هارم

فالتقدم منه ان ذاك الحسن
 معزوفية مصبوحة كالايل
 تكبير عنيدي ومين مصوص
 وقد ما يدفعه في المنعاه
 اذ اخبر البشري لا مكارف
 مولا على اذ ايه ان كالبه
 بعض مسابله خلاها في
 تقصد للفتنا او المفضية
 امقال من يرد للايمان
 بيان ما يلزمه من حكم
 من خادم المزااة اذ ثمان
 مستحسن في روية لم تنطق
 واشتملوا التليف للمطل
 ومن اللعان ذكره ما نبدا
 بالخطا فاجره اني سلك
 اذ عثر موافقة شفقاني
 اذ هو في الاشهر بالشهاد

وَحَيْثُ فَرَّ أَبُوُّ لَنَا لَكَيْنِ
 وَمِنْ تَنَاضُلِ الْخَوَاتِمِ رُشْدِ
 مَجْعَلًا فِي زَرْدِهِ دَيْسَارًا
 هَلَا الرَّؤُوسِ أَوْ سِطَامِ ذَا الْخَصَرِ
 وَمِنْ الْخَلَا فِيَّاتِ هَذِي الْمُسْئَلَةِ
 وَذَا إِرْمِيَّتِ عَنْ أَمْنَيْنِ نَصْنَا
 ثُمَّ أُبْعِثَ بَعْدَ هَذَا حَصَّتْهُ
 وَالْأَخِ وَالْعَمَّ سَوَاءُ فِي الْحَبْرِ يَدِ
 وَالْأَبْنِ وَالزَّوْجَةِ فِي الْأَخْذِهَا
 وَمَالِكُ النُّصْرَةِ إِذَا بَاعَ سَوَاهُ
 ثُمَّ لَعَزَّ بَاعَ بَاقِي الْحَصَّةِ
 يَنْصُفُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ إِنْ عَسَى
 أَوْ لَا فَلَا وَبَعْدَ ذَلِكَ وَحَصَّانِ
 وَوَاحِدٌ مِنَ الشَّيْخَيْنِ فَعَقَا
 عَلَى الْأُصْحَى وَالشَّرْكَ الثَّانِي
 وَقِيلَ بِمَعْنَى الْحِكْمِ الْأَخْتِصَارِ
 وَقِيلَ لِي سَقَطَ حَقُّ الثَّانِي فِي

وَالْوَاحِدُ الْمُسْقِطُ بَعْضُ حَصَّتِهِ
 وَقِيلَ لَا وَقِيلَ بِلَا سَوْرَةٍ
 وَبِاخْذِ الْأَخْزِ كُلِّهَا وَحَبِ
 وَمَنْعُوا الْكَاسِرَ أَنْ يَنْقُصُوا
 بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُشْتَرِكِ وَبِالْإِصْحَا
 وَجَوِّزُوا النَّاجِزَ فِي الَّذِي اسْتَمَرَّ
 وَمَنْ أَنْتَازَكَ فِي الْجَبِيعِ
 وَاسْتَأْنَحَ حَيْثُ اسْتَمَرَّ بِاللَّسْبِيعِ
 كَزَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ مِلْكًا
 وَمِنْ عَلَى الْقَوْرِ لِمَنْ رَاقَبَهَا
 وَقَالَ فِيهِ تَلْتَهُ اسْتَحْصَانًا
 وَقِيلَ لِي تَبْقَى إِلَى اسْتِغْنَائِهَا
 ثُمَّ عَلَى الْقَوْرِ بِدَارَةٍ وَحَبِ
 الْحَزْنِ أَوْ لِسْفِيرِ أَوْ لِمَرْصِنِ
 وَيَشْهَدُ الْعَاجِزُ عَنْ دَالِهَا
 وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ بِالطَّيْرِ
 لَعَمْرُكَ كُنْتُمْ مَعَكُمْ

وَابْتِهَاجُ
 ١١١

يُسْقِطُ مِنَ الْأُصْحَى كُلَّ شَفْعَةٍ
 وَذَا عَلَى قَوْلِ الْبَرِّ صَامِقٍ
 بِإِلْفِ بَعْضِ شَرْكَه لَا تَحْتَفِ
 عَلَى انْتِزَاعِ الْبَعْضِ مِنْ شَيْءٍ
 يَنْطَهَرُ الْأَمْتِنَاءُ فِيمَا فَرَصْنَا
 إِلَى قُدُومِ الْغَائِبِ الَّذِي ظَهَرَ
 وَمَنْهُمْ يُوْخَذُ بِالْمَشْهُورِ
 اخْذُ نَصَبٍ وَاحِدٍ أَوْ الْجَمِيعِ
 عَلَى الْأُصْحَى مِنْ خِلَافِ قَدَرِهَا
 وَقِيلَ أَيَّامًا وَمَا تَارِيهَا
 مِنْ غَيْرِ مَا أُصِلَ لَهُ اسْتِثْنَانًا
 وَقِيلَ لِلْإِثْمَانِ إِلَى اخْبَاءِ حَقِّهَا
 بِحَسَبِ الْعَادَةِ فَالَّذِي احْتَجَبَ
 يُؤَمَّرُ التَّوَكُّلَ إِذْ سَمِعَ عَسْرَ
 وَتَرْكُهَا يَنْبَغِي لِحَسَالِهِ
 فِي خَلْقِ الْأَشْهَادِ وَالتَّوَكُّلِ
 وَمَنْتَهَى الصَّلَاةِ أَرْحَامُهُ

وَابْتِهَاجُ
 ١١١

وحيث الزمان بالاشهاد به
فقل عليه حتموا نطق اللسان
وان يغفل معتدا لم ائت
ان كان قد اخبر عدلان
وتارك للثقة المخبر به
لا عكسه وبسلامه عليه
لذلك الدعا فيما اعتقده
وان يقل بكم شمرنته ولا
ولس شمرته رخصايتي شفي
وحققا بورت والمرص في
ولا اعتراف لعزيم الفليس
وصفة الجيلة في استقامتها
او بغيرهم لمن وشبه
واحق لا شفقة السوكاله
وفيه راحة قد حكاها الناصي
وما حكا فيه من الاحسان
خاتمة هل تترك الجيلة في

فان ذا عجزت به اليه
وجهاين قد خصا بالاحسان
بقول من اخبر لم يصدق
او ثقة وخلف ذا وجهان
ياخذة عند وضوح سببه
لا يبطل الحق الذي انما اليه
يا يمن والقلاع فيما عقده
بطله على الاصل ولا
لانه نوع فصول ما حكي
استقامتها مع بركن شفي
عليه في استقامتها للفليس
بيع المحمول لذا انضباطها
ما هو رايد على الثالث ذهب
من مشير خالكب والاحالة
فان يسمع الاخذ في التقاضي
من راحة خيصر بامتناع
استقامتها او كثر هذه شفي

قال ابو الوفاء

فقال ابو يوسف ليس يكره
كالقول في الجيلة من منع الزكاة
وعندنا قلت وقيل خربت
فابن سريج وسواء وجهه
وقيل لا يكره والقزوين
والقول بالحرمه فيطابق سبب
اليه من تال الباب في الكفاريه
بل عند المايغ كل صفقتة
ومتفعة لتقصها يكره له
ومن اجواب دفعها اليها يباح
باب القراض قد انا شققنا
من المساواة لتقريض الارض
ولغة الحجاز ذلوت اربه
ثم القراض جابر مستدوع
دليله واخذون يضربون
شركة من لا هبة ايضا انقبت
وكان من شركة العباس به

والقلس عن محمد بن حبة
فمنها هذا الشواوي حكا
وقيل عن كراهية ما سلمت
وبعد الزاوي سبيل صححه
قد خص هذا الوجه بالتزيبين
الى التزيبين وفيه اذ شيب
وقم ايات الشيخ في الهداية
بحرم ان يفعله لميلته
لذا حكاه شيخنا مقصده
وما على فاعله قطعا جباح
من قدر من اشواب وقيل اشتقا
وقيل من ثقا وما على الميراث
ما اختص بالعرف من مقاربه
اثبتة المقتول والمشموع
واخذون في القتال بغير موت
في قصبة لذات بيت من قصب
لغالب القراض من خوف عطية

تختلج البحر ويكن السوادي
وقد اجاز سطرطه خير البشر
رواه الله عليه السلام
من مال بيت المال قدر اقد شهي
فردة ابوها قرا صنا
وركنه قسمة نصفين
فالبسوق والشفا في ممالك
اما حديث في الفزا من بركة
وقر ان في كتحص
ثم بذلك التواوي حسب
اركانه صيفته والعوضان
وحدة في الشروع دفع المال
علي ثنود سلمت من عيش
معلومة من غير جهل اشتمل
لكن يكون ركنها بيننا
وقبل جازي اخذ في الصديقين
فان نكن في عقده ما يثبت
مع يشرار لجنة الاكباد
في خبر في الدار قطن انفسه
نقد ابو موسى وكان عالما
جملته مائة الف درهم
وكان قد كفاهها اعيرة اصنا
ما بينت بيت المال والقديين
رووه عن كتبهم كذلك
طاسن ما حجه لوضعه تركه
بالنفقة بالاجماع وهو النقص
وفي الابانة الخلفا ملزم
وماله وعاقدا ان يفرطان
لقايل يصف الاكتمال
مضروبة قد ريمت بالنقص
سماها مالها الذي العمل
بحسب الجز الذي قد قسمنا
بعلم منين ونسأوي الجنتين
ثم جلس انا وعيشه

فيما از

فيجوز هذه القام مشط
والاوك الرابع من الصغائر
والا قرب انتفا شرا زويت
وقال كادوس مع الاوزاع
نقد الفزا من لعرو من المال
وان على المصوب منه فارضه
لكن على الاصح ليس برك
لانه ما ذينه قد سلسله
وقار للعالم ان يثبت رها
علي الاصح واذا التزمه
وعمل العالم الا ستر باح
والفشر والحي واصلح مباح
كاعليه فعل ما به اعنياد
واستاجر والرايدان بعمله
والبركة يشتمل بيع الاكسيه
والولد الحادث مثل التمر
اولا خبير زهم مال المختبر
كسليم والقرن والفرا منحه
وليس في الرخصة والكمير
ويحل التعليم يادي صفته
وابن ابن ليل الطويل النبا
يجوز من كل من لا خصال
تصح في الاصح ذي المعارضه
الا اذا التمرات لحثرك
لذا الاصح عوض تسلسله
عمل عبد مال قد ضبطها
به قطعها ابطالوا ما التزمه
بشرار بيعا منها ارباح
وكل من فعله فيه صلاح
والمتبطل الفرض اذا بالا ازدياد
فان يباشره اذا لا شيء له
عمره وشمات ايتياع الازديده
هل هي للمالك عما اتمسره
طيرتي مع اصل استنرك

وقطع الشئ بكى في السحر هنا
 وقال لا يخرج عن شئ
 والعالم الثاني اذا انصرف
 من الحديد ربح كل ما اشترى
 فان شئ يبيع قال المختبر
 في حال جهله وحال علمه
 امثله من واحد لنفوس
 في حاله لا يستغل كل منهما
 ومن تعاون للامس
 اما اذا خصص كل عاملا
 هذا الذي حرره الامام فيه
 والمذهب الصحة في جميعه
 وعكسه في خلقه نفسي
 ثم قال العالم كذا فلا
 الا باذن كالشكر بالاسم
 وان راى الردي يعقب رده
 ومن على المالك شئ ما يعقب
 بيع الاشياء في ما عيبنا
 بل يستثنى عند خوف ضرره
 كغائب في كل ما انصرف
 للعالم الاول اذ له خبري
 فالقصد منه باكل في الاصل
 وللفقيه نظر في حكمه
 فحكمه المكلان في المستلذان
 في كل ما له الذي له انما
 في ساير الاحوال والاعمال
 في شئ فلا يكون باطلا
 ثم له فيه اضطراب لعقله
 على استواء الرخا او توزيعه
 والحكم في القاسد غير مختفي
 بيع يغير بان او موجه
 لكن يعرض فيه ربح لم يسل
 ولا يعامل ما لا وعيبه
 لا يشتري الا باذن يخلص

وهذا

في حالة

وهكذا زوجته فان حصل
 ومنعت عليه منه التفتت
 وهكذا من يتغير في الاصل
 من ربح او يشتري وزن ذهبه
 وغير ذلك يجوز الاستيفاء له
 والمالك بالقسمه هاهنا حصل
 لكن اذا انصرف جميع ما حوى
 فبذلك العالم قبل قسمته
 فان فما قد قسم ما ربحا
 فالملك منتهى بهذا الصوره
 فان كان الغرم لو ابر ما له
 ومنه المالك من ربح الامه
 ويشتري الحدي والمه
 فينفذ استيفاءه ان اشترى
 والنقص للرخيص وعيب السيلقه
 كذلك التقصيات الغرف
 لا حيث عاد بدل لما انعدم
 يغير فالملك للفرع ان فصل
 لنوعه من هبة وصدقه
 ثم عليه فعل ما لم يعسد
 ويحوزه يعرف اهل مذهبه
 من نفس مال لفرع جعده
 لعامل من ربحه حيث انفصل
 ونسبة القصد الذي هنا اخذ
 على الاصح لا يستفاد ثمنه
 من غير منعه لفرع محكا
 على الاصح فانهم المحصوره
 تلغ من ربح الى استيفاء
 حاله ربح او سوا ان علمه
 نوجبته فان يكن قد اقبل
 وان يزد فهو عليه قد سرك
 تحسب من ربح ارادوا يتبعه
 والنهب والسرقة ايضا والحرق
 على الاصح بعد فعل لا عدم

لا

يبلغ

وقبله من راس ماله حسب
 مثالته اعمالة الفين ثلث
 ربا بعد ام المال لا الى بدل
 كما اذا التفتة ذو عميله
 فصل لكل ضوئه فلو هلك
 او حزن او اعجز بالعقد انفتح
 عند التواريت وعكسه العزيز
 نعم يموت العالم المالك له
 ووارثه العالم منه مستريح
 ولزم العالم بالتفتة من
 ويستتضر قد راس ماله
 كالقيد والمطلب حتما عيشه
 وبعضه ان استرد المالك
 يرجع راس المال للباني وما
مثاله في مائة وخمسين
 فالرجع سد من ماله فامسرد
 للعالم المشرووط منه يسترد

والمراد

والمشترد بعد غنوم خسرته
 على الذي اشتريته والباني
مثاله الماضي عشر من خمسين
 من خمسة للمشتري يشتريه
 وقول عالم القرا من قبل
 فان اقيمت بعد ذاك يمينه
 بعين ماله فما ادعاس جمع
 افادة المطلب والشيء ان
خاتمة فان ابن عباس يرى
 معذور الروح وما زاد عليه
 بانه ماخذ هذا بالوصف
 وحيث قلنا ما يجوز انما متنع
 على شقي الاجرة اذا عقد بينه
 لكن خلف الوعد ماتت
كتاب احكام المساقاة انما
 ويقضه قال من السقي
 وهو يفيض غير مقامه

موزع ليعتد بهن ليسر
 فاجبر منته على الاكلان
 ورد عشر من فربها حصر
 والاصل خمسة وسبعون ليعاد
 من الهلك واكثر ان لما حصل
 عليه في بيع قرا من عيشه
 ومثله الحاكم ليس يستريح
 وجه من الملقا بالزحان
 ان يدفع الشخص لغيره مجبرا
 لقابل وذات اول له به
 لانه عقد قرا من مرتضا
 من دفع زايد والمشتري من
 او رجعت اذ الفساد ينفيه
 ما هو من مكارم الاخلاق
 للسقي او سقا اصولا قدفت
 وهو صغير النخل السودي
 على تعهد الاصول الكاملة

لحم
 عند
 اذ
 الفساد

مع
 سام

وَعَفْدُهَا أَجَازَةٌ خَيْرٌ لِّحَسَنِي
دَلِيلُهَا السُّنَّةُ وَالْقِيَاسُ
عَلَى الْمَسَاقَاةِ الْقِرَاقِ مِنْ جَبْرًا
مَعَ صَدِيقِ أَهْلِ خَيْرِ الْقَمِيحِ
وَالْحَسَنِي عَلَى بِلْدِهِ إِخْرَاجُ
وَتَشْبِهُ الْقِرَاقِ مِنَ الرُّوَالَةِ
تُفَارِقُ الْقِرَاقِ مِنَ التَّافِئَةِ
وَأَعْتَبِرْتَ مِنْ ثَلَاثِ أَزَادَتِ
وَعَامِلٌ بِهَا بَسَاطِي فِي الْأَصْحِ
وَمِنْ جَوَازِهَا عَلَى الْمَوْجُودِ
وَمِنْ زِيَادَةِ التَّمَارِ وَالْأَصُولِ
وَوَجِبَتْ زَكَاتُهَا عَلَيْهِ
وَرَأْسُهَا لِمُتَمِرٍ لِنَحْبِهِ
وَفُحِّتْ مِنْ جَابِزِ النُّصْرَةِ
مُورِدُهَا الْغَنِيْلُ نَصَاوُ التَّحْقِيقِ
إِحْقَاقِ دَوْمٍ مِنْ أَخِيَا وَالتَّوَكُّلِ
وَرَكْنُهَا الصِّفَةُ بِالَّذِي اقْتَضَى

مكرر

وَمِنْهُدِ الْأَشْيَارِ إِذَا بَلَوْتُ مَعَ
وَلَا يَسْتَمِعُ عَنِ كَرَمًا فَيَقْبِضُ
وَمِنْهُ مِنَ الْكُشَاةِ تَحْقِيقِ حَسَنِ
وَجَوَازِ الْقَدِيمِ أَمَّا عَمَلُهُ
وَالْتَّوَكُّلُ لِلدَّلِيلِ أَخْبَرَهُ
كَمَا لِلتَّوَكُّلِ وَالْمُتَمَرِّسِ وَالْقَنَاقِ
وَلَا تَحْجِزُهُ بِالْإِشْقَاقِ مِنْ
فِي الدَّلِيلِ وَالصَّنُوبِ رَاتِعَاتَا
وَأَخْتَارَهُ مِنَ الْمُنْذَرِ الْحَسَنِ بَرَهُ
مَقْصُورَةُ الْخَبِيرِ الْقَائِمِ لَهُ
وَالْبَذَرُ مِنْ عَامِلِهِمَا وَالْأَخْبَرِ
وَمِنْهُ الْبَيِّنَاتِ سَوَى الْمُسْئَلَةِ
وَمِنْ الْبَيِّنَاتِ مَحْكُوتِ الْمَذَارِعِ
وَمِنْهُ الْعَيْنُ أَوْ عَيْنُهَا
وَالْتَّوَكُّلُ بِالشَّوَابِ أَسْتَدْرِكُهُ
وَشَرْطُهُ اخْتِادُ عَامِلٍ مَعَهُ
وَعَبْرُ الْأَكْثَرِ النَّعْشِ

تَحْلٍ وَأَعْيَابِ عَدَا الْهَاتِبِ
فَاللَّوْمُ قَلْبُ مُوَسِّسٍ سَوَاءِ بَقِيَّتِهِ
مِنْ الْحِجَرَاتِ قَالَهُ ذَوُ الرُّسْنِ
مِنْ مَثْبُورِ الْأَشْيَارِ مَشْرِقُ قَلْبِهِ
كَمْ هَبِ الثَّلَاثَةُ الْمُحْتَارَهُ
إِنْ جَارَ فِيهَا الْكَمَرُ فِي الْمَشَارِقِ
مَا انْشَلَكَ عَنْ سَائِقِ الْغَيْبِ وَتَرَى
وَالْخَلْفُ فِي الْفِرْعَانِ إِذَا يُسَاقَا
مَعَ تَزَارُعِ الْأَنْوَاحِ سَابِرِهِ
يَتَغَيَّرُ مَا تَخْرُجُ أَرْضُ عَامِلِهِ
مِنْ مَالِكِ الْأَرْضَيْنِ بَذَرُ الْخَبَرِ
وَالْتَّوَكُّلُ رَدُّهُ وَإِبْطَالُهُ
إِنْ دَانَتْ الْأَرْضُ لِنَحْلِ تَابِعِهِ
إِنْ فَحَّشَتْ بَيْنَهُمَا الْقَصْدُ خَيْرُهَا
عَلَى إِبْرَاهِيمَ قَاتِلِ تَرْكِهِ
يَعْبُدُ رَأْسَهُ إِذَا يَسْقِي جَمْعَهُ
إِذَا عَدِمَ الْأَمَانُ لَا التَّعَشِيرِ

مع عماره البياض والاصح
 بصفه ومثاليها كحده
 وان يكون ما للزرع ثابعا
 ففيه كيقين يكون رجزا
 وكثر البياض في المساحة
 كذا استاوي خربه الذي شرط
 وان ذات الشقي لا يستتبع
 والارض اذا تفر دالمزارعه
 للمالك القلة والاجر عليه
 ثم طريق جعل ربح لهما
 يستاجر الشقي نصف البذر
 اعارة النصف له او يكثره
 ليرزق النصف بنصف الارض
 فائدة ما ذكرنا المناصبه
 مع اشتراك مالك الارض معه
 وعمل النعام على جوارها
 وميزه مع التثمين مضاعفا
 يشتركا انتقال عقد انقضاء
 ما حجة والذى يعكس اشتها
 اما اذا ان لعقد جامع
 والشرع يبدى حكمه محيذا
 على الاصح كقليل الشاخصه
 من زرع او من ثمر لا يشتركا
 ذات الخاير وقيل يتبع
 وبطلت مفردة لثايبه
 لقابل ركاما انما اليه
 من غير اجرة لثايبه
 ليرزق النصف له ولخبره
 بنصف البذر وربع يفره
 ففيها بالاشتراك نفسني
 وهي غراس ما كثرنا صبه
 من ثمرات جميع المنفعه
 فالعالم المشكي قد احازها
 كل شرطها بيان مدة انشا

الاشراك

لا تغل فيها وكذا الارض
 وحقه خاير وسالين ذراع
 ثم طريق جعل لثايبه
 اعارة الشقي نصف بذرها
 اذ ينفع العقد بنصف المنفعه
فصل شروط الشقي كخصها
 بالجزء تشبيه النصف كالقراض
 والاعطية المحقة من بعد الظهور
 ولا تنه يودي بغيره
 فان تلت مفروسة شرط له
 حجة اذا قدر ما لمسه
 وقيل ان تعارض احتماله
 وللشريك قد قضوا بغيره
ذات ليستة حديثه
 ساقوا فني يعطيه بعض الشركه
 ونلوه ربحا ونلوه ثمنه
 وخامس ثلثا وسدسها من غير
 يجوز بالنقد بغير تنضيم
 وقوله ذاخل ارق الاجماع
 بينهما من غير اجرة زرع
 لم يعير منه باني شطرها
 ونصف بذرها الذي قد زرعه
 يشترط تنضيمها
 من طر حله خصه بالاخذ من
 وان بدا صلاحه بعد ظهور
 ولما اصل يتم مفروسة
 خبرا من الثمار خسر عليه
 ثم ثلثا للبا والبقوا منه
 مع ومن اجرة اشكاله
 يشتركا ان يزرعه عن حصته
 كل يسدس شبيه رقيقه
 وعيشوه النصف فامساك
 ورايع لثلاثه عيشه
 من ضرب وفق في الرزق ثلثه

نسع وأربعون خضت الآيز
 وشركها ثمنها شبرا ما يسوا
 والشرك أيضا انفراد العالم
 قبيد وعلمه بالعقـ
 كسنة وتطلت إذا بدت
 وسبني غريب وعنه خبرهم
 وحيث أقدمت بإذراك الثمر
 بصيغة مخصوصة مع القول
 ونحو المطلق في كل جهة
 ثم على العالم حتما ذلك
 مما له تكثر في سنين
 والسفنى والتأبير والاملا
 واكتظوا كذا وكذا
 وما به اكتظوا بالانكسار
 وخبرهم وكنتيب باب
 وحيث كانت لينتهم لشرك
 وخص من هذا اياهم بوجـ

ولله خمس وتسعون نصير
 عملها على ذوته بأشـ
 بغيره عند من يغـ
 من حيث قدر بيان الأحـ
 أو اطلقت أو يبيد في تـ
 نفع والمطلق نالي سـ
 فتعذرها على الأصـ
 من غير تفصيل لأعمال تـ
 على شجر الغرف فيما وجهه
 به الملاح واستزادة الثـ
 كصون فخرى المـ
 يدفع ما الترع له صـ
 وفي الثلاث خصها خلاصـ
 في كل عام كبنـ
 فهي على المالك كالأـ
 فعل الأخط من صـ
 بعملة الأرض من فيه يـ

لنظا

لنظا لنقح الغمود يفتقر
 كما بهذا ابن الصلاح أفـ
 وحكمها للزوم والشـ
 فحرب القايه قبل الانـ
 وإن أم مالك أو أـ
 يبقى الذي استحق أو قـ
 بعد ثبوت عمدة هـ
 وعجز لمريض أو كـ
 فان يـ مال له اشتـ
 فان هذا الصلاح يـ
 وفي تعذر القضاة يشـ
 فمن تعذر لـ المـ
 وإن كانت عاملا عن تـ
 وحيث قار عامل وأـ
 ثم على العالم خبر ما أـ
 فان يـ حفظ بهـ
 ونحو العالم ما ذكره

كالحجر من أين بوصف مقتـ
 وكان خبرا من القول تـ
 جوارها كالحجر إذا شـ
 يثبت شـ ما على العين انـ
 لا شـ أو بالأمن حـ
 عليه يشتر من يـ
 والعين في جارة العين اقـ
 كهر بـ عند البونـ
 أو لا يـ منه بسـ
 أو يـ إلى تـ
 على الآد أو رجوع يـ
 على الأصـ لـ ورجـ
 أمـ الوارث ما تـ
 فـ المالك شخصاً مشـ
 إن كـ أو ثبتت مـ
 من ماله شخص له مشـ
 نصيبه عند حضور المـ

خاتمة سائر على حديثه
قبل خروج شرفا لبغوي
وجه حيث استوسقت اشجارها
من غير شرب الفكة فهي يفتت
أما الذي اختص به من التمدد
وأكله من غامد لها الامانة
ورجبت الاجرة للمستأجر
وليس كحضر الاجل
والديف والشموع والقجون
كتاب احكام الاجارة النصح
وامثلها وضعا تحق الاجرة
على البكر امضد لسكازا
وحد هاتلك المسافع
والقون في صحت لا تحلل
كالتمروايت كالتستاي
وكلمه اقواله مسردوه
كالنقص والاجاع والقياس
فبيعها ممتنع حقيقة مشهورة
أني به والراعي والشووي
وأنتعت يد وجها زها
مع الاصول ثم ذكر اشيعت
فمنع يتبعه لقطعه استمد
مالم تستب افقالة خيانه
عند ظهور رصف الاستحقاق
بما قيطا كحوص والكوايت
وشركايت بل بالنعيت بين
كسركها وضها صبح
ثم لها في العقد بعد شهوره
واشتهرت في الاجرة ابتكارا
يعوض كالببيع عند ان يني
وقول من خالف في كلف غيرت
ثم الاصل الفرع من كيبسان
عليه بالادلة الموجبوه
وعمل من على الناس

وامثلها

وامثل هذا العقد اية الطلاق
اذا شرعنا بالايام المفتد مه
ومن ان ما جة بصفت ما اقرف
اركانا بالانفاق ارفه
وشركا كبايع ومشتري
كلها اجرناك ذا الكريت كرا
تمام مع القبول باستيفاق
مورد عقد هامنا فبدمت
قال العزيز ما لدا كمشق
قال الفقيه بل له موابد
منها اذ الم يقبض المستأجر
فمن مثل مردوها التمسك
ولا يترك العقد على الاعيان
وخسرة القاض اجارة الاملاب
قال الفقيه وخلي الذهب
ومثله ومثله مثلها
ومثله اقترضا عيانا وقيل
وامثل هذا العقد اية الطلاق
اذا شرعنا بالايام المفتد مه
ومن ان ما جة بصفت ما اقرف
اركانا بالانفاق ارفه
وشركا كبايع ومشتري
كلها اجرناك ذا الكريت كرا
تمام مع القبول باستيفاق
مورد عقد هامنا فبدمت
قال العزيز ما لدا كمشق
قال الفقيه بل له موابد
منها اذ الم يقبض المستأجر
فمن مثل مردوها التمسك
ولا يترك العقد على الاعيان
وخسرة القاض اجارة الاملاب
قال الفقيه وخلي الذهب
ومثله ومثله مثلها
ومثله اقترضا عيانا وقيل

تحية

وقيل ذو النفعين بالرفق به
 فليس يكفيه على سبيل الاجير
 وحيث ان يؤجر منه نفعها
 وخالف الامام والحجة ذلك
 ولك ان تقول قد ملكته
جوابه كلمة التملك
 لا تنافي للنفع والاعيان
 وبغضك العقار شتما يبطال
 قاني الحديث ان فصل الارض
 بانها لا يملك ببيع تنقيد
 وهي على عين ودمه شيرة
 لكن اذا عطفك بالواو الضمير
 وما هنا المتعاقب ثني بعد ما
 وما به عن كليم الحق محاسب
 فانك اجرتك كي نعم اذا
والشرط في الذمة ان يسلمه
 منع الاستبدال عنه قد يفي
 وقيل مستند ذلك ان عطفه
 اجارة على خلافه نصير
 وبغضك النفع الاصح منعها
 وابن سراج هذه اي هي ملك
 والبيع صححوه دون بعثك
 اعلم من بيع بلا تستكبرك
 والبيع في العرف كحق الشان
 بالاعيان وعليه يستطرد
 يزرع اربع ازار وهو نصير
 فانما ينهي عن الذي عطفك
 وبالمثال حكم كل يكسره
 يفرده حتما بعطفه للخصير
 افردة بالله اولى بهما
 لغيره اولى بحقوق الجواس
 عمن وقيل ذمة ما شيدا
 اجرتك كرايس مال اسلمه
 كذا حواله عليه وسيله

استبدال

اعلم

وعدم التأجيل والابتراس شرط
 لا ما على الاعيان والتجديد
 ومجئت ان اخلقت او بينت
 والعلم بالاجرة مثل المشره
 من حكمة الاحبار للبحر
 رد وبعضهم هنا قد حمله
والحرف في عقد هاء قد حقه
وما لك واحمد قد حذما
 دليلك لك وعلى المولد لك
والسنا في مال ليست مطلقه
 ولا بيع عقد هاء بالعلم
 وان يكن يعلمك استناجره
 فنيه قد صرح بالبيع كلان
 نعم له الرجوع بالذي صرفه
 اما اذا استناجره ما علم
 قال اذنت ففت الاحبار
 فانه عطف بلا توقف
 على النفع من خلاف منضيه
 فامضى يجوز والتاجيل
 ومجئت في الكال ان تعينت
 مشتركة وما اذع في العرف
 محتاجة من مطيع وسقي ما
 على الذي علمه واجمده
 يفسد المودع او بالتفقه
 به وبالاوساط فيه التزمنا
 فهو صريح في عموم المسئلة
 بل في سبب واجبات التفقه
 ويعارة بالاثوث
 وشرط الصرف لنقل قدره
 واستشكل الفقيه هذا
 اذا اتوا في البناء والعلف
 من غير شرط ثم بعد ما علم
 من العلف المقام والمعاره
 من غير خلاف مرفق المنتصف

في قايين ومنه ينشأ تدليج
 ثمثة منفعة الاجارة
 لا بد ان تكون ذات قيمه
 ليس بها اشتها لا عين راحة
 فلوها معلومة تخريج به
 والسلك بالجلد والمحن يقين
 واذا نمت به في الارض كمن متوك
 ومثله نطف الثمار ورضاع
 بالحيز بعد عمل ونسبت قد
 اما اذا اشتاجها لترضعه
 وان يكن قد نزل الغزال
 كذلك الشربيلة المستاجرة
 وعامل القراص والمساكن
 ان قيل بل كان كل تعميل
 فالفرق بينه وبين المشترك
 ان اجارة الرضيع وقعت
 ولوها ذات نفوس حرة
 ومنه للفقير اشتراك
 لها شروط **سبعة** مختاره
 مقدرة مباحة معلومة
 لباذل بالعقد يستوي معه
 عمارة وعلفها بسببه
 من الدقيق او خال الجوز
 والبيسقي حسن ايضا روي
 لحمل وردي او ذي صياح
 اجرة مثل قمل لمن ائتم
 يتفحصه في الحال اذا لم تنفعه
 وشبهه امتناع ذافي الحال
 له على الوجهين شرع ذكره
 بعد ظهور الرخ بالتساوي
 من ذي اشتراك وبلا يملك
 حيث لغا العقد به ممشرك
 مقصودة بالاشتراك رفعت
 كلمة بافعة بلا حرج

ماله

مال محمد بن يحيى ذا اليد
 لا الحيز واللحم مما المخذول
 ومثله نفاحة لشبهها
 وقاسد العزيز بالمسلك وقد
 وجوز واجارة الشب البني
 ومنع النعمان منها مطلقا
 فخط مستاجر هذه العاين
 وعندنا يجوز ان كان عينا
 والمنع من التقدير بالاخلاص
 ومثله اجازة طلب نفسي
 ومنعوا اجارة الاشعب ار
 والثناء للذر وللشمال ولا
 والقرع في تصويره وحكمه
 وعن ابي الطيب لا شتا جرد
 وجه ما يوجر للتأنيس
 والعهد والجارح للصيد وان
 ومنع النافي الحسين والسولد
 من ذات قيمة يقطع مشقة
 كالشوب والعقد منفعة
 ووجه في كبرها الضمها
 منع ذا السبب شرعا الذي اعتقد
 خلت عن الكفر ونوع بدعة
 لانها تحايط قد زومت
 ليس سيوى تغيرها بالعاين
 يعلمه النقش ونحوه البنا
 واكلف في تعيين خليف بالي
 على الاصح من الخلاف والبيت
 لا قبل ما يقصد من مشاير
 لمنع للتشديد وان يخلط
 يشكك من بيانه وتمامه
 حقيقة يقصد هاهنا منظر
 يصوبه ونظر النجا ووسر
 يستاجر ابنه له ليخدم
 قد كرهوا اشتبا رة املا ولده

الحج والمال

مقصود

وَمَحْجُورِ الْأُسْتَنْجَارِ مُرْعٍ وَالذَّا
وَأَنْ تَلْزَمَ تَعَلُّفَاتِ الْعَاقِلِينَ
وَهُوَ تَجَرُّبُ حَيْسِهِ وَقَدْ قُصَّصَا
فَابْدَ ثَمَنَ أَجْرَةِ الْبَرْكِ
لَنْ أَجَازُوهَا لِحَبِيرِ الْمَسَا
لَوْ ضَعِفَ قَرَفُ الْبِنَا السَّنْبَا
مُحْكَمَةٌ أَجْرَحَتْ مَا عَلَى
لَعَنَتْ وَذَوْنَ شَرْطِهِ إِنْ عَرِثَتْ
وَالْمَشْرُوكُ مِنْ بَيْعِ الْبَحَارِ رُوبُهُ مَا
كَالْقَدْرُ وَالْمُسْتَحْجِجُ وَالْمُسْتَشْوَرُ
وَمَطْوَعُ الرَّمَادِ وَالْمُسْتَشْتَقُّ
حَقِيقُ الْمَاخُودِ فِي الْحِمَامِ
كَذَا الْحَقُّ فِي التَّوْبِ فِي الْعَوْبِ
وَقِيلَ مَا أَخَذَهُ يَمُوتُ بَاكٍ
وَالْمَأْتِيَةُ بِمَعْرِفِ أَنْفُسِكُمْ
وَيُبْنَى عَلَى خِلَافِ الْفَتَا
وَعِزُّ مَا يَشْرَفُ فِيهِ مِنْ ثَابِ

بلغ ما

نمبر

تَدْنِبُ إِلَى الْمُسْتَحْنِ اقْتَصَا
وَقِيلَ مِنْ صَمَائِهِ الْعَرَفُ أَعْيُورُ
وَكُنْ مِنْ يَوْجُرْتَادِ رَاعِي
كَذَلِكَ الْمَغْضُوبُ وَالسُّبُلُ الْجَارُ
أَعْمَرُ وَأَخْرُسُ لِحَفِظِ وَكَلَامِ
وَالْأَرْضُ لِلزَّرْعِ بَغَيْرِ شَرْبِ
وَجَازَ فِيمَا شَرِبَهُ مَقَالُومُ
كَالْمَدِّ وَالْجَزْرِ وَمَا الْقَبِيلُ
وَمَا مِنَ الثَّيْنِيَةِ أَرْضُ مَضْرُ لَا
أَلَا الَّذِي يَغَالِبُ الْبَيْتُ الْكُثْبُ
ثُمَّ عَلَى الصَّحْبِ شَرَا قَعْتِدَهَا
مِنْ شَعْلَةٍ بِالزَّرْعِ أَوْ اسْتَبَايَه
وَعِنْدَ مَنَدِ الْأَخِيَّةِ سَبَلْنِي
وَالْأَمِيتَانِ أَنْ يَكُنْ شَرْعِيًّا
فَالْقَلْعُ لِلْبَيْتِ الْعَمَلِيَّةِ أَمْتَشَعُ
وَقَايَضَ خِدْمَةَ الْمُشْعَبِ أَوْ
وَذَاتُ زَوْجٍ لَوْ ضَاعَتْ سَبَلَا

صَمَائِهِ الْقِيَمَةُ وَالْمَثَلُ أَنْفَعُ
إِذَا هُوَ ذُو شَاوُونَ حَيْثُ أَخْبَرُ
تَسْلِيمُهُ كَالْبَيْعِ فَالْأَهْلُ لَا
لِفَاعِصٍ وَفَادِرٍ وَلَا تَحْبَارِ
أَجَارَةُ عَيْنِيَّةٍ بِالْأَمَلَامِ
وَلَيْسَ تَكْفِيهِ مَبَاةُ الشَّجَبِ
فَالْمُتَرَحِّبُ حَيْثُ جَرِيَّةُ يَدُومُ
وَمَا لَأَرْضِ الشَّامِ مِنْ مَسْبِيلِ
تَوْجُرِ الْأَحْيَاطِ بَيْنَهَا عَمَلَا
أَوْ ذَوْنَهُ مَالِغَةٌ عَنْهَا شَفَى
مُسْتَرْطَامُونَ نَفَى صِيدَهَا
فَالْحَرِثُ وَالْكَثِيرُ فِي عَقَابِهِ
دَخُولَهَا مِنْ يَدِهِ يَا نَوْصَرَتِ
هَنُوكُنْجٍ قَدْ مَضَى حَيْثُ
أَلَا الْمَوْجِبُ الْفَيْضُ إِذَا صَنَعَ
تَعْلَمُ السَّخَرُ وَمُخْطُورٌ رَوْزَا
وَإِخْنٌ وَأَمَّا تَبَلُّغُ قُوْدِهِ فَلَا

رخص منه أمة مزرعة بالآدين من سيد هاتد الجثة
 وجبت صحت لبس المستاجر منع من الوحي على المشتبه
 وحاز للارواح الجوار النسا ولو لفرع في الاصح بالنسا
 وحاز ناجيل الن في الذمة لحمله للبح وثنا المش
 كفولة غرة في كرم مشلا فإين يغفل اوله فالنقل لا
 ومثل المهنج بالتاني هتا ومثله من سيلم قد وفتا
 توهي على العاين لما يستقبل من زمن قطع الدين يتنقل
 وهذه تعرف بالقطر وهذه ثم الثلاثة ارتضوا خلاوة
 وما على الاعيان لا تستقبل الامستاجر اذ يقبل
 معقد هاتج من المستقبل ممن له قبل من الاول
 وخالف الامام والعقد الي وشيخ شيخه ابو المعالي
 وانطلقها سنة ثلثها أخرى بعقد واحد يلعبها
 وحاز اذ الدواب للعقبت لا الثوب والدار ولذي اعتقت
 ما اختص بالشرط من الارمان وثينا البعوض وبغيت ان
 ولا يجوز فعل ذلك الموحيد واجتبي من اجنب رالاك
 واقترا عاقل النزاع في اثبتا وزمن المقام بين اسدا
 ومنعوا القارة العقار كى بهار اوليل يفسد اذ تفتي

والله اعلم

دون بهيمة وما لا ينتفع فصل من الشرط علم تبعها
 فتارة بعقل قد مره اوزمين كاجرة الدار سته
 كان بخبطة بياض السيوم نأجرة بأشرع الاثمين بان
 اما اذا كان مراده العمل ثم على تعريب ذال استكمال
 اذا انقضت نهاره قبل النمام لطيفة اجرتك الدار سته
 وومثروا العراية بالنكر من ومو نظيرانية في التخصيص
تذنيب التعلم للمشتدان اوزمين او عدد الاي ولا
 على الاصح مثل الامتكان واغفر وارورة من لعلم
 والترافعي استنسل الحكمة في

به كحشر عن جوارها اندفع قدرا ورضا وزمان دفعها
 كالح او خياطة مفتدرة وجمعة ذين متبكل ان عتده
 وصحة المذكور اذ في يوم وقيل بل بعقل قد استبان
 او صغر الثوب فهذا المحتمل على الذي افنى به القفال
 ومنه في الشرحين بعرب مفعولا به ان نوره
 اذ مواخرات شديدة الضويف بينها الكشاف بالخصيص
 تقديره بسورة المتكات يشترط التعيين للذي لا
 للوفية مع تناوت الاذهان وجهلة صفوة المعلمة
 كلامه هنا اضطرار ما خفي

له امر من المدف

الحمد لله رب العالمين

تَمْتَلِكُ الْجَارِ مَنْ تَعْتَرِ الْعَلِي
مُصْطَحٍ وَالرَّامِعِ أَسْتَشْطَلُهُ
فَكُلِي الدَّعَا عِفَّتِ الَّذِي شَلَا
كَأَحْوَاءِ الْعَالَمِ الشَّالُو سَجِب
وَهُوَ لِسْتَبِينَ ثُمَّ سِينِ مَهْمَلُهُ
مِنْ أَجْرِ التَّهْدِيْبِ وَهُوَ عَجِبَتْ
فَعَلَهُ عَنْهُ وَزَيْرُ الدَّرَجِبِ
وَالْحَزْمُ فِي الدَّعَا مَا لَا جَابَهُ
وَالشُّووكِ الْخَالِقِ الْعَسْبَارِ
وَاحْتَارَ فِي الْأَذَا سَطْرُ جَعْلِهِ
وَمَحْدِيَّتِ الْوَقِيَّةِ أَسْتَشْدَلُوا
وَسَوَفَ تَابِي فِي الرُّصَايَا الْمَثَلُهُ
وَعَدُوَّ السَّمَوَانِ لَيْسَ لَيْسَتْ شَرْطُ
كَسْتَارِ الْمَفْتَحِ قَالَ الشُّووكِ
وَمِنْ الْبَنِيَّاتِ الْجِبِ الْبَيْتِ
مَعَ أَسْتَشْرَاكِ الذَّلِيلِ الْأَوْصِيَاءِ
وَهُوَ بَعْدَ السَّيْرِ سَمَاءُ الْأَبْنِيَّةِ

والله اعلم

وَالْأَرْضُ إِذْ تَقْصِلُ لِلْبَيْتِ
لَيْسَتْ شَرْطُ التَّعْيِينِ فَمَا يَنْفَعِلُ
ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَسْتَشْدُ فَرَحُ
وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَزْرَعَ وَإِنْ تَسْتَأْخِرُ
وَالسُّرْمَةُ فِي حَارَةِ الْمَرْكُوبِ
مَعْرِفَةُ الرُّوَالِي الْمَثَلِ الْهَلْ
مَعَ بَيَانِ مَا عَلَيْهِ مَرْكُوبُهُ
وَعَلِمَهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْعَرَفِ
بَلَنْجَتْ أَمْتِي نَهَا بِالْوَزِيرِ
وَنَفْسُ الْعَقْدِ أَسْتَشْرَاكِ خَلْقًا
كَالْعَذْرَةِ وَالشَّفَقَةِ وَالْبَقَالَةِ
وَأَلِيَّةُ الْكَيْفِ كَذَلِكَ الْبَيْتُ
وَبَسِيْوِي الْأَوْزَانِ لَيْسَتْ لَأَرْفَهُ
وَكَانَ بَعْضُ الْوَعْدِ سَيِّئًا بَا
إِلَّا إِذَا بَعَا أَرْتَضِي الْمُسَارِي
وَأَسْتَشْرَاكِوَا التَّعْيِينِ قِيَامُ عَيْنِهِ
وَلِي أَسْتَشْرَاكِ زَوْجِيَّةَ الْمُسْتَشَارِ جِيرِ

وَالْفَرْسِ وَالزَّرْعِ وَجَرِي الْمَسَاءِ
وَلَكِنَّ فِي يَدِ الْوَرُوعِ مَا فَعِلَ
يَقُولُهُ نَمَا أَرَدْتَ أَسْتَشْفَعُ
وَمَنْعُوا جَعْلَهَا فِي الْأَقْنِيْسِ
مِنْ جِيَوَانِ جَابِزِ الزَّلُوبِ
أَوْ وَصِفَ ذَا بَيْتِهِ إِذَا مَا شَاهَدَهُ
مِنْ مَحَلِّ أَوْ غَيْرِهِ أَذِيرُ لَيْسَ
وَزَوْجِيَّةُ الْأَعْدَالِ لَيْسَتْ تَكْفِي
وَسَيِّدُ الْمَوْجِرِ نَيْفًا أَسْتَشْفَعُ
مِنْ الشَّالِقِيْنَ لَهُ لَنْ يُعْلَمَا
وَالْمَقْلُ وَالذَّلَّازِ إِذَا خَصَّالَهُ
تَلْزَمُ حَيْثُ وَزَيْتُ بِالْأَسْطَحْطِ
وَمَقْلُ نَيْفِ الْعَرَفِ ذُوَامًا لَأَرْفَهُ
خَلَّ رِسَالَةَ تَعْلَلِ كَسْبِ
أَوْ كَانَ سَطْرُ ذَاكَ فِي الْأَخْبَارِ
مِنْ جِيَوَانِ لِلزَّلُوبِ بَيْتُهُ
مَنْ لَا يَسْبِيحُ غَايِبٌ عَنْ مَشْجَرِ

وما على الذممة فيها يشترط بيان أوصاف لصاحبها ما شرط
 كالجنس والنوع وكذلك كونه والصند لا يبي قولاً منه كونه
 ومن الأجزاء ثبوت قدر الشاير مشتركاً مع قائمه كالغائب
 في غير ما انصبأ كة بالمسزله او اشتها والعرف بمنزلة
 فان اراد بعض المحب اوره عن مشتركه بآيت وصف جازر
 لحروف أوله من اين وافقه صح وعكس حيث لا موافقه
 كذا مضابذا الغنوم التبغوي وحضر منه الترامني والتوك
 تحثا اذ اخاف على متاعه أو نفسا ومن حضر باستنباعه
 وحثوا معروفة الذي حيل بالبدل أو بالوزن أو بالمختار
 وقد ردا غابته بالسوزن أو قبله والوزن فيه لغتي
 مع بيان الجنس في النوعين عند اختلاف اثر وعائين
 والفتن والحديد والاحجار والثبن والثورة والاثواب
 وترك وصف ما عليه تحب له وحسنه في عقده لا يثبت كله
 إلا تحل خريف أو كزحاج او حونه من زلق بالارجاج
 وخصه العقيقه باعشراض وقال دامن مفردة اب النوب
 وقوله حمله كذا شرك بين كل عقده الذي تفترا
 ومنه اشكال على حكمه سبق في العريس والذرع وعظمه

عزيرة

عزيرة حكى شرح الأدي من اجرة الشفيعه لفسا السواء
قلت هنا قولان من المبادك ثلث ههنا قولان من المبادك
فصل للحرب الا فربن متمنع من الامام في الاصح والرفيق
 والمنع من عبادة مفقته من الحكم والقدوس والامامه
 والحلب العلم والاعادة ولا دالاج والسزكا
 ولو تعينت وللشذات للموفيت اول الصوت أو للخبعة
 وجاز للشاهد في تحمله وعوض المظنوم للمص حركه
 وصحوا العقود اذ اما وقع كذا على كل فتنك والاشهه
 واكض للطفيل هو النعمه وكليه وهزه ورسيه
 أغني ابن عم العالم الروياني وجهين كلا عن امام قد رواه
 بنسبة الاشتراف للعبادك بالحاز مستسلم وما الذي يمنع
 الحزم جميع ما هنا حقيق في فعلها النية مغشاة
 للفرجين والتفيل بالامامه لفضدي التخليع والامانة
 حاز وما يعقل بالاموات وواجب الرضاع والاذان
 اوجه الاصح فيما قلده وللاداع عند عدم نزله
 من انقذ الغير من استسلا على ضائقة وارضاة موا
 يمنع الاستنباع فيما قرروا بالحفظ والغسل وقرض العهد
 ورضيعه في هذه وصيحه

وبالنضال تفسخ الرصاعة
والجبر والخبط مع الأحياء
ويلزم الوتران وهو الاستشهاد
وهو الذي يبرح بالدليل
ويجيب البيان الذي اضطرب
مجدبة نوح عذها لمسا
فصاحبت الكاوي الكبير خسارة
وهو قد ربح الحسن بن هاني
أذ قال من ثلثي لها الثلثان
وثلاثا ثلث صح في باقي
ثم سقام سبعة بواني
وكلنا وصفت نلوني جمعة
ثم الكلايك في الفسوخ
مبيت خلف ذلك العدد
وترك المذكور أمّا مقتضاه
معتقة الأم فلا أم هان
والثلث للمعتقة العتيقة

كلين قد سنا هذا أنقطاعه
قيل على الخياط والحق بال
والقول بالعرف عليه الأثر
كذلك التلقح للخصيل
من عادة مع اعتبار ما اقرب
تخرجه قرب حساب قها
ومثال حسن قد قدره
في نعيه الزاهر في جنات
كذلك ثلثا الثلث مرجحان
وثلاث الثلث صفا للثلاثي
مقسومة الأجزاء على العشاني
حاصل ضرب تسعة في تسعة
مثلا يذكره للرايين
من عقد أو عرس وماله مدد
لتصونه والتصف منه اعتقه
ثلثا جميع المال ثلثا لها
ثم موت هذه حقيقته

عزم

عن أم نفيسها وذلك الباقية
وثلاثة عايد للأول
كان لها نون **وذلك** أركا
وتسعة لأمها وهلك
أحدهم اعتق ثلثا كأميلا
معتق الثلث يسمى الساني
له ثلاثة وكل انقرد
فصل من الواجب أن يملك
للغايون المثلث لا الذي جرح
ويضمن المضاف بالتقريب فيه
ثم على موجه العساره
سواء الخياط للأعيان أو
فان يحا الموجه قد بادركا
ثم على الخيل بالاحساره
فيما إلى الأعيان ليس يخرج
والنوع من غاصط لمن قدر
زاد التواويك وجوب نزع

فثلث ما عوت دهم واقية
مع الذي قد حقت المسألة
معاذ عمامع باه بالسو لا
ومعتقين سبعة مدركت
منها وسيت له باقي السو لا
والسنة الباقون والعشاني
بواحد ووجه منها ما ورد
يفتح باب موضع تسلمه
عادته بالنقل في اعتبار
وبثبت الخياط إذا لا يقتضيه
إن طرأت أو قازنت إجازة
سواءه والدم كذا أيضا راد
فسيح وإن أخره الفسخ
على عمارة أو واجب
ويصنعه بيزول الخسار
على الخلاف في عمارة
وبعد ما نفي وجوب دفعه

عضية

للمتنب أول غرق أو نحو ذين
لكن على المستنجر الدفع
والنسخ للشيء من الشئ وما
يزيله الموجر كماله
وما الحمايم من المستنقع
طاعل الموجر للزكوب ما
من ثمر وبرية وبر دعاه
على الذي أجرة في ذمته
كما عليه كل ما يعشادني
تعمل وماله من السوطا
والشروع فيه أوجه والقاده
ويكرم الموجر في ذي الذمة
إعانة للزكوب المغالب
من الوقوف لنزول وضود
وما لح الأثره يركب
ومن ركوبه لمسود يني
زاد الثواوي الوجوع يني

وأما يلزمه تسليم عن بين
كمودج من غير اضرار يستمر
حوار من الرياح أو ما الشمس
وعلى الكنيث والزباله
ومن أثرت في جميع ما ادعى
ينقص به العرف للزكوب ما
وتحرف محمول لنقل الامتعة
والمكتري عليه في عينته
زكوبه وفيه بالعرف الكنيث
وقل ما لشرب فيه والعفا
تصيح على محيرة انفساده
خروج لسفير قد أمسه
لما اقتضاه مثله في الغالب
ومن مضيق ومسير وقعود
إلى طواف صدرك خنثيه
للثري والميت خلف عندنا
لان حجة اذا لم يقصر

وعبر بالثري والطواف
وما على العنر عليه التحليه
وكلفة الشايف والدليل له
قد جعلوها بالوعار في الثمار
ومن الشايات والمضيقايت نزل
ندبا وقيل واجبا من العموم
وفي الصحيح عن نينا ثبنت
وتلف العين التي تعينت
والعين من ثبنت الحيارا
ولا حيارا في ذوات السديم
فمنع الابدال في الذي استنصر
وما اعده لاطر فلتسري
وباتفاق تبدل الذي سرت
أما اذا استنصره فيسره له
والثوب للباس لا ينام فيه
فصل بجمع عقد هالمسلة
وقال في التهذيب في الثوب سنه

والوفى في الطواف غير خاني
كالذلول الشقي وكوالا رسيه
وحافض المساج حيث أنزل
لمنع نوم زالك بالاشبهار
ذوا قدرة من الزكوب وأعتزل
قد كتبت الاحسان فاحذر الله
في هرة اني قد ما عذبت
يفتح عقد هالكه ايتشد
ومنغوا ابد القاجبارا
وحازا المختصر بالنسب
الاباذن المذكر فيما ظهر
يهدل بعد الكله في الاظهر
وما على سفير ابيه العرف طرت
جزما وعند نفيه لا يفعله
ليلا وفي النكار حازة آله
تبقى بقا العين بغير عده
أوسنتين وبهم قد عيئنه

لباس

عَشْرٌ وَلِلْعَبْدِ ثَلَاثِينَ فَقَطْ
وَقِيلَ عَامٌ لَا يَسْرُادُ أَبَدًا
وَالْوَقْفُ كَالْعَطْفِ وَقَالَ الْهَاشِمِيُّ
عَلَى امْتِنَاعِ مَا عَلَى الثَّلَاثِ زَادَ
وَالْمَذْرُوعُ بِالذَّاتِ مِنْهُ يَنْتَفِعُ
مِنْ غَيْرِ احْتِاجٍ وَلَا اضْطِرَّارٍ
فَيُتِمُّغُ الْأَشْهُانَ لِلْفَضْلِ
وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ دَلُّ
وَمَا بِهِ اسْتِيفَافُ تَوَعُّدِ الْمَنْقَفِ
يَنْبَغُ لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ كَالْمُسْتَأْجَرِ
يُخَصَّرُ قَوْلُهُ إِذَا لَفِظَ الْوَسِيَّةُ
وَالْيَدُ مِنْ مُسْتَأْجَرِ الْمَنَافِعِ
فِي مُدَّةِ الْعَقْدِ وَبَعْدَ زَمَنِ
عَلَى وَجْهِ الرِّدِّ وَالْمَوْتِ
وَمِنْ الثَّلَاثَةِ اخْتِلَافٌ مَذْهَبِي
قَالَ الرَّافِعِيُّ قَوْلُهُ فِيهَا اخْتَلَفَ
وَصَحَّ التَّنْبِيهُ حَتَّى رَدَّه

الرافع

وَالرَّافِعِيُّ قَالَ فِي الْمَوْجِبِ دَلًّا
وَمَا لِحَيْلٍ أَوْ زَكُوبِ الثَّرَكِ
مِنْ الْهَمْرِ الْقَوْلَانِ لِأَضْمَانِ لَهُ
إِلَّا إِذَا تَرَكْنَاهَا فَهَلْكَتْ
مِنْ جِهَةِ اسْتِيفَائِهِ وَفَسَلَتْ
فَيُتِمُّ الْقِيَمَةُ الْمُسْتَأْجَرِ
إِذَا كَانَ مُقْتَضًى قِيَاسِيَهُ النَّظَرِ
وَمَوْضِعَاتٍ لَيْدِ الشَّخْصِ لِيُشْرَبَ
وَتَلَفَ الْعَيْنِ لَا تَقْضِيهِ
لَا يُوجِبُ الضَّمَّ أَنْ لَمْ يَنْقُصْ
وَالْهَمْرُ الْأَقْوَالُ لَمْ يَصْمَحْ بِهَا
كَقَالِ الْفَرَّاسِ وَالْمُسْتَأْجَرِ
أَيُّ الَّذِي يَأْخُذُهَا بِالسُّكُومِ
عَلَى الرِّهَى وَبَعْضُ سَلَفِهِ
وَأُخَرُونَ فِي الْأَجِيرِ الْمُسْتَأْجَرِ
وَمِمَّا الَّذِي التَّزَمَهُ فِي دَمَتِهِ
وَحَيْثُ صَمَّيْنَاهُ فَا لَمَقُتْ بَر

رَدَّ وَصَحَّ الضَّمَّ أَنْ أَوَّلًا
يَهْلِكُ قَبْلَ انْتِفَاعِ الْمَذْرُوعِ
بِتَرْكِ الْأَسْتِغْنَاءِ فَيَمَاقِلُهُ
يَهْدِمُ حَايِكُهَا لَوْ تَرَكْتَ
أَيُّ لَمْ يَصْبُحْ حَايِكُهَا تَهْدُمَتْ
تَنْسَبُ لِلْحَسَنِ وَهِيَ مُشْكِلَةٌ
رَبِّهَا إِلَى التَّفَرُّقِ فَهِيَ الْمُنْتَظَرُ
لَا لِحَايَةِ إِلَيْهِ يَنْتَسِبُ
تَحْتَ يَدِ الشَّائِعِ وَالْأَجِيرِ
بِالْيَدِ اخْتَلَفُوا فِي الْمَنْقَرِ
وَمِمَّا اخْتِيَارَ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ
وَقِيلَ لَا يَصْطَلِقُهَا الْمُسْتَأْجَرُ
وَالْمُسْتَقِيرُ وَهُوَ أَيْ مَشُومٌ
وَمَا لِكُ مِنْ عِلْمٍ خَلَعَهُ
قَدْ أَوْجَبُوا نَهْيَهُ الَّذِي يَهْلِكُ
لِقَدْرِهِ مَعَ خُصْرٍ جَهْلِيَةٍ
قِيَمَةُ يَوْمٍ تَلَفَ إِذَا خَشِيَ

الترمة

وقيل بالأقصى ودو العذران
الأول الأجير في ذاك التلذذ
وان يكن منفردا او هو أشد
وفرعه **الثاني** اجير خاكي
او رمو خاضر فذا الاحسن له
لأنه اوقعه مسكنا
وان يكن منفردا في منزله
وقد مضى في الغضب ان الحذر لا
لان عقده صحح وخصل
والنور في هاهنا يفتدق
يخرج في اجيره الذي صرف
وهو نظير قول رب المغنون
تعمل من هذا او مامنه خرج
فالربيع للمالك لا لمطهره
والفرق بين هذه قد يكلب
لنرضع ابنة وقتلنا ذامنا
وهي كان صرخته بالطلاوت
يضمن قطعها وها فرعان
ان لم يكن منفردا الا يمشي
فلا وفي العين السقوط المعبر
منزل مستاجرهم الذي اضلح
لاجرة الضيق الذي قد فعله
لما لك الثوب فاستلما
فحبس الثوب لا جرم عليه
لمنع الاستحقاق فيما فعلا
منقودة من اجيرها انقل
وهو خلاف ما عليه اتفقوا
لنفسه احرامه اذا انصرف
فحاجبا الرجل مغسلا
فذلكه أنت من الذي استخرج
وتسحق اجرة في المهرير
وبين ما لو اجير الامم الاث
ناجرة المثل لذيها ثمن
مبي فابرأناك من صداتي

فبشر الذوق اذا طلقها
تمت لا اجر للذي عمل
والمذنب بالوجوب معتبر
وقال قوم ان ذاك الخمس
حيث يقول ان بد الممول له
لا بد العامر بالمشي وال
وصانع الحيل والعسسال
ورأيت البهيم والسفينة
وخص من عموم ذامسائلين
وقاسم بامر حالي فله
وساكن من غير شرط اجريته
ليس عليه اجرة ما جانب
ومالك من منزل لزوجيته
تلتزمه اجرة لا المستزك
تدبير المستاجر الذي اعتدا
او ضربه لا الموت من مقتاده
اذ يستواه يمكن التأديب
على الفجاءة بدو حقه
بغير شرط ما مال ينعمل
وابن شرح للذي يعسرون
ولا في اسحاق وجه حسن
فيسحق اجرة من عمله
واكلف من النصارى والدلال
واجرة التجار والعمال
بغير اذن ماز او تضمنته
ساع الزكاة فله في الجهتين
اجرة من غير شرط فعله
مع الرضا من مالك بفعله
في حله القفال وهو مستجاب
كل ما كان خيرا له خيرا
لكن لما المنع لزوج استزك
يضمن ما انسد من كبره
وعلمه زوجته للعقاده
واكيوان ليس لا يضرب

وَهَاهُنَا الْخُلَافَانِ عِنْدَ الْحَنِيفِ
 وَكَتُوهَذَا اسْكُنَ الْخَدَّادُ مَنِي
 أَوْ حَتَّى الْبِهِمِ مَنُوقِ الْكَافَةِ
 كَذِبُ الْخَشِيقَةِ عَمْدًا بِالْمُتَعِيرِ
 وَأَنْ يَلْتَنَ بِالْكَيْلِ لَنْ يَسْتَبْدِلَهُ
 وَعَلَيْتُهُ كَبُوزًا لَذِي الْقُتْرَا
 وَمَنْ تَعْدَى فَنَبَهُ بِالزِّيَادَةِ
 وَقَبِيلُ أَخْبَرِ مَثَلُ الْعَرَبَيْنِ
 وَيَهْنُ الَّذِي لَعْدَى وَأَنْفَرَدَ
 وَأَنْ يَلْتَنَ كَهْفَةً الْمَالِيسُ لَا
 وَقَبِيلُ نَصَفَ قَمِيَّةٍ وَذَا الْخِلَافِ
 وَلَيْسَ كَمَنْ فِي الْحَكْمِ فِي الْمُسْتَلَمِ
 وَالثَّلَاثُ الَّذِي مَعَ اثْنَيْنِ أَرْتَدَ
 مَنِ وَجْهِ النِّصْفِ مِنَ الْقَمِيَّةِ إِذَا
 وَقَبِيلُ مَسْتَهْطَةٍ مِنَ الْأَوْرَانِ
 فَأَيُّدَةُ خِيَابِ ثَوْبٍ أَخْتَلَفَتْ
 كَقَوْلِهِ ثَلَاثُ قَبَائِلَ لَا
 جُسْتَوْفَانِ فِي صَمَانٍ مَا حَسْبِي

لَمْ يَلَمْ

كَذَلِكَ الْمَالِكُ وَالْأَصْبَغُ
 خَصَّهُمْ مِنَ الْخِلَافِ كُطْرُقُ
 الْحَنِيفِ الْمَالِكُ الصَّدَقُ
 وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَهُ التَّخَالُفُ
 وَمَنْ أَلْهَى قَضَايَهُ الْقَقَالُ فِيهِ
 وَذَانِ نِي الْمَذْهَبِ بِالْأَهْلَاقِ
 وَاخْتَارَهُ سَلِيمٌ فِي الْمَسَابِلِ
 وَجَلِيَّةُ الشَّامِيِّ وَخُشْرَمُ مَذْهَبِهِ
 وَالشَّيْخُ نَصْرُو كَذَا الْخُرُجَاتِي
 وَفِي الْوَسِيَّةِ وَالْوَجِيرُ رَحْمَةً
 أَمَّا الزُّجَابُ فَقَالَ لَمْ يَسِرُّدْ
 وَالْبَنْدُ نَجِيَّانَ ذُو التَّغْلِيْفِ
 وَصَاحِبُ الْإِقْصَاعِ لَمْ يَكُنْ هَافِدُ
 وَالشُّوَيْقُ وَالْأَمَامُ السُّرَانِي
 إِذَا دَخَلَ مَالِكُ الْبَحْرِ
 الْحَيَّةُ الْأَسَدُ لَمْ يَكُنْ نَصْرُ
 وَصَاحِبُ الْكَيْفِ ابْنُ مَارْحُومَةٍ

فِي الثَّوْبِ حَيْثُ عَمَّةُ الْقَبَائِلِ
 لَصَلَوَاتِ الْكَمْسِ لَا تَقْتَرِفُ
 وَابْنُ أَبِي لَيْلَى سَوَاءٌ يَصْدُقُ
 فَغَبَرُ إِذَا لَى التَّخَالُفُ
 ثُمَّ ابْنُ حَامِدٍ فِيهِ يَفْتَدِيهِ
 شَيْءٌ أَخْرَاسَانُ مَعَ الْعِرَاقِ
 وَالْأَذَى لِحَزْنٍ وَالْمَحَارِبِ
 وَالشَّيْخُ فِي الْمَنِيَّةِ مَعَ مُهَذَّبِهِ
 وَمُتَّحِبُ الْهَامِي الْعَظِيمُ الشَّامِ
 وَصَاحِبُ التَّقْرِيبِ فِيهِ صَحِيحٌ
 سِوَاهُ عَنْ نَصْرِ الْجَدِيدِ الْمُسْطَرِدِ
 ثُمَّ ابْنُ نَصْرِ تَلِي طَرِيقَتِهِ
 يَتَنَاهَا فِي الْمَوْتِ قَرْنٌ ظَاهِرُ
 قَدْ خَالَفَ فِي الْقَرْعِ نَصْرُ الشَّامِ
 وَوَأَفْقَافِيَّةٌ ذُوِي تَصْغِيرِ
 وَاخْتَارَهُ رَبُّ غُفُورٍ الْمُخْتَصَرِ
 وَالْمَدْرُوكِيُّ بَعْدَهُ قَدْ صَحَّحَهُ

الْقُرْآنُ

لَمْ يَلَمْ

وصاحب الفلاح والسرور
 وابن الغصون والتمثيل
 كالنقوش الجبر والقور
 والصبيد لا ين والامام فتن
 ورواق الجميع عبد السيد
 فمن يركى خالف الضمير فيه
 وقرص الارض على العجيج
 فليس فيه اجرة والمذهب
 فالقول من صانعها جئت اعتر
 كذلك الاجرة ايضا تنشئ
 ومالك الثوب هناك البائع
 عن ابن ج واحدة قد اكلت
 تقدم الحيا في المنادع
 وان كفاي اقطع ثوبا قطع
 لا ذنه المستر وطا الكفا
 من قوله هل ذا امضاب كني
 تمته احضر ثوبا فتنه

ثم السرخسي والارغيباني
 ومنع التبع شرح الميمى
 والمتولى ومود والنفال
 به محلى وحسين ذو الفضا
 وصاحب الغدة ذو سرود
 ثم وجوب اجرة عن طيبة
 ومن تحضر المالك بالترجس
 لزوم ارض النضر على ايدى
 فالجزم بانفق ارضه اجرة
 على صحة القول عند التلذذ
 في البدان مخالفة قالوا في
 وتا هرا المباحثات المظلمة
 اذا شبه المدور فيه تابعه
 وما لى فالارض عنه ما انقطع
 لان اجاب يسمي الغاية
 واذم كل واحد بالاذن به يستلزم
 موجبه وقال يملك سيواه

مقدم

يقدم الاجير والثوب اندفع
 ودافع ثوبا لشخص غسكه
 ويسواه قد انا واختلعا
 كذلك الثعل اذا ما اشدت
 فليحترز من مثل هذا في الحذر
 واكلفت في اجريته والمنفعة
 للمكاريين ايضا يوجب
عريضة قال ابو الطيب لا
 وقرصته خطر لشرط او فعه
 وعقد هان بطله بالتقوية
 ومثله موجر ارض شرط
 وجعلوا تقوية الفلاح
 يشبه في صورته الخسائر
 ونحو العشرة اذن الخراج
والكسبي عنده لا يخفى
 والزرع حالة الفساد بالحرق
 لا يثبت الحيا والمسر متاجر

عن مالك يبدل عنه نفسه
 يا جرة منه ثوازي عملة
 وحلف الغسال حلة انشئ
 ان حازها فلحقه قد جعلت
 فعليه الا لثقا طسرا محترم
 او ملة السرا يقد رتفعه
 مخالفا واخر مثل محسب
 يجوز شرط القرص فيه او لا
 لانه قرص بجبر منفعه
 اذ هي مع فعل الربا مشوية
 عليه بذرقا عصى بما شرط
 من فاصد العدل والاشيصال
 ما لم يكن بينهما مواجزة
 من حق زرع واجب بالانذار
 خراج ارض مع عشرة اذ جميع
 او نيل او حاجية او بعثوث
 لانه بعد رفق

والأمرني وضع أجواني أنتم
 أما الذي استوجرت لحياته
 وأخترت الثوب فليست حق في
 وعكسها فإلّا يفتل في
 والعرف فيهما كحضور أشيرة
فصل بعد رعد لا يفسح
 فيما على المذمة أو في العين
 ومثلوا الماد كرت في العفود
 وقال في البحر خرابه حميه
 عجب في الكاوي خراب الشوق
 ليس بعيب اذ دخول الناس
 والداروا كما نوت للإسكان
 ومثل هذا امرض المسكنات جرد
 كذا أهلاك الزرع بالجسوايح
 ليس له فتح وما الحك السرم
 والأرض بعد زرعها ان تلتفت
 فيه أختما لن عن الامسام
 للذئب فالأمر به ما ختمنا
 ونعصر ما عيشة قد خا طه
 ما خا طه اجرة بلا توقف
 قبل وموله فلا أجر اليك
 من الثوب دون الحيل خطوه
 من مخرج او قايلا وما شيسه
 وحالت النعم في التوكلين
 من أخير حاتم نعدرا الوشود
 والمشي من دخوله لفتنه
 وما تحاذيك الدار من حفتون
 أعظم ما ينقص في التماس
 قاتل شوق الحمان بالامكان
 بهيمة لسفيرة لا الموحس
 كبرد أو اجرد الحجاج
 بل شية فتوا جرم ملزم
 هل اجرة المثل لنا فيه أنشفت
 تحكم الحجة بالانكزام

المر

وتعصر من نصيبه لها نفي
 وموت حيوان وتخصر عينا
 دون الذي مضى به من المذهب
 وخير وامتناع العين بما
 ولو يغفل منه أو يعرض
 وبسكون وجع الأسنان
 ينفسح العقد كقزم للبركة
 لا بهلاك عاقد فالوارث
 ومثول الوقف حيث ينظر
 ولا رجوع بعدة باجسده
 وثبت ما للمسلمين شفو
ملقمة لا فتح بالموت حصل
 اولها واقف على أولاده
 وحصر الواقف كل طبعه
 فلعن ر قد أنام سبط
ثانيها ايضاؤه بالمنقوه
 ينفسح العود إذا الحق أنتم
 قطعاً ولم يصحح اما سلفا
 ينفسح مستعمل عقد بيتا
 فيفسح الفسح لما لم يذهب
 ينفسح الفسح الذي تحتمل
 أو يابون وأتقوا شرب
 والعفود عن مضاميد من جان
 وعشق من دبر أو أم الولد
 بخلفه والمالك عنه حادث
 لكان ينظر حكم شخص بوجرد
 على الأفع لظهور فريسته
 اذ غجر عن مثله كحفته
 في غير صورتهن منها انقل
 ثم على التابع من اذ عاده
 ينظر حياها المحفصة
 ينفسح بعد ثقله للذئب
 حياة شخص فاصدا أن ينفسح
 ولك أن يثبت عند الإتمسا

بِالْحُزْمِ فِيهِ فِي وَصَايَا الشَّرَافِ
 فَلَيْسَ لِلْمُوصِي لَهُ مِلْكٌ وَلَا
تَمَثَّلُ أَحَدٌ خَلَا مَثَلَهُ
 بِالْأَخِي لَامٍ فَالْأَخِي لَا يَفْسَحُ
 وَالْعَلَسُ النُّقْلُ عَنِ الْمَحْذَرِ
 وَالطُّفْلُ إِنْ مَاتَ بَدَلَكَ الرَّثْمُ
 يَنْقُصُ الْعَقْدُ عَلَيْهِ لَا عَلَى
 وَلَا حَبَارَئِي الْأَخِي مُطْلَقًا
قُلْتُ وَقَدْ نَكَتِ الْفَقِيهَةُ هَاهُنَا
 مِنْ بَعْدِهِ لِلْغَيْرِ قَطْعًا يَنْصَرِفُ
 لِأَنَّهُ مِلْكٌ كُلُّ أَحَدٍ دَرَجَةٍ
قَالَ وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ فُضْلِنَا
 مَنَعَهُ فِي جَمِيعِهَا التَّصَرُّفَ
 وَحَكَمَ الشُّبُهَاتِي بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ
 فَوَافَقَ الْفَقِيهَةُ فِي أَوَّلِهَا
 ثُمَّ الْأَخِي فِي بَهْدَامِ السَّادِرِ لَا
 وَحَيْثُ لَا مَنَعَ الْخِيَارَ وَيَنْبُتُ

تُرَدُّ

تَرُدُّ دَأْمِيهِ أَنْبَى فِي الْمَسْ ذَهَبِ
 وَكَانَ بَهْدَامِ الدَّارِ قَطْعُ الْمَسْ
 لَا يَنْقُصُ مِنَ الْقَنَوَاتِ وَأَنْفِطَاحِ
 وَهَرَبَ الْعَبْدُ وَغَضَبَ حُكْمُهُ
 فِيمَا عَلَى الْأَعْيَانِ دُونَ الذَّمِّ
 قَالُوا رَأَيْتُ وَالشُّوَارِي خَالِفًا
 وَخَالَفَ الْخَيْرُ كُلَّ كَثْبِهِ
 وَمَالِكُ الْعَائِنِ هُوَ الْحَبْرُ
 وَمِثْلُهُ فِي الْأَعْيَانِ الْأَكْثَرُ
 إِذَا مَنَعَهُ فِي رَقَبَةٍ قَدْ مَنَعَهُ
تَمَثَّلُ يَرَاهُ الْحَاكِمُ حَسْبُ
 كَعَلَمٍ فَإِنْ رَأَى أَنْ يَفْزَحَ
 وَالْمَلَكُ يَحْفَظُ حَيْثُ أَشْتَوْثُهُ
 وَتَسْتَوِي لِحَازَةِ الْعَائِنِ وَمَا
 وَحَازَمَتُهُ بَيْعٌ قَدْ رَأَيْتُهُ
 وَحَازَلُنْ يَا ذَنْ فِي الْإِثْقَانِ
 وَيَرْجِعُ الْمُنْفِقُ بِالَّذِي أَدْعَى

وَفِيهِ إِشْكَالٌ عَلَى الْمُصْذَبِ
 فِي الْبَيْرِ وَالرَّحْمَى لَا اسْتِثْنَاءَ
 مِيزَانِيَّةٍ يَفُوقُ الْإِثْقَانِ
 تَبَيَّنَتْ قَبْلَ أَنْتُمْ أَحَدَهُ
 عَلَى اضْطِرَابٍ فِيهِ لِلْأَمْرِ
 فِي حُكْمِهِ زَعْمًا شَهِيرًا سَالِفًا
 وَفِي الْمَهْمَاتِ قَضَى كَحَبِّهِ
 فِي عَيْبَةِ الظَّالِمِ إِذَا خُتِمَ
 وَالْقُدْرَةُ لِلْقَائِمِ هَذَا لَنْ يَنْكَلُوا
 لَا مِنْ خَصَامِهِ حَقِّ الْمَنْعَةِ
 هَرَبَ جَمْعًا لَا مِثْرًا مُطْلَقًا
 أَوَّلًا قَدْ خَفِيَ أَنْ يَغْتَرِضَ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ جَعْلُهُ عِنْدَ بَيْعِهِ
 مِمَّا عَلَى الذَّمِّ حَيْثُ سَلِمَا
 عِنْدَ وَضُوحِ حَاجَةِ رَشْفَتِهِ
 لِلْمَلَكِ لِقَدْرِهِ الْأَرْفَاقِ
 وَقَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَوَاتُ رُغ

لِيُجِبَهُ

فان ابا المالك لم اخلفنا
 صدق ذاك قيل ذاك الا حصه
 وشطوع اذا ما بدله
 وعند فقده الفضاة يشهد
 اما اذا هرب مع حماره
 يستاجر القائل له او تفرص
 وفتحه خبوز للتفذر
 فليس للحاكم الاستيحاء
 حيث لموضع معين
 وليست فقر يلحق مدته
 وما على الذمة والاعيان
 ومثله خلقت بعد
 والحكم مشكل على من احث لا
 حيث انتفى التمام للصدائق
والفروق ان الحبس بالانفاق
 وقال في الكاوي اذا خلفا
 وتشتق راجرة المثل ما

الى المالك

الى الصحيح من مسمى مكلفا
 في وضعه امامه والخلية
 ويعتق العقد بقوت زمنه
 وان انت من غير ذكر مده
 ولا حيا رتبته للمستاجر
 ليس له فتح منه البايعة
 وقال في دسنيطة الحثيرة
 والخثران اجر نفسه ومثله
 عند مضي مدة الاقسان
 وقيل لا ومثله ان الزمة
 والعبد عند صاحب التهمة
 ولا خلاف ان عتق الموهب
 لمصر ومول صاحب التهمة
 ومن الاصح العبد لا حيا رله
 واظهر القولين ذاك يرجع
 وحيث اثبت الرجوع المتفق
 وجب التمسك بها الى العتق

في كل حكم مطلقا وان شروا
 من صحاحه لفتن وليمه
 من غير فتين منه في معيشه
 فمن الاصح فتوقا لم يثبت
 لانه في حكمها كالمستاجر
 لتسلم ما باع بغير ممانع
 والرافع من مكلفا يستثله
 سلم فالاجرة منه لعنفه
 او انتهى وقت ازمكان
 ذمة جزمه لا وسيله
 كالحرمي عمن له وذمة
 ينفذ في العقد عند الاكثر
 يفتح قلنا في التهذيب
 وقال النعمان حكم المسئلة
 يا جرة من بعد عتق يدعي
 اولاه من ثبت مال ينفق
 يفتح عقدها هذا ما ينفق

وقيل بل رجوعه لمعتقه
 بصفة في الرمن المحب
 وبيع ما استوجره في الأصح
 في هرب الجمال والإغشاق
 ومالك العائنه ان يوحوا
 في غير مشترى بشرط عتقه
 وكل ما عتق في الاحباره
 بعد لزوم العقد الأمثال ذكر
 فالملك لا يقبض الا عتبه
 وصحوا اجارة المستناجر
 ثم طرو الفسخ في الذي ورد
 من عقده الثاني أفادة العيزر
 اما الذي استاجر عتق رجل
 فعقده يسمي كل احب له
 لكن تحصر منه اوقات الصلاه
خاتمة يترك للبيهودي
 كذا اجاب الحجة العتد الي

وعند ما يستلم من الاشكال
 لكن زمان الصلوات الالهية
 وزمن الجمعة في الحيرة فقط
 وينبغي عليها الوشع له
 وان يكن عتق بذلك العتق
 ومن تناوى البقوى شاهده
 بان ذا الاجارة وقت الراحة
كتاب احيا الموات يشترى
 ثم الموات لغة ارض سبلا
 وليس فيها اثر لمن عمس
 والشايعي مثوله في العنابر
 ثم الموات عتقه فسمي ان
 فيما علمناه وقسم شيان
 وموتان الارض جميع ميتة
 وموتان الميت والاشجار
 ومعهم الميت موت للأسم
 ومن محله الغاري فسدا

تشريح الشبوت فيما اشتملا
 من وقته حصص ووقت الترابه
 وابن سريج مال فريضة سقط
 جميع يومه فلا احب له
 واذ عتقه على جميعه اشتمل
 فليخصص المكون من شاهده
 بانه بالمتبع للاشجار
 تدبأ وموت عندم هذا متابع
 شرب ولم يملك على ما عتق
 ولا استأثر لبيبا استمد
 لا عامر ولا حريم عامر
 ما لا حواء المملك من الشبان
 منه بذا جاهلي مناني
 وقيل جميع الموات ما مشي
 لواروه عما على الجبان
 يقينهم مثل القصاص للعتق
 دعوى الامات بالموات والترك

والأشرف فيه قوله من أحياء
 في الترمذي وأبي داود حبا
 ورجح من أرضنا موافقة محمد
 والأرض كلها السيد الرزقي
 ثم أبا جعفر بعد الأئمة
 عن ابن كاوش روى الشارح
 فلا يغلبه من بعد اعطى
 بل لئلا من بلاد السنين
 ونار عوهم في الزمان المأين
 ووجه الاستلام أفتى وجزم
 بكفر من خالفه وقدرت
 وما جزم ما قد أتى في السنة
فأعده خصص في الكتاب
 بالوقف لا غير الجوز والهمات
 وصيته إحياء ميت قد سما
 في دية ولقطة وعشرة
 وخلق مقصود ولو تقيت

ملا المال

أرضنا وعرفت عالم لا حشر إلى
 عن ابن زريق أبي سعيد أذبحا
 بملكنا وهذا أفتى محمد
 ملك من الله فذبح من أفتى
 عادي أرضنا ومواتنا
 واليه في أي غير دافعه
 أرضنا ولم تحقه بالإعطاء
 أفتى عيشون على الدوام
 قزل في فتواه منها الفقيه
 بانها السنية ثم السني
 لهم إلى الآن وما تغيرت
 أفتى خير كل أرض الجمة
 استنبأ الملك بالولاية
 والصدقات الأرض والقصبات
قلت وأهل الملبأ مع ما
 والفني والاستلاب من في الغرة
 زادت على مقدر أرضه في مائة

منه

تتمت جهات بيت المال
 أرت خراج جزيرة وصايع
 فإبارض المسلمين يستحق
 لأذن حاكم وعشر الحنف
ومثله يقول مالك
وعندنا بألا ذن فيه يلقنا
 وإذا ذن لم يلزمنا
 والمضطرب أقطع موضع الخراب
 وكان منهم ابن مسعود
 أدناه ثلث ابن أم عبد
 الملك القدوس لا يفتد
 والمذكور ذاك الزمونه
 وعذره أنهم دخلوا
 والمالك للقبان بالاجبا استغنا
نديبك الذي عنه يتدفع
 رجوز الثلاثة الأئمة
 ثم أبو طاهر الرزقي

وعذره

سنة أشتاب بلا احتمال
 في وخمس ثم عشر شايح
 لمسه ملك وليس يغفر
 منه بدون الأذن في الاجاب
 كان قريب عامر له النما
 من سيد الخلق النسي المظفر
 لأنه يعمر ما عيشه
 من دور محبة لأهل الانجذاب
 زروا فقال فيه قوم عند ما
 عنافقال ذو كوا الحمر
 فوما لله الضعيف فحسن
 والمزني الحبر قال عذره
 لهم فيه بالبحر أكتفي
 واستدرك النبي اذ به التقي
 في أرضنا ومواتنا من دفع
 يا ذنبه أحياء أهل الذمة
 وأفتى وخمس شايح

وقد أتوا أخذ الثواب
 وسبوت ياتي بعد هذا الشرع
 وببلاد الفقير يلكون ما
 عنه بأرض صولحو اعلمها
 ملكها المسلم بالاحياء
 ويشتري الاحياء في الذي عمره
 والذات والارسل من بنيان
 عن ابن كج الجواز اذا هو
 مما يذاه منه لا يعرف
 بل خص المصالح المغتربة
 وفي البنا الجاهلي لا لهم
 ومنهم الفقيرة هذا منسج
 وما الممور من الحرير
 ثم الحرير ما به النقع
 ومملكة اصاحب الممور
 وما سوا الحرير مما اقتربا
 واختاره اللقيت والكن قداره

احيايه

قوله في الحرير
 الانسان

واثنان حيث اشتا بيرا اعلى
 من الحرير وسواه السير لا
 لحاف البير بغير شير كنه
 وهي على الشوكل منه نكسبي
صابط الحرير ما يوافو
 لثعب ومزكين مع مقيس
 كمنوع الزماد والنادي يضاف
 ثم حرير البير للمواست ما
 واكوص والمصت والداي انما
 وان كانت البير لزج او شجر
 لموقف الحاج في فناءها
 وقيل بالذراع خمسون فف
 وقيل بالعاردي خصر العمد
 والبير للزرع تلامس
والشارف لم ير الخردني
 وفي القناة كل ما ينقص
 ومثله ما خبفت منه الا تبيار

ان ملك الواحدة ما اعلا
 تجوز والملك بها قد جملا
 والشريرك فسط ارض ملكه
 والمذهب الصخرة في المعين
 ما قيل عرفنا انه مدافق
 لزام يستل عن حماه لا قيل
 لغريبة لا يثني عنها المص
 ما ينسب للذولاب اولسوما
 لقارح ومثود سمس
 وان تلت للشرير فيما المعبر
 وقيل منه قد عمو ما بها
 وقيل اربعون والفاي سقط
 وفي يدي صرف هذا العمد
 وفي القيون قيل خمسين
 ذال بالعارف فيما يكتفي
 بالحفر ماها بها كخصص
 كغيره كسجرا الا شتار

وفي حيزهم القلايت قد روي
 والد اذن الموات مطلق الغنا
 ومطوح الترماد والزس اله
 ولا حيدم للثني مد حفت
 لم لكتنا لك فيما ملك
 فموقد البيران من وقت النجاة
 لم على الاصح انه مجبور له
 خاتما او استكسلا او نحوهما
 وتبين الحكمة ان فيها اخلاصة
 كما يجوز ان يدبر الاثر
 وتجعل القناعة وسطة داره
 وقيل لا بان افسد المساكن
 وابن الصلاح وزر من متعا
 وقال في البحر احياء من حاكم
 عند ظهوره من روم على
 الحاق الاحياء في ارض الحكم
 ثم الاصح منعه في عسده

ج

مح
 وانا الطال
 وروى من

فالنور

فالشور عند ع ل شفت
 وضابط الاحياء فيما قد وا
 وفيه يكتسب بعز من استهم
 فان اراد مستكنا لما لمحت
 وسقطت بعضها على الذي استهم
 والباب من زربية على الاصح
 وليكن التحوط في الحسنة
 فهذه جملة تراها ك
 لا الزرع والسقم والجر الميا
 والقرى من البستان ايضا
ثم الجبال ليست تحب
 عند قريتي منم العند الى
 والملايين عند هم لم شفع
 وينظر الميا من الاب سار
 والعند على البشارة الامام قال
 والمشي الذي ما اتم له
 وتبعه منع بالاحلاف

من الميعاد من مناه من سبق
 ثمينة الارض لتقع بقصد
 والعين والنياب في قطع
 تحوي بطحا وصب باي معتبر
 لا اللبث والاثوار الذي ظهر
 مشتركة اذ عرض للحفظ
 اعلى من المزرعة النظيرة
 والحرك من البغلي شريطة
 على الاصح والاحلاف زروا
 على الاصح اذ منتهى شدة
 للزرع بحال امين الشفيا
 وصاحب التقريب كالقفل
 للثني فيما ادعوه نوزعوا
 تحي تحري الميا في الاثمار
 فيه الحث به بعض احتمال
 احق من سواه اذا ما استشطله
 وخالف الشيخ ابو اسحق

لم
 ونصب ما اعتبر



فَاَجَازَ حَقَّ بَيْعِ شَفْعِيهِ
 قَالَ ابْنُ الْحَكِيمِ وَالَّذِي ادَّعَاهُ
 وَبِإِغَارَتِهِمْ تَجَوُّزُ التَّوَلُّبِ
 وَغَيْرُ مَرْنٍ حَتَّى لَا يَخْلُ
 عَلَى الْأَخْبِ وَخَوَاهُ أَرْبَعُ
قَابِدَةٌ تَحْتَ مَنَ الْمَلَائِكَةِ طَيْرُ
 نَارٍ بِأَخْذِهِ نَعْدَى أَحْبَبَنِي
 وَقَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي الرُّوَاهِ
 أَذَلِكَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ ذَكَرَهُ
 وَمُدَّةُ التَّحْيِيزِ أَنْ كَالَتْ أُمُّ
 وَهَمَّتْ الطَّالِبُ لِلْإِمَامِ مَا
 لَطِيفَةٌ مَا أَقْبَلَ النَّاسُ الْإِمَامَ
 بِالْإِخْتِصَاصِ فَشَفْعِيهِ الْأَمْسَاءُ
 عَنْ الطَّيْرَانِ إِلَى رَوْضَتِهِ
 وَخَطُّ الْقُوسِ لِعَمْرٍ مِنْ خُرَيْشٍ
 عِنْدَ إِيْدَاوٍ مَعَ حُسَيْنِ الْفَرَسِ
 وَالشُّلْبِ رَأْسُهُ إِذَا مَا خُجِرَ

وكان

وَكَانَ يُدْعَى غَارِيًّا فَغَرَّهُ
 وَالْقَتْلُ وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجْ أَقْطَعُ
 بِحَقْلِهِ قَبْلَ الْمَكَائِدِ وَمَعَهُ
 وَنَالَ مِنْ مَنِيرِ الْحَقَامَاتِ أَرْجَعُ
 مِنْ غَاخَةٍ وَنَعْدَ حِينَ ذَكَرَهُ
 وَأَقْبَلَ الصِّدْقَ انْصَابَ الذُّبُرِ
 وَمِنْهُ بَعْدَ عَمْرٍو قَدْ أَقْطَعَا
 وَمِنْهُ أَنَّهُ لَنَافِعُ أَثْبَاحُ
 وَمِنْهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْعُقَايِبِ
وَالسَّائِعِي قَالَ لِقَطَاعِ الْعَقِيقِ
 وَبَلَدُ الْإِمَامِ لِقَطَاعِ الْمَوَاتِ
 وَأَمَّا بِقَطْعِهِ لِمَنْ شَاءَ طَلْعُ
 وَكَذَلِكَ فِي الْمَوَاتِ الْمُتَمَسِّكِ
 مِنْ الْأَرْضِ وَالْبِلَادِ وَالْفُرُجِ
 فَقَوْلُهُمْ ذَا مَقْطَعٍ كَتَبُوا
 لَنْ رَأَى الْإِمَامَ مِنْهُ الْإِنْتِفَاعُ
 وَخَصَّهُمْ بِرُبْعِهِ وَرَفَعَهَا

سَيِّدُ خَلْقٍ كُنْتُ لَكَ أَسْتَفْسِرُ
 أَرْضًا كَحَضْرَمَوْتَ لَمْ أَتْلُفْ
 فَرَعَ أَبِي شَفِيَّانَ لَمَّا تَلَفَ
 سَأَلَهُ أَرَدَا فَنَاشَمَعُ
 وَهُوَ طَبَقَةٌ بِهَا سَتُّ كَرِهَ
 فِي السِّبْقِ فِي حِدَةٍ مِنْ غَيْرِ صَدِيرِ
 حَيْدَرٍ بِالسُّؤَالِ مِنْهُ الْبَيْتُ
 أَرْضًا يَقْرُبُ بَصْرَةَ لَهَا اشْتِجَ
 أَتْلُفَهُمْ عَثْمَانُ مِنْ إِمَامِيهِ
 يَرَوِي عَنْ الْفَارُوقِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ
 إِذَا اسْتَطَفَا قَادِرٌ فِي الْقُلُوبِ
 كَذَا تَجَرُّوْا عَلَسًا لَا مَبِيْطُ
 أَمَّا الَّذِي فَتْلُحُ فِي هَذَا الزَّمَنِ
 لِلْجُنْدِ أَوْ لَغَيْرِهِمْ مِنَ الزُّرُكِ
 بَلْ لَمْ يَوْسُفِيْ دَوْخُ صُورٍ مُقْتَرَزُ
 لِلْمُسْلِمِينَ بِطَلْقٍ بِالْإِنْدِفَاعِ
 وَأَجْنَحُ وَبِعَمْرٍو زَرْعُهَا

وللزكاة وضعت قد عجز
 تدببت الا كما انه يجوز
 من نعم الجزية اوله
 فقد حرم الفاروق أرض الشرف
 وقصره لأمير المؤمنين
 ونفذ قال خيضر من الجناح
 مدعوة المخلوم ليستحب
 ومكين المقرور ذاك الضميمة
 ونعم ابن عوف وابن عفا
 قدان ان تضرعوا للبر
 اما الفقير عند موت الماشية
 ثم يحيى كغير المؤمنين
 قال لا الذي يرضى قد حسي
 والله لو لا خيل ذي الجهد
 واحببنا انت اربعين ألفا
 وانما يحرم الامام حيث لا
 ثم له على الحق نقض ما

عن تحببه وللخصوص لم تحب
 للحاكم الحكم للما يجوز
 وزعمنا صا ومخصوص المذكا
 للعاجز المتدلين والمستضعف
 لكن يراعى مشايخ الرعي
 للناس وأخذ دعوة الجناح
 ولو لا في عين الحق تحب
 والرجل الضعيف ذاك الضميمة
 لا دخلت ما تلتك ان
 واكثر يرحمهم فافهم شرعي
 فانه لغشاء منها غاشية
 ويكلمها الرزية منه والانيات
 المون من ديارنا والبر
 حيث سيمر في القاري على
 ثم عني هذا الحكم وفيه شلبي
 يضر بالانام ما قد نفع
 بحضرة الحاجة اذا حبا

وما

وما حرم النبي لتسريع
 وان قطعنا بيننا والسبب
 وصاحب الثروت ايضا منعه
 ثم الحكم لنفسه واهله
 لانه لله والرسول اكرم
 وذا الجاهل من الرعايا ما رعب
 ثم الامام عنه يرفع اليد
 كما استغنى التقيير عن فعله
 وذلك ان تليق خصما تحبوه
 اذ صنفوه في الاصح واليسا

جوابه حرم النبي ائمة
 وشعب الامام فومما للحسيني
 ثم الميأة العدة ليست تحمي
فصل في فصل الشارع المروية
 لراحة وجار للمعاملة
 وقدم السابق ثم يفسر
 والسابق الذي هل به اعتبار

فالنقض خاب من لتفضله اعترض
 وكل اعتبار له فمذاهبه
 فيما حاه الخلف الأربعة
 فمفعلة من خزنه وسهمه
 به تقرب المسماة يا اخي
 ومنع النظام حيث يرفع
 والعموم فيه زال عن اعتدك
 وفي التعارض سوتناي المسئلة
 يتالحج من التقيير شجرة
 والشرع فيه فتلعان عندنا
 وان يلين من العيز ايضا منعه
 المنع من فيه اعتدى او احسنا
 وعوض المحمي تحت حرمنا
 مع جلوس منتف عن تعبه
 وكبرنا ان لم يضيق شاملا
 وقيل ما زاي الامام ليس شرع
 او هو ممنوع بحكم الاختيار

وَجَهَانِ فِي السُّحُورِ وَالْمَنَابِيهِ
 وَرَجَحَ الشُّبُهَاتِ أَنْ يَكُنَّ لَهُ
 وَأَجْرُهُ تَوْحِيدُ مَنْ فِي الرِّفَاقِ
 لَمْ يَسْتَوِ رُوحُ الْأَحْيَاءِ بِفِطْرَةِ
 وَجَارٍ مِنْ رُوحِهِ وَهُوَ فِيهَا مُضَلٌّ
 وَمِنْ الْجَنَابَاتِ الْعَزِيزَةِ قَدْ هَلَى
 وَيَبْكُلُ الْكَوْنُ لِشَيْءٍ مُتَشَفِّعٍ
 مَا لَمْ تَطُلْ عَيْنُهُ وَأَعْيَتْ
 رَمَتْهُ الَّذِي لَقِيَ أَوْ أَسَا
 قَمُومِهِ بَعْدَ رُجُوعِهِ أَحْسَنَ
 وَذَا غَلِيٍّ بِاللَّيْلِ لَمْ يَحْمِلْ
 وَالْبَيْعُ فِي أَفْنِيَةِ السُّدُورِ
 عَلَى سَيُورِ الْأَدْنَى أَمْتِنَ عَقِيلًا
 لَنْ عَلَى عَتَابِهَا لَا سُدَّ مِنْ
 أَعْيُنَنَا مُتَوَحِّدٍ سَوِيٍّ الرَّحَابِ
 يَبَاعُ لِلشَّابِ وَالْأَحْمَرِ فِي
 وَآلَةِ الْبِنَاءِ وَوَضْعُ الْأَمْنِ قَسَمِهِ

وَرَوْضَةِ الْمَذْهَبِ وَالْإِفْئَايَةِ
 حَقٌّ فِي الْأَرْفَاقِ لِلْمَعَامِلَةِ
 تَحْرُمُ اخْتِذَا عَمُومَاتِهَا تَعَانٍ
 لَكِنْ تَمَازِيكَ بِأَخْيَانِ مُنْعٍ
 عَنْ حَاجَةِ الطُّرُوفِ وَالْعَرَضِ
 فِي عَزْوِهِ جَوَازُ قَلِيلٍ لَهَا
 إِلَّا يُقْصِدُ الْعَوْدَ حَتَّى يُسْعِلَ
 مُقَامِلُوهَ فَلَجْجَاتُ قَطْعَتِ
 وَمِنْ الْحَدِيثِ مَنْ تَارَى بِمَجْلَسَا
 لَكِنَّهُ يَسْتَبِقُهُ قَدِ اسْتَأْخَرَ
 وَكُنْهُ وَالْعَرُوفُ فِيهِ مُجْمِلٌ
 رَحَابُهَا إِذْ عَنَهُ إِصْرَارُ رُوحِي
 وَجَهَانِ فِي الْخَيْرِ وَحَاوَيْتُ لَا
 إِذِنْ إِذَا الْأَصْنَعُ أَرَاهُمَا أَمِنْ
 فَهُوَ كَشَارِعُ إِلَيْكَ الْأَشْيَاءِ
 مَا صَحَّ عَنْهُ لِحَظَرِ شَيْءٍ
 فِي الشُّوقِ لِي تَرْفَعُ فِي هَذَا سَعَةِ

وَالْوَجْهَانِ

وَحَقُّ الْجَوَالِ الْمَقْصَارِ قَتَهُ
 وَقَالَهُ مَعَ امْتِرَافٍ ذَوَائِقُهُ
 وَعَالَمُ مَنَاسِكِ الْجَمْعِ الْعُشْرِ
 صَارَ بِهِ أَحَقُّ مَا لَمْ يُقْصِرْ
 وَالْعُرْبُ فِيهِ وَارْتِفَاعُ مَجْلِسِهِ
 وَلَا عَيْتَابُ رِضَاةٍ يَنْفَعُ كَيْفَ
 تَمَّانِ يُقَارِقُهُ لَعْدُ رُطَابِ
 عَلَى الْأَخْصِ وَنُقَالَ إِنَّ تَرْكَ
 وَكَوْنُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ يُدْعَى
 وَعَمَّتِ الْبِلَادُ بِشَيْءٍ مُسْتَدَامٍ
 لَمْ يَشِدَّ إِلَيْهِ إِذْ ذَلَّ تَصْنَعُ
 وَلَا شَتَّى لَوْ عَطِطَ وَالْيَتَوَاتِيهِ
 وَتَحْلِسُ الْفَقِيرُ مِنْ مَدْرَسِهِ
 وَفِيهِ لِلْبَيْعِ بِهِ وَالْأَرْفَاقِ
 وَذَا الْحَجْرِ مَشَتْ فَلْيَجْتَنِبْ
 وَحَلَقَ الطُّلُومُ لَنْ تُشْرَفَ بِهَا
 لَطِيفَةُ الْأَبْصَارِ عَمَّتْهَا

يَسْقُطُ مِنْ مَوْضِعِهِ إِذَا قَارِقَهُ
 فِي مَجْزَرٍ أَوْ حَرْفٍ مُوَافِقَهُ
 تَمَّانِ إِسْتِفَالِ الْبَيْتِ الْخَلْدِ
 وَحَقُّهُ بِذَوْنِهِ لَا يَنْشَقُّ
 مُعْتَبَرٌ بِالرَّأْيِ مِنْ مَدْرَسِهِ
 بِالْأَنْصَرَاتِ أَذْبَهُ عَنْهُ شَيْءٌ
 فَكُنْ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ جَارِكِ
 تَمَانَهُ شَيْئًا مُحْظَرُهُ أَنْ تَرَكَ
 وَفِي سِيَوَاهَا مَدْعُوهُ قَطُوعًا
 فِي رَوْضَةٍ مِنْ جَنَّةٍ لَنَا شَدَامُ
 لَهُ مُصَلَّاتٌ إِذَا يَزُولُ مَا حَصَّ
 مِثْلُ الصَّلَاةِ بِدِيَارِهَا وَالْفَائِيهِ
 الْكَاهِلُ اخْتِصَاصُهُ كَالْمَدْرَسَةِ
 لَهُ الْكَلَامُ مِنْ مَدْعُوهِ بِاتِّفَاقِ
 فَالْمَشَقُّ مِنْ لَيْلٍ يَزِيدُ الْاجْتِنَابِ
 وَلَا تَجَالُشُ مِنَ عَلَيْهِ شَيْءًا
 فِي مَسْجِدٍ شَيْءًا بِحُكْمِ الْكَلَامِ

وَالْوَجْهَانِ

أو غيرهما من حماة أخرجه
 وقال عبد الحق لا تخف إذا
 تمتد من سبيل سبوت
 إن أذن الامام أو لم ياذل
 الأباذيه يسوي الميراث
 واشترط الفقيه بالاهلاك
 ووافق الشنبل حيث اشترطه
 كالحان والبراط والنواميس
 وسابق إليه ليس يزوج
 الحاجة ويحكمها وليست
 ومن مبادئ كهرها وسرهما
 ومن زكاة النكاح مرسا
 ومنع الشوي من مدارس
 ومن التوسيع أن من بها أقام
 فقتل الباع المتأخر عكسه
 لطيفة تؤخذ من ذي المسئلة
 صورتها جماعة في مدرسه

وآبن عديهم بضعف خرجه
 عنه نعم يخرج إن خيف إذا
 من أهله فهو يسب حماه الحق
 ومن فتاوى الشوون لم يسألين
 وغير أهله كما لم يسأل
 من حله إذن ولي واليت
 وافته ودون فاما شرطه
 والى نفقات دون شرها غايها
 واكثر لا يزواج حيث يخرج
 فبما بشرط واقف إذ ختمته
 لا منه حال فقد هار فربها
 أن الفقيه يستلن اكنوا
 إلا لنفوتهم وخار س
 لطلب العلم وللمن اشتقام
 عنهم وذا التقيد من خرجه
 جواب فتوى في الدعوى مثله
 قد رتبوا من مدة مدرسه

والله

والشيخ يكتفونهم ولين ما أشتره
 فليس للناس ان يسريدهم
 ومن عليهم زايده استنزل
 لا يستحق صرف معلوم ولا
 وما على نزل من روقه
 إلا لعذر كان في طاع رفقتيه
 ونزلوا الفلاة في المستخرج لهم
 ومن خلال شجرات أوجسب
نعت للمزيعين طاهر خرج
 كالنقط والبريت جنس أو الشرام
 والماء والقار وأحجار الرصاص
 بل من موضع الحق فيها مشرك
 فالمأزج بين من جراك
 كما أنشأ الخصيص النجاء
 إن ضاق ببله بقر الحاجبه
 فالنقط دهن نونه ملسوره
 غالبها في ساحل البحر تركي

واقفها حصرا البعدا بشرط
 قد اولا يمنع ان يعيدهم
 ومشر فهو كسوي المستنزل
 لجل الحذر وإن استأولا
 بعد ثلاث فيه سقن لا يقف
 أو من من خافه لشقته
 حق بطل ما اقتضاه عذرهم
 يقدم الشايق الذي اقتبيل
 يلا علاج واشفاعة الخرج
 والمومينا والقار من غير احترام
 لا ملك بالاحياء فيه يفتي
 وما على الأخذ فيها من ذرك
 معدن ملحه إبان الاجمال
 عنه وإقطاع والشيق الحجر
 وطالب الأعلل رأوا رعاجه
 والمومينا حان ملسوره
 كالقار الذي إلى المبيت سرك

تذنب الذنوب كثرة ما فرض
 والاحسن العزير خلف الثابت
 يرضى من معذبه تلو ثبنا
 عزته بها يسير الممشان
 لانه وانجز الزر
 ولقبوا اذا انجز المسمى كرمنا
 وحزوه الصغير من قد وضعه
 يعللها عينا نصف اذ هبنا
 لو طهرت به الملوك السالفة
 ومللوا به اليلا وكسرا
 واشتغفروا من امرهم ما عطا
 ودانت الارض لهم كذا العباد
 تعجز كسرى العجم عن الكسيرة
 لكن بها ود طهرت امشرا
 بل سربا خاف لدهم مصرون
 وصاحب الشذور والكفراي
 فيها ولكن صاحب السشذور
 كلامه كاللؤلؤ المكنون

اعمال

وقال طرانه قد انتصر
 وان مدحنا ردي الصنعة
 وما ان ذل احد او ماسا
 وكان فارون ما قدنا هسا
 فاحذر مقال الازدين الجمله
 مقاصد الغنى بفعلها شهي
 وقال النجاس عسجد اسبرو
 وقال للكمنا من السورق
وقال قوم ما لها حقيقته
 ليس له اصل ومن براغت
والشافعي قال ما اضررت من
والاصل في ابا حة المع رنما
 واشبهت الراوي في المصطفى
 ثم عن الإقناع للمع رجب
 وهو حديث حسن عند ابي
فالمعنى في احكامه تترهت
 قاله عن ابي حنيفة عمنه
 بالعمل الصالح خفا ووصا
 ومدا بالامثال فيها باعده
 وفات من عمرها ما فاسا
 قدما وطال قومه وباهسا
 من عجزنا من قوله لا اصل له
 الا اللبيب الا لمع المشفق
 امشي كضارب خديدا قد سدد
 ضاع زمانه وقلن افشروا
 وكل ما يدكر من طربعت
 بيتا له الفقر سريعا والعنا
 بها اغثنى وعلمس هذا من من
 بان مع ما رب اذ علمسا
 ابدله عن اسود ولا ضلعا
 لما استبان سؤله ثم ارجع
 داوود الترمذي قد روي
 عن خطا وبصاوية رعت
 ومن يدانيه بسوقهم

يتم آه الفقر

قلم نزل في قصصه أبدا ولم يجز في حكمه ولا أعنت دأ
 وقنوا له الخضم من قضيت له قضية شرعية مغللة
 لا تقتضي التمتع بل ما وقعت وما اتى من قصة قد سمعت
 في قبلة التفسير فله وصنع ^{حدث في هذه الحارث}
 وقد اجابوا عن حديث العبد لسرعة الشئ أو المشايين
 لعقد شريكات في الخلاص منهم أو انه قد كان من إرقايتهم
 والخبر اني زوي من هذه فيه أشهر إلى الصدق في معتقده
 قال ابن عبد البر قول المصنفين لمن اتى عن خير يمتنع
 يحايض السؤال هذا التبريد جوابه جئت سؤال المسألي
 وذا الصواب ابدا في الإفتاء وان تكن عن غير هذا استفتنا
 وقد أتت قبلة بنت خندمة من أرضها إلى النبي صلى الله عليه
 وما رقت في ميراثها من خربت ريبا وما استبانت من خربت ريبا
 لئلا استقطع أرض الدفءا ولين يقيم رآه وهما
 فأجرت قبلة سيد البشر بأننا سقمهم ورآه سر
 لأنهم يضرمهم إن أقطعهم فينبيا نفا سريعا فكمه
 وابن أبي شيبه عنه خربة يحوله مع غريب أذرحبه
 والعبد **الباطن** مالم كنز الأيضع وعلاج منزع

فنه

فنه ما يأخذ ذو الاختصاص ومفيد الخريد والفير وزج
 فالتفتي لعل ولتصبر والملاك منصف إذا لم ينظر
 فقبل الظهور والنج انتفت وجايز إقطاعه في لا ظفر
 جليتها الجدي ثم القوري وموبلا لا وارثا عن وارث
 شيء إذا مقصود بما قد جهلا والملاك المحي إذا أبدأ استدار
 ان مو قبل تبعه لم ينظر ^{اذ} ومن العج ورفق هذا قد ورد
 وأمننا قاتلنا وأبدنا الذهب اذ رخذ المبتاع جنة الذهب
 وكل من إلى مباع استبق كالصيد والاشمال والأحباب
 وساقط من الزروع والشجر **والمأ اقسام** منها خضواتنا
 ومنه ما أريح قطعاً كالفراش والسيل والقنوت والذي يفتح
 الحجر القافوت ذاك الرصاص ونصته وذليل من ذبح
 قبل الظهور والنج انتفت وجايز إقطاعه في لا ظفر
 جليتها الجدي ثم القوري وموبلا لا وارثا عن وارث
 شيء إذا مقصود بما قد جهلا والملاك المحي إذا أبدأ استدار
 ان مو قبل تبعه لم ينظر ^{اذ} ومن العج ورفق هذا قد ورد
 وأمننا قاتلنا وأبدنا الذهب اذ رخذ المبتاع جنة الذهب
 وكل من إلى مباع استبق كالصيد والاشمال والأحباب
 وساقط من الزروع والشجر **والمأ اقسام** منها خضواتنا
 ومنه ما أريح قطعاً كالفراش والسيل والقنوت والذي يفتح
 الحجر القافوت ذاك الرصاص ونصته وذليل من ذبح

قال الناس فيه شركا لا كلالا
 وحيث ضاق عن جميع سفا
ففي القبحين شرار الحرة
 والارض حيث اختلفت في الاجا
 وقدم الاشفل ثم الاعلا
 وداهل دارفتي من المسبح
 فان يقر الاذن منه جازة
 على الاصح ثم اذا احسج
 وحضر واملأ من المسبح الميا في
 وبنية وجه لا في اسحاف
 ومن له ملك ميا قد خبذم
 وحافر البئر لا حبل الاربعاق
 بقدر الا حيتياج والذي فضل
 وللزروع بذلة لا يحجب
 اما التي تحضر للثمن لك
 ومما في المسابيحهم امثله
 ومن هنا حرمت الشرفه

والناس من غير اخيصا من النوكلا
 من ارضه اعدا لدق تسقا
 كالشيء المضاعف في افة
 يفر ذلك طرف بسوقا
 وفرعه عند النحادي ينشلي
 لغر حينئذ لا يستباح
 بلكة بالجملة المفقار
 يزول عن اخذه بعد الخرج
 ظريف ويحوي اذا التقيد فيجب
 قاصر من المملك لا استحقاق
 يبدله لذي اضطرار يلزم
 اول ما يها اذا من التراف
 بانه من استايل حنة غصنل
 ولا اخيصا من الذين تحبوا
 مما وها منه خلاف قد حكي
 او الا لا تمنع فصل حمته
 مما للخطر عدا اذ ريعه

بالاحلاف

كذا العذر

كذا العزيز بها هنا قد نقله
من شر وطبذله ان يعضلا
 وان يدوم الميا في ماسيه
 بان يكون الا الذي يسبح
 وبذلة لذي اضطرار حتموه
 تفصلا من غير بذل يدفع
 وليس ينقل الا بالاثبات
 واختلفوا في كمال الذي ثبت
 فلكه نفاة اهل البصرة
 والعرف اولي المياة نفسهم
 او الرضى منهم بنصيب خستبه
 او بالمقايضة انفسهم جملته
 لصاحب البذر وعند الترافعي
 والمسا امثلي فحيث حمله
 ومن الغلاة مضرم المثار
 ومخبرها احاصل حيث نقله
 وخطب الاجام قطعوا الفلاة
 وماك دامول ثقات النفلة
 عن نفع مالك عمومك او لا
 وان يزول الضر عن زمانيه
 اذا اتته نالها به اجتياح
 وللغريب والمواشي ندبوه
 وبذلة لذي الا في الفسح
 بقدر جازة له بالا وقاف
 في ملك شخص او غيرا يثبت
 ومن يتغراد اقدوا احضره
 عند اشتراهم يعرف برسم
 بحسب الملك لهم متفق
 وما لم يصبوه فلو ابلغته
 يلزمه قيمة ما ساقه
 منه فاولي ان يرد بذلة
 اشح لا منه له كاحد ما
 تمنع منه غيره والملك له
 وصيدها والا الذي شلاه

رَسْمًا الْأَنْهَارَ لَا يُقْطَعُ فِي
 تَدْنِيَتْ الْهَنْزَلَةُ الشَّكُ خَيْرٌ
 وَمَذْهَبُ النَّمَانِ لَا خَيْرَ لَهُ
 وَعَمَّتِ الْبُلُوكُ لِسْتُ الْبَيْتِ فِي
 وَقَالَ فِي الْمَدْخَلِ هَذَا شَكْلُ
 وَالْآنَ فَيُذَكِّرُ مَعَ ذَا نَوْعٍ صَدْرُ
 وَقَدْ رَأَيْتُمْ مَنْ لَهُ أَدْنَى رَجْعٍ
 وَالشَّافِعِي حَلَقًا وَأَبْنُ الْبَيْتِ
 وَمَنْ سَقَا الْأَرْضَ مَاءً لَسَوْاهُ
 وَفِيهِ هَذَا الْمَثَلُ عَلَيْهِ أَوْ حَبِيبًا
 إِذَا مَرَّ مِثْلِي وَفِي الْمَقَامِ رَهْ
 رَأَى الْمَثَلُ أَوْ حَبِيبًا
 وَلَوْ أَحَلَّهُ عَنِ الْحَسَنِ الْحَيَّ
 مَعْرِفَةُ فِي الْبَيْتِ عَنْ عَمِّ
 أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ أَرْضًا
 وَقَالَ لِي هَذِهِ الْأَرْضُ أَصْطَفَا
 فَحَقَّ أَثَرُ فِي خَلْقٍ مَبْدَأُ
 جَمِيعًا وَسَيَأْتِي لَمْ يُحَرِّفْ
 فَلَيْسَ يُحْتَسِبُ لِيَحْتَمِلَ أَزْكَرُكُمْ
 وَمُصَاحِبُهُ خَالِفًا فِي الْمَسْئَلَةِ
 عَمَارَةٌ وَمَنْعُهُ لَا يُحْشَى
 وَكَانَ فِي مَحَاضِي الزَّمَانِ يَتَكَدَّرُ
 وَمَنْكَرَاتُ لَثَرَتْ مَعَ عَسَدٍ
 يَبْعُدُ عَنْهُ فِي الْبَيْتِ أَنْ شَرَعَ
 وَالْبَيْتُ وَالْأَمْرُ أَذْأَبُ السَّعْيِ
 فَزُرْغُمَا لَثَرَتْ بِذَرْقٍ خَسَوَاهُ
 وَمِثْلُهُ الْقَوَابِ فِي ذَا وَجِبَا
 قَدْ خَصَّصَا الْقِيَمَةَ بِالْإِجَارَةِ
 مُحْصِيًا مِنْ مِثَالِ ذَلِكَ الْعَنَّا
 كَانَ بِهِ أَوَّلِي الْأَخْيَارِ
 إِذْ بَيْنَا سَيِّدُ الْكَلْبِ أَمْرُ
 مَا لَيْلَا الْعَبَّاسُ ذَا النَّبَرِ صَا
 إِذَا فِي الْقِيَمَةِ الشَّيْءُ الْمَقْطُوعَا
 فَقَالَ إِذْ بَيْنَ يَدَيْهِ تَعَدَا

لما بين

لَمَّا بَيْنَ دَاوُدَ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ
 فَمَنْعَتْهُ مِنْ لِقَائِهِ الْبَيْتُ
 فَنَجَّاهُ الْوَحْدَى أَرْضًا إِنَّمَا تَهَبُ
 فَعِدَّةُ الْعَبَّاسِ أَمْعَلْنَا
خَالِفَةٌ تُقَسِّمُ ذَا الْبَابِ ضَيْطُ
 نَالَتْ مِنْ قَالَا عَامِرٌ وَعَبَّاسٌ
 فَمَا حَوَاهُ الْكَافِرُونَ لَهُمْ
 وَمِثْلُهُ مَا قَالُوا أَيْضًا عَلَيْهِ
 وَأَرْضًا مِنْهَا بَقَاعٌ مِلْكُ
 كَبِشْرَةٍ وَتِلْكَ أَرْضُ عَسَدٍ
 وَمِنْهُ أَيْضًا مَا عَلَيْهِ أَسْلَمُوا
 كَطَيْبَةٍ وَمَا يَلْبَسُ لَهَا كَيْ
 وَمِنْهُ مَا صَوَّغَ أَهْلُهُ أَذْكَرُ
 لَهَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لَمْ تُشْفَعْ طَا
 وَمِنْهُ عَمْنُوهُ وَلَكِنْ قَسَمْتُ
 لَهَا لَمْ وَلَا خَرَجَ خَصَّصُ
 أَمَّا الَّتِي اسْتَكْبَتْ فَمِنَ الْأَنْفُسَا
 أَرَادَ أَخَذَ مَوْضِعَ مَنْدَرِسِ
 وَعَاقِبَةُ ذَا عَمْنٍ مَاءً أَبْقَا
 مَخْصُطًا يَسْعُ تَنَا بِحَرْزٍ مَبْ
 يَلَهُ أَرْضِي لَسْتُ أَيْفَى مَشَا
 مِنْ رَوْنِ وَفِي الْبَابِ الْمَنْصُطُ
 وَمَا لَكُمْ هَا مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ
 حَتَّى يَتَّالَى بَقْعٌ مَسْمُومٌ
 مِنْ مَوْنٍ أَنْتُمْ الْأَمْرُ إِلَيْهِ
 يَسْتَبِيبُ الْإِحْيَاءُ فِي قَدَرَاتِ
 بِأَخْرَاجِ مَشْرِقِ الشَّشْرِ
 فَمِلْهَا لَا هَلْهَا مَسْمُومٌ
 ذَلِكَ كَالْمَا جِي بِأَخْرَافِ
 عَلَى خَرَجِ عَمْرٍ لَنْ تَوْحَدُ
 فَالْعَشْرُ وَالْخَرَجُ فِي هَذَا أَضْيُطُ
 بَيْنَ الْمُقَاتِلِينَ لَمَّا عَمَّتْ
 لِحْيَتُهُ بِأَخْرَافِ الزَّكَاةِ نَصَّ هُمْ
 مِنَ الْمُقَاتِلِينَ لَمَّا حَسِبَا

على الخراج كالسواد قال سواد
وما على العراف وضعا قد شيع
وما على زروعهم والازدراع
من امن العامر والذى جاء
ومعون ودارس الاسلام
جميعه او يتيه او يلدت به
وما عليه قالوا معشوم
كتاب حكم الوقف وهو وقف
مرادف الخبير والتشبييل في
صدقة جارية بقا امس
وقفه المشهور انه سبق
وقبل اموال مخير في الشبي
وقبلته الخلف الاربعه
ثم حكيه وتلي ابن مطهر
وشايه وقف ابن الدخداج
وعن ثمانين من الاضرار
وعن شرح قد اني لا خبير عن

عليه السلام

ففيه مع اخراج كلهم حصة
ياخذة والقطر ايضا ما زرع
بوخذ والخرات انواع شرايع
يبينا ولم نغير داحما
مرجعه لنظر الامام
وجاهله كفي فبسه
والحيث غيره بد الخشنوم
له اوفى الردية الهز العقص
معناه وهو قد ربة لا خبير
خير الوري جماعة منهم عمس
يسواه في الاسلام جند السبق
اوصى بها في المشقة الثانية
وولد الفاروق فيه تبعه
مع الزبير وقفوا بالارفس
ثم ابن طلحة دي الارباب
ولم يكن لغيرنا من شص
فرايض الله بوقف حيث عن

المال والدين

ولم ير الوقف **ابو حنيفة** فيه
وما ك فيه باطل اي ينطك
واول الوقف لمسجد وقد
والواقف المصحح العساره
فوقف في حين المساجد
اذا باعنا رقصنا الكلد اعثير
ضابط الموقوف عن خصة
تملكه قابلية للنقل
والله الله وما لا ينشفع
وقف ما لا يرحح الفقهاء
اذا هو كالسواد في وقفيته
ولعصر اهل العصر بينه على
قال الفقهاء وهو الذي وقف
قاعدة هل للامام وقف ما
فيه امطرات وقنادى شكله
وبفساد ما خصه نصا
ثم رأي صحته في الرحم له
مستصرا بالقوا المجز فيه
ما لم يحل حاليه ينقص
قال اذا اوصى بوقف انعقد
اهل تبرع واذا عساره
يصح عند الفقوى والا جدى
كالسبح لا يبايراه فاعست
واقفها يكليات نصها
نقد او مطعوما للزير علا
به فكل ذاعن الوقف اندفع
واين المشاك والتوازي والوجه
وبنفي الخياز عند روتته
اموال ملك الوقف من نعم ولا
من احد القمدين في وجية
لبيت مال خص او عم المما
والعالم الشبلي كان استشكله
وقال لا انقص منه ما نقصا
عن عدد كل امام رحله

نصف

وَأَبْنُ الصَّلَاحِ فَإِنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 وَأَبْنُ أَبِي عَصْرُونَ بِأَجْوَزَ مِنْهُ
 وَهُوَ الَّذِي تَطَهَّرَ مِنْ وَقْفِ السَّوَادِ
 وَالشَّيْءِ بِحَمْدِ اللَّهِ ذَا بِي مَطْلَبِهِ
 فِي بَابِ قَسَمِ الْغَنِيِّ وَالْغَنِيمَةِ
 وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ مِنْغُ أَشْهَدُ
 وَلَيْسَ أَنْتَ الْإِمَامُ وَبِرَكِبِ
 وَيَنْبَغِي تَعْرِيفُ الْبُكْلَانِ فِي
 تَذْيِيبِ الْمَشَاعِ لَيْسَ لَيْسَ
 وَمِنْ بُكْلَانِ لَوْ قَفِ حَكْمُ
 أَبُو الْحُسَيْنِ الْعَالِمُ بْنُ الْقِسْطَانِ
 وَجَّهَ وَقْفَ الْكُتُبِ وَالْمَصَاحِفِ
 وَالطُّغْلُ وَالْخَشْرُ وَكُلُّ زَمِينِ
 وَالنَّحْلُ لِلضَّرَابِ وَالَّذِي تَقْبِلُ
 وَشَجَرٌ لَمْ يَزَلْ الْعَالَمُ
 وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ مَا بِي الذَّمِّ
 وَالْكَلْبُ وَالْكَأَمُ وَفِي وَلَدَتْ

كذلك

كَذَا الَّذِي دَبَّرَهُ إِنْ عُلِّقَ هـ
 وَوَقْفُهُ لِأَحَدِ الْعَبْدِ نَسَبِ
 وَالْوَقْفُ لِلْيَمِينِ وَالْأَشْجَارِ
 لَكَ وَاحِدٌ مِنَ الْمَهْجِاجِ وَتَد
 وَقِيلَ لَا فَنَ هَا قَدْ وَقَفْنَا
 ثُمَّ عَلَى صَحِيحِهِ عَنْهُ أَسْتَفْنَا
 وَالْعُصْنُ بَعْدَ الْقَلْبِ وَقَفَ مَا رَقِي
 وَغَيْرُ صَاحِ تَحْقُرُ مِنْ عِلِّيَّةِ
 فَلَنْ عَلَى مَقَامَيْنِ قَدْ حَسَنَتْ
 فَشَرْطُهُ إِمَّا أَنْ تَلْزِمَكَ مَالًا
 عَمِيدٌ لِنَفْسِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ كَانَتْ
 مَا نَ يَقُولُ لَهُ عَلَى أَعْتَابِهِ
 كَذَا الَّذِي دَبَّرَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ
 وَحَسَنَةُ الْخَزِينِ وَالْمُسْتَدْرَكُ
 وَقَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا الذَّيْبُ بَرِي
 وَصَاحِبُ الْحَرِّ الْكَبِيرِ سَبَبِهِ
 وَعَنْ أَبِي الْعَلِيَّةِ حَكْمُ الْوَسْطَانِ

من

ومطلقا على نهيمة لها
وان قبل الوقت ومالم يملك
ويأخذ الواقف من وقفا
وحجة الاسلام كالقراية
وهو كمن اوصى بثلث خلقه
عربية صح وفتنه على
عند ابن بوسركا ابن الوقف
والا فرب المنع ما السبل على
واحكم بالوقف على النفس الاصح
ر في فتاوى الحجة العزالي
وبعد ثم على ذوي العصبية
ومات اهل الوقف بالعموم
من مذهب خصصة وبالقفوة
ومن لغير اوتها ب اوتها
اما اذا استبقا النفس النظر
كها شمس في الزكاة قد عمل
وجه الشرع منها التواويك

وقته لخصر المالك الذي يعنى
بطلان وقفه فيه قطعاً قد يلى
على عموم الفقهاء ان ائتمت
ومن سبيل عليهم ما امتنع
للفقراء وبنوه بالصنفه
افضل نسل والدي اومن على
فعله وذا ابرك ذقمة
اذ فقهة العموم فيه ما زكى
لانفس من اذ من اكا كسر
وقف على الاولاد والمساكين
وهو بذلك القصة المنصوصة
بداخل الوقف على كل فقير
كان خصه انه ما وصره
حبش فهو كسوة عمن دنا
بشرها اجرة وتلنا يعتم
هل يأخذ السهم خلاف اختلف
واين الصلاح مشترك النساء

لاجرة المثل

لاجرة المثل وقال لا تجوز
قاعدة هل يدخل الناطق في
من الامر والتمس ومن كل خبر
منها الذي مضى ومن كل النساء
تطلق او لا عرسه وخجارت
والراعى في الكنايات خبر
بعدم الدخول في الذي عطف
مثاله ما ل نسأ العالمين
لا تطلق الزوجة بالعطف على
خلقت عرس كل حال عليه
وزوجة وامه بالسكك
والشرح والروضة في تصويره
ومنه هل كان شفيع الامه
وجالف لبصر كل من
اقتسم لا يلبس ثوبه احد
وبلام رجل ان علقته
قدرة النافذ كذا واستشكك

زيادة عليه من الذي يجوز
عموم ما قدر او عنه سنى
منه خلاف من الفروع ليعتبر
كلق او علقته وما انسا
صح منها التواويك السكك
به وفي العطف للفظ التزم
لانه على قساد انقطاع
لحوال وانيت يا أم البنين
ما لم يقع لقول قاض عسكلا
وجفان والمشتق لا صدق لديه
كذا اوتانت عرسه او ملكه
تخالف فيه وفي منساره
بجمع بين حالة وعمته
من الدار لا يدخل من القرب كمن
فا حكم في الشق لانهما الخسد
ان كلمت زوجا عدت مطلقه
فالعرف في مبيته لن يدخله

وَلَوْ أَنَّكَ رَأَيْتَ عِنْدَهُ كَذَا
قَالَ الشَّخْصُ فَمَا تَكُنْ لَهُ
وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبْدِ لِلشَّيْءِ
رَفِيقًا لِلْمَحْضُورِ عِنْدَ عِثْرِهِ
خَرَجَهُ الشَّيْءُ عَلَى خِلَافِهِ
مَنْبُتُ التَّوَقُّفِ عَلَى الْمَعَاصِي
كَلْبِيَّيْنِ بَيْتِهِ أَوْ مَوْمَعِهِ
كَذَلِكَ التَّوْبَةُ وَالْإِصْلَاحُ
فَالشَّيْءُ يَخْرُجُ مِنَ النَّفْسِ
ثُمَّ أَقْتَفَاهُ نَفْسُهُ كُلُّهَا
لَكِنَّهُ خَصَرُهَا الْمَنُوعُ مَا
أَمَّا الْبَنِي يَتَرَلُّهَا السَّقَرُ فَلَا
عَلَى شَيْءٍ فَوْقَهُ كَذَا
وَلَقَبَ مَا يَدُلُّ وَالْمَخَارِكُ
أَنْ كُنَاتِ اللَّهِ لَا يَسُدُّكَ
مِنْ قَوْلِهِ وَفَتَلُفْتُهُ مَذَرَّةً
وَمَا عَلَى حَتَاتٍ بِرَّ وَفَقَهُ

لَوْ ارْتَبَى بَيْتُهُ مِنْهُ شَيْءٌ
لَمْ يَدْفَعُوهُ فِي غَمُومٍ كُلِّهِ
أَعْتَقْتُ هَذَا الشَّيْءَ أَوْ ذَا الْيَوْمِ مِنْ
مَلْعَتِهِ يَلْزُمُهُ مَا ذَكَرَهُ
وَمِنْ بَعِيدٍ عَنْهُ لَا خِلَافَ لَهُ
يَلْقَى غَمُومًا لِلْحُضُورِ الْعَلِيِّ
أَوْ بَيْتِ تَارِ أَوْ كَيْفَ جَمْعِهِ
فَلَيْسَ فِي جَمِيعِهِ مَصْلَاحٌ
فَدَحَرَمَ التَّوْبَةَ لِلْكَفَّارِ
بَيْنَهُمَا وَكُلُّهُ يَخْطُرُ كُلُّهُمَا
إِلَى الْعَقْدِ إِلَيْهِ أَنْتُمْ
إِذَا فِي التَّوْبَةِ صَحَّحُوا أَنْ يَجْعَلُوا
وَذَا التَّوْبَةِ مَنَاجِيحُ أَحْسَنُ
رَوَى عَنِ الْبَنِي رَأَى أَسْفَنَ تَارِ
وَلَمَّا التَّوْبَةُ فَمَا أَوَّلُوا
وَيَتَبَوَّسُهُ يَتَرَلُّ الْخَيْبِ
لَقَوْلِهِ بَلَدٌ وَالصَّغْفَرُ

يَصِحُّ أَوْ لِحَقَّةٍ لَمْ يَنْطَهَرِ
بِالْغَنِيَّةِ الْقَرْفِ وَالْفُسْطِ
وَمَا عَلَى قَبِيلَةٍ لَا يَخْصُرُ
إِذَا قَالَ كَلْبًا أَقْتَفَى الْإِغَابَةَ
تَبْكِلُهُ وَمَا يَسْوَاهُ يَنْفَعُ
لَا نَهْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ سِيدَرَةٍ
وَأَعْرَضَ عَنْ الْفَقْدِ قَوْلٍ مِنْ نَفْسِهِ
فَذَوَالِ الْغَنِيِّ لَعَلَّهُ أَنْ يَغْتَبِرَ
وَيَسْطَلُّ الْوَقْفَ عَلَى الْفُسْطِ
وَاللَّهُ الْهَيْدُ وَاللَّيْفُ
وَالْوَقْفُ لِلَّهِ وَبِي سَبَبٍ بِلَدِهِ
كَذَا الْغَزَاةُ وَلَا رِيَابَ الْكِبَارِ
وَالْحُجَّةُ **عِنْدَ أَحْمَدَ** مِنْ الشَّيْبَانِ
وَمِنْ سَبَبِ الْكِبَرِ وَالْثَوَابِ
إِنْ جُمِعَتْ فَتَلَتْ مِنْهَا أَنْصَرَفَ
وَالْغَزَاةُ ثَلَاثٌ وَالسَّبَابُ
لِلْفَقْرِ وَالزُّقَابُ لِسَبَبِ مَتَابِ

فِيهَا أَشْهَرُ الْفُقَرَاءِ فِي الْأَمْهَرِ
وَأَهْلُ ذِمَّةٍ وَذِي الْإِرْقَابِ
وَالْعَزِيزُ هَاهُنَا كَتَّ حَصْرُ
عَلَى مَعَاصِي رُبَّنَا سُبْحَانَ
بِالْغَنِيَّةِ وَتَوَقُّدُ الشَّيْبَانِ
حُكْمًا عَلَيْهِ الْأَرْلُونُ أَجْمَعُونَ
عَنْ ذِي الْغَنَى الْقَرْفَةِ فَمَا وَفَقَا
وَمِنْ الشَّيْءِ شَاهِدٌ لَمَّا أَغْتَبِرَ
لِسَبَبِ الْكِبَرِ بِالْإِجْمَاعِ
عَلَى الْعَصَاةِ زَعْلُ الْفُسْطِ
يُخْرِفُ بِالزُّكَاةِ وَبِذَلِكَ
يَعْمَلُ مَنْ قَاتَلَهُ فِيهِ بِأَحْسَنِهِ
لَمَّا رَوَى الثَّقَاتُ عَنْ أُمِّ عَفْبِيلَ
وَالْبَرِّ وَالْعَزِيزِ فِي ذِي الْقَابِ
إِلَى أَقَارِبِ لَوَاقِفِ صَرْفِ
إِلَى حَتَاتٍ الْخَيْرِ بِأَسْفَنِ
وَالْفَارِ مَبْنِي وَبِأَفْرَادِ الْحَسَابِ

يُصْرَفُ لِلْغَرِيبِ فِي أَخْوَالِهِمْ
 ثُمَّ سَبَّحَ إِلَهُ عِندَ التَّهَنُّو
 وَدَمْنٌ مَيِّتٌ وَسِدَّةٌ تُعْرِضُ
 وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْأَمَامِ قَدْ فُرِقَ
 وَفِيهِ لِلشَّيْخِ رَأْيٌ أَنْفَرَدَ
 لَمْ عَلَى الْأَكْفَانِ وَالْغُسْلُ وَمَا
 مَا الْعَقِيَّةِ وَالَّذِي يَنْظُرُ لِي
 وَحُجَّةٌ لِيَشْرَأُ أَوْ الْحَبِيبِ
 وَالسُّرُورُ الْفَاعِلُ أَنْحَامِي
 وَأَسْتَشْطِلُ الْفَقِيَّةَ مَا هَذَا وَصَفُ
 لَهُ بِهِ بِالْإِحْقَاقِ فِي التَّمَنُّعِ
 وَالْفَقْهَاءُ مِنَ اللَّهِ سَعْيٌ شَكْرُهُ
 مِنْ مُبْتَدِ وَهُنَّ وَالْإِسْتِغْفَارُ
 وَقَالَ فِي الْأَخْيَارِ الْأَمْنِيَّةُ دِي
 وَلِلْعُلُومِ رُتَبٌ لَا تُحْسِنُ
 وَكَانَتْ الْحَدِيثُ يُعْتَكِفُ أَنْ مِنْهُمْ
 وَحِفْظُ أَرْبَعِينَ فَبِهِ مَا لَيْتِي

وَبَعْدَهُمْ أَهْلُ زَكَاةٍ مِنَ اللَّهِ
 كُلُّ صَلَاحٍ الْمُسْلِمِينَ لِحَقْوِي
 وَعَوْنُ أَهْلِ حَاجَةٍ وَمَقَرِّهِمْ
 بَيْنَ الثَّوَابِ بِخَيْرٍ أَثَرْتُ
 بِهِ وَمِثْلُهُ عَلَيْهِ لَا يَسْدُ
 يُعْمَلُ الْأَمْوَالُ حَقٌّ مُشْتَرَا
 تَحْصِيصُهُ بِغَيْرِ بِلَا وَكَلْبِ
 ثَلَاثُونَ مِنْ شَخْصٍ بِلَا رِشْوَةٍ
 كُلُّ تَكَاثُرٍ وَمَوْذُو سِيرٍ حَسَنٍ
 بِعَدَلٍ الْبَيْمَةِ الَّذِي أَنْصَرَفَ
 فِي مَرْيَةِ أَوْ بِلَدٍ مَسْكَةٍ
 فِي الْفَقْرِ بِالثَّقَلِ وَتَحْتَ أَتَبْلُزُ
 يَكْفِيهِمْ جَلَّةٌ وَيَدْعُو الشَّقَاتِ
 وَعَاكِلٌ لَمْ يَزِجْ لِلْحِفْظِ الرَّوْبِ
 وَالْوَرَعُ التَّرَكُّ لِلْمَرْبِ عَنِ
 وَلِلدُّنْيَا فِي الْحِكْمَةِ تَعْمِيلُ مَسْأَلَةٍ
 وَبِطَهْرٍ الْعُرْفِ فِيهِ يَلْتَفَتِي

وَعَالِي

وَعَالِي مِنَ النَّسَبِ الْمَحْكُولَةِ
 وَأَبْنُ سُرْحٍ قَالَ أَمَلُ الْخَاجِرِ
 قَالَ الْأَمَامِ إِذْ مَمُوا الْأَهْمُونَ
 قَدْ نَبِيتُ الصُّومِي تَرَأَّضْتُ فِي
 وَالنَّزْلَ الْأَوْزَادَ وَالْعَبَّادَةَ
 لَا مَنْ عَلَيْهِ أَسْتَوْلِيَتِ الْبَيْطَالَةَ
 وَالتَّرَكُّ لِلْحَزَقَةِ الْأَمَامِ دَرَرٍ
 فِي غَيْرِ حَاثِيَةٍ وَلَا مَبْدُوحٍ فِيهِ
 وَلَا أَشْيَافُهُ يَعْلَمُ أَوْ عَيْتُهُ
 وَلَا وَجُودُ الْمَالِ دُونَ لَثَرِيَّةٍ
 وَأَسْتَشْرَكَ الْحُجَّةَ أَنْ يَتَّصِفَ
 وَأَنْ يَكُونَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ
 وَلِيَحْذِرَ الْأَلْحَامَ وَالْمَعْفَا حُرْمِ
 وَالرَّقِيقَ وَاللَّهُ وَكُلَّ مَا تَهْمِي
 وَلَيْسَ شَرْطُهُ لِبَاسٍ خَيْرُ قَتْنَةٍ
 وَلِيَحْتَبِثَ كَلَامُ أَهْلِ الْأَهْوَالِ
 مِثْلُ اسْتَبْعَانٍ وَصَاحِبِ الْفُضُولِ

قَدْ سَلَّتُوا عَنْ حَلْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 لَا يَدْخُلُونَ فِيهِ وَمَا الظَّاهِرُ
 وَمِنْ لَقِيَتْ بِنُفُوسِ الْهَدْيِ لَا يَلْمُونَ
 بَيْتُهُ وَعَنْ تَلَسَّيْتُ شَيْئًا
 وَطَرَقَ الْخَيْرَاتِ وَالزُّهْدِ دَرَّةُ
 وَالْأَكْلَامُ شَرْطُهُ الْعَدَالَةُ
 مِنْ نَسَبٍ أَوْ حَيَاةٍ لَمْ يَفْدَرِ
 قَدْ رَنَتْ عَلَى الْأَسْنَابِ بِفَقِيهِ
 وَتَحْوِذُ رَيْسٍ وَمَوْلَا مَوْعِيظَةٍ
 وَزِينَةٍ لَا يَفْتِي بِزُورٍ
 يَوْضَعُهُمْ فِي هَيْئَةٍ وَفِي الصَّفَا
 مُقْتَنِيًا بِعِشْمَةِ الْكَسَلِ
 يَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ وَالْمُسْكَاثِمِ
 عَمَّةٌ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا يَنْتَهِي
 وَلَا تَهْمُ وَخَبِيَّةٌ وَخُرْقِيَّةٌ
 وَمِنْ لَقِيَتْ السُّبُحَانَ كَانَ أَسْتَوَا
 وَمِنْ تَحَاكُوهَا عَلَى الْخُصُولِ

فلخير من اتباع ارباب السنن
 ووقتهم خطر على من انفسا
 قلت ومن يستبهم قد اختلف
 وانطلق الوقف عليهم كملفتا
 والوقف للميرضين بالوصية
 لو ارث وزايد **واحمد**
 للوارثين ولبقض الوارثه
 اذ وقف العاروق تحت الارض
 والدار فكنى روى والميت في
 وكان هذا وصية المصطفى
 حفصة ان ينظر فيه ليرك
 ولا يبع دون في حق حبس
 واشتد شغل اشتراط لفظ قد يني
 واكلفا بعدة قد وسعوا
 وان ارض القى ان تصد
 وهو الذي صحه اكادى كما
 يصير شجدا وتلك الاكسه

لو ارث او زاي

مشرقا

ومثل هذا اقاله الجويني
 يصير وقفا هذا بالثبات
والحنف ما التقى في المسجد
 وما على صورة مستجد رأي
 ثم صرح الباب ذا وقفته
 كذا على كذا الصبح
 حثرت ابدت كذا الصدقة
 اذا اضعفت ونوى على الطبع
 واكلف من التايد والتجديد
 وعدم الصراحة الذي هو
 وقوله جعلت هذا مستجدا
 وبدل الموقوف لا يستغنى
 ومن الاضاحي تصاويا بين السنن
 تحقيق الوقف على من عيشه
 امواله لوقف على من ائتمه
 صحة الاشتراط في الحشر
 فصاحب الكاوي مع الثرويات

من كديه الثاني بغير مسكن
 كقول القفال في باب الهبات
 باللفظ اذ في خوزه لم يستجد
 فمعه المصل اندام يستدرك
 ودونها حشيت او سبلت
 من اوجه تحقيق الشرع
 اذا حث كناية مصدقة
 مع غموم من المضان كالقربح
 من الجمع والا فزاد والتقديم
 والعلم عن ائمة قد استشهد
 يكون وفيه قد خلتوا شردا
 بينه بغير اللفظ عكس الزهري
 من ذمة ومن يعين استدرا
 هل شرعة القبول فيما يشه
 لعدم الملك الذي قد ائتمه
 ونوفنا لفت لنصر الا كثر
 قد صرح في حكمه بالثبات

وما على صورة
 مستجد رأي
 عنه المصل
 ابدالم بدرا

وَجَعَلَ فِي الشَّامِ وَالْقُدْسِ
 ثُمَّ ابْنُ حَامِدٍ نَاقِذٌ حَمِيدٌ
 وَمَوْفِي الْأَسْتِقْصَالِ عَنْ جَمَاعِهِ
 وَهُوَ الَّذِي فِي رِزْقِهِ وَجْهٌ حَقِيقَةٌ
 وَمَنْ رَأَى الْقَبُولَ فِيهِ مُشْتَرِكًا
 وَرَدَّ بِالرَّوْدِ عَلَى الرَّجْهِ سَائِلًا
 وَأَبْنُ سُوَيْحٍ هَاهُنَا لَمْ يَغْتَمِزْ
 وَقَوْلُهُ جَعَلْتُ ذَا الْمُسْتَوْدَعِ
 فَشَرْطُهُ الْقَبْضُ مَعَ الْقَبُولِ لَمْ
 تَمْ الْعَجْزُ أَنْ غَيْرَ الْأَوَّلِ
 بِأَخْذِهِ وَمَا خَذَ الْجَلَالَاتِ مِنْهُ
 مِنْ وَاقِفِ الْعَيْنِ مُقْتَضِي الْبَيْتِ
 لَكِنَّهُمْ قَدْ صَحَّحُوا فِي الْأَوَّلِ
 وَاشْتَرَطُوا الْكَافِي بِالرِّضَا بِالْعَلَّةِ
 بِوَحْدَانِ الْوَقْفِ بِالرَّوْدِ يُسْرَدُ
 وَالْقَبْضُ لَا وَغَلَطُوا مَنْ أَثْبَتَهُ
 وَأَبْنُ سُوَيْحٍ فِي الْقَبُولِ ثَبَتَهُ
 وَمَنْ فِي الْكَافِي مَعَ الْقَبْضِ
 وَالْمُتَوَلَّى بِالْمُضَوَّرِ أَعْتَمَدَهُ
 وَأَبْنُ الصَّلَاحِ قَدْ أَبَادَ فَاغَهُ
 فِي الطَّرَفِ الثَّانِي بَابُ الشَّرْطِ
 فِي الْحَقِّ اتِّصَالَ لَفْظِهِ شَرْطًا
 وَالتَّبَعُوكَ شَدَّ فِي الْأَمْرِ
 فَضْلًا وَمِنْ الْهَبَاتِ هَذِهِ الْأَشْفَرُ
 بِحُجَّةِ التَّمْلِيكِ لَا الْوَقْفِ أَعْدَدُ
 مِنْ قِيمٍ تَلْفِيحِي جَعَلَهُ
 مِنْ الْبُطُونِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُقْبَلِ
 شَأْنُ التَّلْفِيحِ وَالْأَخْبَاحُ يَصْلِيهِ
 جَوَازُ رَدِّهِمْ لِمَا نَبَّهْنَا
 جَوَازُ رَدِّ دُونَ مَنْ لَمْ يُولِ
 فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلِ وَمِنْ دِي الْعَلَّةِ
 وَمِثْلُهُ مَنْ صَاحِبِ الْبُخْرُورِ
وَمَا لَكَ رَأَى إِذَا مَوْقِفَتَهُ
 وَفِيهِ أَرْجَةٌ سِوَى ذَا **أَرْبَعَةٍ**

وَشَرْطُهُ التَّجْمِيرُ وَالْقَابِلُ
 فَبِأَيِّ طَلٍّ وَقَعَتْ هَذِهِ سُنَّتُهُ
 وَمَعْدَهَا إِلَى قَارِبِ صِرْفَةٍ
 وَالْأَطْهَرُ الصَّحَّةُ فِي الَّذِي أَنْقَطَعَ
 فِي الْكَيْتَوَانِ وَالْعَقَارِ ابْطُلَ
 وَيَوْمَ الْأَنْفِرِ اضْرُضْ خَصْرَ مَضْرُوتِهِ
 وَقِيلَ بِالْخُفِّ أَرْبَابُ السَّرَاةِ
 وَقِيلَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ مَصَالِحِ
 وَالْأَثَرُ بُونَ رَجَمًا فِي الْمُخْتَصَرِ
 مِثْلُ الرِّصَالِ وَأَوْتَوْهُ خَيْرَ مَلَّةٍ
 وَأَبْنُ سُوَيْحٍ قَالَ عِنْدِي الْقَابِلُ
 وَعِنْدَ قَوْمٍ مَنْ لَهُ ذَلِكَ يُضْرَفُ
 عَلَى الْمَسَدِ الْكَبِيرِ مِنَ الْأَسْبَابِ
 وَالْحَارِ وَالْمُسَدِّينِ وَالْمُحْتَاجِ لَهُ
 وَالْمَذْهَبُ الْبُطْلَانُ فِي الَّذِي أَنْقَطَعَ
 وَمَا عَلَى زَيْدٍ شَرْطُ سَلْبَتِهِ
 ثُمَّ عَلَى الْقَوْمِ قَالَ **السَّرَافِي**
 مَعْنَى بَابِ مَضْرُوتِهِ
 وَقِيلَ إِنَّهُ بَعْدَ عَامٍ يُضْرَفُ
 أَرْجُهُ وَثَابَتَ بِهِ مَشْهُورٌ
 وَبَعْدَهُ الْأَطْهَرُ ذَا النَّبْطِ
 لَا قَرِيبَ النَّاسِ إِلَّا مِنْ مَضْرُوتِهِ
 وَقِيلَ لِلْمُسَدِّينِ فِي هَذَا أَحْوَاهُ
 فَخَمْسُ الْخَمْسِ لِلْمَصَالِحِ
 مُقَدِّمُونَ وَمَقْتَرُونَ الْمُخْتَصَرِ
 وَالْأَمُّ فِيهَا بِأَشْفَرِ الْأَحْوَالِ
 إِذَا مَقْدَمٌ إِذَا مَا أَقْرَبُوا
 مِنْ مَوْكَلٍ فِي الْبُيُوتِ يَضْرَفُ
 وَقِيلَ لِلْفَقِيرِ وَالْأَيْتَامِ
 وَمَا الَّذِي يَنْظُرُ فِي ذِي الْمُسْلَمِ
 نَدَاؤُهُمَا وَسُطُلُهُمَا مَشْهُورٌ
 وَقَعَتْ وَبَعْدَهُ عَلَى مَعْنَى
 مُنْقَطِعٌ وَخَصَّنَ الْمَسَدَ دَائِعُ

وما على سواين بقية ضربت
ولم يبع منزله وما انتفى
وأشد الحكم إلى العباد
ثم أقرأه بلا استبعاد
والفرع مشتمل على ما لو تبي
وأيضاً الشبان جمع سائر
وقال في الخبر إذا ما وقف
والشخص حر فهو وقف بالكل
والأطهر البطلان في الذي اقتصر
وحيث صحناه كان مضمونه
ورقيقه على مراد الله
يلف لدا جعلنا وقفاً على
وحقق منه من موت علقه
وابن الصلاح في الفتاوى صححه
ومثله أيضاً عن الاستناد
ويحل الوقف على الوجه الصحيح
كالعقيق أو صدقة تعلقت
ومصرح بأن العتق لا

والله اعلم

والله اعلم المقرب ذائع شهر
وعن أبي يوسف كل ما شرط
وأختلفوا في الشرط في استبعاد
وفيه عن مذهب الجماعة
وسرطان أن لا يوجب الوقف انشع
فما على جماعة في الاستبعاد
وحيث قلنا فسدت شروطها
ومى فتاوى ابن الصلاح من ثلث
قلنا أذنبه عما نيسره
وبطلت إذا في عقود وقعت
إلا إذا أضطر إلى العمارة
فهذه للاختصاص في عقود
ورأى الشيخ ما للشيخ أذكر
قلت أرى امتناعه أن كالت
فقد رأينا نفر المالكوا
خصوصاً الدور التي قد أجزت
ومن غل كالبقية معيشته

في حكم الموقوف
وشرط أن لا يوجب
الشرط انشع
وهو صحيح

والوقوف عند ابن سريج معتبر
في الوقف في أن رآه المستند
وكونه اليه في مكانه
خلف ولذا تولى امتناعه
وقيل لا وقيل مطلقاً منيع
ختمها تهاجوا وحالاً لا فزع
فمن العزير قد لفا مشروطها
إجارة الوقف لذل أن خلف
ويشمل الزايد عما أشده
لأنها على المتأني أجمعت
ولا على المشروط في الإجارة
تفعل كالحيلة في صرف النقود
وقال في عقود أجير المتأني
مدته لنفسه استطالته
بذلك أوقافاً وعندها هلكوا
مكة فهي كمالاً كجرت
قد خص شهداً بوقف عيشته

تختص من الأصح للثب بكرة وقيل لا تختص ومنه الأوجه
واختاره الإمام والعقيد إلى لا يهاجبه باعتزال
ومن القصة الأصح المقبرة قطعاً التخصيص حيث اعتبره
وفيهما الشك إذا ما فسدا يلف أعتباراً وقف كل إذا
ولا وأوثر المذاهب من اختصاص بالشرك كالرباط فافهم الخلاص
وما على زيد وعمرو قد وقف ثم على جهات يتردد عطف
فمات واحد نحو السباني جميع ريع الوقف بأشتباك
ومثله عند أنعدام المصروف بعد هلاكك أيضاً لكشف
وموت واحد إذا تبيّن كالموت بعد وقف من تعيّن
وما لك قد قال فيما يتقسم للفقر إلى المعلوم تنقسم
وغير ما يقسم للشرك له وبعده للفقر جعله
والفقهاء اختلفوا في تركه فيهما وصنفوا الأمر أشتبه
وأشتمرت بالحق والحجاب بين ابن شداد وجعل الكساح
وما على معين ثم على عموم مشكك في رد ذلك لا
يتكلم بالعموم من العقيدة والعلم والشرحين وتخرج
فصل وقفته على أولاد فيه أشتوى الجميع كالأخلاق
ومن رأى الترتيب في الواهب يلوّمه وإن يكن مؤهلاً

وهذا

وهذا الرزاد ما شئت اسألوا
والبطن بعد البطن للترتيب
من غير ترتيب وهذا الوجه الصحيح
لأنه بينه اقتضا الشهادتين
والقول بالترتيب قول الحادك
وموجوب حجة الاستلزام
وأين رزق كجلى نصرة
وتعريف الحجاب الإمام رزق
والشك بعد الشك لا يثبت
الأقرب أشتى له لعقبة
عزيمة من مذهب العبادة
ومثله قال في المسألة
وقد يقال من جواب ما وصفت
لا يقبل الترتيب ثم سترى
وقوله الأعلى له من الأعلى
وما ناسلوا يعقيد وضعاً
وحادث الأولاد من أولادهم
أو سفلوا وذا الناق خاضل
لقوله ثم رأى التعقيب
والترافيع عكسه فيه صريح
إذا قال بعد ما اقتضت ترتيباً
والبند نجر لذلك راوكت
وقبله القائل مع الإمام
وصاحب التخيير فيه خصه
ثم الزيادة في هذا قد صح
كالنظر بعد البطن فما رتبوا
وتسلك للصغير في تعقبه
ثم كوار القطوع في التقدير
فطرب والأخفش والعقار
الوقف أشتى كبيع أنصرف
من كمال ما يشبه ما هنا ترك
لتحجب العليا الذي السفل
عموم كل لغة وشرعاً
يبدل لا تاراد من أخفاهم

على الأصح فيهما والأقرب
 وفي الوصايا ستون ثمان المسئلة
 وذلك بالجمع والأبنا خص
 وعن ابن إسحاق في كل جهة
 والإخوة الشمول منه يظهر
 وخصه العزيز بالذكر
قاعدة ما خص وصفا للذكر
 كالسليمين وأفعلا وأرحمها
 وفيه قد خالفت أحنابك
 كفوا عبيد العبيد والامان
 يستأخذ الذكور والانس
 ولفظ الاستئذان في بدا الصلاة
 أشد الحاكم في الأصح
 كذا ادعاء المؤمنين والمؤمنات
 ومثله المسئلة المشهورة
 خالط بالطلاق قوما أشمال
 ووصف أزواج النبي المصطفى

إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 متسوية مستوحاة بالأمثلة
 يدور العلقس لثبات نص
 تدخل خشي وأمتنا في الحجة
 كما حكا البخاري وهو الأظهر
 فيما به وصي للذكور
 من صبح الجمع وأفراد ذكر
 لا يشتمل الإناث وصفا وأنتهي
 وقرعوا عليها مسابك
 أغثت من أجنه منكم مشلما
 مقالة الكذا لور والحقنا
 مذكرا للفظ كل من حواء
 من خبر الزهر بعد النبي
 في خطبة بكلمات بيّنات
 في راعيا لفرقة محصورة
 عليهم المجلس إذ تحاب الأمل
 بأهات المؤمنين ستروا

في حرمة العقيد والإكرام وحي
 لا تظروا خلوة كما أنشئت
 ومن أيضا أمهات الشسوة
 والمصطفى أب لكم ومنه لا
قاعدة في أهل بيته أخلاف
 يسبب أو نسب قد انصل
 وقيل كل زوج وأهل
 والأقربون عشرة المتسبب
 وتعلب ذرية بعلت
 ولا في حجة في الحناك
 يشتمل في ثبات ولعبيهم
 إذا فعل التفضيل وصفا بغيره
 وعارضوا له لور بالانذار
 إذا دخلت كل قرين فيه
قاعدة في اللفظ القبيحة
 ينو الأب وبعضه قال العرت
 نصيلة وقيله في ذلك

كل أخيرام تحاهلا تحسني
 أخوة مع ضولة صفت
 والبغوي قال ذالم نذرت
 لمنع الانتساب منه أو لا
 فقتل كل من لبنت تخلف
 وقيل من لجده الأعلل
 كذا وقيل من يدين مثله
 على الأصح وهو قول القيني
 ورهطه الأذنون فيهم أغلب
 وقت علم الأقرب منه جاري
 دون ابن مالك لأجل قولهم
 حرمات في البعد لفظ القصر
 لأقرب التام من المختار
 لذلك الوقف لأقرب
 والبطن والسفوف القليلة
 قد رتبها ترتيبا أقرب
 بطنا وقيلة عمارة ثلج

مقبلا

وتبلىها قبيلة وشيعة
الابيض مشا لا بعد
تستعنت منه ثياب العرت
فهو قبيلة وبعد زيمت
مع كنانة التي تقسمت
مثاله عبد مناف وانتهى
قلبي هاستم هذي المرنس
مثل بن العباس والخذوي
والبطن الاثني ادها جميع
وتجمع القبيلة العسايرا
نديب الحشم فلزم ليرم
ينوي اصوله وقال احاشبه
وازملا بعد الدخول ينقرد
صابط الاغراب والمغرابه
وزنه مفصالة مقدامة
نظمه اريا لك باترك
واخذ لغوا في الوقف والوصية

الاعرب

ابعد لا يزل صقعه
يشعب كعدنان وهذا العدو
فتقائل ربيعة اقتربت
عمارة من قريش اذ سميت
ثم البكون بعد منه انقسمت
لخزرها لانساب بعد ها
وبعد فضيلة مرشبه
كل قضايك انت على السوا
وتجمع البطن عمارة جميع
والشعب قد تجمع من سايرا
انفا قلم بك من الخاوي جيزم
المرصدون الامور العاسنية
وللدور والانايت دابرد
من اكثر العزبة بالنسابة
مطوعة مطراية مجذامة
وقال لا يزل من مشرا
في عقيب والنسل والدرية

مازل

ما لم يقل على الذي ينسب
نأية الانعام من ذريته
وما لك واخمد والحسيني
والمتولي فان الحمل هنا
لانه من نسليه وعقبه
فما على الاولاد ليس يصرن
والقوانين الوقف والاشكاف
اذ هو مشتق من الشو ولد
كالارث والوصية المهمة
قاعدة يعم لفظ المشتري
عند خبر وعز القريش
كمصلحة افعل حيث في التهديد
تخبره بقوله انت شري
وان تغل مولا انت تغل
وفن تغل عفة لن تغل
ثم الصواب انه اشري يفسع
ومولن على سبأ اهتدي

اليمن اذ له ما نسيوا
تصت على عيسى نعم في ابيته
عند هم فرع البنات مشتق
يوقف سهم الذي تعيثا
وهو محمل لا يستنبه
مقل انفسا لهم وقيل يرقف
الغمر من الحمل على الاحلاف
وذلك حاصل وان لم يولد
وان يكن ضعف من التمس
جميع ما في اللطيف وضعا اشترك
والجمع فيه ما سقى قريش
يراد من الامور من التمس
ذا العبد حواقله خيرا
ففيه بالخبر برجر ما خسر
وفي تركي في الشرح خلف الملح
وشبهنا مقصده فيه رجح
واختيار اربع قد اشد

فلفظ فارقتك السرايحي
 وقيل تكليفا وقيل فديما
 وهو كالاشترار لظن لغوي
 وأجمع من حيث لا يلتزم
 وحيث لا يمنع الجمع اقتضاه
والشأن في كونه نالها
 وقال بالاجتماع هذا قد جتمع
 وأخرون منعوا من مقوره
 وعن أبي الحسين في الإنبات
وهذه القاعدة المسرودة
ومن فروغها هنا الكتاب
 فالخير الاشتراك فيه كاهن
 يقول هذه على سبيل
 يكون منها مؤلفا متاهرا
ومثله تفسير الاشتراك
 بنفسه وقربه والأجنبي
 إن غاب وهو في العشر ما يتعدا

وقول ابن

وقول ابن صام إذا اشتبهتم
 وأنت حران رأيت عينا
 ومن العزيز الزايعي استعمله
 ويستوي التعريف والتقليد به
 من الإمام الحبر والعبد إلى
 وفيه من المجلس قول القائل
 على قلائد لقلائد عشرين
 فهو كغيره إذا قال كذا
 وإن يغفل أردت كلامها
تدنيب التوقف على المتوالي
 عند أبي الطيب والحج دجاني
 ونسب العزيز للتدنيب به
 وخصة الإمام بالتردد
 فهو يقول المفرد الذي يضاف
 وفيما ينصرف لمن عاكس
 وقيل لا يصح بالكسبه
 وقيل لم يوفق إلى المشي وذا

فيه اشتراك خلفه أيضا يتم
 ببعضها الغمزة رأيت
 ثم على غير اشتراك حملة
 واختلف التعريف من تشبه
 وليس كالعوم في المثال
 ما لم تكن من مفر من التفاضل
 أو عده كاتبة أو حذره
 فإن يغفل به قضيت أخذ
 فيبين على الذي تعقد ما
 يفرق للأشرف والأعالي
 والبغوي للعوم الدال
 تفعل ذا الوجه وليس فيه
 حيث أنا بصيغة الإفراد
 يعلم بل أولى وذا خلف مضاف
 وقيل للعتيق جزء التولا
 أفادة العزيز في الوصية
 ليس بشي فلفظ شيا

وواحد يجوز بالاعتقاق
 ومن اختلاف عدد الاستحقاق
 قل هو الله وروى أبو الحسن
بمقتضى من مولى يثبت له
 واستحقاق الجميع مولى المولى
 والبحر والكاوي الكبير بقتل
ثانها المولى بوضعه أشرك
 العبد والولي ثم المقتول
 والجار والشريك بعد الجلف
 ثم تحت وابن عيسى وندم
 وكلها قلنا في المستطاع
قاعدة ما جاز من بعد جمل
 من شرك أو حال أو استحقاق
 يعود للجميع عند الشك
 وكلها ترجع عند الخلاف
 بالشرك والحال وبالمشبه
 راية النور دليل ما سلف

المفردات

والمفردات بتعاطف أنت
 فخصصة وعشرة كالمقتان
من فروع الشرط أنت كالمقت
 أو مائة بل كالمقتان إن جسع
ومن فروع الحال في التعدد أدرك
 أنت كالمقتان لا يمتنع
 وكمقتان إن دخلت كالمقتان
 وكالمقتان إن دخلت كالمقتان
 فهي على دخولها مائة
 وأنت كالمقتان مائة
 ومنه نذر الصلوة مائة
 وأما ما يشك من الإحصاء
ومن فروعها في الاستحقاق
 عليه الف درهم مائة
 فيقر له سوى ثمانية عشر
 إن خصته بواحد أو بهما
 والعقد المذكور من كل خط

الجمل إن أكلت أو تبت
 إن شارب في العزير جملتان
 إن كان ذا الوصف بزيد عالق
 فزيد الجملتان قد رجع
 مولى أبي عاصم العباسي
 عن الحال لكن بطلانها
 تطلق إن كان الطلاق صادقا
 وأزفلا إن كانا أو مائة
 علق كالمقتان فيما سلف
 يتعد الأبي سقام حصلا
 تلزم بالقبيل فبهاذا
 إل الجمل بالاحترام
 في البحر والكاوي والاستحقاق
 ومائة من عبيد قد اختلف
 ذلك بالمقتضود منه ثلثين
 وإن تمت لعينه البهائم
 جميعه ومثل نصفه الخط

ومثله عليه ألف درهم
 لسلام يسوى كذا التنبأ
 وإن أراد الله هند كالموت
 وكل ما يوصف من الطلوت
 في باب الاستئذان لهذا الأصل
من فروع الصفة المستعقبه
 من مثله بالعطف والترتيب
 مثاله وقفت هذه على
 ذلك وصف عالم أو مقرا
 أو صفة تقدمت لذي الضر
 فيه العموم من جميع صورته
 كذلك التمييز بالتمييز
مثله من صورة الوقف هنا
 والنظر في الوصف وليس في
فصل على الإكراه ما لا يقبه
 والخفي اختاره والثاني
 باق لذي الملك وقيل مثله
 لخاله ومثله بالمتشبه
 اليها من غير قصد أو تحس
 وهذه فلا كلاق عالوت
 بالجمع أو كصفا فتراوت
 يرجع من غير وجود فضل
 مثله الوقف على من أعقبه
 وجاءت الأوصاف من التعقيب
 بن ثم تسلم ثم تسلي
 أو أنه يعطى إذا اقتصد
 من ولدي أو أخوتي فالمعتبر
 من حالة التقديم أو تاحشيره
 وغاية الشيء وفي العزير
 إلى وجود وصف رشي أو عينا
 مثاله ففقر على وانكسفي
 لله في الوقوف فيما اعتقبه
 عن مالك وولد الطالب
 إلى الذي عليه إذا ملك عمتل

اختاره

واختاره أحمد والذي فرق
 والملك لله بالأحسان
 وقد مضى بيان غضب المسجد
 وفرغوا على اختلافا الزكاة
ومالك بني عليه المنع من
 وقيل الذي عليه المنع
 من أخوة وزيرو وصف
 ثم بنفسه له يستوفى
 وما ينوع خص لا يعزيره
 ومنعوا غاربية المذكور
 وقيل ملك أقربا واقفه
 وقيل ما للذرة والنسب فله
 والملك منه بظهور التمسره
 والشور لا تزا إلا يستعمله
 بل يقع الخاتم منه ما يركب
 به من الجبس كشي يمسك
 حيث مات اختص بالجلد ولا
 بين مؤمن وغير مؤمن
 فيها المسجد من الأرقام
 ومصرف الأجرة من يفتدي
 وشفعة وشفعة لشركاه
 بعمارة الخراب إذا ظلم أمين
 ما تأتي عادة أن يشفعه
 ولم يردلبن موضوع
 ويسوى في مطلق الموقوف
 وما على الإسمان ليس بجزء
 والقرع بالشفع على المشهور
 وقيل تابع لأصل خالفه
 حزم ما وغيره الخلاف ثم له
 يحصل للبطان الذي ما أخذه
 في الحرث والعاجز ليس بأوله
 وقيل بل يباع ثم يستترك
 في عومين إذا عنه شرعا بذلك
 يعود بالذبح لوقف أو لا

علي الأصح وله في أمته
 أو بنحو حيث صححناه
 ثم ناذر له القافر عفا
 وليس المذكي عليه وقفت
 ومن عليه عرسه قد خلست
 وهي على الأصح ليست خبر
 وقيمة الرقيق في الأمانة
 ليست لمن عليه وقفه ولا
 بل ستر في كذا الذي الوقيته
 والشق ضرا كالفصل ايضا لستر
 والعبد ليس لستر عن الأمه
 كصغر وثيب وجهات
 وكحفات شجرة لا ينقطع
 ومن لها القيمة الرقيق
 وكالحفات زمن قد انصل
 فابديان يتبع خصر المشيد
 والاظهره اكبر از مر بعد التلذذ
 مهنه اذا ما وكنت يشبهه
 وهو الأصح ان يكن سواه
 وقيل لا استيتد ان منها العفد
 بنا حقا وعن خلاف ما انفت
 زال نرا حقه وذي ما التقيست
 وهو كالم عقد ها محسب
 من التفسير الواجب في اطرافه
 لو اتفقت المدة كور فيها تفتلا
 أو لغضنه وليس كالأصحية
 عند التواوي اختصارا مشرك
 كعليه من اختلا ان الشمة
 أقواها أعتبار هذا الشأن
 وقفت وقيل بل يباع إذا قطع
 ومن يمشي أوجه هنا حقيق
 يحوي ان وجه ما حصل
 تمنع مطلقا بالاسرود
 لجذعه المتكسر الذي اختلف

خير

بحيث لا يضل البنيان
 ودار وقفت نالها وصف انعام
 وختم من النج ولم يرحا
 والتراسي قد زاه وارا دا
 وقوله يستعبر بالنسبوع
 والثوروي نابع للسر انعي
 والنقل لا يباع موقوف غلام
 وبغضهم قد اذعن الاخرى
 وصاحب الكاوي كخطر حكمها
 ثم الذي يترج فيما حقتا
 هذا الذي تقضي به وقفت
فالك يقول في المدينه
 ولا شباع بل كذا شبع
 والفاشر كانوا في زمان قد سلف
 ومرة اذ اذ هدم دارا فسا
ثانيهم ايباع شئ شرا
 وفيه شفعة وبيع ما وهب
 ولا لغير الكلدك بالنيران
 قد نزل الحجة فيعوا الامام
 شيئا وبالا كهم لم يصبر حا
 من خصر مشيد شري هو امدا
 بصحة البيع على الصحيح
 ولم يكن لمثوله بدافع
 منه انتفاع عند وصف مقدم
 في ان دار الوقف لن شباعا
 يدار مشيد نذاني قد مرها
 ان لا يباع الوقف بل اذ ايتف
 وبسواه لا يحل الاقضا
 او قاتا ثابتة حصية
 مؤبدا عن ناكل شوميا
 تحترزون مده خدنية التلذذ
 من ثرية الوقف بها لن تنقا
 ناظر وقفت باتفاق اذ را
 لمشيدي قطعاً يبيع المتيهب

موقوف

نَحْتَلُ عَلَى الْأَوْقَافِ بِحَقِّهَا لَا نَحْتَلُ
 نَحْتَلُ الْوَقْفَ الَّذِي قَدْ خَصَّه
 رَكَاتٌ قَبْلَ مَوْتِهِ يَنْطَرِفُ بِهِ
 إِذَا كَانَ ذُو الرَّايِ وَذُو الرَّشَادِ
 يَنْطَرِفُ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ فَيَنْتَهِي
 ثُمَّ آتَى فِيهِ اخْتِلَافٌ تَغْرِيبُ
 فَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَرْعَى عَيْدُ الْمَلِكِ
 وَلَهُمَا اسْتِدْشَاقٌ شَعْرًا **النَّصَابُ**
 مَعْنَاهُ لَا يَحْتَلُ لِلْأَمْنَاءِ شِل
 وَيُلْزَمُ الْخَصْمُ بِحِلْمٍ شَرَعِي
 نَحَاتُ أَنْ يَسْفَهَ مَنَازِلُ وَالْأَمَلُ
 قَالَ الْأَمَامُ **الشَّامِيُّ** الزَّهْرَاءُ
 وَشَاعَ هَذَا الْحُكْمُ بِاقْتِصَارِ
 وَمَالِكٌ يَنْتَحِ شَرْطُهُ الْمَنْظَرُ
 فَلَمَّا شَرَكَ فِيهِ يُعْتَبَرُ
 وَحَيْثُ لَا شَرْكَ فِيهِ أَلَا يَرَى
 وَقِيلَ لِلْوَقْفِ مَالٌ وَقِيلَ

وقال

وقال فرحاوي إمام المشيخ
 فر المسجد الجامع والشوارع
وَالشَّرْطُ مِنَ الْوَقْفِ أَنْ يَلُونَا
 وَعِنْدَ مَقْدِ الشَّرْطِ بِالْمَنْظَرِ مَنَعُ
 قَالَ الْفَقِيهَ وَزَمَانُ الْفَرْهَ
 وَجَعَلَ الشَّيْءَ لِي فِيهِ الْمَنْظَرُ
صَابِغٌ الْفَائِضُ بِالْعَمَارِ
 وَاجْمَعُ لِلرَّبِّعِ وَصَرَفَ مَوْنِهِ
 وَشَيْءٌ دَرَجَتٌ خَيْرٌ بِالْقَبِيلِ فِي
 لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِالْمَسَاعِدِ
 وَقَالَ أَنْ خَصَّصَ الشَّرْطُ أَغْثِيرُ
حَادِثَةٌ نَاجِزٌ وَقِفٌ أَدْعِي
 مَا لَمْ يَنْقُصْ يَنْتَهَ أَنْ تَعْرِضَ
 وَمَلَّ عَلَيْهِ مَعَ ذَا رَنَ الْكَسَابِ
 حَلَامًا عَنْ جِدَّةٍ ثُمَّ حَبْرُ
 وَقَالَ قَلْبًا لَا يَطَالِبُ الْأَمْنِ
 وَمَصَاحِبُ الْأَشْرَافِ هَذَا الْأَمْرُ
 وَأَخْلَقَ قَوْلُهُمَا فِي الْمَدِينِ

ونقل الشبكي منها عن أبي
 وأعمد الزور لما ان ولي
 وشحننا كان يرك وجونه
 وقال من الريع اذا ما شمه
 وحتم القدر يشرأوا النهار
 ولقد واقف كلفه المصطفى
 فحيث حضر ان خير لا انفراد فيه
 غريبه وقف كحضره ربه
 ولك ان تقول حيث عيشه
 بالحكم أو بالشروط يطهر اكلان
 وناظر الوقف شقور الله
 وحكم قرصن ماله الحكيمه
 وياخذ الناظر ما شرب له
 ويقتل الواقف ما فيه اراد
 فام يكن من ضلبي وقف شرطه
 وعزل من ولاه بعد حبسه
 عزلا فخلت وكلام ايكوي
 منصرف التملك بالذكي اجنبي
 ومشتق من كشف على كل ولي
 حيث تبدت ريشه محبونه
 بخصه مكان دريس وسيمه
 الا بنظر او بعرف ذو الشمار
 لمن اذا عن موجب الرد صفا
 وينصب اكا لم يعمش بكمفيه
 جري بغير البلد المؤسسه
 بل يستقل نظر قد يثبت
 في عزله فيما نوع اختلاف
 ينظر فيها خسر ما شربا
 في قرصن مال طفله وعزمه
 ويسوى الشرط بالشروط
 من نصيب او عزل لا يباع المراد
 فابن الصلاح هذا قد صبطه
 فان اراد ناظر انفسه
 منصرف بعدم الشساوي

والسبع والمعيد أفن الفسار
تمت أجودنا طهر فتراد
 مع وقيل بل بفسو ه امس
 ثم الى الواقف فيما شرطه
 وبعد موت الواقف من حق
تدبير الاوقاف ليست تقسم
 منعه الاكثر الا المشاوي
 ينفق ما يغرس في المسجد لا
 ونصه القاهر من الاعتياد
 ولما الذي يترتب بتمت
 وتقطع الاشجار حيث ضيق
 ويدخل المغرس والاشجار في
 تمتع لمنع بغير الصنفه
 الا الذي لغا قد فوضه
 وخجه الاسلام من الوقف اعتبر
 واختاره الفقيه بحم الدين
 قال وكان ابن دقير الجعيد لا
 بالعز فيها لتبيع بحسري
 ذو رعيه أو ههنا الذي اشترا
 وقيل في عام نقد ذاليعتم
 يرجع عند جعلنا ما اشترطه
 باليد في شرطه ووضف لمصر
 ومع ملك هل يقتسم ترسمه
 شرطه ومن قناوي البقوي
 ما ملكوه مستورا وقتب لا
 والاكثر من خسر اختلاف
 باطله لذا يروى بتمت
 علي المصلين وان تأقت
 وقف ومن البيع الاصح بتمت
 الكل وقف لا يتقنا ما وصفه
 فينه بالاعذار لن لغرمه
 غرض واقف بوضف معتبر
 وقال هذا عندتي وديني
 لمنعه حيث بعدل بغيره

وكان ذا علم وتفق وراة وعن أبيه وشيوخه رواه
 عن شيوخه الشيوخ ان لا يقتضي زوال عين رتبة المشي
 من خلق ائمة بالعموم شمله لا صفة على البيت مشمله
 وسبيل الصباغ ذوالاقتان عن فتح باب للربا جاثان
اجاب ذا يجوز ان لا يكون يقتضي ان لا يقتضي
 او زرع او يشترط ان او شئ سواه والاشتمال ان لا يقتضي
 ثم اشتد لبيتا اللقبه ومشي النبي وهو اشبه
 وجوز القفال في وضع الشك في كالمقتضى لاختيار سبب
 ولم يجوز احوار ارض ما انتم لم يقتضي لغير نوع ما انتم
خالفه يقتضي من التاخر ما تدعووا ضرورة اليه في التما
 ويستور لاذن الامام يقتضي وقوله من غير تبيين منه
 وتلف الوقف بلا عذر وان لا يلزم المثلث بالظواهر
 والكوز لا يقتضي من السبيل ومن سواه كذا تفصيل في قيل
 ووقف سائر الجدار المشي اجازة الحجة ذوالترهش
 وعندة الحيز برك الكتاب في سائر اللقبه والجدران
 قال العزيز ينبغي ان لا يتحقق بالنقش والوقوف فيها الحق
 وعنهما في الشرع بالحزم نايك والشتر اولي منه بالنسبة

انعم

ومنع الشامي ابو بكر سيوي استار لغبه لها الفخر اوي
 فلم تزل تشر الدية في اء صار ذا خدين وسدعت
 وجاز فكل ما بقى الفقهاء او المسائل على طرف يرك
 وروحة الفقهاء ذات استغنا لمن يفتق قارب بعثي
 للتماد اجلة في القار مبان وتأخذ الزكاة من غير ضمان
 وقاد ربح فية ان كالتشيت حاجته هنا الى الفقر تشيت
 وان لا يرك على التشتيت على احتمال يشه عند الفقوى
 والوقت جابر على الجور وقد في مسجد كطه تفتش
 وانما يوقف فية ان تفتش من فيه والنايم عنه ما اندفع
 اما الذي للحج في اللذان من يستور الذي يروضة الخلد فلا
 فانه منع عنه **الحسن** انكفأ مضيق به للتشرف
 وما على عمارة المشي يعطي الامام منه معلوم على
 فيقول للمسيح منه يعطى ومنه لا يقتضي ايضا بسط
 وما على مصلحة اذ امه يعلم خالا اذ ان والامام
 والاهل والحضر وكل الانتفاع والنقش والوقوف فيها الحق
 وكل ما كتبه بالعمارة يستاد منه الجذر والمنارة
 قال ابن الجوزي واذا تحصل من مال وقف المشي المحصل

بعد الذي يحتاجه لو أنهم دم
 ومنع القفال ذلك السبيل
 وإن عليه قد أثبت الف سنة
 والعلم باكد وروا الأوصاف
 وكل ما لم يرد من الثبات
 بغير اذن منما لن يلقه
 وإن تئاد من الزمان واندرش
 وجوز الجورى دفع المظلم
 ويثبت ايقاع كل مسراد
 ومنع الناظر من اهل الثمار
 وقوله جعلتها للعباد
 كقوله جعلتها للعباد
 ولما اهل الوقف ما يلد
 والترزوا من الكثرة عن صوابها
 ثم من له ثلث اول الوقف ادا
 والوقف باب حصن نكاح
 وفيه احكام بدت مهمشة

فيما يشرها

على الامور

على الأصول والفروع واللغة
 ومن الفتاوى منه احكام نفقة
 وقد رمرت هاهنا الى طرقت
كتاب حكم الهبة الوهابية
 ومثله الوهاب قاله في خبر
 صدقة ان نكحت هدية
 وأثر العموم فيه وانحصر
 فمن ثمة ما حثته على به من
 عنه انفق التملك بمن اذ هبه
 ومنه نقل لغير صدقة
 ثم الدسول منها لا يستبرك
 والهدى في لفظ الهدية اندرج
 ثم على الشئ بشرهنا اعترض
 ومطلوب الهبات في الشرع طلب
 والفريات للفقير افضل
والأصل فيما اذا جئتموا
 وللنفاري كتاب في الأوب
 والعرف فالشع اذ الن بلفه
 فاما يكثر من سالف الدهر
 مما يحوي من الحامية الطوف
 من النفس بالكثر المهاب
 لا مقابل لا غير من محب
 وعم لنا الهبة القطيعة
 بينهما من خلف له نصيب
 لا العكس والمفروض دفعه كذا
 تشمله صدقة دون هبه
 نفرا هدية وصدقة
 بينهما ونقصهم لبقية شرط
 يستبرك نقل والنفق اذ خرج
 بالنذر والذى ادعاء مغرهن
 اذ عمو من الموهوب في العرف سلب
 والجار والغير لا يمتثل
 ومثل من السلام وهو الاموم
 اشهد فيه من هذا دليل

على معناه

وأبوه سفي قد رزاه مستنداً
 ومن المصالح الثماني نذهب
 ومن الثماني نذهب للزراع
 ومنه أن جارة لا تختار
 وبرحم الرحمن كل من حرم
 أن يهاقر أمة مستتبك
 وركبها الصيغة لا القمينة
 نعم عن الأبي علي ابن الرضا
 أو زوجة لربية بالفرع خض
 وهمة الدين ابن أفلح
 وأشرطوا أهلية المشرع
 وأخذوا كهمسور في الموهوب له
 في القبط والقبط حيث صرحا
 وعجب القبول للذكر ثبت
 إن وهب الزارع للذي أشرك
 ومثله أيضاً تلاحق الثمار
 فيل والمعلم العليم ليرة
 ويحتاجوا أو ثمانية أو رد
 شعاعاً على الثموس تعلق
 كحرف رجل وهو في الأيدي ذراع
 لجارة فترسن بشاه قد خفي
 ويحتمل أن من الله الرحمن
 مثل غروق شجر مستبكد
 ومن أبي لا يكتفى بالنيش
 في مشير صلياً كحرف فترعه
 ولينس للزوجة إذا عليه نص
 بشرط القبول فيها بالولا
 من واهب كحرف لم يكتفى
 أهلية الملك وأن يؤلفه
 بأنه وقيل زبيد صح
 في الأثر من بعد البيع من ملك ثبت
 وخصة أراد أن يفتت ذرا
 في البيع والاحتبار عند الانتار
 أخذ هدية لثي حنيفة

التم

في قصة الثموس ولا ليرة النجف
 واقعة أهدي له لما خاست
 ولده يملكها من اختار
 عند الحسن والأصح لأبيه
 فعند ابن حاكم بها عصى
 لكن هذا يابس ير العتال
 ومرسل من ملك الدمار
 ما دامت الحرب يكون معنما
 بل هو مخصوص بها فالترامي
 ثم حضور هبة لأبيه له
 ثم يعلق وتأقبت لغت
 من واهب أهل تبسج
 قالوا هذا لا رسال من هديته
 ومن فتاوى البغوي يكتفى
 والاعاد المكتوب في الرسالة
 إن حتم الجواب منه نصه
 ثم الأصح يكتفى في الصدقات
 من دأب والقبط ليس إلا
 إذا خبر الرتبة من الجمل صريح
 ولده يملكها من اختار
 للشيخ من مذهب وذو الثبينة
 قلت كذا التبع شريخصا
 إن لم يثبتوها ثبت المال
 إلى أمير الجيش في القبط
 وبعد هدية لن نعمنا
 إذا في المذكور نص الشيخ
 من مبيعة يكتفى مستعمله
 وتطلت لا لعدم موت بلغت
 وذو ن لفظ الهدايا في الأصح
 يكتفى مع أقرانه يكتفى
 بوضعها بين يدي من عكر
 ملك لمن أرسل لا محسالة
 أولاً بما أهدي له يخصه
 بالقصد دون آخر في مفرقات
 من الفقير قد أبان الجلال

التم

فَالنَّظَرُ مِنْهُ أَهْمًا وَدَلِيلًا
وَقَدْ بَيَّنَّ عَدَمَ الْخَارِفِ فِي
وَأَنْظُرْهُ الرُّقْبَى وَلَفْظُ الْغُزَيِّ
إِذَا أَضَافَهَا لَهُ وَلِلْعَقِيبِ
ومثله عَلَى صَحْحِ الْمَذْهَبِ
وَقَدْ أَتَانَا مِنْ الْأَخْبَارِ مَا
فِي الْمَعْنَى وَالِاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْأَشْخَارِ
وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْفَسَادِ نَتَلَبَّسُ
وَمِنْ ضَمَانِ نَالَيْتُ وَجْهًا
قَالَ السَّوَادِيُّ الْأَصَحُّ مِنْهُمَا
فَهُوَ خَيْرُ الْإِمَامِ ذُو رَحْمَةٍ إِنْ
وَقَوْلُهُ جَعَلْتُهَا لِعَمْسِي
الْفَتْحُ بِالْبُكَالَةِ فِيهَا أَظْهَرَ
وَلَفْظُ أَعْمَى ثَلَاثُ مَسَلِّحَاتٍ
تُقْبَضُ بِالْمُهْنِ لِلْأَوَقَاتِ
وَالَّذِي اشْكَلَنِي أَنْ يَرْجِعَ
وَأَبْكَرُوا الْغُزَيَّ إِذَا تَعَلَّقَتْ

صَابِغًا

صَابِغًا الْمَرْغُوبُ شَرْعًا كَالْمِصْبِ
كَالشَّرْطِ وَالشَّيْبُوعِ لَكِنْ مَا وَرَدَ
بِهَيْبَةِ الْمَغْنُومِ مِنْ حُسْنِ الْحَمَامِ
فَلَا يُبَاعُ مُطْلَقًا بَلْ يَنْتَبِ
وَهَيْبَةُ الْخَلُوطِ مِنْ حُسْنِ الْحَمَامِ
قَالَ جَهْلُ الشَّيْخِ فِيهِ بِالْقَصَبِ
وَمَنْ يَرَى الْمَلِكَ يَوْضَعُ الْأُجُومَةَ
بَلْ يَمُتُ الْجَلَّاسُ وَالْأَضْيَاءُ
كَالْحَكْمِ فِي الْحِجَابِ وَالْإِمَامِ
وَأَبْنُ سَيْحٍ الْجَوَازُ مَتَا يَكُ
ومثله أَيْ عَلَى وَجْهِ وَهْنٍ
وَهَيْبَةُ الْمِصْبِ وَالَّذِي عُصِبَ
وَهَيْبَةُ الْأَلْفِ لَهُ فِي ذَمِّهِ
وَالْأَرْضُ إِذَا تَوَهَّبَ دُونَ زَرْعِهَا
وَهَيْبَةُ الدُّيُونِ لِلْقَيْسِ يَرُودُ
وَمَلِكُ السَّيِّدِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ
وَمَا النَّفْسُ عَلَى الْقَوْلِ الْحَبِيدِ

فِي ظَرْفٍ وَصِفٍ خَصَّةٍ حِينَ أُبَيْعَ
كَحَيْثُ غَلَسَ وَمَا فِيهِ الْخُرْدُ
فَبَلْ وَصُولُ طَارِئًا وَاللَّفْظُ غَامُ
بِالزَّرْعِ فِي اخْتِلَافِهِ مَا وَهَبَ
وَوَارَثَ لَهُ بِسَمِيهِ أَهْمًا
وَصِفَةُ السَّمَامِ وَالْفِعْلُ الْمَحْبُوبُ
لِلضَّيْفِ لَا يَبْتَغِي حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا
وَمَا حَلَّوْا مِنْ شَايَهِ أَخْبَلَانِ
وَحَلَّ ذِي الْمَتُونَةِ مَثَرُ قَسَمِهَا
فِي أَثَرِ الْبَيْعِ مِنْهُ بِالْطَّلُوقِ
فِي هَيْبَةِ الَّذِي يَدِينُ مَوْتَهُمْ
مِنْ غَيْرِ تَبَيُّنٍ فِيهَا الْكَلِمَةُ تَبَيُّنٌ
لَعَنَتْ وَحَتَّ سَلَامًا فِي جَهَنَّمَ
لِهَيْبَةِ الْهَلَالِ عِنْدَ تَقَرُّبِهَا
تُجْزَى عَنِ الزَّكَاةِ مَثَرُ فَعْلًا
مَا أَهْمَ الرِّفِيقُ عِنْدَ الْخِلَافِ
يَسْجُلُ عَقْدُهُ بِالْخَلِيفَةِ مَدِيدُ

عَمْرٌ

ويسير الاذن على الذي اشتهر يقبل غير ماله ضرر محض
 والقبض زلن الهبة الموضوعة طارتها غلما اللوم
 وقال مالك منفسر عدها تلك في رامتيا عده برة هـ
 واحمد عند راسنا فيه لم دليلنا على ما رخص فيه هـ
 ما في الموطا وسواء قد ورد من طريق صحيحة لقيت شرذ
 من هبة القديين للقيمة عشرين وسقيا من ثما حدة
 من شجر الغابة بالمدينة ولم يتم قبضها تعين هـ
 وقال عند الموت يابنتي لو خربت هذا قبل ذي المنيته
 فالان الموارث كله رجع صواب مع احبته كقرضه ارجع
 فسالت هل غير اشيا والحجة قال نعم دون بنت خارجة
 عن به خارجة ابن زيد هـ وهي خبيثة وذات امه روم هـ
 وابغتها بام لمثوم اكننت ولم تخرج بسره ولا كننت هـ
 اذ كان ذا الامر من الصدوق شهادة للكشف بالتقدم
 والاعهر اشير اذ من من من قبض ما في يد من له اتمت هـ
 ويكتفي باذنه في عتقه والاذن في الاكل لا جرح هـ
 وقيل لا والاذن في الانلايت لا يكتفي به بلا خلاف هـ
 والموارث انما يوزع من غير يثوم بعد هبة عمش مصني

كامل

كأضله السام وقيل امر عقود بالموت قبل قبضه لا يعقد
 واخير في القولان ايضا في اكنون اذا طرأ الحجر من رهن يكون
 يتمشقة عدل الاصول في الفروع يندب في غبطة بها يرفع
 ومالك كذا يدرى والحسن ونفذ من علماء السلف
 الحسن ابن صالح مع الحسن وجابر ابن زيد لم يقتص
 وعن شرح وعطاه واحمد يشول من خالفة لا يقتص
 الا اذا اخصر بعضهم سا يوجب برة فذا لن تحرم ما
 كفاية وضرر ومستكنه او حاجة دون سواء بينه
 اذ كان ذاعمال اوفيه صلاح او انتهى بالفعل عما لا يسب
 زكروا التفضيل حتى في القبل فهو خسر ما لم يكافئ
 وخبر القديين في فضيله يعضد من انا في ذميلة
 كذلك الفاروق خص عاصما وخسر عبد الله بعد سالما
 ثم ابن عمسون فضل الاولا دا من ام لمثوم هـ افاذا
 وفضل القاسم وهو امته وسلف من علماء الامم هـ
 وخير النعمان عنه اجوبة غالبها اولها مصوبه
وصفة النسوية المذكورة ان يجعل الاثنى كذا في الذورة
 ومثل كالارث ومن جاز رجع تدبا ولا يصلاح ايضا ارجع

وللأئمة الرجوع بالأطلاق
 من هبة وأختلصوا في الصدقة
 فها هنا قد صحح أرتجاعه
 وعبد فرعه إذا ما وهبه
 وسائر الأصول كالمذكور
وشروطه البقاء في سلطنته
 وبعد ملكه وبعد السيرة
 وعود غيره عصير الرجوع
 والزرع لا يمنع والاعارة
قاعدة ما عاد بعد أن ذهب
 وأجنب والتعلق بالإعتاق
 وفي المتيه والعصير المتقلب
 كالمستقاضات وكل ما طرأ
 وما يفتوت من صلاة سفره
 كذا إذا ارتد مدبر وعاد
 لذلك الرد الذي الغيوب
 ومع حق القسم للزوجات
 وفي الصدق مثل هذا الأئمة

واختلص

وأختلصت التفتيح فتمر أغسروا
 ومن اللغاة التصور اختلقت
 والأذن بعد تطهيره إذ لصقت
 في المنقصر والكلون والفتاير
تدنيك الزوايد المتصلة
وخصم الرجوع أشترجعت
 وتخوها لا بعثا قس ولا
 ولا بان يرهنة الذي وصفت
 والقبض للشرب وفلظ الاعمه
وعند الرجوع ليس يفتقر
 من أهله فالعين عند الولد
 وفي الرجوع يظل المفسد
 وإنما الوجهان من الوصية
 من الولد في رجوع هبته
 ولا رجوع لسواك الأصول في
 وراهب لدونه في المرتبة
 كذلك الغني للفقير الصغير
 ومما صفاه ذو الباع للصغير

وميلده زال وعاد بالستر
 إن عادت الأوصاف بعد ما انفت
 مثل التي منضاهما التفتت
 والفرع بالوضوء واختصار
 تنبع في الرجوع لا المتصلة
 تنصت أو أبطلت وأرجعت
 بالولي والبيع ووقف وصلا
 وأكلت من جميعه قد انصفت
 ليس رجوعا منه فيما أطمعه
 لحكم حاكم إذا اللفظ أفتد
 أمانة يضمنها إذ بعثت
 عليه في باب الهبات أفتقروا
 وها هنا لا يكتفى بالنبي
 وإن أخبرنا حاله بنيت
 مقيد عنه ثوابه سفي
 لا يقتضي الثواب فما وهبه
 وما صفاه ذو الباع للصغير

ولقد روي في النسيب
ومن نجابه أو مال أشعنه
كذا أعتلي منه عند المعظم
إلى الحافة الأعيان بالمنايع
ومن القدم أوجب الشوايا
ولنظيره على الذي استشهد
وفي الأمانة اعتباز ما أراد
وذا الثواب لا يكف الصدقة
وحيث أوجب الثواب المغتر
وقيل ما يثاب في العرس قلده
وقيل بل يعطى إلى أن يرمي
فالمعصية اعلم من البكرات
وقال قد همت لا أقبلها
كأن دوس أو قريش أو عفيف
وحيث حتمنا ثوابه رجوع
والنصر أنه إذا ما وهب
نحتقر الرجوع والمثيب لا
ومن لم أولز همد أنشيب
من كل الحادي يعرف عثرته
كالواستعارة فليعلم
ومن الحديد فيه تصرف مانع
كذلك وعنه قد أجابا
لا يقتض الثواب في الأذى ظهر
وحيث لذا هدية بالاحتراد
وإنما ينسب من خلفه
فالمثل أو قيمته اذ تغتبر
وقيل بالأقل ينسب السب
فإن أبا بالرد فيه يقتض
يستأخر عن اللحية في الهبات
من غير من يستكر اذ يقبلها
وهو حديث ثابت غير ضعيف
في ذلك الواهب حيث ما أزعج
للسخر لا ثنتين فحكم من أبا
يرجع في حصته على الولد

ينظر

وينظر الجهد مثل من النزول
وان همار في السخر فيمدا أختلنا
وقال من الحزب حجاب منبثه
ثم أدمر السيد ما لا لزوم
يعتق والمال أسمن كالمندع
ويجب الرد للحرف قد جرت
وتمنع استعجاله بالصاد
لأنما انشئ الرد ودفن كره
الطيفة اعلم الفقير صدقة
كغسل ثوب أو شرا شترته
بينهما قص النفا لئلا ينجس
وجوز الشخان أن تغفل ما
وفي الشطاد ات الشواوي قد كرف
وصحى في العلف الموصى
وعلا لا يرعاية الغرض
ثم هل القول بحمل المبيع
يشهدا قال من يتول الصدقات
ومن الغلو اذ عن الوصف يزول
قال الشواويك الحجاب من نفا
وهو نكح عرق عبيد يثبته
يعتقه وعبد ما التزمه
خلع مال وهي سفر ما أدمر
يزيد وعادة شحير سكرت
ومعاز لا يزم الإعسا ده
عرقا لكون الطلوع والتوصد
أوهبة لحاجة مصدقة
أول الحوام أو كذا انفقته
لصرفها في الغرض من المحرم
رأي إذا الملك له قد أنما
بين ظهور الغرض كالمأثرون
به لما عجز ان لخصا
وهو مفرع من الهبات مفرع
ملا أو استباحة لما أبيع
لهبة تلغي شريك النفقات

طالعة

ثم المراءد قاهنا بالأسس الا متصل الاكافاتهم وأمشط
وأهل زوال الدين سره أنشهر فاز من تيسر
وسخط الله تعالى وألهمه في الأيون فز صسا
ودعوات لا نرد أسدا دغوة والإعلى من ولد
ودغوة المسلم والذي طلم في الترمذي عن تاتر مسلم
ومنيه لن تحري واللولد بالأعشق بعد ملك ما حله
وانت مع ما لك في الحديث جاز شيخ وتأويل ووقف وحباز
وفي الحديث المنبر المستند رك قل الحق ما يتوي المتدرك
ومنه من عفت ومن بتر الأصول يعف عنه وثبيرة الفول
وفيه أيضا في حديث الشاخر لما أنت لتوبة مسبار
فلم تنل حياة سيد البشر ما هو شاهد الحكم انشيد
ثم عقاب الوزر قد يوحشك إلا العفوق فله نجل
وكان قلن ابن حبيب شفي مشيا على سبيل أبيهم المشفي
وتجل بحبي الفضل كان في الشيتا يسجن المالكو الدشتا
بجلده في الليل للكمهارة فهو هذه ابدل أشتد ارة
ومثل هذه الثرة قد أشتد في سلف الأمة مال ابن عمه
دايت في الطوائف إنسانا عك اماله وهو يقول في الرسل

الذي

يا ابن لقامطية لاندعرد إذا الركاب نفرت لا تنفد
تأجلت وأرضعتني الشد الله رب ذوالجلال اكشبر
وقال ما جزتمه لا في أريد علسر ما أرادت مي
وضربوا الأمثال بالعلشير في البركة به البشون تاتني
كاتب البنت كل عام بأمه شفي على الأمه دام
تركب ظهرة على طول المدا تحلها منه بيطاومضعة دا
وهو قشيري ويدعي الصمته وكان في البرك أمه
والشيخ عز الدين قال لم ايقف لهم على خذ عفتوق قد وصرع
وغيره قال العفوق مطلق أذاها بيل وصف اطلعت
وخلف أمير لها قد أخلعت من صور منه امه الشد
تحتوا الطاعة في المشنيه وكلها عنه لتنزيه بال
كالل من مالها وهو يرك فيه اشتباها فبهذا امرا
فمنه عندا لا كثيرين ياكل حتما اذ الطاعة فيه تخشك
وشلح وجهها دمنعسا في الاباذن منها قد سمعسا
رطلب العلم ربح الفرض لا والجد والجدات كالذي شلي
مرحالة الوجدان والفقدان وقيل بل منحصر الشاين
وسفر الحجير مال الترامي لا نقل منه عن نصوص الشاير

بالعلم

والتظاهر المسع إذا حال الموت أو أسنى عنده إلى الردا
والأكثر من منعوا اختبر الأصول بدت فزع بارتكابه يصول
والوجوب الوفا لا محالة وندبوا الإيهال والإيت اله
مكلمت الألب لا بسبدا وإذا خلوا الدينون للأبشياء
لا تلوهم الأبناء بالإستفصال وفعله أولى للاختصاص
والكف عن أذي أصوله حيث واليرمن اختار فرع ما حجت
وتجب الاتحاق والإعفاف وليس بالأمر به اختلاف
والأمر بالترويح بينة والخلاف لا يقتضي تحتم بالاعتلاق
من مثله هذه لفظة مطولة لا يقتضي تفوق من لم يذهب
وهكذا انقذت مذهب رصلة الأرحام عمت واجب
والرحم المحرم والقريب كتاب حكم اللقطة الذي لقط
والأقط ولقطة ولقطة ولقطة من غير جزر مثله شيئا سقط
والأقط ما لا يقط قد لقطه أشتم ما يند لرنى اختلافا
وهذه عن القياس خرجت وإن تكن عند الخليل أندحت
في الفرق بين فوعة وفعله للفعل والمذكر من فوعة

فيه

وحدتها الشبر أخذ المحرم من مال غيره بحيل أو حرم
وخص ما يند ارحب وحده وفزعها وهذا غير فله
فان تحف فوات وقت الحيرة وهذه مدته المحرم ذكره
وما يرجع من الشقوق متابع وما يجرز فهو مال متابع
كقارب القامة غا والتبس أو دارت عليه إرثه احبس
بسبب الودائع المجمعة من مال من غير تلمين معه
وعندنا متولان في الذي غلب فهذا من استيمان أو كسب
والأصل لهما ما رواه الشمر محرم مالك عن نافع
قال يزيد وهو مولد المنيعت شال زيد من بر خمسة بعث
عن لقطه وجدها منبت وهو حديث مدر واه الستة
ومن ابن حبان صحيح وأجيب داود وابن ماجة قد أجبت
حديث فليست هذه عليها باختيار رفوعة كذا عياض ابن حمار
ومن ابن داود لغز لي علي قضية الدين راذله ولي
وجاهن أشده ناسه برودة دينار علم من امشرو
واللهي عما صل من النعام يحضر بالمهارة الموالج
ومني التي تزع عن بوزار عمر فأخذها عن الضيق عن
وظنه من طرف ناصنا موارض منقبة بالشيخ نقص

قال أنوال الحبيب بانفتحت قد جاوزوا اللقطة للإرناوت
 ومالك واحد قد كرهها ذلك مع جوارزه شمس زها
 وعندنا الذي الوثوق نذبت وقيل تل على الأيمن وجبت
 ومثل جثم إذا ضبا عها ربح والندب في سواة حكمه أنفع
 ورابع ينفينها بالغائب حكاة في الوسيط واليهان به
 ولسوى الواثق لا ندب ولا يبعد إذا منه الوجوب نغلا
 وأما يجوز للمذكور تناول اللقطة من المشهور
 إن لم يكن متركبا بنفسها بدخات بين ماله إن يفسف
 أو يصلاح نفسه لن يقيم أو من عتاف وليفتر من أنف
 والاحذ للفاسيق قيل خسر وكوفه له عليه المفسخ
 ومن الوسيط اخذه لها امتنع وهو مؤثر إذا التفت من منع
 وحيث قلنا بالوجوب فترك عصى ولا ضمان إذ فأت الدرك
 كواجب الطعام إذ يشكر من لموت جوعا بأصططار وكن
 يلزمه إنقاذ مال من حرق لغير لا يغرم الذي أخترق
 وأكثر الأمة قالوا يندب استنها في اللقطة وهو المثلث
 وبعضهم كالمزني حتم به إذ صحى هو إلى سائر حتمه
 بالرفع فيها عن غير أن جمار ولقطة العدل به ذات اعتبار

ليست

ليتنقى به مع اليأس أين وليست التوازي إذ تختص به
 ولا لمودع فذلك رثها وشاهد الفرق بين الحكم
 ومن الوسيط الأئمة الإيجاب فالمسلم الحذر المخلص الأيمن
 وأنه يصح الالتقاط من من ذارنا ومن لا يصح شترع
 وأما هو القولين ليس يغتد بل يرتقب واليه يفتزع
 وزاجع الحكم في المؤتمنه ثم إذا رأى له تملكه
 وصاحب الشايل قال مطلقا ومن براءة القصر عندنا
 ومن الواك أن قصدي واما باعتبار التعريف له
 وكالقير في وجنثون أو سونه

أو هو للاعلام والندب أين إذا
 واجدة مع وصوفه سببه بترك حقه وذا بطلها
 من حق من غاب بأمر حاكم إذا مضى ان يحفظه لا نسأ
 يلتصق المالك الحفيظ والتمين ذي فسيق وذا من امر
 من فاسق وعند عدل شفع لتعرفه وان لاخذها عند
 لقطة حقل فلتعرف منزع وضمان عن تعريضه مؤتمنه
 حيث يوزن الاقتران ملكه والشودي رده قد اكلت
 بالاحذ خلفه عن الغصبتين نزع من القصر بعد الشك
 من الولي إذ يصدق فعده لكن ذابح أن يعبره

والأظهر اليه كلاً من رقبته الرقب
وقيل قطعاً أن مولا رصده
أما إذا قال متى وجدته
فقل على القولين والامام قال
إذا انتهاه عنه فاك الشوك
وما يتغير به رقبته اعتبر
فتلفت والعبد ذواً بيمان
وان رأى من عبده الخيانة
أما إذا أهل أمراً ملته
معلقاً بدين من الرقيق
وصاحب اللقطة ذواتهم
ثم إذا احب مولا
فببر العبد وقيل ان غش
والمذهب الصفة لا لفظاً من
كثير بعض وهي للمولى وله
فالأظهر الملك لرب مؤبته
من كسب أو من مؤمن لا أرش
حيث لا أمر ولا نهى حقيق
وقيل لا قطعاً إذا النفس قصد
خذوايتني بظاها ذلها انتهى
يصح قطعاً ومنه يقال
رأى أبو سعيد ذاهباً منوك
وان أقرت عند فلاختيار
قالوا لا لا شقاق للضم
فذاغ عليه أوجبوا ضمائه
فلا أكثر من صفة مالطة
وملك مولا إذا به حقيق
في فليس وموت عبد قد سبني
كان النفاط منه قد ولاه
وشملك فمضى فبارسوف
صحت له كتابة إذ يؤمن
فان يكن لها يؤمن جسد
ولنا دركاً من جوبسته
جناية فباتفاقهم سفي

اجعل

وجعل البعض ابن سلمه
وكالريق فها هنا من علفته
وتضمن السيد ما ياتونها
وعند في العلم من ذمتها
وبعضهم غلطه وزيفه
فصل في الحيوان المبيع
كغرس وكبيع وقد سبني
أو خيران كالحمام في الفلاة
وهذا على الأصح لسواه
وجاز من القرية كالملاك
أما الذي بذاته لا يمتنع
كذا كسب سائر الحيوان
وخير والأخذ من معارزه
للغير الماخوذ والتعريف له
ان ظهر المالك **الشافعي**
يا للمها من غير تعريف ولا
وأوجب الحسنين تعريف البديل
كالقن من جميع ما شئ له
وأمر شرع والمدة بالتص
وقال من الأم إذا يعلمها
وشئوا الوهم إلى منبتهم
وبعضهم أوله واشتد ضعفه
من السباع إذ بقوة منيع
أو باشتتات كالبحر والأرضي
بأخذه القاص لحفظ مولا
يؤخذ والمملك شرعاً نفاه
وقد بها على خلاف قد حكي
كالسنة والفحل فشرعاً مانع
وقيل لا يؤخذ من العترة ان
بمن ابتاع العين والحيارة
وغرم قيمة إذا ما الكس
والسنة في هلكة أو شرع
عمران الثالث عنها يقتضي
والأظهر اجواز حيث شئ

ويرجع المتفق بالإذن إليه **ويشهد العاجز عز قاصر عليه**
 والبائع حيث لا يكون شايز **لغاو خسر الخلف باعتراف**
 وحاز بيع بعضه للفقهاء **عند الامام وسؤله أطلقه**
 وقها هنا تنفع إذا أقرض **وقرب الجاهل به نقرض**
عريسة رتب بعير تركه **لغزبه فما عاف القلنس**
 محي شجر بعدة والمهمه **وساسه حتى أزال المسه**
 فعاد للصحة قال **لا تحصل الملك له بهذا**
 ويرجع المحي له بالفقهاء **وأجز مثله على من أكله**
 وعند **الحمد** واسحق أنقلب **ملك لمن أحياه بعد التملك**
 والحسن ابن صباح والبيهقي قد **قالا الذي أقرض من الملك فقتله**
 إلا إذا انزى رجوعه إليه **إذا استطاع فله الملك عليه**
 والملك منه **الشراي** استبقاه **ولا رجوع لغريب أنفسه**
 كمنفق من غير إذن ما لقط **ومخرج من قعر خير ما سمع**
 والحسن البصري في البحر أنفرد **بعدمه عمن سواه ما ورد**
 إذا مال من أخذه منه ما وقع **ملكه ومثله من هذا رجع**
 لأنه الخنزير للأجتماع **والقنبر الموحود ما جتمع**
 في جنينات البحر إذا تعاد فيه **ملك لو أجد كخوت بصطفيه**

ومن سوي المفتاد فيها معا **تجعل لقطه كمن يلعس**
 كذلك الجوهري غير الصدف **ولا تلز بمن عمن القنبر صدف**
 وجوزوا لقط المحير الرقيق **كذا تمير إذا الغنم كسوت**
 وملك العبد وأنت حرمت **عليه والعنبر كمن من علمت**
 وموثن القنوب من كسابه **وغيره بالغبر في أحسنه**
 ولقط غير الحيوان يستخرج **فان ملك له الفساد لم يضر**
 مثله عريسة شاع والممن **ملك إن عثره بعد الزمن**
 وإن رأى في حالة ملكه **وأمله فباحثا ومسلكه**
 وقيل أنه يؤخذ من العساره **يلزم بيعه بلا سكاره**
 أما الذي يملك أن يعالجه **لرطب كفت حيث عالج**
 فان رأى الغنطة في البيع اشيع **أو من سواه يتبرع أذ بيع**
 جفت أو لا يبيع بفضه **رجفت القاني ليقضي قرصه**
 ومقتنى الكلاب من بعد سنة **خمره ومثله لزمضته**
 وفيه والنايع من نجاسته **تحت لذي المكليب ذو نقاسته**
 وما لقط أخذت أماسه **واخذ قاص من قد غنى ضماته**
 إذا قرضه قبولها إن دفعته **ولا على الأصح عين أو دعت**
 ويلزم القبول أيضا إن بدا **لذي غداك ردودا بندا**

تلك الفقيه اذا لم يدخل وقت تلك غير الغرم خيلي
 وهذه الحالة فيما لا يشتر لم يوجبوا التعريف فيما يذكر
 وأوجب الامام والحجة اذا وشرح مسلم الحشوية اذا
 فكون اذا بعدة خيانه مالا لثرون قد نفقوا صماته
 فلا تضرب لينة الحيد ثعبه في باب اللقطية والوديعه
 وان يغارب قصده الاخذ من لانه في اللقطه شرعا ما ائتمن
 ومن نظير هاتين المودع من خص بوجهين اذا الشوا اعتقد
 وبعدة ليس له في المذهب تعريضه ولا تلك خبي
 ومن بعده راي تلك منه لعام اكرم من استند زكاة
 اذ هي كالمستأجر الذي عصى وبعدة في سفير قد اخلص
 ويجوابين اجابته العبد نيز وتارغ الفقيه لفظه اوجبه
 والاخذ للتعريف والتلك امانه مدة تعريف حكي
 وبعدة هالذا اذا لم تحسب تلتا على الاصح الا شهيد
 ويعرف الجلس وقد راو صفة مع عفاص ووكا وصفه
 لم عليه بعد ان يعبر منه ان قصد الملك لنوع عترة
 في باب مشهود وفي الاشواق والموضع المقصود باستطراف
 لا مشهود سوى الحرام متعلق كذا الاشياء لهذا الخلف

والظاهر

والظاهر اخيضا صه بالموسم ولم تفتيده به الذي ستم
 ومقتض الرسيك والتمس ري ٥ والشرح والروضة والقباه
 تحريم الشايد مثل مستحجيد والمذهب المعرو بل انزدد
 والنقل من المجموع في الحجاب به وندبوا للشايح الاجابة
 يقول لارذة الله عليه وان تلمن سيفظ منها في يديه
 ومن القري والتلبد الصغير يكافضه لا تغيب
 والفلوات والبراري تغيب من سر او يقرب في الممر
 ومثل نزوح للقرين الا الحيب حتما يقرب قصده وحقان
 قال الشواذ الاصح يندس في تليفه بالغرم والمثقف
 كالمع في الاصح ما وصفت تسليمه للغير كى يعبره
 والاباذن ح كلفات اثة يضمه من غير خلف قد حواه
 والشرط في المعرف الصبيانه والعقال لا العفة والامانة
 والمناجى الخلية ليس يكتفى بقوله كاجبي ع شرفا
 ومدة التعريف فيما اختلعتوا فيقتل اعواما لا تعرف
 اذ عن ابي في البخاري زوي وفيه اتمام لشل منطوي
 وقد اتى القول بهذا عن عمرو انه في لقطه به امس
 لكنه مخصوص بواقعه ٥ وما راينا بعده من تابعه

وأجمعوا من بعده على سنته
 فان لغير الملك نأدى فلهذا
 والعرف في وقت ووصف معتبر
 لم يصح ثم كل خمسة
 ثم السكدة اربعة لغيره نديب
 بمائة هل يكتفى في المشتري
 لمحتبه الناهن ونظر المقدسي
 والشيخ نجم الدين في الحكم اعتمد
 وليسر تكفي سنة مفروقة
 امامنا والراعي ينفعه
 عن العراقيين والافرحيين
 ويذكر الاوصاف لا مستغنيا
 ووجبوا مؤنة التعريف له
 وفي سواها ما رآه الشيخ
 او يبيع بعض ارباب قد حصل
 ثم الحجة في اختيار المعظم
 بل زعموا يعلم ان صاحب

ما
 يجوز

ثم الحجة في دينار وقيل
 وقيل درهم وقيل دوسه
 بل الذي يعتدل فيه الاسهف
 لغير الفاروق في شارب الجراب
 فترك الاشياء في اقوالهم
 وقال في الاضاح لا تعريف في
 عن جابر بن الشاير المشهوره
 تدعي الشئ الحجة كونه
 وتسقط التعريف عن الشئ
 لما رأى فغيره فزيد
 يدرك في عموم السور
 وكان منع سيد الامام
 ولا يقال حاله الامام
 فذاك في الذي عليه الاسهف
 قلت وقد افاد عبد المؤمن
 عن حاله الاسلام ناهي الدين
 وبالله الذي فترته عنه نجاب

ما فيه سارق من التلج اقبل
 والاكثر من لا يثب زونه
 ولا يقول عنده الناس من
 والعام عند الاكثرين ذواتها
 تجعل العموم في اخوهم
 مما مل اذ فيه حدث ما لي
 للثمة مضطرب في الشور
 بلله واجده بالتمسده
 وفيه للفاروق قول القبط
 فقال ذا الشخص اري ناديه
 ما هو مفدود من التلج
 من اهل الحاشية الاثم
 ياخذ ما ضاع بلام
 يعظم الامانة الناس من
 الحافظ السوني ذو التفطن
 فيه سوا الا تخلم النبيين
 فالجبر حق من اجاب واسقاب

تَحْمِلُ اللَّفْظَةَ لِلشَّيْءِ
فَلَا يَزَالُ الدُّرُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَيَعْلَى الْكَادِي عَنْ الْأَوْزَارِ
فِي الْخَصْدِ وَالْمَحْتِ بِالْفِكَافِ
وَمِنْ غَيْرِ بَابِ يَسْئَلُ
فَصَلَّ إِذَا عَرَفْتَهُمَا لَمْ يَكُنْ
مِثْلَ الْمَلِكِ وَقَدْ كَانَ يَلْمِ
وَأَنَّ الْوَقِيلَ مِثْلُ شَيْئِهِ
وَلَعْدَهُ أَنْ يَهْجُرَ الْمَالِكُ لَهُ
وَمِنْ الْأَصْحَاحِ وَاجِبٌ قَبْلَ الْكَلْبِ
تَالُوا وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمَلِكَ
وَلَمْ يَجْرِدِ الظُّهُورَ الْأَطْمَحُ
زَوَالَهُ فِي شَيْئَةِ الْمَعْنَى
تَمَيُّزُ الْقَلِيلِ مِنْهَا وَاللَّيْثِ
بِالْإِنْفَاقِ عِنْدَنَا وَمَا لَكَ
وَمِنْ الْفَقِيرِ وَالنَّعَمِ
عَمَّنْ عَلَيْهِ تَحْرِمُ الْمَصْدَقُ

يَجُوزُ إِذَا بَيَّنَّا أَلَّا هُوَ مَعْنَى
وَصِيَّةٌ بِالْقَدِيمِ الْمَشْهُورِ
أَنَّ الَّذِي يَسْتَفِيدُ مِنْ زُرَّاعِي
يَمْلِكُ لِمَنْ تَسْرُ مِنْ أَصْبَحَ فِي
وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ ذِي الْقَلْبَيْنِ
إِلَّا الْخَبْرَةُ بِلَفْظٍ قَدْ حُكِيَ
فَتَقَدَّرَ وَمِنْ الْمُهَيَّجِ شَيْئًا
يَحْكُمُ بِالْمَلِكِ لَوَيْتَ لَقَطِيتَ
وَأَتَقْنَا عَلَى زُودٍ فَعَلِمَ
لَعَدَمِ الْإِبْدَالِ إِنْ زِدَ غَلَبَ
أَوْ زِدَ هَا بِغَبْلٍ خَتَمًا مَالِيَةً
لَا يَزِيدُ الْمَلِكُ وَهْمٌ قَدْ زُرَّ
وَرَدَّ بِالْفَسَادِ مَا تَقَبَّلَ
بِاخْتِزَالِ الْغَنِيِّ جَزْمًا وَالْفَقِيرِ
بِخَيْرِ الْغَنِيِّ مَلِكٌ ذَلِكَ
قَدْ قَالَ يَمْلِكُ هَذِهِ مَبَانِ
وَتَحْفَظُ الْغَنِيَّ إِذَا يَحْدَقُ

وَعَزَائِرُ

وَمِنْ أَيْبِ كَعْبٍ عَسَلِي
وَأَيْنَ أَيْبِ طَالِبٍ مَالِ الشَّامِ
وَمَوْنُ الرُّدِّ عَلَى مَنْ مَلِكُهُ
وَيَهْجُرُ الْمَلِكُ رَبَّ لَقَطِيتَ
وَيَسْتَفِيدُ حَلْمُهُ أَنْ تَلْفَهُ
وَعَنْ أَيْبِ اسْمُحْ وَأَيْنَ سَلَمُهُ
مَعَ اعْتِبَارِ زَمَنِ الْفَلَكِ
فَمِنْ زُودٍ وَدَبْدَبٍ أَوْ مُبْدَلٍ
وَيَأْخُذُ الْأَرْضَ مَعَ الْمَعْنَى
فَإِنْ أَرَادَ الْمَالِكُ الرَّجُوعَ
وَحُصْنُهُ أَرَادَ مَمْلُوكَهُ
وَيَتَّبِعُ الزَّوَادِ الْمُتَقَصِّلَ
وَمَدْعَى الْعَيْنِ بَعْدَ بَيْتِهِ
إِلَيْهِ لَا تَدْفَعُ مَالُ السَّرَامِغِ
وَيَجُوزُ أَلَّا يَدْفَعُ لَهُ أَنْ وَصَفَهُ
مِنْ غَيْرِ الْحَيَاةِ عَلَى ذِي اللَّفْظَةِ
لَوْ أَصِيفَ وَدَبْدَبٌ لَا يَعْلَمُ

قَدْ هُوَ أَخَذَ هَذَا مَسْبُوعِي
عَمَّنَ الزَّوَادِ لَمْ يَجَزِ مِنْ دَافِعِ
وَهِيَ عَلَى مِلْثَقِ تَلْكَسَهُ
لَمَثَلِهِ وَغَيْرِهِ بِقِيَمَتِهِ
وَمِثْلُ مَنْ قَبْلَ الظُّهُورِ أَخْلَفَهُ
مَقَالَةٌ لِبَيْتِ هُنَا مَسْأَلُهُ
ثُمَّ الدُّرُّ أَيْبِي عَنْهُ قَدْ حُكِيَ
بَعْدَ تَلْكَسَ لَمَقَرَّتْ وَلَمْ
وَالْأَرْضُ قَدْ نَافَتْ بِالنَّهْدِ
لِبَدَلِ يَأْخُذُ جَمْعًا
عَنْ أَرْضِهِ أَجِبَ دُونَ أَوْلَادِهِ
لِلْعَيْنِ لَا إِلَهَ غَدَتْ مُنْقَصِلُهُ
وَعَبْرَةُ لِرُصْفَةِ مَبْدَتِهِ
إِلَّا أَنْتَضِدْنَ مِنْ الْمَدِافِعِ
وَمِنْ صِدْقِهِ بِتَحْوِيلِ الصَّفَةِ
إِذَا هُوَ مَدْعَى بِالْأَيْدِي
مَالِكُهُ هُوَ بِمَشْهُورِهِمْ

ووافق النعمان وهو المذهب
 ومالك وأحمد والشافعي
 والشافعي وأبي الملقين
 لمن نظر صدقته فما اعتمد
 وشاهد الوصف عند الحجته
 واسمع الملقين الشهادته
 فان اقاما فاسقين عنده
 والشع خضري زوده الكنى
 وبعد منعهما لصاحب البيان
 لمن رأى شافيا والملقينا
 باخذة الأول عالم غليل
 وان زيدا لمروا عبي
 ان قصد الدافع نفسه فله
 والنورى مع الشوق في
 وحرم الغنطة بالتعقيب
 على الأصح وكذا اهل الحرم
 وحرم الملاثة الأئمة
 وقيل ان ذاعليه لجب
 قد اوجب الدافع بوضيف طاهر
 ان يدفع المالك بوصف منضبط
 من الوكيل والعناصر والعقد
 يكفيه لاني خاتم قد حجبته
 وخاتم اذ وافق اجتهاده
 فلذلك اذ غاه لن برودة
 بشاهد معدل ان خلفا
 تحول العين اذ امع القمان
 من لا يطمئنه بلا علم سقط
 ومن سوي ذلك وجه قد حكي
 ذا الشئ بالخلم على التصديقي
 اولافو جمان لشعر وطله
 ذا الباب جزو ما نادى لره واعرف
 فلما في البلد الاثبات
 وواجب تعيرتها اذ لم ترم
 فيما وصفت بانف الحرمه

فان

خاتم روى أبو داود في
 الحاقنا بالحكم من امم القري
 ولفظة الحجج منها قد ورد
 وفي اللسان المنشيد المعرف
 يثاب قد اشد ذاك أي عرفه
 وقيل بل منشيد ها الذي طلب
 حرره القاسم ابن سلام
كتاب احكام التبيط وهو
 ولو تمير الاجل التريبيه
 وبالذبح ومنبوذ ومرف
 وتبذره من افع المعاصي
والاصل فيه وتعاونا على
وفي الحديث المؤمنون كلهم
 وقائد الرحمة ليسير رحمتهم
 واخذة فصر من كفاية عبي
 مائة للنسمة الحرمه
 وحرم الاستمدا في اللعيبه
 لقطية طيبة ولم يصف
 من الاخذ والمالك وتعرف
 التي تخصها فلذلك شدد
 عن الامام **الشافعي** لعرف
 والثالب المنشيد شيئا عرفه
 والناسيد المعترف الذي غلب
 وهو امام في اللسان علم
 عرف صغير اصله لم يعرف
 حال انتقاره الى ترتيبه
 مقناه مفصول لفعل متصرف
 اذ هو كالواو بالاختصاص
 والمؤمنون كلهم اهل ولا
 فهو من الظلم وتغير وحيد
 والراحمون من حريم رحمتهم
 جميع خلق الله جل وعلا
 والائمة حضرت اركان قد علمه
 خوفا من الاقدام والتفريط

الحرم

وإذا بسواة تشر في الجسد
 وأما يلتقط المولد
قائل أنا شريز لغز
 فقال أنت ما أنا جبه يله
 عنه الغويروا بوسنا فاشي
 فترك المنبوذ بعد في يديه
 وارثه وقال ما الله فله
 فالبسوق والشنا فاعز **والمالك**
 ويلتفتن بظاهر العبد اله
 لامن مسافر يلقطه الحقيق
 أما إذا علمه من ملكه
 فالسيد الذي كحق وليه
 وقال الرقيق ذو كتابة عرت
 على الأصح كسبرع فاش
 وان يتوثة مبعث لفتك
 والرقائق أم شرعه ومن
 وشزع اللقيط باتباعهم
 من ذي الجني واجه أو شافهم

المسألة

ومسته لم تزل في الفقر ولا
 وقد تم الشايق والذي ترك
 وقها هذا العيني ذو زخمان
 ملك التواوي لا تصح الاستوا
قلت الشريز بالشريز
 كما لم المسك ونافح الجسد يد
 وقد تم القدا على المشهور
 ولتس في ثغرات العدا اله
 والحز اذلي من ضايت أولت
 وعند الاستوا والشرع
 وعن أبي علي بن حنبل
 وحجة الاستقام عن أبي علي
 ولا تحير اللقيط إذا تم
 على الأصح استويا والمبدي
 فان تاربت بحيث ليس هل
نعم له لبلد سواها
 وقيل ممنوع لظن نسيب
 يوجب فيما صحوا أن ينفلا
 حاله موضع أزدحام ان حرك
 ومن ثغرات الغنى وجها
 كسرف الذات ومنع علم حوي
 في القيرين بالقرين يفتدي
 فكيف لا يعتبر الوصف المزيدي
 ومثل بل سيات من المذود
 فامر من الغنى من المقت له
 لا امرأة وإن ثوانت من حوض
 تحل في التقديم بالاقتراع
 بجهدها من ارشد الجيران
 فرع هربق حكا فاعدل
 ومسلم ودا فتر فممن كعد
 تمنع نلته لبذو السو وليد
 مرادهم منها فغيره ممشوا
 إن تربت مسافة حواها
 فربما ضاع الفنى بسببه

وللغريب في الأصح نفعه **لله** **أما** الذي المصلحة من حيله
 من القوافل التي من **لله** **فإن** يكثر من غير ما إذا نكح
والشافعي قدّم الحق المصالح **وقض** الأصحاب كالأدب سبق
 والقروى في القبط قريته **عند** ابن حبان وأرتقاء الشورى
 ثم على اللبيب حتما يستحق **فمنه** ما بلغه بحسبته
 واستبعد العزيرة الهبة **نعم** المحضو من غير باللفظ
 له وماله به تقسوا **كالعزير** والماط والبيتم
 بذكر حقه أو الرأوب **ولك** أن تقول هذا يشهد
 على الأصح ملته أن أكسبه **والبلدي** في القلادة يشهد
 من موضع بالغة من حله **فإنه** له مناهيا بعد
 ينقله كذا الشواوي صح **على** منافع بأصل مستحقته
 والنقل للرجع في الحكم استحق **أو** من الذي أنامت بلبسته
 والبديوي لا يترك كالفروك **من** ماله وذاعليه انفقوا
 كالونف والموهوب أو وصيته **لعدم** التغير من بين وكسبه
 كالنوب والمربوط والسبي المحيط **بخصه** الملك على ما حققوا
 حيث يملكون عنه مفهم **وشرك** الرأوب في المربوط
 يرأب وقاعد إذ جعلوا **ولكن** الفرق بضغوقه فيه

الملك

وملكه من غير خلاف جارك **بشرط** الاقتراد لكن يملكوا
 غير اختيارا له لمن حلك معه **أما** التي بعثه تسيبت
 عند سليم والامام انطاك **والملك** في القرية والبستان
 وطرد الوجهين من المستحق **أما** الذين تحت فليس له
 فيما بعثه يكون من ثياب **وابن** ابن هريرة قد ملك
 وحجة الاسلام ايضا في الذين **ولا** كثرون القوا البكثاء
 وزج الشبكي أن البائع **من** دفع من نازع لا في الحكم له
 وحيث كمال له تحقيقه **من** المعد لمصالح الأسم
 وقيل بل للقطا بقية من **في** خيمة مضروبة وداري
 فيما إذا كانت يسواه يملك **بها** وعن مقامه ما منع
 ثم عن هذه اليه كسبت **فيها** لمربوط ينفذ عطله
 من الخمر والكاوي اتا وجبات **في** كل ضيعة وذالم يظهر
 وصاحب الكاوي الكبير نقله **وغير** كما في العرف من غير أرتيا
 وشركا فيما أنتى التركة **بحكم** بالتعيين فيه كالسفين
 مثل ليرنا يشتر كتابه **يكون** مثله بهذا سايغا
 بالملك وهو في الدعوى مشله **من** ما أبت المسلم ينطقه
 أي خمس الخمس فعنه لا منام **ثم** على غني قبط يفسر من

الشركة

وَيَرْجِعُونَ بِالَّذِي نَفَعْنَاهُمْ
وَعِنْدَ نَفْعِ الْجَهَنَّمِ الْمَعِينَةِ
فَرَضًا وَجُودًا وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ
وَالْقَبِيلَ لَا يَنْتَهِى عَنْهَا نَفْعُهُ
وَقَاهُنَا الَّذِي تَدْفِرُهُ قُضِيَ
تَدْنِيكَ الَّذِي لَطِيفُ التَّقْطِطِ
وَمِثْلُ كَيْفَ لَا ذَنْ أَلَمْ يَنْفَعِ
قَالَ الْقَوَائِدُ وَمِنْ الْإِنْفَاقِ
وَهُوَ غَرِيبٌ إِذْ هَلْ فِي السِّلْسِلَةِ
وَذُو تَعْدُرٍ عَرِ الْمُرَاجِعِ
مِنْ بَعْدِ الْمَخَافَةِ أَوْ الْإِقْرَاضِ
فَصَلَاحٌ إِذَا وَجَدَ مَنُودَةً
أَهْلُ قَنَابٍ أَوْ بَصِيحٌ مَسْتَقِيمٌ
وَجَلَّ نَهْدُ مَسْئَلَةٍ فَيَنْفَعُ
وَمَا عَلَيْهَا الْإِقْرَاضُ تَعْلَبُوا
فَوَصَفُوا الْمَاجِينَ عَلَيْهِمَا نَاقِي
لِقَبِيلٍ يَتَّبِعُ قَوْلَ السَّلَامِ
وَعِنْدَنَا لَا دُونَ الْإِسْلَامِ

لَمَّا

لَمَّا يَدَارُ الْقَفِيرَ إِذَا لَا يُشْفِي
وَإِخْتَارَ فَيَنْتَهِى صَاحِبُ الْإِبَارَةِ
فَإِنْ نَفَاةَ الْمَسْئَلَةِ الْمَقْصُودِ
وَمَنْ لَهُ تَحْكُمُ بِالْإِسْمَاءِ
يَتَّبَعُهُ إِذَا اتَّيَبَتِ
وَوَصْفُهُ لِلدَّفْرِ لَقَرًا صُلِي
وَالْوَلَدُ الْمُنْسُوبُ بِالْأَجْمَاعِ
وَتَتَّبِعُ الْأَشْرَفُ فَالْإِسْلَامُ
وَإِذَا لَطِيفُ خَتَمَاتِ دَعَا
بِالْإِنْفَاقِ رَدَّةً وَمُسْتَسْلِمًا
وَسَائِرُ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ
وَمِنْ الْحَيَاةِ مِنَ الْأَمْرِ الْمَقْصُودِ
وَمَا لَكَ لَا تَتَّبِعُ الْأُمَّ السَّوْلَةَ
وَقَالَ تَقَرُّ الْعُلَمَاءُ تَتَّبَعُهُ
وَالْحَبَشَةُ أَيْ أَمَامَ النَّفْسِ
ثُمَّ أَبْنُ حَزْمٍ قَدْ حَاكَ مَذْهَبًا
وَقَالَ مَنْ رَزَنَتْ مِنْ أَهْلِ الدُّمَّةِ
إِسْلَامٌ قَدْ عَمِيَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ

لَمَّا

وفي المحل العرفي استنباع كوالدين مذهب الأوزاعي
 وينبغي الجنين بالاجتماع وإذا انشغل مانع الاستنباع
والمسند قال إذا مات الأب فالحكم مسلم وعنه بنسب
نظرة في الطفل ثم ان وصف ذالكفر فهو بارز إذا انصرف
 وشرطه ان لا يكون قد اتا بعد البلوغ بمشايير منسوبة
 كان ثم ندد وحكم الشاكي عليه في جميع حال ما صح
 ان لا يلا عنه بما والدي سبق منه ويستدل ما منه استنبق
 حتى يرد ارثه من مسلم ويرث الا في اذنبه سمي
 وقيل ان يعطى بالله تعالى بعد احتمل ام قتله بالصفين
 لا يوجب القصاص لكن الدية على الصواب وهي في النقص مائة
 وان كان حاله الاصحاب فيه ومن خوايد الخلاف بضبطه
 تلبية قادر على النطق بما به يصير اهل الكفر مسلم
 قال الخليلي وتابع الاصول يومئذ بالشك في ان الخصم
 فان شهي عن ذاك او لم يعلم من والي الدين القويم ينشأ
 لا تقتل المسلم حين قتله والكفر منه بعد ذالن يقتله
 قوله المسلم بالتحديد بلزمة بحكم التوجيه
 الله بما يحفلو الشكيبان باق على حقيقته الا ان

وتركه التجديده وهو مومن وثركة التجديده وهو مومن
 وما ادعاه اخر الممتنع ولم يرد ذلك في الامصار
 وقد عوا على خلاف سبقا وتمت يتبع دين السابلي
 قال النواوي هذا المذهب قال النواوي هذا المذهب
 اذ فيه وجهاان وهو مستوي وذاك ربه فاحسن ملجئ
قلت وقد حل الخلاف بيني والشرط فيه بانفاق المذهب
 ويقتضي من هذه المعيشة ويقتضي من هذه المعيشة
 ولا يضره اخلاف الملك لا عليه المنبوع حينئذ
 يستبب القوة من الانساق قال الخليلي اذا كان السؤلا
 جميع اهل الشكيب كل الشور علم قلتم انه اذا انكسر
 من غير كفر ردة اذ بس مومن ومو خلافت ما عليه اجتمعا
 عن علماء سائر الاقصاء تقويمه بجزية ما فتدق
 طفل حواء سائر الاصحاب على الثقل والتمتع ما تذهب
 ما قاله الاصحاب فاحذر ما روي والامر في بيان مثله وجب
 واليروي في صفات الثوري ان لا يكون معه اصلا سبي
 يكونه من جيش او سرية ولا يزل بعدة بالقلل
 وليس كالحج إذا مات أبوه والصنف السابع بالاسباب
 لمن سباه فهو ثابت على اذ الولا ممتنع ممن كفر
 يتبعه ومع امه يرد

ثم أجاب عنه بالذي مضى
أما إذا سباه ذمي مثلا
على الأصح والأصح فحكمه
وحكمه بالكفران شككتم
ومنه رجة أنه فيما هو
فيلحقان ببلاد الحرب
وإن أراد جزية أمرا
أما إذا سباه لا إمضا
ففيه كالمسلم من أموال
والدش في مقابر الإسلام
فإن الثوار يود المختار
لغير صغير أبواه أسلموا
صورته طفل سباه ذمي
وأسلموا أو بسواه ملكا
فالعز الآن على ذي المذهب
خفيف الذي حيث أسلم
ومثلهما وصف خبرهم

من موته الاستباغ فيما فرص
بحكمه بالإسلام فيه أو لا
وإن شارك الذمي فيه فمسلم
فما لا يؤمن أسلم
المسلمين دون أمر استمر
يوصف كغيره لغير الذم
من غير تابع لما استقر
تعد بلوغ واختصاص
في الفضل والتكليف والقدرة
مقتضى كذا العقل عز الإسلام
بل القواب فيه إذ كنت
والعقل في الإسلام لن يتبعها
ثم تلى سبني أبي وأمم
فينبغي كذا الجلبهم حكا
يعدم استنباع فرع من سبني
هل ما سباه فهو أيضا مسلم
طفلا وبالإسلام كل أشد

لا تلتزم

لا تلتزم فيها ركب الشبكي
وقل على هذا صغير مسلم
مجدبه من مات من قال القبر
الله في البعد والأكسدام
فولد النبي في أعلى الجبان
وقيل خسرنا أبو قحط وسوي
وقيل في الأعراف يسكنونا
وقيل من النار رذا الصعفا
وهذه مسألة **مسألة**
وعلمنا الشرع والحقيقة
فكان الإمام كان شجر يدكر
خصوص الفقيه المرحوم الأقوال
رولد المرتد والمردة
ومسلم عند الإمام الزاوي
ذنا بتان الشافعي لا ترك
بإذ عقلة قبل البلوغ ما حكم
فالعقل أعلى رتب الحال

يصير مسلما بغير شك
أصوته على المذابنا أسلموا
فيه اختلاف والفهم المحقق
فيما يخصهم على أنفسهم
وولد الذمي فيما يأمينان
هذين قيل من الجنان قد أوي
وقيل من المخشدين لو ما
والقول بالفوز لهم استدفعها
فيما النصوص اختلفت لا مذهب
فحكمنا قد بينوا الحقيقة
إن أبا اسحق كان يفسر
في الحكم فمسألة الأطفال
عند الثوار ي تابع في السرد
والفرع لا يضر به للشافعي
بإسلام غير البالغ معتبرا
ولنا لغير الرجال ما أحمل
وفي القبر نوع من الامتياز

في حكمها

وَعَقْدَةُ الْإِسْلَامِ أَشْنَى كُلِّهِ فَلَا تَصِحُّ مَعَ نَقْصِ النَّسَمِ
وَلَفْظَةُ التَّوْحِيدِ إِنَّمَا أُخْبِرَ وَذَانِ مِنْهُ الْغَيْبُ إِذْ لَمْ يَكُنْ
وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِسْتِزَامُ بِالْإِغْفَاقِ فَلِذَا الْإِسْتِزَامُ
وَمَقْبُحُ الْأَمْرِ إِذَا مَا اسْتَلَمَ فَلَا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا مُسْتَلَمًا
وَاجْمَعُوا عَلَى رُجُوعِ الْغَرْفَةِ بِاللَّهِ بِالْبَاطِنِ وَالْعَقْلُ صِفَتُهُ
وَاحِدٌ رَافِعٌ فِي خَبَرِي عَلَيْهِ ذَا الْفَيْضِ وَالْأَمْرُ خَبَرِي
وَالرُّقْنُ رَأْيُ ابْنِ أَبِي فَرْبِ بْنِ إِذْ لَغَوْ قَوْلُهُ تَقَرُّبُهُ كَرَهُ
وَقُلُوبُ الْأَنْبَاءِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَعُقُولَةُ الْأَشْيَاءِ مِنْهَا لَسْتُ أَبْزُهُ
إِنْ أَتَمَّ الْإِسْلَامُ فِي الْخِرَاءِ فَارَ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْفَقْدِ الْعَيْنُ الْمَعَارِ
وَاسْتَشْهِدَ الْإِمَامُ ذَاوَالرَّحِمِ أَحَابِ وَالْفَقِيهَةُ كَالْمَسَارِعِ
ثَانِيهَا بِالْفَيْضِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَحَالَ يَتَنَ وَلَدُ وَوَالِ السَّيِّدِ
نَدْبًا وَمَقْبُولًا وَاجِبًا وَكَالْمَقْبُولِ كُلُّ مَنْ تَبَعَ أَتَى عَنْهُ الْكَسُولُ
فَإِنْ أَتَى بِالْعَيْنِ فَدَدَهُ فَإِنْ أَمَرَ بِمَنْ تَبَعَ فَدَدَهُ
وَمَنْ رَأَى إِسْلَامَهُ فِي صَغَرِهِ خَبَرِي عَلَيْهِ حَلَّتْهُ فِي كِبَرِهِ
فِي الْأَرْثِ وَالنَّوَاجِ لِأَيِّ الرَّدِّ وَغَيْرَ هَذَا التَّوَكُّلِ رَدُّهُ
فَقِيلَ ذَا الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالرَّقِ خُرُودُونَ أَرْفَاقِ عُرُوفِ
وَالْإِمَامُ قَاهُنَا تَوَسَّطَ أَجْرَاهُ فِي هَذَا صَغِيرٌ يَلْمُ كُطُ

اذنفل

إِذَا قَالَ إِنْ أَلَّ إِلَى سِوَاهُ مُبْلَغُ التَّرَدُّدِ مِنْهُمْ سَاهُ
وَمَا عَلَيْهِ أَمْرُهُ قَدْ اسْتَقْدَرَ فَالْحُكْمُ مِنْهُ نَائِبٌ وَإِنْ أَمَرَ
بِالرَّقِ لَا مَرَادَ وَمِنْهُ صَدَقَتْهُ يُقْبَلُ الْأُذُنُ بِضِدِّ سَبْعَةٍ
وَلَا يَضُرُّ قَبْلَهُ الَّذِي أَقْتَصَا خُرُوجُهُ مِنْ مَقْبَلِهِ الَّذِي مَضَى
كَالْبَيْعِ وَالنَّوَاجِ لَمْ يَكُنْ يُقْبَلُ مِنْ أَصْلِ رِقِّ وَالَّذِي لَمْ يَنْقَبِلْهُ
مِنْ خَلْفِهِ لَا مَرَادَ إِذَا الصُّورُ تَخَصُّصُهُ عَلَى الَّذِي خَصَّصَ
وَقَبِلَ مَقْبُولٌ مَا يَصُورُ بِهِ وَقَبِلَ مُطْلَقًا وَلَيْسَ لَشَيْءٍ
مَنْعُوعُ الْإِنْ الْمَدِينِ الْمَوْسِرَا عَلَيْهِ إِذَا تَخَصَّصَ عَلَى مَا لَمْ يَخَصَّصْ
وَلَيْسَ كَحَقِّ الْجِدِّ مِنَ الْجَنَابِ وَحَدُّهُ وَالْقَدْرُ عِنْدَ الْغَايَةِ
مُلْغِزَةٌ لِقَبِيضَةِ اقْتَرَفَتْ بِالرَّقِ لَمْ يَكُنْ بِالزَّوْجِ قَرَّتْ
مَنْعُوعًا الشَّيْءُ لِلْإِسْتِدَارِ تَجَعَّلَهُ مِنْ مَجْلَةٍ الْآخِرِ وَارَ
وَالْوَلَدُ الْحَادِثُ بَعْدَ رَقَّتْ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ يُرَى فِي عَشْرِهَا
لَدَيْهَا تَعْنِدُ لِلْكَالِفِ كَعِدَّةِ الْحَرْبِ بِالْإِطْلَافِ
وَمِنْهَا يَتَزَوَّجُ كَالرَّقِ فِيهِ وَإِنْ تَلَنَ مِنْ عِدَّةٍ حَقِيقَتُهُ
وَقَبِلَ لَعْدَةً مَوْتٌ تَحْتَهُ لَكَيْمًا مِنْ وَطْئِهِ لَشَيْءٍ يُرَى
وَحُكْمُهَا فِي الْقِسْمِ وَالنَّشْءِ وَسَقَرُ حُرَّةٍ تَلِيْعُهُ لَمْ
وَهَذِهِ أَيْضًا بِهَا تَدْفَعُوهَا وَقَصْدُ وَاقِعِ شَأْنِهَا وَرَجَزُوا

لَمْ يَكُنْ

قالوا ودعوى التوق ليست **من** أخبر وعلى ذا أجمعوا
 إلا بتبيين كذا في لا ظهر **ان** ادعاء ذوالنفاق محجج
 ولو استأى يدي الشبان **من** يستترقه مدى الأزمان
 وبالنفاق في ماعده **يستهد** بالوق إذا تعذر
 فالحكم بالملك عليه قد جري **بلا** معارض له فاعترضوا
 وخصه الشيخ أبو اسحاق **بما** كرمته في الإزمنة
 ثم الأصح أنه إذا ادعى **بعد** البلوغ صده أن يشهد
 من غير تبين وكالمتقن **تقبل** إذا بين رقه سفي
ثم رأى صغيرا يشرق **من** يد غير ما ذكرى هل منه رق
 أو بالنفاق فبرقه فخصي **ونفيه** بعد البلوغ ما لا يصى
 إلا بتبين لمن قامها **يرقه** يقضى إذا أدامها
 وشروطها تعرض لسببه **وتقبل** تكلم مطلقا لأربه
تذنب اللبيب حيث اشتكى **حز** ولو ذوالنفاق لحمله
 من مسلم أو كافر ممن كثر **ومن** رشيد وسفيه يعتبر
 ومالك منعه ممن لفت **وكن** ممن شدة ما شفق
 وخص الاستحسان بالمذكور **ويحق** العبد على المتهمسور
أما إذا اشتكى شخصان **فأجدر** لا يفتقر بالرجحان

سفرها

المراد

كذلك المسلم والذي في **في** اللغو الأيمان ما شفى
 والحكم فيه عند فقد البيت **يرجع** للقاييف فيما عتبه
 وعند فقد قافه أو جهلها **بما** التبع تفتي لا فلهما
 فالجوع يقال إلى القرية **وقيل** بالتميز بالتعريب
خاتمة بعد انتساب اللغا **لا** قبل الرجوع عما مضى
 وسفقات قبله لمن رجع **عنه** انتسابه ما اعطى الرجوع
 إن كان بالأذن عليه انفق **والبند** نجر نفا وأملفه
 فان ذلك بين أمرين **فلا** رجوع بانفاق الجفان
 لأن دعوى الوضع منها مكنته **من** شأنه القطع فداما نضمه
 وإن إلى غيرهما قد انتسب **وذلك** ادعاء يثبت النسب
 ومن تعارض البيان يتصنى **على** الأصح بالسقوط فصرنا
 وقيل من رافق قول القاف **معتبر** واستقطوا خلافة
كتاب أحكام الجحالة الطرد **تليث** جيم وجعيلة ورد
 وهي من المعاملات الجارية **ليست** لأحكام العتود خايرة
استأنسوا الباب بالصواع **وخبر** الرقية والأخبار
 وهي كقول مطلق الشرف **من** رد البق إلى تصرف
 له كذا من توقيت لها **وشروط** لفظ حوى عملها

يعجز عن ملزم فلو عجز **ل** بغيره أو غير من له حصيل
 علمها لا سئل إلا عند من **س** يسمع إذ على الردود يومئذ
 وقال في الردود شرط العلم **ب**ن الجمل أهلية أن يعلم
 والعبد دون الدين والقبض **س**يرها وحق كل قدر
 وفي اللقيط عكسه قال الفقيه **ا**لعبد لا أو أجرة المثل عليه
 وذو القبض أو أكثر من **ب**نهما **ت**فصيل قول عيسى أن سئلما
 وحكم الشبهة **ب**ن المسألة **ل**من ينقصها هنا تسبى
 والالتزام أن تكون من **أ**جبتني **ع**ليه يشق ذو رد حبي
واستشمل الفقيه ذا **و**صورته **ا**ن باذن المولى وذلك بثبته
 قاليد المذلول لا يشق **ف**كيف اثبتوا عليه حقا
 وإن سئل قال بلان **ك**اذربا **م**ن رد عبدي فله ذاك
 لم يستحق من يرد عليه **و**لا على مالك انتم البه
وصيغة القبول حيث **أ**نها **ل**يسن شرط باتفاق العلم
 وفي المعين الإمام قد **و**حكي **ف**ي السابق وجها وهي اشتد
 ثم على الصحيح هل **س**رند **ب**الرد والوكيل إذ **س**رد
 قال الفقيه مرفعة **ف**ي القياس **ر**دودها والخلة ذو الباس
 إذ الإمام قال في الخلع **م**سقي **ج**عل مبلغا لشخص أن **أ**ش

بعبد فقال بالنصف **أ**ستحق **ج**معه تعلقا إذ الرجوع حق
 ثم قبول عامل لا يشق **ر**د **م**طحاوان عيشة الذي سئلما
 وهي على المجهول والمعلم **ل**وم **م**ن عمل صححت بلال **س**رد
وقوله أن ردّه زيد فله **ل**ذا مرفعة جاهلا بما جعله
 لا يستحقه وفي نقد العوض **ي**كون كالفسخ من خلاف عرض
والشرط في عملها أن لا **ي**جب **م**ع وجود كلفة لا يحجب
 رأيي من ردواي الناس **ي**تم وصفها سائر الناس **و**فعا
 من رجل مسلم وعبد **و**بالع وصالح وصبي **و**فعا
 وقا هنا **الحنف** التفسير **م**ن أبت منذ دفقت برقه
واحمد من ردك من أبت **ي**وجب دينارا لمن له اشتق
وقوله من رد عبدي كان **ل**ه **ع**لي الف قبل أن يوصيه
 أبطله الحجة في **ال**أوردوني **م**ن دلت بيدي يدي لا ككتفي
 وشرط جعل صفة **ال**علم ومشد **س**بق في الح كلام ففتت
 فان يقل أرضيه **أ**وله ثواب **ي**فسد ما وأجر مثله الثواب
 وحق منة كإفردك **ع**سلي **ح**صن بعينه وفي المنصوص لا
 وأحمر والخير بربا **ل**ا **و**ت **ي**فسد والمنصوص كالقدا
 وإن أتي به **ن**صف العبد له **ف**المشوي لا الشرخي بطله

قال الفقيه ذاك فما جملته
 غيره من تخريج على الرضا عنه
 وان يمثل من رده بغيره
 بحسب الشقة اذ منه
 كالموت قبله بالانقاص
 ولا كشيخ جاعل بعد الشروع
 وليس كشي من التعليم
 اذ لا يتحقق اذ على المعلم
 كذا اخيرا ان الثوب في الجاه
 او جعله ثيابا او سلبه
 اذ لا يخلو فيه من التمسك
 او بالذي ينفذ على وصفه
 وقد مضى في البيع والاحراز
 على الوجه لا يقوم الوصف فيه
ثم التعليق بالاجبار
 لعدم الكلفة فانفق العوض
 اتى به القفال ثم والخبر
 مع انتفاء صدقه لا يغتبر

من

ومن يعلم من الميت اذ فاشتركا
 واشتد على الامام ذا المن عسر
 من غير توزيع وكل شيء صرف
 وللم اذ اذرة ذمة درهم
 ومن لدى التعيين جعل لا التزم
 ان قصد العون فللمعان
حاشية ما تعلق بالسوي
 وهي استنباط الامام الزاين
 من سبع او تدريس او اعاد
 من غير غرض منع المباشرة
من هذا الشك في جرح الجواز
 والشيء عز الدين والنواوي
 ومنع استحقاق كل منهما
 وزاد ذلك اذ باذن ائمتنا
 وجعل القام بالامامة
 فان شرط طائفة فسدت
 قالوا كم من ذي علوم وفقيه
 فبالاؤدوير الجعل قد ستركا
 اعطوه درهما لكل لغت
 بفعله والجمع بالرد وصرف
 فرداه بغرض لغت بغيره
 وعبره شاركة في المصلحة
 او ما كانا لغت وانفق مزايا
 واشتمرت في علم الفتوى
 او الخطيب او ذوي المراتب
 او حفظ او تعلم او امتداد
 على الشئ الرابع او من باشره
 بشره مثله وخبر اذ الجواز
 قد منع بالحيز والمساوي
 معلومها او بعضه بينهما
 ياخذ منه من ثوب الامانة
 بالاذن ليس مخرج من اقامته
 وعلى شقورها قد عهدت
 قد انتفى عن حمة المواب فيه

فَصَلَ سَعِيًّا وَعَلَيْهِ يُنْعَا إِذْ تَحْسِبُونَ تَحْسِبُونَ صُنْعًا
 قَالَتْ لَا تَخَفْ عَلَيْهِ خَافِيَةً نَفْسًا إِنَّ اللَّهَ عَمُّومُ الْعَامِيَةِ
تَدْنِبُ الْخِلَافَةُ فِي التَّغْيِيرِ إِنْ لِحُجْلٍ مِنَ الرَّدِّ مَعَ التَّيْمَانِيَةِ
 يُوحِثُ عِنْدَ الْأَجْتِمَاعِ الْفِتْنَةَ كَمَا بِمَا لِكُلِّ شَيْءٍ حُرُوبُهَا
وَالسَّامِعِي نَعْمَةٌ فَلْيُعْزِزْ وَبِالْمَثَالِ حِكْمَةٌ لَا تَحْشَى
 وَقَوْلُهُ الْأَخْزَى لَا عِلَّالَ مَعْتَبَرٍ فِي الْقُدْرَةِ وَالْحُرُومَانِ
 تَكُنْ أَنْ الْعَبْدُ يَنْفُسِهِ فَلَا يَأْخُذُ مَا عَلَى الرَّدِّ وَدُجُوعِهَا
 وَمَنْ أَنْتَ بِذِكْرِ مَا يَسُدُّ الْمَدَدَ وَرَدُّهُ أَثْنَانِ اسْتَحَقَّ بِالْعَدَدِ
 مِنْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ لَذَا الْفَلَاةِ يَغْتَسِمُونَ مِنْهُمْ أَنْ لَا يَشْهَدَ
 وَجُوزُ وَالْحَاجِلُ عَلَى الرَّبِّ يَدُ وَالشَّقْصُ قَبْلَ رَدِّ مَا أَرَادَهُ
 وَفَعَلَهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ يَغْتَصِي وَجُوبُ الْخَيْرِ الْمَشَارِقِي رَدِّ قَضَى
 وَأَنْ يَدَايَ فَلَا خَلْسَ لَهُ لِحُجْلٍ إِذْ تَسْلِمُهُ حَقٌّ عَلَيْهِ
 وَأَنْ تَحَامِي قُدْرَهُ كُنْ تَالِيًا أَوْ صِفِهِ كَأَجْرِ قِيَامِ الْوَا
 وَجَدْتُ قَوْمًا لَمْ يَمُوفُوا أَنْ لَزُوا سَبْرًا وَرَدُّ أَحْيَتْ مَا تَقَرَّرَا
 وَمِنْ السَّمْعِ مَنْ يَزِدُّهُ قَبْلَ لَأَنَّهُ بِالْأَمْرِ مَزِيدٌ مَقْتَبِلُ
 وَنِيْجُهَا مِنْ عَالِمٍ إِذَا أَنْتَ بَعْدَ الشُّرُوعِ مَا يَنْبَغُ مَا شَيْئًا
 وَخَصَّ مِنْهُمْ يَزِيدُ عَمَلًا رَدُّ أَبَا الْمَالِكِ ذَلِكَ أَوْ لَا

الفرق

أَوْ تَقَرَّرَ الْمَالُ كَمَا ذَكَرَهُ تَحْصِلُ الْفَتْحُ بِأَمْرٍ أَسْكِرَهُ
 نَيْسَ تَحِيٍّ فَاهُنَا الْعِلْمُ بِشَيْءٍ الْمُسَمَّى لَا تَقْطَعُ عَلَيْهِ
خَالِصَةٌ مَرَسُورَةٌ أَفْعَالُ فِيمَنْ الرُّوَاحِدُ إِذَا تَوَافَقَتْ
 يَوْمُ رَدِّ وَالثَّوَّةُ بِالْمَلِكِ نَعْمَةً مَا لَمْ يَكُنْ قَلْدَةً أَوْ مُصْبَفَةً
 وَأَنْ لَهُ أَقَامَ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَمَالُهُ لَوَارِثُ أَنْ يَحْسُلَهُ
 إِذَا هُوَ لَمْ يَمُوتْ بِهِ كَالْمَقْطُوعِ بِأَخْذِهِ حَقِّقَهُ مِنْ شَيْءٍ كَمَا
قَالَ أَنْ يَكُنْ وَالْعَبِيدُ الْأَيْتُونِ إِذَا رُوِيَ وَيَلِدُ لَا يَطْلُقُونَ
 بَلْ تَحْسِبُونَ لَا يَتَقَرَّرُ السَّادَةُ ثُمَّ يُبَاعُونَ بِحُكْمِ الْفَاعِلِ
 وَتَحْفَظُ الْحَاكِمُ ذَلِكَ التَّمَنُّنِ الرِّحْصُورُ مَا لِكَ أَوْ مُؤَمِّنِ
 وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ فِي الرَّدِّ مِنْ مُؤَنٍ تَحْصُرُ بِالْمَسْرُودِ
مَاكَ الْأَمَامُ الرَّامِعِي أَجْلًا تَحْتَ الْخَصْرِ الْعَالِمُ الَّذِي تَحْتَدُّ
 وَمِنْ شَيْئِهِ هَرَبُ الْجَمَالِ وَحَازَ أَنْ يُقَالَ فِي الْمُسْتَأَلِ
 يَتَفَقَّهَانِ عَالِمًا وَسُجُوعُ وَذَلِكَ مِنْ الْقَضَايَا الْمُسْرُوعِ
تَالِ التَّوَاوُكُ وَذَا الْبَحْثُ عَجَبٌ قَالَتُ لِي مِنَ التَّجَرُّدِ عَلَيْهِمْ أَحَقُّ
 وَمَوْلَا تَحْتِ الْمَقْلَعَةِ مَقْلُوعٌ وَفِيهِ لَا رُجُوعٌ حَيْثُ اتَّفَقَا
خَالِصَةٌ أُخْرَى إِذَا دَاكُجَهُ مِنَ الْعُزْرِ إِذَا تَدْرِي لَدُنْهَا كَجَهْ
 مِنْ قَالٍ مَنْ يَزِدُّ أَيْتُونِ قَلْبَهُ دَرَجَةً مَبْلُوكَةً أَمْتَضَى أَنْ يَبْطُلَهُ

